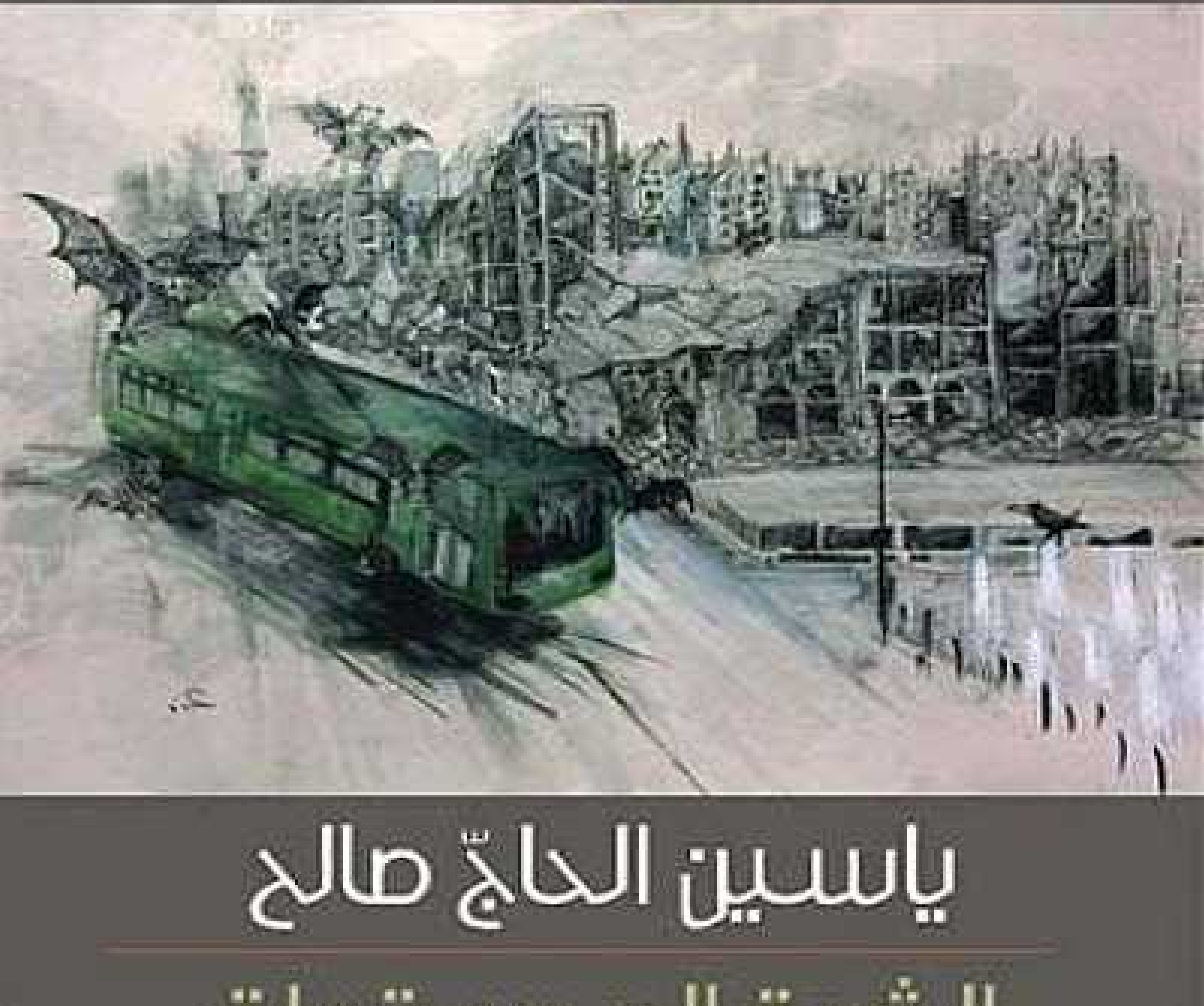
YASSIN AL-HAJ SALEH



ياسين الحاجّ صالح

الثورة المستحيلة

الثورة، الحرب الأهلية، والحرب العامة في سورية

الثورة المستحيلة

الثورة، الحرب الأهليّة، والحرب العامّة في سوريّة

الثورة المستحيلة: الثورة، الحرب الأهليّة، والحرب العامّة في سوريّة / فكر ـ سياسة
ياسين الحاج صالح / مؤلّف من سوريّة
الطبعة الأولى، 2017

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسيّ:
المصيطبة، شارع ميشال أبي شهلا، متفرّع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانيّة الدوليّة LIU ، بناية النجوم، مقابل أبراج بيروت
ص. ب 5460-11 ، الرمز البريديّ 2190-1107 ، بيروت، لبنان
هاتفاكس 707891/2 1 961+
e-mail: mkpublishing@terra.net.lb
info@airpbooks.com
التوزيع في الأردنّ:
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص. ب 9157 ، عمّان 11191 الأردنّ،
هاتف 5605431 6 962+ / 5605432 6 962+ هاتفاكس 4631229 6 962+
موقع الدار الإلكترونيّ: www.airpbooks.com

تصميم الغلاف والإشراف الفنّيّ:
® عمّان، هاتف 95297109 7 962+
لوحة الغلاف: **عزه أبو ربعية** (الأخيرون – 100x70سم – 2014)/ سوريا
الصفّ الضوئيّ: **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر** / بيروت، لبنان
التنفيذ الطباعيّ: **ديمو برس** / بيروت، لبنان

ISBN 978-614-419-776-9

POLITICS + THOUGHT

ياسين الحاجّ صالح

الثورة المستحيلة

الثورة، الحرب الأهليّة، والحرب العامّة في سوريّة

فهرس

مدخل	9
مقدِّمة	13
١ . ثورة العامّة : قضايا أخلاقيّة وثقافيّة وسياسيّة في شأن الانتفاضة السورية	39
٢ . الثورة السورية وخطر «الوضع الطبيعي»	53
٣ . في الشبّيحة والتشْبيح ودولتهما	63
٤ . الأسد أو لا أحد/ الأسد أو نحرق البلد : نظام العدميّة السياسية	85
٥ . الثورة والسلاح : خطوط عريضة من القصة	91
٦ . في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشيّة السورية	103
٧ . صعود العدميّة المُقاتلة في سورية	153
٨ . صورة ، عَلَمان ، وراية/ مقاربة اجتماعيّة رمزيّة لتفاعل وصراع أربع سوريّات	159
٩ . في مسارات الثورة السورية ومصائرها على أعتاب عامين ونصف من انطلاقها	175
١٠ . من الثورة إلى الحرب : الأرياف السورية تحملُ السلاح	211
١١ . الثورة ، الصراع السني الشيعي ، التحكّم الامبريالي : ثلاثة أطوار في خمس سنوات	231
١٢ . في شأن الحل العادل لصراعنا : تصوّر سوري	251
١٣ . في شأن حق تقرير المصير للكُرد السوريين	271

إهداء

إلى سميرة الغائبة في سوريّة
إلى سورية الغائبة مع سميرة

مدخل

قاومتُ لوقت طويل إصدار كتاب عن الثورة السورية . أردت تجنّب السذاجة التي لا بد توصف بها الكتابة عن حديث تاريخي في وقته ومن داخله ، لا تفصلنا عنه مسافة زمانية أو نفسية .

لكن أرى اليوم أني مخطئ .

الوجه الآخر للسذاجة هو الانخراط الشخصي والمشاركة المباشرة ، والشهادة الحيّة ، على الحدث نفسه وعلى النفس . وهذا أثمن من أن يضحى به على مذبح خوف من الحاضر ، يُحتمل أني حملت جرثومته من هيغل الذي كان يقول إننا نعيش الحاضر دوماً بوعي ساذج .

وغير تثمين متأخر للسذاجة وتشكُّك حيال أية مزاعم بـ«علم مطلق» أو ما يعادله ، لم يعد هناك معنى لمقاومة إصدار كتاب عن الثورة والحرب الأهلية والحرب العامة في سورية بعد أن نُشِرت معظم المواد المُضمّنة هنا في كتاب صدر بالفرنسية عام ٢٠١٦ ، والمأمول أن تصدر نفسها تقريباً في كتاب بالانكليزية في صيف هذا العام ، ٢٠١٧ .إلى ذلك ، يبدو ظاهراً اليوم ، مطلع ٢٠١٧ ، أن سورية إما تعاد إلى الحكم الأقلّي الأسدي المتطرف ، أو أن هذا الحكم طوى ، بحماية حراب الأجنبي المعادي ، الروسي والإيراني وأتباعهما ، احتمالات التغير السياسي الفعلي ، وملكية السوريين للتغير . هذا الطيّ ، المؤقت حتماً ، يوجب أن يتاح في صورة كتاب تُفتَح صفحاته وتطوى ، ما كان نُشِر متفرقاً بين مُفتَتح ثورة أهل البلد ومنتهى إعادة ما بقي من البلد إلى عهدة الحاكم الذليل .

***

لقد نشرت نحو نصف مواد الكتاب أصلاً في موقع مجموعة «الجمهورية» الذي تأسس في الذكرى الأولى للثورة السورية . وأدين لزملائي في المجموعة ، وبخاصة ياسين سويحة وصادق عبد الرحمن ، بتحرير المواد والمساهمة في توثيقها . ولياسر الزيات مساهمة مُقدّرة في تحرير البعض الأقدم من هذه المواد . استفدتُ كذلك من ملاحظات وتعليقات زملائي الآخرين في المجموعة ، نائلة منصور وإياد العبدالله وكرم نشّار وعُدي الزعبي . لقد قام ياسين سويحة بقراءة أخيرة للكتاب ، وله الفضل في تصحيح أخطاء وتقديم نصائح ثمينة . لهؤلاء الشركاء كل شكري وتقديري .

ولصديق العمر وشريك السجن والذاكرة ، بكر صدقي ، الرأي المتجرِّد الموثوق الذي استأنس به في قضايا متنوعة .

ومنذ تعارفنا قبل نحو ١٥ عاماً كان حسام جزماتي مرشدي الفكري الذي لا تُنسى أفضاله في نُصحي وإصلاح رأيي في شؤون كثيرة .

ولعبد الوهاب كيالي الذي أسهم في التحرير ، وكان سنداً وشريكاً في قضية التحرر العامة ، كل عرفاني وتقديري .

لهؤلاء الأصدقاء فضلٌ لا ينسى فيما يخص مواد هذا الكتاب وغيرها ، أما ما يحتمل ورودُه من أخطاء في المعلومات أو التقديرات فأتحمل مسؤوليته وحدي .

***

الثورة المستحيلة وقعت .

هذا أهم أخبار المشرق والعالم منذ سنوات .

كانت الدولة الأسدية ابنبت على أن تستحيل الثورة ويمتنع التغيير ويسود الأبد . جرى تفخيخ المجتمع بالمخابرات والمخاوف الطائفية ، بحيث يمكن تحويل تمرد السكان على «الدولة» إلى تفجر المجتمع على نفسه . وعملت الدولة الأسدية طوال عقود على أن تكون ركيزة للاستقرار والأمن في الشرق الأوسط بحيث تتوسع دائرة المتضررين من أي تغير سوري محتمل ، ويكثر الحريصون على بقاء

الحال . وجرى احتلال الدولة العامة من قبل السلالة الخاصة ومحظييها على نحو يؤول بالدولة السورية إلى الدمار إن أطيح بـ«دولة» الأسديين .

بيد أن الثورة المستحيلة وقعت فعلاً .

خاضت كفاحاً استثنائياً في شجاعته وإبداعيته وتنوع وسائله ، وقدرته على التجدد والاستمرار . وشهدت صنوفاً من المعاناة البشرية تقارن بكبريات المآسي في التاريخ الإنساني .

ووقت كتابة هذا المدخل في الأسبوع الأول من آذار ٢٠١٧ ، يبدو أن كلمة النافذين في الإقليم ، وفي العالم ، تتجه إلى إعادة الانتداب الأسدي على سورية أو ما تبقى منها ، ولو بثمن تحطم المجتمع السوري . أمام عيوننا يتأسس في سورية نظام من التمييز العنصري بكفالة دولية .

في تفجرها الملحمي ، كما في تحطمها التراجيدي ، تقول الثورة السورية إن تغير العالم قضية سورية بقدر ما إن التغير السوري ظهر كقضية عالمية . تقول أيضاً إن العالم بعد تحطيم الثورة السورية وإعادة تسليم سورية للمتصرف الأسدي لن يكون كما كان قبلهما .

ي .

اسطنبول ٢٠١٧/٣/٦

مقدمة

كتبت مواد هذا الكتاب على مدار نحو خمس سنوات في أربع مدن : دمشق ، دوما ، الرقة ، وإسطنبول . لكن واحدة من المقالات الاثنتي عشرة فقط كتبت في كل من دوما والرقة ، فيما كتبت ٧ نصوص في دمشق ، المدينة التي عشت فيها متوارياً طوال عامين بعد بداية الثورة السورية ، والنصوص الأربعة الأخيرة كتبت في إسطنبول .

أعيش في المدينة التركية منذ أكثر من ثلاثة أعوام ، ومع ذلك لا أستطيع استخدام كلمة منفى لوصف حياتي في المدينة التركية الكبيرة ، ليس فقط لأني جزء من تهجير سوري جمعي ، قذف أكثر من خمسة ملايين في مسارات متباعدة خارج البلد ، وإنما كذلك لأني أعيش هنا بينما نصفي باقٍ هناك ، منذ خطفت زوجتي سميرة الخليل وغُيبت في ديسمبر ٢٠١٣ ، ومعها ثلاثة من أصدقائنا : رزان زيتونة ووائل حمادة وناظم حمادي . الأربعة اختطفوا على يد تشكيل سلفي محلي في دوما ، «جيش الإسلام» . قبل سميرة ورزان ووائل وناظم ، ومنذ تموز ٢٠١٣ ، كان اختطف وغُيِّب أخي فراس على يد داعش .

لا أسمي شرطي المنفى ، وسميرة غائبة هناك ، في «الوطن» .

لست منفياً أيضاً لأنه ، طوال ما يقترب من ست سنوات ، لم يتح للسوريين ، ولي كواحد منهم ، وقفة ليوم واحد دون قتل بسبب القصف أو تحت التعذيب ، لنلتقط أنفاسنا وننظر حولنا ، نتفقد أنفسنا وجيراننا ، لنفكر أين نحن وبمسارات تناثرنا ، وبخاصة كي نقوم بحداد ونودع من رحلوا من أحبابنا . وكي نفكر في شرطنا الجديد ونبدأ بالصراع معه . هذا يبقينا مشدودين إلى هناك ، منفيين من منفانا ، وغير متصالحين معه .

ستتكلم هذه الصفحات التمهيدية على مساري الشخصي بين دمشق وإسطنبول طوال نحو ٧٠ شهراً ، وذلك بغرض تعيين الأوقات والظروف التي كتبت فيها نصوص الكتاب الثلاثة عشر ، وللربط بين الخبرة الشخصية والتجربة العامة . كان من خصائص التراجيديا السورية أنها محت بقسوة المسافة بين ما هو شخصي وما هو عام ، صار كل سوري تقريباً شخصاً عاماً ، ولم يعد العام غير حكايات تختلف وتتشابه ، يرويها أشخاص لا حصر لهم عاشوا المحنة مباشرة ، ولطالما كانوا محرومين من الكلام . امتلاك الكلام اليوم ومنذ بداية الثورة وجه أساسي من أوجه محاولة السوريين امتلاك السياسة في بلدهم ، وامتلاك البلد ذاته .

سورية نفسها اليوم ، البلد العام إن جاز التعبير ، شكل ظهور الإنسان والجماعة ، والسياسة والدولة والدين ، والعالم ، في عرائها الأقصى .

هذا كتاب لشخص متورط في الصراع ، وإن يكن حاول توفير معطيات كافية يستفيد منها قارئ محايد منفتح الذهن .

كنت أعيش في دمشق منذ أواخر عام ٢٠٠٠ ، أي أزيد بقليل من عشر سنوات وقت تفجرت الثورة السورية في آذار ٢٠١١ . قبل ذلك كنت في حلب أستأنف دراستي الجامعية التي انقطعت لنحو ١٧ عاما ، قضيت ١٦ منها سجيناً لانتمائي إلى حزب شيوعي معارض لنظام حافظ الأسد على أرضية ديمقراطية . تفرغت للكتابة والترجمة منذ انتقالي إلى دمشق ، بعد شهور قليلة من توريث حافظ ابنه بشار حكم سورية ومِلكها . ولعلّي بذلك كنت في وضع مناسب لمراقبة سير الأوضاع السورية في سنوات حكم الابن قبل الثورة ، ثم لنحو عامين وسبعة أشهر بعدها . خلال كل ذلك الوقت كانت سميرة ، وهي نفسها معتقلة سياسية سابقة لأربع سنوات ، بين ١٩٨٧ و١٩٩١ ، السند الممتاز والشريك المثالي ، في الحياة الخاصة وفي القضية العامة ، وفي الكتابة نفسها . كانت تقرأ ما أكتب ، قبل النشر أحياناً وأحياناً بعده ، وكانت لا تجد ما تقرأه سيئاً . أما حماستها الخاصة لنصوص بعينها فهي ما يبرز تلك النصوص بقوة في ذاكرتي .

كانت علاقتنا بدأت في أيلول ٢٠٠٠ ، وبعد عامين تزوجنا . فزواجي من سميرة وسيرتي ككاتب مترابطان على نحو وثيق .

مساء يوم ٣٠ آذار ٢٠١١ ، أخذت بعض حاجياتي وكتبي وتركت المنزل إلى حياة توارٍ ما كنت أعلم كم تدوم . لم أكن مطلوباً للنظام وقتذاك . أردت أن أكتب دون رقابة ذاتية ، وكان التواري هو الحل من أجل أن أستطيع أن أكون واضحاً فيما أكتب وأقول . كان بشار الأسد قد أنهى للتو أول خطاب له بعد تفجر الثورة في منتصف آذار ، وكانت فضائية عربية طلبت مني تعليقاً على الخطاب . وجدت نفسي أُدوِّر الزوايا كثيراً في تعليقي ، فقررت في الساعة نفسها العيش متخفياً .

كان اسمي معروفاً بعض الشيء ، لكن لا يكاد يعرف أحد صورتي . أما سميرة فلم تكن معروفة على نطاق عام . والمهمة التي عهدتها لنفسي هي محاولة شرح ما يجري في البلد بأوضح ما أستطيع ، دون مداورة . أردت أن أكتب في السياسة دون ممارسة للسياسة في الكتابة . كان زوج سميرة والكاتب هما الشخص نفسه حتى ذلك الوقت ، لكنهما تمايزا في مساء ذلك اليوم ، تمايزاً ما كان ببالنا ، سميرة وأنا : الزوج/ الكاتب تقدير عواقبه المحتملة .

لم يكن بيتاً المكان الذي أقمت فيه أول أربعة أشهر ، لكنه كان في موقع مناسب في مركز المدينة . كانت سميرة تستطيع القدوم إليه بين وقت آخر ، لكن لا تستطيع البقاء فيه معي . كانت تقوم بمناورات معقدة كل مرة كي لا يهتدي أحد إلى مكمني . وكنت وقتها أكتب عموداً أسبوعيا لجريدة «الحياة» ، أنشر أيضاً في صحف ومجلات أخرى دون التزام دوري . لكن كان المعدل نحو مادتين في الأسبوع . ولهذا فإن اختيار ١٣ نصاً لهذا الكتاب من ما يقترب من ٤٤٠ مقالة ومقابلة ، منشورة بين بداية الثورة السورية ونهاية ٢٠١٦ ، منها نحو ٢٣٥ مكتوبة حتى خروجي من البلد في أكتوبر ٢٠١٣ ، هذا الاختيار لا يمكن إلا أن يكون تعسفياً ، يضحي بالكثير مما كان من شأنه إعطاء شهادة أكثر تفصيلاً عن سورية والثورة السورية . وعني .

النص الأول المثبت هنا، **ثورة العامة: قضايا أخلاقية وثقافية وسياسية في شأن الانتفاضة السورية**، نُشر في مجلة «دراسات فلسطينية» في حزيران ٢٠١١، بعد نحو ٣ شهور من الثورة. تغلب عليه كما سيلحظ القارئ روح الأمل والثقة. يحاول النص إظهار الطابع الديمقراطي والتحرري لـ«الانتفاضة»، كما كنت أسميها وقتها (بعد شهور قليلة سأعتمد تسمية الثورة)، بإبراز صنعها للذاتيات، لأشخاص كثيرين، لأسماء مدن وبلدات كثيرة، من وراء التغييب والطمس الأسديين للكثرة السورية. صرت أتكلم على ثورة لذلك بالذات، لما مثلته من فعل تحرر وخروج من الغمر لسورية المقموعة، من سفور لسورية المتعددة من وراء حجابها السياسي الصفيق. كان هذا أوسع من فعل احتجاج جمعي، كان تطلعاً إلى الانعتاق، حفزته إرادة امتلاك السياسة والحياة. كان ثورة. تتكلم المقالة على مكونين اجتماعيين للثورة، مكون «تقليدي» أقرب إلى المحافظة ينحدر من أحياء وبلدات مفقرة، ومكون «حديث» من الطبقة الوسطى المتعلمة، لكن يوحدهما معاً مركزية العمل في منظوراتهما الاجتماعية والسياسية والأخلاقية. الثورة السورية ثورة مجتمع العمل، الناس الذي يعيشون من عملهم، لا من ريع المنصب ولا من الامتياز المرتبط بالسلطة وعقودها وصفقاتها. تعترض المقالة على استبعاد الإسلاميين من تصور سورية جديدة ديمقراطية، استناداً إلى حقيقة أنه لم يجر استبعاد الإسلاميين يوماً في سورية (أو أي من البلدان العربية حولها) في غير نطاق استبعاد عام يشمل كل من هو مستقل ومعارض من تيارات يسارية وعلمانية وليبرالية، ما ترك البلد (والإقليم العربي) صحراء سياسية ميتة. وصحيح أن استيعاب الإسلاميين في نظام سياسي ديمقراطي ليس بالأمر السهل، لكن عكسه مُجرّب، وسيء.

بعد نحو أربعة شهور من التواري، انتقلت إلى بيت حقيقي تقريباً، كان مسكناً بديلاً عن الإقامة في فندق للعاملين في مشروع خاص. هناك كان يمكن لسميرة أن تقيم معي، وقد أقامت فعلاً معظم الوقت. المكان قريب بدوره من مركز المدينة، وأستطيع العمل فيه طوال اليوم خلافاً لمقامي السابق الذي لم أكن

أعيش فيه لوحدي إلا في الليل . بعد قليل من انتقالي إلى هذا المقر في تموز ٢٠١١ احتلت قوات النظام حماة ودير الزور بالدبابات . كانت المدينتان شهدتا مظاهرات كبرى بمئات الألوف من نموذج ميدان التحرير المصري ، وكانت محاولة محاكاة النموذج نفسه في دمشق قد فشلت في الأسبوع الأول من نيسان ٢٠١١ ، وهو ما كنت شاهداً عليه بنفسي ، حيث ردت بالرصاص سيارات ممتلئة بعناصر المخابرات والشبيحة القادمين من بعض أحياء دمشق ومن بلدات محاذية .

في شهر أيلول كتبت مقالة قلقة من احتمال دخول الثورة السورية في ما أسميته «الوضع الطبيعي» (مقالة : «**الثورة السوية وخطر الوضع الطبيعي**» ، نشرت في أيلول في «نوافذ» ، الملحق الثقافي لجريدة المستقبل البيروتية) . كانت المقاومة بالسلاح تنتشر أكثر وأكثر ، بارتباط أكيد مع قمع الاحتجاجات السلمية ، وكنت أخشى أننا نسير نحو أوضاع من الحرب المفتوحة ، يسود فيها منطق الضرورة ، القتال المستميت ضد المعتدي ، ويجري التخلي فيها عن التطلعات الإيجابية للثورة ، قضايا الديمقراطية والعدالة ، التي ستبدو قضايا كمالية حين يجري قتل الناس وتعذيبهم وإذلالهم بالجملة . وقد بدا لي أن هذا الوضع خطر محدق ، لأنه بحكم منطق الاستماتة نفسه ، تتراجع «النفس العاقلة» لمصلحة «النفس الغاضبة» ، ومن يحتمل أنهم يتماثلون مع النفس العاقلة من مثقفين ونشطاء يتهمشون .

إلى جانب المخابرات ، كان الشبيحة هم أبطال القمع في مراحل الثورة الأولى . الكلمة اشتهرت وقتها عربياً وفي العالم كله ، رغم أنها لم تكن معروفة في سورية نفسها على نطاق واسع . هذا لأن الظاهرة المخيفة نفسها لم تكن معروفة كفاية ، ولم تكن هناك أدبيات معلومة عنها . أخذت كتابات عن الشبيحة تظهر منذ بداية الثورة ، بالتناسب مع صعود الشبيحة أنفسهم . البحث في شأن **الشبيحة ودولتهم** كتب في أيلول ٢٠١١ (نُشر في مجلة «كلمن»البيروتية ، شتاء ٢٠١١) ، وهو يستقصي الجذور الاجتماعية والسياسية

للظاهرة ، ويعمل على إظهار علاقتها بتكوين النظام الأسدي ، ويُدرِجها في نمط أوسع من ممارسة التشبيح : التشبيح السياسي والتشبيح الفكري والتشبيح الاقتصادي ، وسم الحكم البعثي منذ بداياته ، ويتصل بضعف شرعيته وضيق قاعدته الاجتماعية .

طوال عام ٢٠١١ كان يهيمن في تصوراتي ، وتصورات أكثر الناشطين والمثقفين السوريين المنحازين للثورة والمشاركين فيها تصور أن سقوط النظام ممكن وقريب نسبياً . سقط نظام بن علي في تونس خلال أقل من شهر ، وفي مصر سقط مبارك خلال أقل من ٣ أسابيع ، وفي اليمن سقط علي عبدالله صالح خلال شهور ، وفي ليبيا سقط القذافي وقُتل خلال شهور أيضاً ، وإن يكن تدخل الناتو حاسماً هنا . وحدها ثورة البحرين كانت سحقت على يد القوات السعودية ، وبرضا أميركي . ولم يكن يخطر ببالنا أن الثورة السورية التي يتعذر سحقها بفعل قوة اندفاعها واتساع قاعدتها ، لن يسمح لها بالنصر أيضاً . حين كنت أُسأل عام ٢٠١١ عما إذا كنت سأبقى متوارياً ، كنت أحيل مازحاً إلى صورة الحمل الطبيعي : حتى نهاية العام يكون مر على الثورة السورية نحو تسعة شهور وعشرة أيام ، موعد الولادة المفترض لجنين قابل للحياة ، وإلى حينها لم أكن أفكر في تغيير وضعي .

انقضت أسابيع الحمل الأربعين ، ولم تحدث الولادة . صار الوضع خطراً على الجنين وعلى الأم ، ولم يكن هناك احتمال لتلقي مساعدة إسعافية .

بعد مطلع عام ٢٠١٢ بأيام ظننت ، وشاركني الظن صديق كنت على موعد معه على مسافة قصيرة من المسكن ، أن هناك من يراقبني . لم أعد ليلتها إلى المسكن ، ولم أعد إليه قط . تدبر الصديق الذي وفر لي ذلك المسكن أمر جلب أغراضي القليلة من المسكن ، كمبيوتران ، وألبسة قليلة . ولنحو شهر أقمت في بيت حقيقي ، في مركز المدينة أيضاً ، وكانت سميرة معي معظم الوقت . كان الوضع العام في البلد يزداد صعوبة ، وكان يظهر باطّراد أن ما كنا نتداوله في جلساتنا الخاصة ، ولا نكاد نصدق أنفسنا فيه ، أعني أن النظام مستعد لتدمير

البلد من أجل أن يبقى حاكماً ، هو برنامجه السياسي الوحيد ، وهو ما كان يطبقه فعلاً .

النص المعنون : **الأسد أو لا أحد / الأسد أو نحرق البلد** ، مكتوب في تشرين الأول من عام ٢٠١٢ ، ونشر أولاً في الملحق الثقافي لجريدة «النهار» البيروتية ، وموقعه في الكتاب يخالف موقعه في الترتيب التقويمي ، وهذا بحكم مضمونه الذي يكثفه العنوان . يحاول النص إعطاء فكرة عن التكوين العدمي للنظام ، وعن البرنامج الموجه لسياسته المضمن في الشعار ، ويعمل على تقريب العدمية الأسدية من العدمية الدينية ، والشبيحة الدينيين (الجهاديين) من شبيحة الأسد .

حاولت خلال كل هذه الشهور المنقضية ألا يقتصر عملي على تغطيات سياسية لما يجري . حاولت النظر في الجذور الاجتماعية والتاريخية ، والثقافية ، للصراع السوري .

ولقد بدا مُهماً وقتها تقصي جذور هذا العنف الفاشي المهول الذي صبّته الطغمة الأسدية على محكوميها . كيف أمكن لمن يحكمون البلد أن يعاملوا من يفترض أنهم شعبهم بالذات بهذه الوحشية والخسة؟ وبهذا القدر من الكراهية؟ المقالة المعنونة : **في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية** (كلمن ، صيف ٢٠١٢) تحاول الإجابة عن هذا السؤال . إن صيغة بعينها من القومية العربية هي التي اعتنقها حزب البعث الحاكم ، وقد أسميتها العروبة المطلقة ، تسهل ذلك عبر عسكرة الحياة العامة ونصب حواجز عالية بين السوريين والعالم المعتبر شريراً وخطراً ، وكذلك عن طريق كبت التنوع الداخلي للسوريين وحقهم في امتلاك السياسة ، أعني الاجتماع والكلام والاحتجاج في الفضاء العام . محاولة النشاط السياسي في الداخل والاختلاط بالعالم كانا يجلبان على المعنيين تهم الخيانة ، وتالياً الاعتقال والتعذيب ، وربما الموت . في المقام الثاني لعبت الطائفية دوراً مهماً في تسهيل التماهي بالنظام ، وكمصدر لقوة قمع رخيصة سهلة التعبئة ، وكخزان للعنف الممتزج بالكراهية والإذلال . وأخيراً

ظهور برجوازية جديدة في سنوات حكم بشار الأسد ، تدين للنظام بكل شيء ، ولديها الكثير مما تخسره بانتصار الثورة . إيديولوجية هذه الطبقة هي «التطوير والتحديث» ، ويمتزج في مضمونها نفي ضرورة الإصلاح السياسي من جهة ، وإعطاء مظهر عصري لنخبة النظام من جهة ثانية . القومية العربية ليست مناسبة لهذه المهام ، وإن لم يتخل حكم البرجوازية الجديدة عن افتراضاتها الضمنية ، وبالخصوص اعتبار العالم خطراً ، والتكتم على التعدد الداخلي للمجتمع السوري . «التطوير والتحديث» إيديولوجية ثقافوية ، تفسر الواقع الاجتماعي السياسي بالذهنيات ، وتدعو إلى «الحداثة» . وهي تعطي صورة مقلوبة تماماً عن الواقع : بشار الأسد ، إن لم يكن ضحية الأكثرية السورية المتخلفة ، فهو في أسوأ حال انعكاس لها . والنظرة إلى عامة الناس تحقيرية ومترفعة ، لا تختلف في شيء عن نظرة القوى الكولونيالية للمجتمعات المستعمرة . وهو ما يسوغ العنف تجاه أولئك «المتخلفين» ويخفض قيمة حياتهم ، بحيث لا يكون قتلهم ذلك الشيء المهم . وفي هذا القسم ركزت على دور قطاع من المثقفين في تسويغ الطغيان الدولتي ، وخفض الحواجز الفكرية والرمزية والسياسية التي تحمي حياة السكان .

كنت في ذلك الوقت ، بعض شتاء وربيع ٢٠١٢ ، مقيماً في بيت رابع في حي المهاجرين ، بادر بعرضه علينا ، سميرة وأنا ، صديقان ، زوجان ، لهما سيرة تروى ، وستروى يوماً . هذا البيت كان أبعد قليلاً عن مركز المدينة . كانت سميرة الحذرة دوماً ، وصديق شاب ، يتوليان تأمين الحاجيات غالباً . لكن كنت أتحرك بين مقرّي ذاك وبين عدد قليل من بيوت أصدقائي الأقرب إلى مركز المدينة . وفي حركتي أعتمد السير على القدمين حصراً ، من باب التريّض ، وكذلك تجنباً لحواجز النظام الثابتة والطيارة . وبطبيعة الحال كنت أسلك الدروب الفرعية ، متجنبا الشوارع الرئيسية بقدر المستطاع .

في مواجهة العنف الفاشي للنظام كانت المقاومة المسلحة في تصاعد وانتشار . كانت مبادرة للجامعة العربية قد فشلت ، وكان الموفد الدولي والعربي حينها كوفي

أنان لا يبدو قادراً على تحقيق شيء . لم يكن النظام راغباً في أي وقت في تسوية سياسية أو في وقف إطلاق النار . كان يريد الاحتفاظ بمائة في المائة من السلطة . وكانت الأمور سائرة في اتجاه حرب مفتوحة لا يعرف لها مآل . لقد كتب النص المعنون : **الثورة والسلاح ، خطوط عريضة من القصة** ، في أيار ٢٠١٢ (نشر في موقع مجموعة الجمهورية الذي كنت قد أسهمت في تأسيسه في الذكرى الأولى لتفجر الثورة) ، وهو مساهمة في النقاش حول عسكرة الثورة ومحاولة لفهم المسار الذي أدى إليها ، وإلى النظر في عواقبها المحتملة . كان المجتمع السوري يكسر احتكار الدولة الأسدية للسلاح ، وعبر ذلك يمتلك سياسة حاول امتلاكها سلماً وبأدوات السياسة قبل ذلك ، لكن لم تكن هناك جهة مركزية تنظم المواجهة مع النظام . كانت الجهود التحتية للتنظيم محدودة التأثير بسبب انقطاع مديد بين عموم السكان والفئات الأفضل تعليماً والأقدر على التنظيم من جهة ، ثم بفعل افتقار المنظمين المحليين إلى عصب الحرب : المال . لقد قاومتُ التنبؤ دوماً ، لكن عند إعداد المقالة للنشر في هذا الكتاب وجدت فيها السطور المشؤومة التالية : «فإذا استمر النظام في تصعيد عسكرته في مواجهة الثورة ، وليس هناك أدنى مؤشر على العكس ، فما سنشهده هو توسع الميل إلى التسلح والمواجهة العسكرية ، وربما التحول من «الجيش الحر» ، وهو أصلاً عنوان فضفاض للمقاومة المسلحة ، إلى مجموعات جهادية . وهذه قضيتها دينية وليست وطنية ، وأداتها هي العنف العدمي أو 'الإرهاب'» .

ولم تكن هناك خيارات جيدة أمام السوريين الثائرين الذين كانوا مستمرين في التظاهر السلمي وقتها ، مطلع ربيع ٢٠١٢ . الواقع أنه كانت هناك دعوات للعصيان المدني وللإضراب العام ، وجرى فعلاً إضراب مؤثر في دمشق ذاتها في أيار ٢٠١٢ إثر مذبحة الحولة التي وقع فيه أكثر من ١٠٠ ضحية على يد شبيحة النظام . لكن معادلة الخوف كانت أقوى في العاصمة . وقتذاك استدعى بشار بعض تجار وصناعيي المدينة ، وهددهم بتدمير أحيائها التجارية فوق رؤوسهم . كانت القوى الغربية تعمل بنصف قلب على إدانة النظام ، وبنصف قلبها

الآخر كانت تفضل الاستقرار وحماية «الدولة» ، الأمر الذي عنى دوماً تفضيل بشار وأمثاله على غيرهم ، والاحتفاظ بالضبط بأجهزة القتل الأسدية . الفيتو الروسي الصيني أنقذ تلك القوى من الحرج ، والنظام من الإدانة . وقد عنى ذلك إطلاق يده في محكوميه كما يشاء .

وعلى هذا النحو أخذت تتوفر عناصر المركب العدمي التي تناولتها في المقالة المعنونة : **صعود العدمية المقاتلة في سورية** (منشور في حزيران ٢٠١٢ ، في موقع مؤسسة هنريش بول الألمانية) . هذه العناصر هي عنف غير مقيّد ، وتديّن يزداد تشدداً ، وسحب ثقة متفاقم من العالم . في أيار ٢٠١٢ ، وقت كتبت المقالة ، لم أكن الوحيد غير المتيقن من أن هناك شيئاً بالفعل اسمه «جبهة النصرة» ، التنظيم الذي أعلن عن نفسه في الشهر الأول من العام نفسه . كنت واحداً من كثيرين لا ثقة لهم مطلقاً بالدولة الأسدية التي كانت أطلقت سراح سجناء سلفيين بعد نحو ثلاثة شهور من بداية الثورة ، بينما كان أصدقاء وزملاء لنا ملاحقين أو يقبعون في سجونه ويتعرضون لتعذيب شنيع . ولم يكن بعيداً عما نعرفه عن الدولة الأسدية أن تصنع لحسابها تنظيماً جهادياً . كانت قصة تنظيم «جند الشام السلفي» الذين كانت نسبة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ ، جزءاً مكوناً من عملية الاغتيال ذاتها ، أو تثبيتاً للاغتيال السياسي باغتيال الحقيقة ، أقول كانت هذ القصة ما تزال في الذاكرة . ومثلها قصة تنظيم «فتح الإسلام» ، السلفي الجهادي هو الآخر ، ورئيسه شاكر العبسي من صنائع المخابرات الأسدية التي كان العبسي سجيناً لديها . مأثرة العبسي وتنظيمه هي الدخول في حرب مع الجيش اللبناني والتسبب في تدمير مخيم نهر البارد الفلسطيني في لبنان في عام ٢٠٠٧ ، مع ذلك بدا لي وقتها أنه ، حتى لو لم تخترع الدول الأسدية تنظيماً سلفياً جهادياً ، فإن الفرص مهيأة لظهور تنظيم كهذا . كان قطاع واسع من السوريين يزداد غضباً ، ويشعر أنه متروك لمصير مظلم . منذ ذلك الوقت بدا أن احتمالات ظهور المنظمات العدمية تزداد كلما تعثرت الثورة أكثر ، أي كلما

تدهورت فرص السوريين في عدالة دنيوية عادية .

في وقت متأخر نسبياً من ليل أحد أيام نيسان ، جاءت ، على غير توقع منا ، الصديقة التي كانت ساعدتنا مع زوجها في الحصول على البيت الذي في حي المهاجرين . قالت إنه يجري تفتيش منازل الحي ، وإنه يحتمل جداً أن يجري غداً تفتيش البيت الذي كنا نقيم فيه ، سميرة وأنا . كان التحرك في الليل خطراً . ووقتها ، وطوال سنوات في سورية ، كنت أعمل طوال الليل ، وأصحو متأخراً . لم أنم تلك الليلة . أيقظت سميرة مبكراً ، وفي السابعة صباحا كنا نغادر البيت والحي . أخذنا كمبيوترينا ، ولم يكن لدينا أشياء مهمة في البيت على كل حال . بعد يوم أو يومين سكنت في بيت خامس هو نفسه البيت الثالث الذي سبق أن أقمت فيه شهراً . البيت قريب من مركز المدينة ، وفيه سأقضي فيه ما يقترب من عام ، وسميرة معي معظم الوقت .

وكان هذا بيتاً مريحاً بالفعل ، وصاحبه صديق دمشقي ما كان للعام الثاني من عيشي متوارياً أن يسير سيراً حسناً لولاه .

كانت البيوت التي سكنتها مجانية كلها ، تبرع بها أصدقاء في دعم ما بدا لهم إسهاماً مفيداً لسميرة ولي في الثورة . طوال الوقت إلى حين خروجي من البلد في أكتوبر ٢٠١٣ أظهر سوريون كثيرون روحاً من التضامن والشراكة والكرم تشكل النقيض لما كان مألوفهم قبل الثورة ، ولما حاولت الدولة الأسدية تربيتهم عليه من أنانية وانعزال وتجنب للشان العام .

في حزيران من صيف ٢٠١٢ ، بعد ١٥ شهرا من بداية الثورة ، بلغت المظاهرات السلمية الأسبوعية أعلى أوج لها ، فوق ٧٠٠ بؤرة تظاهر في البلد . وبعد شهر كانت قد زالت زوالاً شبه تام . كان النظام قد بدأ بزج سلاح الطيران وصورايخ سكود ضد الثائرين . وفي ١٨ تموز ٢٠١٢ وقع حادث غامض ، اغتيل فيه بعض أركان النظام الأمنيين ممن كانوا يشكلون ما يسمى «خلية إدارة الأزمة» ، وكانت الرواية الشائعة حينها أن المعارضة المسلحة تمكنت بطريقة ما من اغتيالهم . وقتها بدا أن النظام فعلاً على وشك الانهيار . خرجت أتجول في

الشوارع نهاراً ، مشيت في شوارع رئيسية وتعمدت المرور أمام مقهى «الروضة» الذي يرتاده المثقفون . وفي ساحة السبع بحرات لم يكن هناك حاجز التفتيش المعتاد . وتقديري اللاحق أن ذلك الحادث الغامض كان نقطة تحول في الصراع السوري ، وأنه آذن بانتصار الحزب الإيراني في مراتب الدولة الأسدية ، ومن المحتمل أن بشار والإيرانيين تخلصوا من أمنيين مخضرمين نافذين ، وتحولوا إلى الحسم ضد الثورة بأي ثمن . بعد ذلك بقليل ، في آب ٢٠١٢ ، أخذ النظام يقصف طوابير الخبز بالطائرات ، وفي الوقت نفسه كان كوفي أنان يستقيل من مهمته . وقد قال وقتها عن بشار الأسد «إنه يرغب في استخدام كافة الوسائل من أجل البقاء في السلطة» .

لا أقول إني كنت مدركاً وقتها ما يجري في الخفاء ، أو مُتبيِّناً لمعنى ما كان يجري في الظاهر . سيلزم نحو عام حتى أدرك أنه ، بدءاً من ذلك الوقت في منتصف عام ٢٠١٢ ، أخذ ينهار الإطار الوطني للصراع السوري . صار الوجود الإيراني محسوساً ، وقبل ذلك الوقت كان يقال إن حزب الله يساهم في التأهيل والتدريب على حرب العصابات ، لكنني أعتقد أنه كان مشاركاً فعلياً في الحرب قبل شهور طويلة من الإعلان الصريح عن مشاركته في نيسان ٢٠١٣ . وكان صار مؤكداً دخول جهاديين سنيين في صيف ٢٠١٢ . رأيت على قناة الجزيرة شريطاً عن استيلاء «مجلس شورى المجاهدين» ، وهو اسم معتمد في دوائر «القاعدة» ، على معبر «باب الهوى» بين سورية وتركية في حزيران ٢٠١٢ . كان هذا نذير شؤم . أخذ الصراع يكف عن كونه سورياً- سورياً ، وصار يتجه لأن يكون إقليمياً ودولياً ، وبعده الطائفي يشتد ويتعمم . الحرب الأهلية السورية انتهت في ربيع ٢٠١٣ على أبعد حد ، وقت التدخل المعلن لحزب الله اللبناني التابع لإيران في «القصير» . ما تلا ربما يندرج تحت عنوان الحرب السورية ، وليس بحال الحرب الأهلية في سورية .

في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ ، رغم استخدام النظام للطيران والصواريخ بعيدة المدى ، وبدء استخدام السلاح الكيماوي (ما كان لأوباما أن يتكلم على

خطوطه الحمر الشهيرة على الأرجح لو لم تكن لديه تقارير عن تحريك النظام لسلاحه الكيماوي) ، مع ذلك كان النظام في تراجع مستمر . خرجت الغوطة الشرقية من سيطرته في خريف ٢٠١٢ ، ومعها أحياء دمشق الشرقية .

أود أن أنوه إلى أن المواد السبعة المكتوبة في دمشق خلال نحو عام ونصف بين حزيران ٢٠١١ وخريف ٢٠١٢ هي من نتاج تفرغ شبه تام للكتابة عن الثورة منذ بدايتها ، أنتج خلال عامين ما يزيد على ١٥٠ مقالة ، شكلت بمجموعها مساهمتي الأساسية في الثورة في تلك المرحلة . وهي مقالات تحاول بأشكال مختلفة تناول هذا الحدث التاريخي من داخله ، فتميز بين مراحل فيه ، وتبيّن ديناميَاته ، وتتنبه إلى منعطفاته ، وتحاول في عمومها بناء القضية الأخلاقية للثورة السورية ضد الدولة الأسدية .

وخلال عامين من التواري في العاصمة لم أحاول القيام بعمل سياسي مباشر وتجنبت ممارسة تأثير مباشر . لست متأكداً اليوم من وجاهة هذا الخيار ، لكنه وقتها كان خياراً قصدياً واعياً . في خلفيته حقيقة أني لم أر نفسي سياسياً في أي وقت ، وأن هناك سياسيين يقومون بدورهم ولديهم أدواتهم في العمل . كنت مكتفياً بدور الكاتب الذي يحاول أن يفهم ويشرح ، وبأدوات الكاتب التي هي الكلمات والأفكار .

بدأت أخطط منذ مطلع عام ٢٠١٣ للذهاب إلى المناطق الشمالية من البلد . كانت أرياف محافظتي حلب وإدلب قد خرجت من سيطرة النظام ، وكنت من جهتي أختنق في دمشق ، ولم يعد بقائي فيها محققاً لأي غرض عام ، هذا بينما كانت مخاطره تتزايد بفعل تكاثر الحواجز في شوارع المدينة ، والحملات المفاجئة لتفتيش البيوت في أحياء المدينة . كانت سميرة شريكة في التفكير والقرار ، وبدورها كانت تريد تغيير وضعنا . كنا على بيّنة نحن الاثنين من أن في الأمر مجازفة خطرة ، وأنه سيقتضي أن نفترق لبعض الوقت ، لكن كان الخطر والفراق المؤقت من مفردات عالمنا المشترك .

بعد تقليب الأمر على وجوهه ومشاورة أصدقاء ، استقر المسعى على التوجه

إلى دوما في الغوطة الشرقية ، ومنها إلى الشمال . وحين أصل إلى هناك نرتب خروج سميرة إلى الرقة ، حيث كانت أختي وأخوان لي يعيشان ، أو إلى بيروت ومنها إلى الشمال السوري عن طريق تركيا . كانت الرقة ، المدينة التي أنحدر من أريافها أصلا ، قد خرجت من سيطرة النظام في آذار ٢٠١٣ ، وكانت أول مركز محافظة يخرج عن السيطرة وقتها . وهكذا كانت مقصدي الطبيعي ، حين تمكنت أخيراً من تأمين الخروج إلى دوما في ٣ نيسان ٢٠١٣ ، ساعدني شابان من الثائرين لم تجمعني بهما معرفة سابقة ، أحدهما ، عمران حواصلي ، اعتقل في خريف العام نفسه وانقطعت أخباره منذ ذلك الوقت ، وعلمت لاحقاً أنه قتل تحت التعذيب ، والآخر اعتقل قبله ويحتمل أنه قايض نجاته بتسليم الأول وثائر آخر في خريف عام ٢٠١٣ .

وقت وصلت إلى دوما كان النظام قد استعاد السيطرة على منطقة العتيبة التي هي مدخل الغوطة إلى الشمال . ماذا جرى؟ لا أملك معلومات قطعية ، لكن تقاطعت لدي معلومات وقت كنت في دوما أنه جرى الضغط على الثائرين المحليين في الغوطة وفي درعا جنوب البلاد من قبل السعودية ، وبإلحاح أميركي ، لمنعهم من الدخول إلى دمشق وإسقاط النظام بالقوة . كان ذلك ممكناً في تقديري ، وكان زخم التحرير قوياً وقتها ، وكذلك حماسة المقاتلين وإخلاصهم ، وكانت القوى المسلحة شعبية أساساً . وقتها كان هناك تشكيل عسكري سلفي اسمه «سرية الإسلام» ، يقوده سجين سابق في سجن صيدنايا ، أطلق سراحه في حزيران ٢٠١١ ، اسمه زهران علوش . والد زهران ، واسمه عبدالله علوش ، واحد من كبار رجال الدين الوهابيين ، يعيش في السعودية منذ سنوات طويلة . كانت «سرية الإسلام» مجموعة صغيرة مساهمتها محدودة في تحرير دوما والغوطة الشرقية في خريف ٢٠١٢ ، كان المحررون مقاتلين محليين ، شعبيين ، دون توجه إيديولوجي محدد . وحين وصلت إلى المدينة في نيسان ٢٠١٣ كانت السريّة تسمن بسرعة ، وصار اسمها «لواء الإسلام» ، وأضحت التشكيل العسكري الأقوى في المدينة ، لكن ليس الوحيد . فهل

يحتمل أن تقوية هذا التشكيل السلفي هي الثمن الذي كان واجبا دفعه لمنع إسقاط النظام عسكريا؟ هذا ما أميل إلى اعتقاده ، وكان يعتقده نشطاء محليون في دوما ، ومنهم محمد فيلطاني الذي اغتيل في أيار ٢٠١٤ ، على الأرجح من قبل «جيش الإسلام» ، التشكيل السلفي ذاته الذي كان قبل قليل «لواء الإسلام» . على كل حال ، وقت كنت في المدينة بين نيسان وتموز ٢٠١٣ كان هناك جو من الإحباط وفقدان التوجه بين ثائري المنطقة ومقاتليها ، وكانوا يشعرون بالخذلان . الجهة الوحيدة التي كانت تبدو في وضع لا يكف عن التحسن هي سرية/ لواء/ جيش الإسلام .

أقمت في هيئة الدفاع المدني في دوما لنحو شهر ، ألاحظ وأتعلم وأساعد فيما أستطيع ، ثم عشت في بلدة أخرى في الغوطة الشرقية اسمها المليحة لمدة شهر تقريباً . وإلى هناك ، في ١٨ أيار ٢٠١٣ أمكن تهريب سميرة لتنضم إلي . بشعرها القصير ، جاءت على دراجة نارية خلف اثنين من مقاتلي الثورة . كانت سميرة صارت ملاحقة من قبل النظام في دمشق قبل وقت قصير ، وكانت راغبة أيضاً في تجريب حياة جديدة . قبل سميرة ، وبعدي بثلاثة أسابيع ، كانت وصلت رزان زيتونة ، المحامية والكاتبة والناشطة الحقوقية المعروفة . ما إن وصلت رزان حتى بدأت العمل : استأجرت مسكناً ، واستخدمته مكتباً لمركز توثيق الانتهاكات الذي كانت أبرز مؤسسيه منذ بداية الثورة .

انتهى شهر أيار ونحن في المليحة ، ثم عدنا إلى دوما ، وأقمنا معاً ، رزان وسميرة وأنا .

بين المليحة وسقبا أنجزتُ ست بورتريهات لمقاتلين في الجيش الحر ، نشرت في موقع الجمهورية ، ونشرت تحقيقاً صغيراً عن هجوم محدود للنظام بالسلاح الكيمياوي في حي جوبر الدمشقي ، استناداً إلى مقابلة مع أحد المصابين وأطباء في المنطقة ، وكتبت رسالة إلى المثقفين الأوربيين نشرت في صحف أوربية ، وهي تدعوهم إلى الضغط على حكوماتهم من أجل مساندة السوريين في كفاحهم العادل .

وهناك أخذ يظهر لي ، استناداً إلى المشاهدات الميدانية ، أن هناك صراعاً بين أربعة سوريات ، «سورية الأسد» والجمهورية العربية السورية وسورية الثائرة وسورية السلفية ، هو ما كتبت عنه النص المثبت هنا : **صورة ، علمان وراية** ، جامعاً بين التحليل الاجتماعي وتحليل الرموز (لم تكن «سورية الكردية» ، بنظام الحزب الواحد المتحكم بها اليوم ، ونزعته القومية التوسعية ، ظاهرة بعد وقتها) . النص يقترح سورية جديدة تتكون من تحالف العلمين ، سورية الثائرة مع «الجمهورية العربية السورية» ، ضد كل من سورية الأسد وسورية السلفية . نشر هذا النص وقت كنت أغادر دوما في ١٠ تموز ٢٠١٣ . كنت حاولت منذ وصولي المدينة العثور على طريق للخروج ، وهو ما تيسر بعد نحو ١٠٠ يوم .

عانقت سميرة مساء ذلك اليوم ، وودعت رزان . لم يكن ممكناً أن ترافقني سميرة في رحلة شاقة وخطرة ، لكن كانت لدينا خطط لنلتقي من جديد . وبدا لنا ذلك ميسوراً وقتها : تعود سميرة إلى دمشق تهريباً ، ومنها ستكون الخطوة التالية أيسر بعد .

استغرقت الرحلة ١٩ يوماً في صيف سورية الحار ، وفي المناطق الصحراوية الأشد حرارة من البلد .

في نقطة من طريقي إلى الرقة تسنى لي الاتصال بصديقي الطبيب إسماعيل الحامض ، أسأله عن أخي أحمد ، عضو المجلس المحلي في مدينة تل أبيض شمالي الرقة ، وكانت اعتقلته داعش ، وكامل أعضاء المجلس ، يوم مغادرتي لدوما . كان أحمد ما زال في أيديهم ، لكن علمت أنهم اختطفوا فراس أيضاً ، الذي كان ناشطاً في حشد احتجاجات ضد داعش إثر اعتقال أحمد . فراس الذي ترك وراءه زوجة وطفلاً كان في الثانية من عمره لا يزال مغيباً عن العالم دون أية معلومات عنه منذ ٢٠ تموز ٢٠١٣ .

في مواجهة هذا الواقع في الرقة اضطررت إلى التواري من جديد فور وصولي . فضلاً عن أخويّ ، وبعد يوم واحد من وصولي اختطف باولو دالوليو ، الثائر السوري والراهب الإيطالي الأصل ، بينما كان يحاول مقابلة قادة داعش .

كانت تجربة بالغة القسوة ألا أستطيع التجول في المدينة التي عشت سنوات من طفولتي ومراهقتي فيها ، وأقام فيها وتوفي والداي ، وعاش فيها إخوتي معظم الوقت ، هذا بينما يتجول فيها تونسيون وسعوديون ومصريون وأوربيون . . . مهووسون دينياً ، غاضبون وكارهون ، ولا يكادون يجيدون شيئاً غير القتل . في الرقة كتبت المقالة : **في مسارات الثورة السورية ومصائرها على أعتاب عامين ونصف من انطلاقها** ، الذي قد يكون أكثر نصوص الكتاب تشاؤماً .

كنت في المدينة منذ ثلاثة أسابيع وقت وقعت المذبحة الكيماوية في الغوطة الشرقية حيث كانت سميرة هناك لا تزال ، ولوهلة بدا أن النظام يمكن أن يعاقب على جريمته البشعة وعلى تجاوزه «الخط الأحمر» لإدارة أوباما . وبينما لم يكن لدى سوريين كثيرين ، ومنهم أنا ، أي سبب للشعور بالأسف على أن طغمة استخدمت الطيران والصواريخ بعيدة المدى والسلاح الكيمياوي ضد محكوميها ، وقتلت ألوفاً منهم تحت التعذيب ، وارتكبت المجازر الطائفية ، ودعت قتلة طائفيين آخرين ليشاركوها وليمة القتل ، أقول : لم يكن لدينا شعور بالأسف على أن هذه الطغمة ربما تنال عقاباً على إحدى جرائمها ، لكن المسؤولين الأميركيين كانوا يتسابقون إلى القول إن ضربتهم العقابية ، في حال حصولها ، ستكون موضعية ومحدودة . كان ذلك وضعاً بالغ الغرابة . من نصبوا أنفسهم حراساً للقانون الدولي يطمئنون مجرماً إلى أنهم قد يضطرون إلى عقابه على جريمة تنتهك محرماً لهم ، لكن دون مساس بقدرته على قتل محكوميه ، ودون صلة بجرائمه الأخرى التي كان قتل فيها نحو ١٠٠ ألف منهم . لم تكن الجريمة التي قد يعاقب عليها النظام قتل ١٤٦٦ من السكان المحليين في الغوطة في تلك المذبحة ، بل قتلهم بسلاح غير مناسب! ومنذ ذلك الوقت صار ظاهراً لي أن معاقبة طغمة تقتل محكوميها هو شيء أكثر تقدمية بكثير من أن تقدم عليه المؤسسة الأميركية . وبعد أيام قليلة كانت إدارة أوباما تعقد صفقة مع الروس ، تستحق أن توصف بالكلمات التي استخدمها روزفلت في وصف الهجوم الياباني على بيرل هاربور : خسيسة ومشينة ، ولا تُنسى . «صديق

الشعب السوري» ، أميركا ، انضم إلى «عدو الشعب السوري» ، روسيا ، لترك الشعب السوري تحت رحمة قاتل الشعب السوري بشار الأسد وشركائه الطائفيين . قالوا له : مُحرّم عليك أن تقتلهم بالأسلحة التي حرمناها ، ولا شأن لنا إن داومت على قتلهم بأسلحة أخرى لم نحرمها! أعتقد أن هذه الصفقة تظهر المدى الإجرامي لتكوين النظام الدولي ذاته . لم تكن تلك الصفقة إجازة لنظام بشار الأسد في أن يمضي في القتل بوسائل أخرى ، بل كانت كفالة لحصانته ضد أي عقاب أيضاً . كان ذلك لطمة مهولة للسوريين الذي تطلعوا إلى سورية جديدة متحررة ، وكان أكثر من ذلك خدمة لا تقدر بثمن لداعش وجبهة النصرة ، فضلاً عن الأسديين . الإفلات من العقاب هو أبو الإرهاب ، والمزيد من الإفلات من العقاب يعني فرصاً أكثر لتخليق مزيد من الإرهابيين المنفلتين من كل عقال .

ومنذ ذلك الوقت ، وبارتباط وثيق بالصفقة الكيماوية المشينة في رأيي ، تطوعت وسائل الإعلام الغربية كالكورس في دعاية مجانية لداعش ، الكائن الخطر ، العجيب ، السحري ، «السكسي» جداً . رأينا ضرباً من reenchantment of the world ، بثاً جديداً للسحر والأرواح في عالم أخذ يتراجع مضطرباً عن أفضل ما فيه ، عالميته . أثار السحر المبثوث مخيلة شبان وشابات في الغرب للانضمام إلى المنظمة الفاشية ، داعش ، التي حظيت بأكثر من عشرة أضعاف تغطية جرائم الدولة الأسدية التي قتلت أكثر من داعش بأكثر من عشر مرات .

وكان أن توسع النظام ، وقد ضمن أنه طليق اليدين يمكن أن يفعل ما يشاء بمحكوميه ، وبدعم وتشجيع حاسم من الروس والإيرانيين ، في استخدام البراميل المتفجرة . وهي بالمناسبة أوسع تدميراً بما لا يقاس من السلاح الكيماوي للمنازل والأحياء والبلدات ، ولا تقل عنه حصدا للحياة البشرية . في أواخر صيف ٢٠١٥ كنت شريكاً في كتابة رسالة تهكمية إلى السيد ستيفان ديستورا ، نطلب منه العمل من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن يعيد الأسلحة الكمياوية إلى السيد بشار ، ويطلق يده في استخدامها مقابل حظر

البراميل ، وأن تتشكل وكالة دولية للبراميل المتفجرة IBBA ويكون مقرها طهران ، عاصمة الدولة صاحبة الفضل العظيم في قتل السوريين (الرسالة متاحة هنا : http://www.alquds.co.uk/?p=405068) . ورغم ترجمة الرسالة للإنكليزية والفرنسية والأسبانية والتركية ، لم تحظ باهتمام يذكر .

خلال ذلك كانت سميرة ورزان ، كل بطريقتها ، تغطيان ما يجري في الغوطة الشرقية ، من المذبحة الكيماوية إلى القصف بالبراميل إلى شروط الحياة اليومية . سميرة التي كانت تدير مركز «النساء الآن» في دوما الذي يساعد نساء محليات على إنتاج ما يساعدهن على تأمين دخل لإعالة أسرهن ، كانت تكتب نصوصاً صغيرة على صفحتها على فيسبوك تغطي جوانب من أحوال المنطقة ، ورزان كانت وراء إصدار أهم التقارير عن المجزرة الكيماوية وشهادات معتقلين سابقين ، وإدارة شبكة العاملين في مركز توثيق الانتهاكات في معظم مناطق البلد .

كانت سميرة أيضا «مراسلتي» في الغوطة الشرقية .

حتى بعد وصولي إلى الرقة كنت لا أزال أخطط للتجوال في مناطق من شمال البلد ، مستشكفاً ومتعرفاً ومتعلماً . لكن كان يظهر أكثر وأكثر أن الوضع ليس متقبلاً لمن ليس محلياً ، وبخاصة إن لم يكن مقاتلاً ، وليست له روابط حماية كافية . وخلال شهرين ونصف من الإقامة في الرقة كان يزداد إلحاح سميرة في الغوطة وإخوتي في عدة بلدان على خروجي من البلد . كانوا يخشون أن أقع في يد داعش . خرجت إلى تركيا صباح يوم ١١ أكتوبر ٢٠١٣ ، بعد نحو عامين وسبعة أشهر من بداية الثورة . وكانت تركيا أول بلد على الإطلاق «أزوره» بعد لبنان (قبل منعي من السفر إليه عام ٢٠٠٤) ، وأول بلد أعيش فيه غير سورية .

بعد ثلاثة أسابيع من خروجي اختطف صديقي وطبيبي إسماعيل الحامض من قبل داعش ، وكان لا بد أن أخرج من الرقة حينها لو كنت لا أزال فيها . إسماعيل لا يزال مخطوفاً دون أي معلومات عنه . زوجته زبيدة وأطفاله الخمسة ظلوا شهوراً في الرقة ، قبل أن يضطروا للخروج إلى تركيا ، ثم بعد شهور إضافية إلى فرنسا .

ارتاحت سميرة لخروجي ، وبدأ قلقي أنا يتصاعد عليها . كانت الغوطة قد حوصرت حصاراً مطبقا وقت خروجي من سورية . قبل ذلك كانت محاصرة أيضاً ، لكن الحركة منها إلى دمشق كانت ممكنة عبر حواجز يسيطر عليها النظام ويتحكم بتحركات الناس وما يحملون من مواد . وكان المهم إلى حين نجد مخرجاً تأمين موارد لسميرة من أجل المعيشة ، وأهم بند فيها كلفة الاتصالات عبر جهاز نت فضائي كان يعمل على مولدة كهربائية تعمل بدورها على البنزين الباهظ الكلفة . وقت وصولي إلى الغوطة في نيسان ٢٠١٣ كان سعر لتر البنزين نحو ١٥٠ ليرة سورية ، قريباً من دولار أميركي واحد . ووقت خروجي منها بعد نحو ١٠٠ يوم كان قد بلغ نحو ٣٠٠٠ ليرة ، أكثر من عشرة دولارات . وتستهلك المولدة ، الكثيرة الأعطال ، لتراً واحداً على الأقل كل ساعة . كانت سميرة ورزان تتصلان بالنت بين ٣ و٥ ساعات وسطياً . وكان آخر اتصال بيننا يتعلق بكيفية تأمين مبلغ تغطي به سميرة حاجاتها إلى حين نتدبر أمر خروجها من الغوطة . كان يفترض أن أرسل مالاً لشخص في دمشق يتصل هو بشخص في دوما ليعطي سميرة المبلغ بعد خصم نسبة منه . كان التحكم بحاجات الناس في المناطق المحاصرة يمسي مصدر إثراء لأغنياء حرب ، لم يعودوا من جماعة النظام حصراً .

وما كان لعام ٢٠١٣ الفظيع أن ينتهي إلا وقد وقع الأسوأ : اختطفت سميرة مع رزان زيتونة ووائل حمادة وناظم حمادي في ليل ٢٠١٣/١٢/٩ . حتى وقت خروجي من الغوطة في تموز ٢٠١٣ ، لم يكن متصوراً لنا ، سميرة ورزان وأنا ، أن هناك خطراً يتهددهما غير احتمال وقوع قذائف النظام فوق رؤوسهما . كان وائل وناظم قد انضما لسميرة ورزان في أيلول ، بعد شهرين من مغادرتي . سميرة التي لا تتذمر لم تفكر في أي وقت بخطر محتمل عليها في المنطقة ، ولم يصلني منها في أي وقت شعور بخطر داهم . كانت رزان قد تعرضت لتهديد بالقتل من قبل «جيش الإسلام» إن لم تغادر دوما ، لكن للأسف لم ننظر ، لا أنا ولا رزان نفسها ، ولا أصدقاؤنا المشتركون في الغوطة ، إلى الأمر بعين الجد

وقتها . وحتى حين حرض كاتب طائفي سني على سميرة ، بوصفها علوية تقيم في «منطقة محررة» ، بدا لنا هذا التحريض الذي سبق جريمة الخطف والتغييب بنصف شهر وضاعة من ذلك الكاتب الشبيح ، ولم نشتبه باحتمال أن تكون له اتصالات مباشرة مع سلطة الأمر الواقع في دوما (توفرت فيما بعد بعض معطيات في هذا الخصوص) .

كان هذان خطأين مصيريين .

لبعض الوقت لم أستوعب ما جرى ، وتصورت أن الأمر سينتهي سريعاً ، وسيفرج عن الأربعة . لكن كان خصمنا هو سلطة الأمر الواقع في المنطقة . كل القرائن المتاحة كانت تشير إلى أن «جيش الإسلام» ، القوة التي جرى تسمينها وتمكينها من السيطرة في المنطقة مقابل الحيلولة دون دخول دمشق ، هي من ارتكبت الجريمة أو هندست وقوعها . هذه السلطة لم تحقق في جريمة كبيرة وقعت في «عاصمتها» ، ولم تسهل لأي كان العمل من أجل التحقيق فيما حدث (من أجل قرائن ترجح ارتكاب «جيش الإسلام» للجريمة ، يمكن مراجعة الرابط التالي : http://aljumhuriya.net/36366) .

اتهمتُ تشكيل «جيش الإسلام» بالمسؤولية السياسية عن الجريمة بعد أيام من ارتكابها ، ورجحتُ مسؤوليته الجنائية . وقتها نصح روبرت فورد سوريين يعرفونه بأن لا يقولوا إن «جيش الإسلام» هو مرتكب الجريمة . لدى السيد فورد الذي كان سفيراً في دمشق ، ثم مسؤولاً أميركياً عن الملف السوري ، أسبابه لقول ذلك ، ولست في موقع من يطلعون على أسباب أمثاله .

كان اختطاف سميرة ورزان ووائل وناظم أكبر ضربة وجهت إلى الثورة على يد غير النظام وغير داعش . وبعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من التغييب ليست لدينا معلومات عن المرأتين والرجلين ، ما يجعل واقعة الخطف والتغييب جريمة بحق المخطوفين الأربعة ، وبحق أحبابهم وأصدقائهم ، وبحق الثورة المخذولة .

وما يسبغ صفة تراجيدية على واقعة الاختطاف هذه أنها وقعت على يد غير النظام ، أي أنها بصورة ما مترتبة على كفاحنا نفسه ، أننا نحن من جعلنا

هذه الجريمة الرهيبة ممكنة . في تفكيري طوال أعوام ثلاثة تشغل هذه الواقعة التراجيدية مكاناً يفوق المكان الذي كانت تشغله سنوات سجني الطويلة . رواية القصة وبناء معناها ، وبناء سياستها ، هو الالتزام الذي قطعته على نفسي ما داموا مغيبين .

في مواجهة الرضّة المضاعفة للجوء واختطاف وتغييب سميرة ، لجأت في إسطنبول إلى منهجي المجرب القديم : العمل بكثافة . الكتابة أساساً ، وإلى جانبها العمل مع شركاء سوريين ومن تركيا في إطار للعمل الثقافي السوري في الملجأ التركي : هامش ، البيت الثقافي السوري في إسطنبول .

أربعة من مواد الكتاب كتبت ونشرت في المدينة التركية العملاقة . الأولى هي **من الثورة إلى الحرب : الأرياف السورية تحمل السلاح** (الجمهورية ، تموز ٢٠١٥) ، وهي تنظر في تكوين ثلاث مجموعات سورية محارِبة وريفية المنابت ، علويون ، وسنيون ، وكرد . وتناقش أثر الحرب على الجماعات ، وتكون الجماعات المتغير بفعل الشرط الحربي . تظهر المقالة أن القطاعات الأقل اختلاطاً بغيرها ضمن الجماعات ، الشبيحة وما يماثلهم في الوسط العلوي ، والسلفيين الجهاديين في البيئة السنية ، والأوجلانيين في الوسط الكردي ، هي التي عرضت استعداداً حربياً أقوى من غيرها ، أو أن شرط الحرب العامة نشّط هذه القطاعات خلافا للقطاعات الأشد اختلاطاً والأكثر مدينية . وإذ تصدرت الحربَ قطاعات الجماعاتُ الأميل إلى الصفاء الداخلي ، فإن فرص سورية مختلطة تغدو مرهونة بعزل هذه القطاعات وإضعافها .

الثورة ، السلفية ، الإمبريالية : ثلاثة أطوار في خمس سنوات (الجمهورية ، نهاية عام ٢٠١٥) ، هي المقالة الثانية في الكتاب المكتوبة في إسطنبول . وهي تميز بين ثلاث مراحل في مسار الثورة السورية . مرحلة الثورة بالمعنى الصحيح للكلمة ، وهي تغطي العامين الأولين ، والصراع فيها سوري سوري ؛ تعقبها مرحلة إدراج الصراع السوري في الصراع السني الشيعي ، بدءاً من ربيع ٢٠١٣ مع تدخل حزب الله المعلن في مدينة القصير ، وظهور داعش

المزامن له ، وتمتد هذه المرحلة الثانية بين وقت ما من أوائل عام ٢٠١٣ وحتى أيلول ٢٠١٤ ، وقت التدخل الأميركي ضد داعش ؛ وأخيراً مرحلة ثالثة هي المرحلة الإمبريالية و«الحرب على الإرهاب» التي دشنها هذا التدخل ، الذي عززه التدخل الروسي في نهاية أيلول ٢٠١٥ ، وفي هذا الصور الجديد صار المجاهدون السنيون والشيعة من أدوات إدارة المتحكمين الجدد للحرب في سورية . ويواجه الكفاح السوري بهذا المعنى ثلاثة أعداء ، أولهم الدولة الأسدية ، ودستورها هو «الأسد أو نحرق البلد» ، ثم الميلشيات الشيعية والسنية ، وهي تخوض حروب الإسلام الباكرة ، وتتطلع إلى نصر طائفي وترتبط بقوى إقليمية طائفية بدورها ؛ وأخيراً قوى السيطرة الدولية التي اتخذت من «الحرب ضد الإرهاب» ذريعة لضرب كل أشكال المقاومة السورية ، وأرضية للتوحد فيما بينها . هذا وضع عضال ، لا يبدو أنه يترك غير الثقافة ميداناً للعمل التحرري وبناء ذاتية جديدة متحررة .

المقالة الثالثة المكتوبة في إسطنبول هي : **في شأن الحل العادل لصراعنا : تصوّر سوري** («الجمهورية» ، آب ٢٠١٦) . حجر الزاوية في تصور حل سوري عادل هو تشكل أكثرية سياسية جديدة عابرة للطوائف ، وهو ما يمتنع دون تغير جوهري في البيئة السياسية السورية ، يطوي صفحة الدولة الأسدية ويدرج ذلك في سياق التخلص من داعش والتشكيلات السلفية الجهادية . لا يمكن لأكثرية سورية أن تتشكل في مواجهة الأسديين وحدهم ، كما كان الحال لنحو عامين بعد الثورة ، لكن لا يمكنها أن تتشكل في مواجهة داعش والسلفية الجهادية وحدها . يمكنها أن تتشكل بفعل تسوية تاريخية وعبر مؤتمر وطني سوري ، وبمساعدة دولية . هذه التسوية تقوم على تخلص متواقت من الأسديين والسلفيين ، وعلى تصور استيعابي لسورية ، يوفر الحقوق السياسية والثقافية للكرد في إطار سوري لا مركزي . تلحظ المقالة أنه لا سند عالمياً للتسوية التاريخية المقترحة ، لكنها ترى مهماً مع ذلك أن يعمل السوريون على بلورة تصوراتهم للعدالة السياسية في بلدهم .

المقالة الأخيرة في الكتاب، **في شأن حق تقرير المصير للكرد السوريين**، تعمل على توضيح ملابسات الوجود والكفاح الكردي في سورية. وهي ترصد واقعاً جغرافياً ديمغرافياً أساسياً يتعذر القفز فوقه، يتمثل في افتقار مناطق الكثافة الكردية في سورية للتواصل الأرضي، دون أن يكون هناك مذنب سوري وراء ذلك. وهو ما يجعل الكلام على الانفصال كشكل لحق تقرير المصير في سورية غير ذي معنى. ومن جهة تبرز المقالة التي استفادت من شهادات كتاب وناشطين سوريين كرد أن تنظيم الاتحاد الديمقراطي تابع في سياسته لتنظيم بي كي كي التركي، وأن محرك التخطيط والاستراتيجية ليس كردياً سورياً. وتنحاز المقالة إلى تصور مساواة فردية وجمعية للكرد مع السوريين الآخرين، وإلى حقوق سياسية وثقافية مساوية لغيرهم في سورية جديدة ديمقراطية.

***

في المجمل، لا يروي هذا الكتاب قصة الثورة السورية، لكنه محاولة لرواية جانب من مسارها وسيرتها في العالم، رواية أنتجت بالتفاعل المباشر مع سير الصراع السوري وتطور الأوضاع في البلد. لقد حاولت في النصوص المدرجة هنا، وفي مجمل عملي، بناء القضية الأخلاقية ضد الدولة الأسدية، وبالتدريج أخذ بناء القضية الأخلاقية ضد السلفيين يشغل موقعاً متزايد الأهمية، وإلى جانبهما معاً القضية الأخلاقية ضد النظام الدولي الحالي الذي يبدو فاقد الوجهة والرؤية، وكان عاملاً مؤثرا في تحطم سورية وحيوات ما لا يحصى من الناس فيها.

ويبدو أن التشابك المعقد بين الصراع المحلي ضد الطغيان مع صراعات دينية وطائفية وإثنية، ومع تداخلات دولية متشابكة بدورها ومعقدة، يشكل بمجموعه ما يمكن تسميتها «المسألة السورية». التاريخ مليء بالمسائل، ومن أشهرها «المسألة اليهودية» و«المسألة الشرقية»، و«المسألة الفلسطينية». والمسائل معقدة، متعددة الأطراف، طويلة الأمد، مقترنة بالحروب والكراهية والدم، والتعفن واليأس والكراهية، يتكثف في كل منها حال العالم في زمنها. وبصورة ما،

نتصور أن «المسائل» تعكس فاعلية الأقوياء في التاريخ، نمط عملهم الذي يجعل التاريخ البشري رواية معقدة بشعة لا مخرج منها، أبطالها مجرمون ولصوص وقتلة وكذابون كبار. للتاريخ وجه آخر هو الثورات، تمردات الضعفاء. يقطعون العقد الغوردية، ويفتحون أفاقاً أوضح، أكثر شباباً، وأغنى بالأمل لأنفسهم وللعالم. وبما هي تشابك الدولة السلطانية المحدثة مع صراع الجهاديات السنية والشيعية، ومع أشكال إمبريالية متوحشة من السيطرة الدولية، المسألة السورية هي رد الأقوياء، محلياً وإقليمياً ودولياً، على ثورة السوريين، وعلى ثورات المنطقة ككل. يصنعون عقداً غوردية كثيرة، يقضي الضعفاء أعمارهم لا يستطيعون الخروج منها. صنع المسائل منهج لضبط كل الضعفاء في العالم.

في صنع المسألة السورية «المعقدة» يشارك «سجن الشعوب» القديم، «روسيا المقدسة»؛ وأميركا مالكة مفاتيح «الشرق الأوسط»، وهو سجن الشعوب المعاصر؛ والثيوقراطية السعودية، وهي منبع عالمي للتعفن والمسائل أكثر حتى مما هي منبع للبترول، والثيوقراطية الإيرانية وهي منبع آخر منافس للكراهية والمسائل والبترول؛ وتركيا، الوريث الأساس للمسألة الشرقية، ومعها وريثان أصغر، الأردن ولبنان؛ وقطر بأمميتيها الأولى، الإسلامية، والثانية، القومية العربية؛ ثم طبعاً الجمهوريات والممالك العلمانية الأوربية التي تفضل لاجئين مسيحيين أو من «الأقليات»؛ وإسرائيل، وريثة «الحل النهائي» لـ«المسألة اليهودية»، ومولدة المسألة الفلسطينية، القوة التي تضرب في سورية وغيرها كلما عنّ لها، ويستشيرها في شأن سورية الأميركيون والروس على حد سواء؛ وأخيراً قطبا العالم السفلي من الجماعات الجهادية (وهي أجهزة مخابرات متعصبة) والمخابرات الدولية (وهي أجهزة تعذيب وقتل). وكل ذلك هنا في بلد سبق أن حُلت على حسابه بصورة ما «المسألة اليهودية»، وكان من شظايا الحل الغربي «للمسألة الشرقية».

وبنظرة واسعة، يبدو أن المسألة السورية تخبرنا بأننا اليوم حيال أزمة عالمية، عالم يتحكم فيه الأقوياء أكثر من أي وقت سبق منذ قرن على الأقل، وكل يوم

يزيد هذا العالم تعقيدا وقتامة ، ويفقد الوجهة ، وتضمر الممكنات التحررية والديمقراطية فيه . سبق أن اقترنت مسألتان سابقتان بحربين عالميتين .

لم تعد الأزمة أزمة سورية ، إنها أزمة العالم .

مواجهة الأزمة العالمية ومخاطر حرب أهلية عالمية تقتضي مبادئ جديدة ومؤسسات جديدة . وأولاً مبدأ المسؤولية العالمية ، مسؤوليتنا في العالم ، ومسؤولية العالم عنا ، ومسؤولية كل العالم عن كل العالم . لا أحد بعيد كفاية كي لا يكون جاراً لأحد ، ولا أحد مغاير كفاية كي يمتنع أن يكون منا نحن ، ولا أحد ممسوخ كفاية كي يكون خارج السياسة وخارج العقل المستنير ، وخارج العدالة . لا أحد هو داعش . داعش غير موجودة .

لكن يلزم بخاصة مؤسسات دولية جيدة غير الأمم المتحدة ، وبخاصة غير مجلس الأمن الدولي المبني على حكم أوليغارشية للأكثرية العالمية . لا ينبغي انتظار حرب عالمية تطيح بهذه المؤسسات العاطلة والخاوية من العدالة .

مبدأ المسؤولية العالمية ، ومؤسسات دولية جديدة ، هو وحده ما يمكن أن ينقذ الديمقراطية التي تتراجع في كل مكان إن توقفت عن التقدم في أي مكان ، على ما هو جار اليوم ، وما تمثله سورية أكثر من أي بلد آخر في الكوكب . نقيض التقدم العالمي نحو الديمقراطية هو ارتداد إلى أرستقراطيات عالمية ، تعمم نموذج الـgated communities على دول كاملة ، ترفع أسوارها في وجه برابرة مهددين ، على نحو ما يبدو أن القوى الغربية ، القوية والغنية ، تفعل في مواجهة اللاجئين السوريين وغيرهم .

إسطنبول ، نهاية ٢٠١٦

١
ثورة العامة: قضايا أخلاقية وثقافية وسياسية في شأن الانتفاضة السورية

تشكل الانتفاضة الشعبية السورية تجربة خارقة لمئات ألوف السوريين. تجربة أخلاقية بقدر ما هي تجربة سياسية، وتجربة تجدّد نفسي بقدر ما هي تجربة تغيير اجتماعي، وانتفاضة على الذات بقدر ما هي ثورة على الواقع.

١

عبر مشاركتهم في الحركة الاحتجاجية، متحدّين خطر الاعتقال والتعذيب والموت، يُغيِّر شباب وكهول، نساء ورجال، حياتهم ويجددون أنفسهم. يخرجون من مواجهة الخطر أقوى وأشجع وأشد احتراماً لذواتهم، وأكثر انطلاقاً. هذا تجربة لا تتاح لمن لا يشارك في الاحتجاج، ولم يتح ما يشبهها على هذا النطاق الواسع لنحو جيلين من السوريين. وبفعل الانخراط في مجازفة جماعية مكلفة، يطور هؤلاء السوريون الجدد روحاً من الغيرية والتضامن الحي، لا شبيه لها في ذاكرة جيلين أيضاً. وعبر الاستماتة (بالمعنى الحرفي للكلمة) من أجل هدف عام، يتحرر السوريون المشاركون في الانتفاضة من الخوف والأنانية معاً. والطابع الحدي والخطر دوماً لهذه الخبرات، والفاجع والمأساوي لغير قليل منها، كفيل بغرسها في الذاكرة الوطنية لأجيال قادمة.

جدير بنا أن نتكلم فعلاً على ثورة، لأن سوريين كثيرين يغيّرون أنفسهم بعمق بينما هم يكافحون من أجل تغيير بلدهم وتحرر شعبهم. ولعله لذلك بالذات يصعب أن تهزم الانتفاضة.

كان النظام طوال أربعين عاماً فرض على السوريين حياة صغيرة، ضيقة، خالية من الشجاعة ومن التجارب المجدِّدة، ومن بهجة الحياة. عشنا حياة مادية بكل معنى الكلمة، مفقرة من أي بعد معنوي وأخلاقي وروحي وجمالي. حياة محض دنيوية إلى حد الدناءة، يكاد الدين يكون هو الفاكهة الروحية الوحيدة في هذه الصحراء القاحلة. وهو إن يكن فاكهة مجففة في واقع الأمر، تخلو أو تكاد من النسغ الروحي، يبقى الملاذ الأوحد من حياة مقفرة، متمركزة بالمطلق حول السلطة وحول المال.

اليوم، وبسخاء، توفر الانتفاضة تجارب جديدة لعدد كبير من السوريين. وهي ديمقراطية بفعل الطابع التطوعي المتحرر لهذه التجارب الاستثنائية، التي لم يتوفر ما يضاهيها يوما في ظل النظام البعثي.

٢

بفضل ثورة وسائل الاتصال، الهاتف النقال بخاصة، ضاقت المسافة كثيراً بين النشاط الميداني وبين تغطيته الإعلامية، وظهرت ضروب أكثر ديمقراطية من التنظيم والقيادة، مُنبثة في الحركة نفسها، ومعتمدة بصورة واسعة على وسائل الاتصال الحديثة. تحديداً على الهاتف الخليوي، وصفحات موقع فيسبوك، والتسجيلات المصورة على موقع يوتيوب. فضلاً عن التوصيل الكثيف للأخبار والصور إلى الأقنية الفضائية، تعويضاً عن منع مراسليها من العمل في سورية.

كل ناشط ميداني، شاب بخاصة، هو صانع مضاعف لواقع جديد: مرة عبر خروجه إلى الشارع متحديا السلطة الباطشة التي صارت تمثل الماضي، وعاملاً على تغييرها؛ ومرة عبر توثيق صورة هذا الواقع الذي يصنعه، وضمان تحويله إلى واقع مشترك عبر توصيله إلى منابر إعلامية عامة، بما يشكل حماية (نسبية) لهذا الحراك، ومخاطبة للرأي العام في البلد وفي العالم، وكسباً لتعاطف قطاعات أوسع من السوريين والعرب، والناس في كل مكان. كان من شأن غياب هذه الجملة العصبية للانتفاضة، الشبان الذين يغطون أنشطتها في

بؤرها المنتشرة ، أن يعزلها ، فيسهل على النظام سحقها .

إلى ذلك يقوم هذا النشاط ، المتوسل كاميرا الهاتف المحمول سلاحاً ، على صنع ذاكرة موضوعية للانتفاضة ، وبناء أرشيف سمعي بصري هائل ، شارك في بنائه ألوف من السوريين في كل مكان ، ويشاهده ملايين السوريين في كل مكان ، بما يوفر مناعة إضافية ضد النسيان . الذاكرة الكلامية هشة ، قياساً إلى الذاكرة المصورة ، التي هي أيضاً عتاد ذاكرة جمعية أعرض . ولقد كان لكل من الهاتف المحمول والصفحة الشخصية على الفيسبوك دور تفريدي ، أسهم في تكون وتمايز أفراد وذاتيات مستقلة ؛ ودور ديمقراطي موسع للمشاركة في إنتاج المعلومات وصنع فضاء عام مغاير ، افتراضي ، لا تستطيع السلطات احتلاله ؛ ودور تواصلي صانع لتجمعات جديدة يتعذر على النظام فضها ؛ فضلاً عن دورها في بناء ذاكرة الانتفاضة والسجل الكبير الذي يؤرخ لها يوماً بيوم ، وميداناً ميداناً .

وإلى الأرشيف المرئي هناك أيضاً حكايات مكتوبة ، متزايدة من قبل عدد كبير من المشاركين المباشرين . وهناك مرويات لا بد أن تجد سبيلها إلى التداول العام يوماً .

وإلى ذاكرة لا يستطيع النظام مصادرتها ، ولا إحالتها إلى النسيان ، أتاح التوثيق المصوّر للانتفاضة فوزاً حاسماً لها بالمعركة الإعلامية . ليس لدى النظام ما يضاهي ، ولو من بعيد ، صدقية وثائق الانتفاضة وديناميكيتها وسعة قاعدة تغطيتها ، وبكلفة مادية تكاد تكون معدومة . على أن الكلفة الإنسانية ، في المقابل ، عالية جداً .

ولقد أسس هذا أيضاً للتفوق الأخلاقي للانتفاضة . لا يقارن من يضحون بحريتهم ومن يجازفون بحياتهم لا بما سماه ناشطون مصريون أيام ثورتهم حزب الكنبة ، أولئك الذين تابعوا الثورة عبر شاشة التلفزيون ، ولا بالطبع بمبخّري النظام ومبرريه وشبّيحته الإعلاميين والإيديولوجيين ، ولا من باب أولى بأدواته القمعية ، وبقتلته الكبار منهم والصغار .

وما تتسم به الانتفاضة من شجاعة وتضحية ، ومن روح جامعة ، كفيل بأن يكون تجربة وطنية مُكوِّنة ، تسهم بعمق في تشكل البلد في صورة جديدة .

هذا للقول إن النظام الذي يستطيع أن يخوض حرباً ضد تمرد المحكومين ، لا يسعه أن يخوض حرباً ضد ذاكرتهم . فحتى لو أمكنه التغلب بالقوة على الانتفاضة ، فلن تكون هذه غير جولة أولى في صراع أطول ، يحوز السوريون فيه منذ الآن ذاكرة تمرست بتجارب استثنائية ، تشكل سنداً لهم في أية جولات مقبلة من كفاحهم التحرري .

٣

في سورية اليوم قوتان . النظام والانتفاضة الشعبية .

يمتلك النظام السلاح والمال والخوف ، ويقتل ، لكنه مفتقر كلياً إلى المعنى . والانتفاضة تملك تحدي الخوف ، وتالياً روح الحرية . الانتفاضة تجسيد للغيرية التي تبلغ حد التضحية بالحياة . والنظام تجسيد للأنانية التي تبلغ حد تدمير البلد من أجل بقاء طغمة متدنية المستوى الفكري والسياسي والأخلاقي . الانتفاضة تمرّد أخلاقي وسياسي ، يصنع فرقاً هو الأكبر في تاريخ سورية المعاصر ، ربما منذ استقلالها . فيما النظام تمرد على المجتمع السوري ، لا تستقيم أموره إلا بقدر ما يكون هذا مريضاً ، منقسماً على ذاته ، فاقداً للثقة بنفسه .

الانتفاضة تُسمّي ، فيما النظام عادمٌ للأسماء ، يفرض على كل ما في البلد اسماً واحداً ، هو الأسد . الشارع باسمه والساحة باسمه والبحيرة الأكبر باسمه ، والمشفى باسمه والمكتبة باسمه ، وسورية نفسها باسمه . تسمي الانتفاضة الأمكنة أو تحيي أسماءها : درعا : جاسم ، نوى ، بصرى ، داعل ، إنخل ؛ دمشق : كناكر ، دوما ، حرستا ، الميدان ، برزة ، ركن الدين ، المعضمية ، التل ، الكسوة ، قطنا ، جديدة عرطوز ؛ حمص : باب السباع ، باب دريب ، الوعر ، الرستن ، تلبيسة ، القصير ؛ حماة : الحاضر ، السوق ، ساحة العاصي ، السلمية ؛ إدلب ، معرة النعمان ، جسر الشغور ، كفرنبل ، بنش ، خربة الجوز ،

جبل الزاوية ؛ حلب : الجامعة ، سيف الدولة ، صلاح الدين ، الصاخور ، عين العرب ، تل رفعت ، منبج ، الباب ؛ الحسكة : القامشلي ، رأس العين ، عامودا ، الدرباسية ؛ اللاذقية : الصليبة ، الرمل الفلسطيني ، السكنتوري ، جبلة ؛ ، طرطوس : بانياس ، البيضة . الرقة والطبقة . دير الزور : الميادين ، البوكمال ، الغورية .

وتسمي الأيام ، الجمع بخاصة ، الجمعة العظيمة وجمعة الغضب وجمعة آزادي وجمعة صالح العلي وجمعة إرحل . . . وتحرر اسم البلد من قيوده : سورية ، وليس «سورية الأسد» ولا «دولة البعث» .

وعبر التسمية وإحياء الأسماء ، الانتفاضة صانعة للذاتيات ، أي لمراكز المبادرة والفاعلية الحرة ، فيما قام النظام على تحويل سورية والسوريين جميعاً إلى مواضيع لذات حرة وحيدة : «الذات الأسدية» .

الانتفاضة تكشف غنى سورية المقموع ، غناها الاجتماعي والثقافي والسياسي ، ووفرة أبنائها المطموسي الملامح ، هؤلاء الذين لا تكف آلة الطغيان عن عزلهم أو افتراسهم . وتمنحهم الكلام العام : يهتفون ، يعترضون ، يسخرون ، ينشدون ويغنون ، ويستحوذون على الفضاء مجال العام ، أو يحررونه من احتلال شمولي له .

وعبر التسمية وإحياء الأسماء يستعيد السوريون السيطرة على حياتهم وبيئاتهم ويسردون قصصهم ، ويصلحون لغتهم بفتحها على انفعالات حية ، قصوى .

٤

قامت سياسة التحديث والتطوير ، المنسوبة للرئيس السوري بشار الأسد ، على تجديدات على مستوى الأدوات والأجهزة (سيارات حديثة ، مولات ، فنادق ومطاعم باذخة ، فروع مصارف ، مدارس وجامعات خاصة للنخبة .) ، لكن دون أي مضمون إنساني وأخلاقي وسياسي عام . لا اعتراف بحقوق

سياسية ولا حريات عامة ولا تضامناً اجتماعياً ولا ترقياً ثقافياً . بالعكس ، لقد انحدر التضامن الاجتماعي والوطني بين السوريين بشدة ، وتدهورت الأبعاد التحررية والإنسانية للثقافة لمصلحة إيديولوجيات عصبوية ومتعصبة ، أسهم بعض إيديولوجيي «الحداثة» في تكريسها أكثر من غيرهم . ذلك أن الحداثة الشيئية تُمتلك ، ومن يمتلكها هم الأثرى بين السكان ، بينما تحال الأكثرية المفقرة إلى هوامش غير مرئية على أطرف المدن أو في أرياف متدهورة .

هذا الجمع بين نظام سياسي متقادم ولا إنساني وبين واجهة مادية براقة ، هو الفصل النوعي للحكم الأسدي ، وهو يجعله شيئا أكثر من نظام سياسي تسلطي : نظام اجتماعي وسياسي وفكري قائم على التمييز العنصري ضد الفقراء من السكان ، هذا بينما يحتكر السلطة والثروة والوطنية لنفسه . هذا الاحتكار الشامل هو أحد منابع الاحتجاجات الشعبية . ولعله يفسر انطلاقها من مناطق طرفية ، مدن غير مركزية وضواح على حواف المدن . لقد حفزت اللبرلة الاقتصادية الجارية في سورية منذ سنوات نموذجاً من التطور محابياً للمدن على حساب الأرياف ، ولمراكز المدن على حساب الأحياء الطرفية ، ولضواح حديثة خاصة بالأغنياء على حساب الضواحي التقليدية ، التي يُطرد إليها السكانُ المتساقطون من نموذج التنمية الليبرالي التسلطي . وقد همشت هذه المناطق ، ورفعت منسوب البطالة فيها بسبب نوعية فرص العمل الجديدة (إجادة لغات أجنبية وتعلم تقانات جديدة) . هذا مع تراجع الدور الاجتماعي للدولة ، ومع تحول ممثلي السلطة فيها إلى أثرياء متعجرفين ، يحكمون ، كأنهم مندوبون أجانب ، سكاناً محليين لا يتعاطفون معهم ولا يحترمونهم . ابن خالة الرئيس ، عاطف نجيب ، الذي اعتقل وعذب أطفال درعا قبل تفجر الانتفاضة ، ثم اقترح على آبائهم أن يتولى ورجاله استيلاد نسائهم أطفالاً غير أطفالهم المعتقلين ، إن عجزوا هم عن ذلك ، مثال لرجل السلطة البهيمي ، المنعم والعديم والإنسانية ، والمتمتع بحصانة مطلقة .

تطور الأمور في سورية إلى هذه الدرجة من الانفصال النفسي والاحتقار في السنوات الأخيرة ، هو ما يفسر غضب السوريين المستعر . ليس الأمر جديداً

تماماً ، لكنه بلغ في السنوات الأخيرة درجة من الانفصال الاجتماعي والثقافي تعادل العنصرية .

وقد أسهم مثقفون في تثبيت هذه الأوضاع الاجتماعية عبر إشاعة ضرب تسلطي من العلمانية ، مهووس بمراقبة دور الدين في الحياة العامة ، لكنه لا يقول شيئاً عن دور النظام السياسي ونخب السلطة . لقد سوغ هذا الضرب الأرستقراطي والكاذب من العلمانية آليات حكم سياسية فظة ، وخفض الحواجز الفكرية والأخلاقية التي تحمي حياة عموم الناس ، واندرج في مناخ ثقافي وسياسي دولي عنصري (والعنصرية إيديولوجية طبقة لا إيديولوجية هوية ، كما يوضح بندكت أندرسون) ، فكان بذلك بمثابة مساهمة في تشريع نقل السلطة وتركيزها في أيد تشبه الأيدي الحاكمة في سورية اليوم . عاطف نجيب لم ينبثق من مذاهب أمثال أدونيس أو جورج طرابيشي أو عزيز العظمة ، لكن هذه المذاهب تخفض بشدة العوائق الفكرية والرمزية والأخلاقية التي كان من شأنها أن تحول دون نشوء غيلان يشبهونه .

وفي المحصلة ، يمكن القول إن الثورة السورية تفجرت ضد تحديث معرّف بلبرلة اقتصادية محابية للأغنياء ، وبإيديولوجية حداثية بلا مضامين تحررية ، وبحداثة شكلية على مستوى الأدوات والأشياء ، من البنوك إلى الجامعات الخاصة إلى السيارات . وهي ثورة ضد النظام الذي جعل من التطوير والتحديث عقيدة تخفي علاقات سلطة وثروة امتيازية وغير مشروعة ، وضد أثرياء النظام الذين سرقوا الملايين أيام الاشتراكية البعثية ، ثم أصبحوا سادة الاقتصاد في الزمن الليبرالي ، وضد إيديولوجيي النظام الذين جعلوا الحداثة ديانة وسياسة ، والذي يشكل التطوير والتحديث ترجمة عملية له .

٥

يطرح كون بيئات اجتماعية تقليدية أرضية تفضيلية للثورة السورية سؤالاً سياسياً وفكرياً حول العلاقة المحتملة بين الديمقراطية وهذه القاعدة الاجتماعية .

في «سورية الأسد» تعاني هذه الأوساط من اضطهاد سياسي واستلاب ثقافي واستغلال اقتصادي ، ما يضعها في موضع البرولتياريا التي تخسر القليل بالثورة ، ويمكن أن تكسب الكثير . وهي تعيد جانباً من اعتبارها الثقافي عبر مشاركتها الشجاعة والواسعة في الانتفاضة . وتعمل على تحرير نفسها سياسياً عبر مواجهة نظام استبدادي تحديثي فائق الرجعية . ولعل من شأن حضورها السياسي هذا أن يسهم في تعديل نسبي لموازين القوى الاجتماعية الاقتصادية لمصلحتها .

والواقع أن «التقليدية» المفترضة هي نتاج التقاء العزل عن الحياة العامة وتدني مستوى التنمية والدخول والتعليم ، مع الميل المحلي التلقائي إلى قدر أكبر من الاستقلالية . ليس هناك شيء تقليدي في هذه «التقليدية» ، إنها لا تفهم خارج أوضاع سياسية واقتصادية محددة ، تشابه في محصلتها مفعول الاستعمار . كانت هذه البيئات في طور الانحلال حتى سبعينات القرن العشرين ، وبعد ذلك أسهم تدهور أوضاعها الاقتصادي المديد وتداعي نظام التعليم العام مع شروط الحجر السياسي العام في عزلها وحصرها في أوضاع تقليدية .

وخلافاً لما تقرره ثقافة سياسية تحديثية منتشرة في سورية ، فإنه كلما كانت البيئات المحلية أقوى ، كانت أكثر ممانعة للطغيان ، وسنداً محتملاً للديمقراطية . هذا فضلاً عن أن من شأن استقلالية محلية أوسع ، ودرجة أكبر من اللامركزية أن تكون مرغوبة على الصعد التنموية والإدارية والسياسية . المركزية الشديدة كانت عائقا تنموياً ، ومصدر إفقار اجتماعي وثقافي ، وسنداً للطغيان .

٦

كيف نفهم ما ذكرناه في مطلع المقال من كون الانتفاضة تجربة ابتكار للذات ، يتيحها لأنفسهم عشرات ومئات ألوف السوريين اليوم ، وبين بيئات اجتماعية تقليدية يبدو أنها المواطن الطبيعية للانتفاضة السورية؟ هل تتوافق

هذه البيئات مع ابتكار الذات؟ ألا يعني التقليد بالضبط أن النموذج المثالي للذات معطى ، وأن جل المطلوب هو تقمص هذه النموذج أو ارتداؤه جاهزاً؟ قد يبدو الأمر تناقضاً أو ازدواجاً . لكن هذا لأن صورة البيئة التقليدية ليست في الواقع إلا إسقاطاً من خارج على مجتمعات محلية مفقرة ومهمشة ومحجور عليها سياسياً . التقليدية المزعومة هي شهادة زور تطلقها الإيديولوجية الحداثية على تلك القطاعات الاجتماعية المشكوك بولائها .

الانتفاضة السورية تجمع بين بيئات محلية وأهلية ، تتمرد على حرمانات متنوعة مقترنة باختراق جهازي فظ لحياتها وأنماط تكافلها ، وبين متعلمين ومثقفين حديثين ، نساء ورجال ، تحفزهم تطلعات الحرية والفردانية والاستقلال الذاتي التي يقرنها المرء بالطبقة الوسطى المتعلمة ، المتحررة من أطرها الأهلية . هناك شيء كبير يوحد الطرفين ، هو ارتباطهما بالعمل ، واعتمادهما الحصري عليه في المعيشة وفي الأخلاق وفي إدراك العالم . يشكل هذان المكونان معاً مجتمع العامة السوري بالتقابل مع خاصة ، تعرف نفسها بالسلطة أو بالثروة ، أو بامتياز ثقافي مزعوم .

والحرية التي يدافع عنها ويهتف ويضحي من أجلها شبان مؤمنون وغير مؤمنين ، من الطبقة الوسطى المتعلمة ومن شرائحها الدنيا الأدنى تعليماً ، تعني إعادة بناء النظام السياسي والقيمي حول العمل وقيمة العمل . العمل هنا يتقابل ضدياً ، اجتماعياً وقيمياً وسياسياً ، مع كل من السلطة والامتياز اللذين يتأسس عليهما تحالف اجتماعي مقابل ، تحالف أصحاب الامتيازات الذي لم يجد بأسا في قتل السوريين وتعذيبهم الوحشي .

لكن لماذا الحرية وليس العدل ، كما قد يتوقع المرء من مركزية العمل في تكوين التحالف الاجتماعي للانتفاضة السورية ، ومن مركزية العدل في القيم الإسلامية؟ للأمر على الأرجح صلة بإدراك مركزية نمط ممارسة السلطة في النظام الاجتماعي الامتيازي القائم ، الذي تسبب بانهيار القيمة المادية والمعنوية للعمل ، وبانهيار مجتمع العمل نفسه ، وتدهور وزنه السياسي . أولوية الحرية في

الانتفاضة السورية تشير إلى أن العدل مشروط بالتخلص من الاستبداد ، وإن كان لا يستنفد فيه . ويمكن لهذا أن يكون خطوة باتجاه إعادة هيكلة القيم العليا في ثقافتنا باتجاه يعلي من شأن الحرية ويؤسس العدل عليها .

وما نستخلصه من ذلك كله أن ما بين مكوني تحالف الانتفاضة من اختلافات في الأذواق وأنماط الحياة يبقى أدنى من اختلافهما معاً عن الإقطاعيين الجدد ، الذين يملكون ويحكمون ، ولا يعملون .

٧

هل من المحتمل أن يجنح التطور السياسي في سورية ما بعد الأسدية إلى ضرب من طغيان الأكثرية ؟ هل سنشهد طغياناً إسلامياً معادياً للأقليات الدينية (مسيحيون أساساً) ، وطغياناً إسلامياً سنياً معادياً للأقليات المذهبية (علويون ودروز وإسماعيليون وشيعة)؟

الواقع أنه ليس لهذا التخوف سند في تاريخ سورية الحديث . قبل العهد البعثي كانت الأوضاع الاجتماعية السياسية تتطور باتجاه تقلص الفوارق المادية والسياسية بين الجماعات الثقافية ، وليس باتجاه زيادتها . وما كان الحكم البعثي ذاته ، ومنه الصفحتان الأسديّتان ، ممكناً لولا هذا التطور . ولقد كانت الأحزاب السياسية الناشطة ، قبل أن يقصيها نظام الحزب الواحد ، توفر حضوراً في المجال العام لمنحدرين من بيئات دينية ومذهبية وإثنية متنوعة . لقد كانت الأحزاب القومية والشيوعية هي الحلول التي أتيحت لمجتمعنا من أجل تجاوز انقساماته العمودية . ومعلوم أن حزب البعث جمع بين مسيحيين ومسلمين ، وسنيين وعلويين وغيرهم . وجمع الشيوعيون إلى ذلك كله بين عرب وكرد وأرمن ، ويهود في طور أبكر ، حتى إذا جرى تحطيم هذه الأحزاب ، بما فيها حزب البعث نفسه ، لم يبق لعموم السكان ما يتعينون به غير أطر انتسابهم الأهلية . يعزز من ذلك أن هذا التحطيم الذي جرى في عهد حافظ الأسد اقترن أيضا باستتباع الجيش ونزع صفته الوطنية العامة ، وباستتباع الجامعات وتحطيم شخصيتها ،

وباستتباع النقابات وتعطيل أي دور عام لها . وبتأسيس طغيان شخصي أفضى في النهاية إلى تحويل البلاد إلى حكم عائلي ، هو ما يثور ضده السوريون اليوم ، وما سبقهم إلى الثورة على ما يشبهه التوانسة والمصريون واليمنيون والليبيون .

إلى ذلك فإن من يعرف شيئا عن المجتمع السوري يعلم أنه لا يمكن تعريف المسلمين السنيين السوريين إلا بالسلب . فلا شيء يوحدهم غير اختلافهم عن غيرهم ؛ أي كونهم ليسوا مسيحيين ، ولا علويين ولا دروزاً أو إسماعيليين . وهذا ما يسوء ، قبل الجميع ، الإسلاميين الذي يحاولون جعل انفسهم الممثلين الطبيعيين للمسلمين السنيين السوريين . وما يسوء طائفيين آخرين لا يختلفون عن الإسلاميين في شيء ، من وراء اختلاف المنابت .

السؤال الوحيد الوجيه في هذا السياق هو : ما الذي يسوغ التحذير من طغيان أكثرية محتمل ممن يجمجمون كثيراً قبل الكلام على طغيان قائم محقق؟ نقدر أن للأمر صلة بعقيدة حداثوية تقيم رباطاً ماهوياً بين الغرب والحداثة (وليس علاقة تاريخية) ، وينتقل إليها عبر هذا الرباط نزعة عداء الغرب الماهوي (اليهودي المسيحي ، أكثر من الغرب الليبرالي الديمقراطي العلماني) ضد الإسلام . ومعلوم أن هذه النزعة حملت على الدوام عطفاً على ما همش واستبعد من التاريخ الإسلامي ، لكن ليس لأسباب تتصل بالعدالة والانحياز للمقهورين (وإلا لانحاز دعاتها للفلسطينيين في مواجهة إسرائيل ، ولكانوا أقل توجساً من ثوراتنا الراهنة) ، بل لأسباب تتصل بالهويات وكيمياء الهويات .

والحال أننا نكون في أفضل موقع ممكن للاعتراض على أسلمة محتملة لثوراتنا الراهنة ، وأسلمة مجتمعاتنا في المرحلة ما بعد الثورية ، بقدر ما نفك الارتباط بين هذا الاعتراض وبين نزعة العداء الماهوية أو الأصولية للإسلام ذاته . ليس هناك مضمون ديمقراطي أو تحرري ممكن لهذه النزعة الأخيرة . لها مضمون رجعي واستبدادي وعنصري فقط . هذه النقطة مهمة لأن بعض المتحفظين على مظاهر وعلامات إسلامية في الثورات العربية يتجذر تحفظهم في مخاصمة جوهرية للإسلام ذاته . يصعب على علماني ديمقراطي أن يكون

شريكاً في هذه النزعة التي ازدهرت بقوة في سنوات ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ ، بعد ازدهار معتدل منذ نهاية الحرب الباردة .

٨

لكن ألا يُحتمل أن تؤول الكلمة العليا في سورية ما بعد البعثية إلى الإسلاميين السياسيين؟ في تونس لهم حضور هو الأقوى منذ استقلال البلاد قبل نحو ٦ عقود . وفي مصر هم المرشحون الأقوى للحكم ، أو لإشغال موقع مؤثر في حكم البلاد . وليس هناك ما يدعو إلى الافتراض بأنهم لن يكونوا حزباً مهماً في سورية الجديدة .

بلى . لكن المشكلة التي يطرحها هذا الوضع ليست جديدة من جهة ، ولا هي أسوأ من مشكلة الدكتاتوريات الشخصية والعائلية من جهة ثانية .

لا ريب في أن استيعاب الإسلاميين في نظمنا السياسية الجديدة ليس بالأمر الميسور ، لكن استبعادهم أمرٌ مجرب ونعرف نتائجه . الواقع أنه في كل البلدان العربية (مصر ، تونس ، سورية ، ليبيا ، الجزائر) التي سحق فيها الإسلاميون ، سُحق غيرهم ، وأسس السحق المزدوج لحكم الطغيان . ليس هناك استثناء واحد ، سحق فيه الإسلاميون ، بينما جرى احتضان العلمانيين والليبراليين واليساريين . ثم إن نتيجة هذه السياسة لا تقتصر على استبعاد أية قوى سياسة وفكرية نشطة ، بل وتوليد إسلاميين غلاة دينياً وعنيفين سياسياً ، ينازعون هذه الطغم الحاكمة سياسياً وعسكرياً ، وينازعون أكثرية المحكومين دينياً وأخلاقياً وثقافياً ، الأمر الذي لا يمكن أن يكون تطوراً مرغوباً ، فيما نفترض .

ولعل من شأن الظهور الشرعي للإسلاميين في المشهد الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتنا المتغيرة ، أن يعيد الصراعات الفكرية والقيمية إلى الصدارة ، وأن يدفع المعارضة ضد استبدادهم المحتمل ، إلى أن تجمع بين الديمقراطية والعلمانية . كان الانفصال بينهما خلال الجيل السابق قد أضعف الديمقراطية ، وأفسد العلمانية ، وخدم الطغم الحاكمة .

٩

ماذا نتوقع من الانتفاضة السورية؟

الإجابة عن هذه السؤال مهمة لتجنب التقديرات المبالغ فيها ، المورثة للخيبة ، دون التخلي عن التطلعات التي حفزت الانتفاضة . سيكون من المبالغ فيه توقع ديمقراطية مستقرة خلال السنوات الأولى التالية للتغيير السياسي . الشيء الذي يتعين أن تحققه العملية الثورية هو نقل سورية إلى أوضاع سياسية تقبل الإصلاح ، وتستجيب بمرونة أكبر لتطلعات السوريين . أمام سورية ما بعد البعثية تحديات مهولة لا تقل عن إعادة بناء الدولة والمجتمع ، وإعادة بناء الثقة بين السوريين على أساس المواطنة ، بعد أن خرّبها النظام (الطغمة المالكة الحاكمة التي لا تعمل) ، ونشر مناخاً من الحرب الباردة المستمرة بينهم ، ويواجه الانتفاضة اليوم بحرب ساخنة . ستكون سورية بخير إن أمكنها أن تصون وحدتها بلداً ومجتمعاً ، وتطور آليات تغيير ذاتية ، وتقطع مع نظام الحرب الداخلية الدائمة .

على الفور ستطرح نفسها مشكلات إصلاح التعليم والإصلاح القضائي والإداري ، فضلاً عن إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة . وسيتعين إعادة بناء الوظيفة الأمنية على أسس مغايرة بالكامل ، لأن البنى الأمنية القائمة تحمل في صميم تكوينها العداء للشعب وإذلاله . وبالمثل ، سيلزم إعادة بناء الإعلام كلياً ، لأن الإعلام الحالي مبني تكوينياً على المراوغة والكذب وعبادة النظام ، وغير قابل للإصلاح . وهناك أيضاً إعادة بناء الجيش بعد أن قام مفهوم الجيش العقائدي بتحزيب الجيش ونزع وطنيته .

من تكنيس الخراب العميم الذي تسبب به النظام البعثي إلى إعادة بناء البلد على أسس أصلح وأقبل للإصلاح ، ثمة أعباء هائلة تقع على عاتق الجيل السوري الشاب ، هذا الذي يخطو اليوم خطوات كبيرة وبأثمان كبيرة نحو امتلاك السياسة والحياة .

دمشق ، حزيران ٢٠١١

٢
الثورة السورية وخطر «الوضع الطبيعي»

في مطلع شهرها السابع، ينحو قياد الثورة السورية لأن يقع في يد «الطبيعة». وقد يكون هذا الملمح عنوان مرحلة ثانية في الثورة، لا يبعد أن نراها يوماً بدأت في شهر رمضان (وافق شهر آب)، وإن كان يتعذر تقدير مساراتها ومآلاتها الآن.

المقصود بالطبيعة في هذا السياق ما يتعارض مع التدبر والحساب، ومع «الثقافة» و«السياسة»، وما يحركه الدفاع الحيوي عن النفس والاستماتة وغريزة البقاء، أكثر من التقدير المتروي الذي يستدخل حتماً اعتبارات أكثر تجريداً تحيل إلى النطاق الوطني العام، وإلى المصلحة العامة، وأكثر أيضاً إلى مطالب الديمقراطية. «الوضع الطبيعي» الذي قد تنزلق إليه الثورة السورية يجمع بين التفتت (تعدد البيئات) ورد الفعل المباشر، والغريزية، سمة مجتمع يفقد السيطرة على نفسه أو التصرف بصورة موحدة. ليس هذا الوضع الطبيعي واقعاً محققاً لكنه ميل عام، يحيل إلى ضرب من سياسة كفاف، مدارها هو البقاء والاحتماء. وبقدر ما يستحكم منطق الكفاف والبقاء، ستبدو المقتضيات الأكثر تجريداً للديمقراطية والوطنية كماليات وإفراطاً في التطلب. وبينما كانت الثورة تتعرف في البداية بأهدافها العامة، فإنها تكاد تتعرف اليوم أكثر بالعملية الصراعية المستميتة التي تخوضها في مواجهة نظام متوحش.

١

هذا يظهر بصيغ مختلفة.

أولها نزوع بازغ إلى الدفاع المباشر عن النفس ومواجهة السلاح بالسلاح،

مرشح لأن يشكل بعدا من أبعاد المشهد السوري المتحول ، وإن لا يزال بعيداً عن أن يطغى على أداة الثورة الرئيسية حتى اليوم ، المظاهرة السلمية . وإن لا يزال كذلك محلياً ومتناثراً وغير عام . لكن يظهر في أوساط المرتبطين بالثورة ضيق متزايد من التأكيد الطقسي على السلمية ، وما يتجاوز تسويغ المواجهة المسلحة أحياناً إلى الترحيب بها .

وثاني صيغ «الوضع الطبيعي» هي درجة أكبر من تديين الاحتجاجات . الدين أقرب إلى الطبيعة في كل المجتمعات ، ويكاد يكون «طبيعة ثانية» في مجتمعاتنا التي تعرضت لإفقار سياسي جائر ، وحضوره أقوى في أوقات الأزمات الكبرى ، حيث تنزع الجماعات إلى تعريف نفسها بعقائدها الموروثة . كانت الثورة في بدايتها أكثر دنيوية ومدنية واستيعابية ، وحرص المتظاهرون ، ودون تأثير مباشر يذكر للمعارضة التقليدية ، على نفي أي طابع ديني أو مذهبي عنها في شعاراتهم المعلنة بالذات (لا سلفية ولا إخوان/ ثورتنا ثورة حرية! ثورة سلمية لا سلفية! لا سلفية ولا إرهاب/ ثورتنا ثورة شباب! مع تحيّات للأطياف الدينية والمذهبية والإثنية المكونة للمجتمع السوري) . بعد حين ، شهرين تقريباً ، ومع اشتداد القمع وازدياد عدد الشهداء ، دخل التكبير وهتاف عالجنة رايحين/ شهداء بالملايين! وسار الأمر تدريجياً باتجاه هتاف هو في الوقت نفسه نداء استغاثة : يا الله/ ما إلنا غيرك يا الله! المسار العام لهذا التطور اتسم بشعور محتد بالافتقار إلى الحماية والسند في مواجهة تنكيل النظام . الطابع العام للانتفاضة ظل مدنياً وتحررياً وإنسانياً ، وبقيت قاعدتها الاجتماعية عابرة للطوائف مبدئياً ، وتحظى بدعم يبلغ حدود التماهي التام من منحدرين من مختلف الأطياف السورية ، لكن وجهها العام أخذ يستعير مفرداته ولغته أكثر من اللغة الدينية الإسلامية .

في المقام الثالث ، وبعد موجة الاستئصال الشامل التي زامنت شهر رمضان ، حيث كان التظاهر يومياً والقتل يومياً أيضاً (لم يمر يوم واحد في رمضان ، وأيام العيد الثلاثة ، وكل ما تلا دون وقوع شهداء) ، بدأت ترتفع

أصوات تطلب «الحماية الدولية» ، وصولاً إلى تسمية يوم الجمعة ٩/٩ باسم «جمعة الحماية الدولية» . ويختلف تصور الحماية الدولية ما بين مراقبين دوليين ومنظمات حقوقية ووسائل إعلام مستقلة يراقبون الوضع السوري وممارسات النظام ، وما بين توقع حظر طيران ومناطق آمنة ، وصولاً إلى التدخل العسكري الدولي . والواقع أن اختيار الحماية الدولية اسماً ليوم جمعة هو بمثابة إحلال ما هو مجادل فيه سياسياً في موقع ما يفترض أن يكون رمزاً يحظى بالإجماع (اسم الجمعة) ، وهذا مؤشر بين مؤشرات تتكاثر على بعض سمات الوضع الطبيعي : تفتت في القرار ، منطق رد الفعل ، كفاف في التفكير والتقدير . لكن ينبغي القول إن منطق السيادة الوطنية الذي تصدمه هذه التسمية هو منطق كمالي في الوضع الطبيعي الذي يضغط على قطاعات أوسع من المجتمع السوري .

والملحوظ ، رابعاً ، ميل متزايد إلى الإعلاء من شأن الأنشطة الميدانية للانتفاضة على حساب أية أنشطة أخرى ، والتشكك في هذه الأنشطة الأخرى ، السياسية والثقافية بخاصة ، والانفعال المتزايد في الكتابة والكلام . نتصرف أكثر وأكثر بانفعال وغضب ، أقل وأقل بروية وتأن . ويحتد باطراد مقتنا للنظام والقطيعة النفسية معه ومع رجاله . في بدايات الانتفاضة لم يكد يسمع شعار : الشعب يريد إسقاط النظام! بعد حين صار هو الشعار المركزي . اليوم الشعار الأبرز : الشعب يريد إعدام الرئيس! ومعه كثير من الهتافات التي «تشخصن» ما تثور ضده الانتفاضة في فرد وأسرة . الكره ينجذب إلى الأشخاص ، ويشخصن . التفكير بالأوضاع والعلاقات والعمليات كمالي .

هذه التحولات تسير نحو التصادم مع ضمير الانتفاضة السورية أو «نفسها اللوامة» ، هذه التي تبلورت في وقت مبكر من تفجر الانتفاضة في صيغة لاءات ثلاثة : لا للعنف ، لا للطائفية ، لا للتدخل العسكري الدولي . مع نعم كبرى مضمرة لتحول ديمقراطي استيعابي ، قائم على المواطنة ، يضمن الحرية والمساواة والكرامة لعموم السوريين ، ويفتح أبواب الصراع السياسي السلمي بينهم .

٢

قبل النظر في ما قد يترتب على هذا التحول الطبيعي للانتفاضة السورية، يلزم أن ننظر في أسبابه وأصوله. في أصل أصول هذه «السياسة الطبيعية» التنكيل المهول الذي يوقعه النظام بشعبه المنكود. مفردات هذا العدوان معروفة عالمياً بفضل التغطية الذاتية للانتفاضة. منها، على كل حال، قلع الأظافر وسلخ الجلد وكهربة الأعضاء التناسلية، وقطعها بأدوات حادة أو بالليزر، واقتلاع العيون، وقطع الحناجر، فضلاً عن أشكال التعذيب التقليدية (الفلقة والكهرباء والشبح والتعليق والحرمان من النوم...)، فضلاً أيضاً عن تعرية السجناء والإهانات الشخصية والجمعية. ومنها أيضاً إهانة النساء والأطفال. ومنها بالتأكيد فوق الأرقام المعلنة من الضحايا التي تتكلم على ثلاثة آلاف شهيد، وأضعاف هذا الرقم من الجرحى، وعشرات ألوف المعتقلين. هذا فوق نهب المنازل والأملاك الخاصة، وتدمير كثير مما لا مجال لنهبه، وفوق إذلال متعمد واسع النطاق، رأى جميع الناس أمثلة متكررة عنه تدل على مبدأ ونهج. فضلاً أيضاً عن تطييف متعدد الأشكال لمواجهة الانتفاضة، بلغ شكله الأقصى في قصف مآذن والاعتداء على مساجد، وتأليه بشار وأخيه، ومحاولة إثارة فتن طائفية في اللاذقية وجبلة وحمص وغيرها. وإلى هذا كله يجري باطراد تحويل القمع إلى بزنس: اعتقالات عشوائية كي تضطر أسر المعتقلين إلى افتدائهم بمبالغ من المال، تصل إلى مئات ألوف الليرات (سبق أن ازدهر هذا البزنس، بالمناسبة، في ثمانينات القرن العشرين، وتكونت منه ثروات لضباط في المخابرات ورؤساء سجون...).

وهذا كله مشحون بكثير من الكراهية والحقد، وبخلو كامل من التجريد أو العمومية أو الانضباط بقواعد ثابتة مطردة. القامع بتصرف بكل شخصه وكيانه وروابطه، وليس كموظف عمومي ينضبط عمله بقواعد قارة، وهو يعامل المقموع كشخص كامل التعيينات، يحضر أصله وفصله ومدينته ودينه، فضلا عن أبيه وأمه وإخوته وذوي قرباه. «عمل التجريد السياسي» (أحمد بيضون)، الذي لا

يستبقي من تعيينات المتعامل مع جهة حكومية غير كونه مواطناً ، هذا العمل الغائب في الأوقات العادية يمعن في الغياب اليوم . ولعله ، عبر ارتباطه بالطائفية ، في جذر انشقاقات متواترة في الجيش .

ومحصلة كل ذلك ، وخلال ستة أشهر ، تكفي وتزيد للقول إن النظام يمارس حرب إبادة سياسية ورمزية على السوريين المنتفضين ، ويعمل جاهداً على الإبادة الفيزيائية للمشاركين فيها أو تحطيمهم بالكامل .

وهذه ، بعدُ ، تجارب حية لمئات الألوف فعلاً . ليست شيئاً سمعوا به أو قرؤوا عنه . لقد خبروه مباشرة وطوال شهور ، ولا يزالون .

الشرط السوري اليوم هو شرط استماتة في مواجهة قوة مميتة ، ونفس المستميت ترتد إلى «القوة الغضبية» .

وفي مواجهة هذا العدوان الاستعماري ، يشعر مئات ألوف السوريين أنهم بلا سند ، تنكل بهم قوة عمياء متعصبة ، لا ينضبط سلوكها بمبدأ إنساني أو وطني أو قانوني . فإلى متى يُحكِّمون الضمير في سياستهم بدل الغريزة ، وأعلى مبادئ هذه هو حفظ الحياة وحماية النفس؟ وإذا كان النظام وكالة عنف لا حدود له ، فهل يمكن الاستمرار في الكلام على السلمية إلى ما لا نهاية؟ وإذا قتل النظام ابنك ونهب بيتك وأهان أسرتك ، فمن يلومك إن حملت السلاح ضده؟ وحين تكون منكشفاً ، غير آمن على نفسك وأحبابك ، وفاقداً للسند والحماية ، فكيف لا يكون الله (وهو السند المفترض لمن لا سند لهم) هو سندك؟ وأمام طغمة لا تؤمن بغير القوة ، ولم تتوقف عن القتل طوال نصف عام ، هل تثابر على رفض الحماية ممن هو أقوى منها؟

ما المشترك بين التسلح والتديين وطلب الحماية الدولية؟ نازع الاحتماء : الاحتماء الذاتي أو الدفاع الذاتي مرة ، والاحتماء بالقدير الجبار مرة ، والاحتماء بالأقوى الدنيوي مرة .

ومن الأصول الفرعية لهذا التحول ضعف تأثير المعارضة التقليدية وضعف كيانها ، والطابع الشعبي والمحلي فعلاً للانتفاضة السورية . ثم كذلك تعذر

التلاقي بين الفاعلية الميدانية المباشرة للثورة في بؤرها الكثيرة وبين السياسيين والمثقفين الذين قد ينضبط تفكيرهم وسلوكهم بمبادئ عامة أكثر تجريداً واستقلالاً عن الظرفي والمحسوس والمباشر والانفعالي ، والذين يحولون التجارب إلى خبرات وأفكار وبرامج .

وأكثر من ذلك تعرض القادة الشباب الأكثر نضجاً والأوسع أفقاً للاعتقال ، وقتل بعضهم تحت التعذيب ، واغتيل بعضهم ، وهو ما أخلى المجال لمن هم أضيق أفقاً وأكثر محلية وعضلية ، وأقرب إلى الطبيعة .

٣

ليس بلوغ «الوضع الطبيعي» محتوماً ، لكن إذا بلغناه فستحكمنا حتمية خلدونية ، تؤول بالبلد إلى الخراب العام . الفاعل الأساسي المسؤول عن هذا التطور هو النظام ، ولا يبدو أنه يمكن توقع أي تغيير في سياسته . وهذه سياسة «طبيعية» إلى أقصى حد ، تسير بمقتضى الغرض والشهوة ، وتعتمد العنف والعصبية ، وتنخرط في شبكة روابط إقليمية ودولية تجني منها عائدات أمنية وسياسية ، بينما تترك محكوميها منكشفين تماماً ، لا أمن لهم ، ولا يسيطرون على شيء من مصيرهم .

لا يمكن لوم المحكومين المبتَلين مهما فعلوا . ليس هناك مفهوم متسق للعدالة يُستند إليه للومهم . المهددون في حياتهم لا يتوقع منهم أن يبقوا جميعاً مسالمين ودعاة سلم . ومن لا سند له لا وجه لانتظار أن يفكر بمنطق علماني ، هو منطق كمالي من وجهة نظر منطق الاستماتة ودواعي البقاء . والضعيف المبتلى بعدو قوي معدوم الضمير لن يصمد على مبادئ سياسية خاصة بالدولة الوطنية المستقلة ، حين لا أثر آخر لهذه الدولة الوطنية المستقلة في جوانب حياته ، وموته ، الأخرى .

لكن من شأن سير الأمور بمنطق العنف المادي والنفسي ، والبحث عن سند خارجي (متعال أو . . . «دولي») ، أن يدفعها في اتجاهات يتعذر على أي كان أن

يتحكم بها أو يسيطر عليها . المسألة ليست اللوم ولا الوجاهة ، بل محاولة تجنب الشرور العظيمة .

لدينا ، إذاً ، الوضع المركب التالي : نظام طغموي يقتل محكوميه ويَكرَههم ويُخوِّنهم ويرفع نفسه فوقهم درجات ، رغم أنه جامع لأصول الوضاعة كلها ؛ وجمهور متنوع أخذ ينهج في الدفاع عن نفسه منهج المستميت الذي يوجّه تصرفه رد غائلة الموت عن حياته ، وليكن ما يكون . القوي المهاجم بلا ضمير ، والضعيف المدافع لن يقبل بضوابط كمالية تنال من قدرته على حماية نفسه . الضمير كمالي . الثقافة أيضاً . والسياسة كذلك .

هذا وضع قدري . والخراب مآله .

٤

لا تزال التطورات الموصوفة في بداياتها ، والمؤشرات عليها ليست حاسمة ولا هي غير عكوسة حتى اليوم . طوال نصف عام ظهر المجتمع السوري في صورة فاجأت بإيجابيتها ليس من لا يحترمونه وحدهم ، وإنما كثير ممن يحترمونه كذلك . وليس ثمة ما يمنع توقع مفاجآت أخرى طيبة في ثورة لم يتوقعها ، ولم يتوقع استمرارها ، أحد .

لكن هذا شيء لا يركن إليه في مجتمع تتعرض قطاعات واسعة منه للإبادة السياسية والرمزية ، وتدفع بوحشية لا تكل إلى «الوضع الطبيعي» . وهنا يمكن لما يفعله المعارضون السياسيون ونشطاء الانتفاضة أن يحدث فرقاً .

من المهم قيام إطار سياسي يحظى بقدر معقول من الإجماع والثقة ، ويتولى القيام بمبادرات سياسية ، ويحاول التأثير على سير الانتفاضة باتجاهات تتوافق مع «الضمير» المشار إليه فوق . تعذّر تشكل هذا الإطار خلال شهور ، ولعله سيتعذر قيام إطار جامع ، لكن كلما تشكلت مظلة أوسع تمثيلاً حازت قدراً أكبر من الشرعية ، وقدرة على القيادة والمبادرة .

وهذا ما سيمكنها من احتكار أوسع للعلاقات مع القوى الخارجية بدل التناثر الحالي .

ويمكنها أيضاً من تقديم مبادرات سياسية تحاصر النظام ، فتسهم في إحكام عزلته وفي المزيد من تجريمه محلياً وعالمياً ، أو في فرض تفاوض من مواقع أقوى عليه .

ومن شأن ذلك أن يطلق مساراً صاعداً من اكتساب الشرعية ، ومن التأثير الأقوى على سير الانتفاضة باتجاه التوافق مع مصلحتها العامة والحد من الانزلاق إلى «الوضع الطبيعي» ، وربما عكس المسار باتجاه السياسة والثقافة ، والخير العام .

ولعله لن يكون من الصعب الشروع في بلورة تصورات أكثر تفصيلاً عن سورية المستقبل ، وصوغ برنامج استيعابي للتحول الديمقراطي إثر السقوط المأمول للنظام .

المشكلة الأكبر التي سيواجهها جهد كهذا هو تفرّق الطيف السوري المعارض وانقساماته المتنوعة ، السياسية والإيديولوجية . وهذه بدورها تحيل إلى انقسامات اجتماعية ، يتقاطع فيها الطبقي بالطائفي بالجهوي . لقد حكم النظام سورية عبر صنع الانقسامات ورعاية أزمة ثقة دائمة بين الأطراف الاجتماعية ، فإن تعذر تجاوز الانقسامات ، منح ذلك النظام رخصة حكم غير مستحقة وغير عادلة ، ضربا من شرعية تحصيلية ناتجة عن غياب «البديل» .

٥

ماذا إن لم يحصل ذلك ، واستمرت آلة القتل النظامية تحصد أرواح السوريين بالمعدل الحالي ، أو تتفوق على نفسها فتتوسع في القتل؟

ندخل حتماً في «وضع طبيعي» ، تحركه الحتمية . نعرف نظائر له في العراق ، وفي وقت سابق ، في لبنان . الوضع الطبيعي هو الحرب الأهلية ، الطائفية ، التي يجرّ القتل فيها القتل ، والعصبية العصبية ، والحماية الحماية .

شيء قريب من حالة الطبيعة التي هي حرب الجميع ضد الجميع في مذهب توماس هوبس . حالة الطبيعة ليست حالة طبيعية . إنها احتمال تاريخي .

ومن أخص خصائص هذا الوضع أنه لا يمكن فعل شيء حياله ما دام الفاعل الأساسي يتصرف بمنطق الغريزة ، أي الشوكة والهوى والعصبية . والجنون .

وما دام يتعثر ، وقد يتعذر ، تشكل فاعل منظَّم مضاد .

الأصل في المحنة السورية المتمادية أن الشيء الذي نسميه «النظام» غير عاقل وبالغ العدوانية . وأنه ربما يدفع خصومه إلى التصرف كغير عاقلين .

لا مكان للسياسة والتدبر في أوضاع خلدونية كهذه ، تسودها الحتمية . وغاية ما قد يستطيعه الفرد العاقل هو كشف الحتميات التي تقودنا . إنه يقصى إلى وضع مراقب ، لا تأثير له على الأحداث وسيرها .

الانتفاضة السورية بدأت جهداً لتعقيل النظام . أن تكون له ضوابط : لا يجوز أن يعتقل أطفالاً ويعذبهم ويقتلع أظافرهم ، وليس لجلاوزته أن يبيحوا لأنفسهم التعدي على حرمة المحكومين ، لا لشيء إلا لأنهم متمتعون بحصانة كاملة ، أي بإعفاء تام من المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية . الثورة السورية (والثورات العربية) هي ثورات ضد الإفراط وتجاوز الحد قبل كل شيء . أي ضد اللاعقل واللاحد واللاقانون ، واللاضمير .

وستكون الثورة السورية حققت أهدافها إن وضعت حدوداً على الحاكمين وفرضت ضوابط وحرمات . ضميراً . لا حكم أبدياً ، لا سلطة مطلقة ، ثم لا شريعة الهوى ، لا للملك الطبيعي ؛ إذ لا سياسة في الأبد والمطلق والهوية والطبيعة . السياسة ممكنة حين ثمة ضوابط وحدود ، أي حيث تكون جرت تربية «الحاكم» وتهذيبه ، رفعه فوق مستوى البهيمية والغريزة . والطبيعة .

دمشق ، أيلول ٢٠١١

٣
في الشبّيحة والتشْبيح ودولتهما

خرجت من سورية ، ولا فخر ، كلمة الشبيحة إلى العالم ولغاته ، بينما كان المُسمّى يخرج إلى «الشارع» السوري كالجنّي ، يُروِّع ويقتل ، ويكره ، ويقذع في البذاءة . «يُشبّح» . ودخلت اللغة العربية ذاتها كلمة لم تكن معروفة خارج سورية ، بل لم تكن معروفة في سورية نفسها على نطاق واسع . ولم تلبث أن أدرجت في عائلة من الكلمات النسيبة : شبّح ، يشبّح ، تشبيحاً ؛ وأن جُعلت علماً على الموالين للنظام ، يقابلها «المندسون» التي استصلحها المعارضون الشباب عنواناً جامعاً لهم ؛ وأن أدخِلت في سياقات جديدة : «شبيحة القلم» (أول من استخدم التعبير الكاتبة السورية البريطانية رنا قباني ، في وصف كتاب غربيين منحازين للنظام السوري ، ومنهم المرحوم باتريك سيل ، لكن روبرت فيسك هو الأجدر باللقب في نظري) ، «شبيحة المعارضة» ، «شبيح الفلاسفة» ، وهذا لقب سوري لبرنار هنري ليفي الذي أفشل سوريون دخوله على خط الثورة السورية في وقت مبكر(١) ، وفي طور لاحق «شبيحة الثورة» ، أولئك الذين

---

(١) في أوخر شهر أيار ، أصدر كل من فاروق مردم بيك وبرهان غليون وصبحي حديدي ، وهم ثلاثة مثقفين سوريين مرموقين مقيمين في باريس ، بياناً دعوا فيه برنار هنري ليفي إلى كف يده عن الثورة السورية . قال البيان : «نعتبر أن شخصيات مثل ليفي ، لطالما كانت معادية لمطالب الشعب الفلسطيني الشرعية وراضية عن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بما في ذلك الجولان المحتل . . . هي شخصيات تحاول اليوم الالتفاف على التيار الشعبي في سوريا في وقت يواجه السوريون بشجاعة مدهشة الآلة القمعية للسلطة» . ورأى المثقفون الثلاثة أن عمل ليفي يندرج =

يعلنون الانحياز للثورة ، لكنهم مبتذلون وأفظاظ ومفرطو العدائية حيال غيرهم .

أصل الكلمة غير واضح : هل هي مشتقة من أشباح ، لكون الشبّيحة خارجين على القانون يعملون في الظلام ، بالمعنيين الحرفي والمجازي لكلمة ظلام ، ويظهرون ويختفون بسرعة كالأشباح ؛ أم من سيارة المرسيدس «الشبح» ، المنزوعة النمرة ، والمجهولة الهوية تالياً ، التي يبدو أن كبار الشبيحة يفضلونها في عملياتهم وتمييز أنفسهم؟ أم ربما من «تمديد الصلاحيات وتعريضها وتوسيعها»[1] ، على نحو ما يجري تمديد الشخص وتعريضه ، شبْحه ، أثناء التعذيب ، بأن يقف على طوله وذراعاه ممدودان على جانبيه؟ «الصلاحيات» هي التخويل الرسمي بعمل ما ، و«التمديد والتوسيع والتعريض» هو «الشبْح» الذي يفترض أن الشبيحة يقومون به .

١

من المحتمل أن الكلمة دخلت التداول السوري في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين ، وبخاصة بعد التدخل السوري في لبنان عام ١٩٧٦ ، وما تزامن معه من قفزة في التهريب من بلد كان مفرط الانفتاح كلبنان إلى بلد كان منغلقاً اقتصادياً بإحكام كسورية . لكن الكلمة حازت انتشاراً عاماً بالتزامن مع أزمة وطنية كبرى وقعت قبل أكثر من ثلاثين عاماً . ولقد اقتصر لقب الشبيحة حينها ، وحتى تفجر الثورة السورية في منتصف آذار ٢٠١١ ، على

= ضمن إطار المناورات الدنيئة التي تهدف إلى تحويل أهداف المعارضة السورية الديموقراطية وتقويض مصداقيتها أمام شعبها» . انظر :

http://www.thirdpower.org/PrinterFriendlyVersion.php?artid=71721

وكان البيان مؤثراً فعلاً في كف يد شبيح الفلاسفة ولسانه عن «مساندة»الثورة السورية .

(١) ممدوح عدوان : **حيونة الإنسان** ، الطبعة الأولى ، دار ممدوح عدوان للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧ ؛ ص١٣٤ .

شبان ذكور من منطقة الساحل السوري ، علويو المولد ، ورؤساؤهم من آل الأسد ، وفي وقت لاحق من أسر نافذة أخرى : آل ديب (نسائب لبيت الأسد) ، آل مخلوف (أولاد خال أبناء حافظ الأسد) . وهم يعملون في التهريب (أدوات كهربائية ، تبغ ، مخدرات ، خمور ، آثار ، . . .) ، أو فرض الخوّات ، ويتصفون بالخشونة والقسوة ، وبالتبعية العمياء لرؤسائهم الذين يوصف واحدهم بـ«المعلم»[1] أو «الخال»[2] . فهم بذلك أقرب إلى منظمات المافيا . ومثل تلك المنظمات ، هم معروفون من قبل أجهزة الحكم المركزية التي تغض النظر عنهم ، والمحلية التي تتواطأ معهم ، وتضمن لهم الحصانة بحكم قرابة رؤسائهم ، ولا تتجاسر حتى على الدفاع عن نفسها حين يحصل أن تتضارب المصالح[3] .

في ثمانينات القرن العشرين كان الشبيحة ، المتمتعون بحصانة تامة ، يتصرفون بحرّية مطلقة في مدينة اللاذقية الساحلية . يحصل أن يمتعوا أنفسهم بإجبار زبائن مقهى على الانبطاح تحت الطاولات ، وصادف أن كان بينهم مرة المفكر السوري المرحوم إلياس مرقص (١٩٢٨-١٩٩١) ؛ أو يقتلوا شاباً رفض

---

(١) انظر ملفا عن الشبيحة من إعداد خولة غازي

http://www.all4syria.info/Archive/21043 ، وكتاب ممدوح عدوان نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢)عدوان ، سبق ذكره ، ص ١٣٤ . ويصف عدوان «الخال» بأنه «مظلة الشبيحة» ، وهو «فوق القانون ، ويكتسب هذه الصفة غالباً لأنه ابن أحد المسؤولين أو قريبه» . ص ١٣٨ .

(٣) تفجر في اللاذقية عام ١٩٩٣صراع بين شبيحة فواز الأسد (ابن جميل الأسد) وشبيحة بيت ديب (بزعامة رباح ديب ، أمه من بيت الأسد) ، وأوقف بالنتيجة رباح ديب في سجن اللاذقية . لكن شبيحته هاجموا السجن وخلصوا زعيمهم ، وقتل بعض عناصر الشرطة حينها . أُنوّه إلى أنه بسبب قلة المصادر المكتوبة أعتمد في كثير من المعلومات الواردة هنا على معلومات أتاحها لي أصدقاء ، وأقتبس المؤكد والمتواتر منها فحسب .

إهانة من أحدهم(١) ، أو يعتمدوا التهديد للاستيلاء دونما مقابل أو بمقابل زهيد على أملاك اشتهوها لأنفسهم ، أو يغتصب زعماؤهم فتيات جميلات ؛ أو يتولوا التحكيم بين شخصين متخاصمين مع نيل عمولة كبيرة ممن يفوز ، وهو الأغنى طبعاً(٢) .

وضحايا الشبيحة متنوعون ، غير قليل منهم علويون . تتكلم مرويات متواترة من بداية التسعينات عن اختطاف الشابة هالة عاقل ، ثم اغتصابها وقتلها ، ورمي جثتها أمام منزل ذويها . وفي الفترة نفسها قتل الأستاذ الجامعي سمير غفر لأنه رفض إنجاح طالبة يبدو أنها محسوبة على شبيح كبير . وبما أن الشبيحة يقيمون في الأحياء العلوية أو المختلطة ، فإن أول أذاهم يصيب جوارهم . كان الشبيح أبو رمّاح يسخر من جيرانه في الحي في اللاذقية ، قبل أن يغلق مدخل الحي ، وينصب فيه مراجيح لأطفاله ، و«شادراً» يستخدمه مضافة لأشباهه(٣) .

٢

أول ملامح ظاهرة الشبيحة السورية أن الحدود بينها وبين أجهزة النظام مائعة . في أصل ذلك قرابة الدم التي تجمع «معلميهم» بالرئيس في نظام حكم شخصي (يوصف الرئيس بـ«المعلم» أيضاً) من جهة ، وقرابة بنيوية تتمثل في

---

(١) قتل الشاب صفوان الأعسر عام ١٩٩٤ لأنه دافع عن فتاة احتمت به من الشبيحة في حافلة نقل عام .

(٢) قارن مع : ميليشيات «الشبيحة» . . قوات خاصة فوق القانون ، جريدة الشرق الأوسط

http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11823&article=616865&feature=

(٣) مقالة روزا ياسين حسن : عن الشبيحة وسادتهم وذاكرة بلون الخوف

http://www.all4syria.info/Archive/35043 عن-الشبّيحة-وسادتهم-وذاكرة-بلون-الخوف

تقول الكاتبة إنها أتت على سيرة أبي رماح تلميحاً في وقت سابق للثورة ، ولم تتجاسر حينها على ذكر اسمه .

شراكة الطرفين في الاعتباط و«التَبَلّي» و«السلبطة»[1] من جهة ثانية . والسلبطة كلمة سورية شائعة ، يتكثف فيها نمط ممارسة السلطة في «سورية الأسد» ، وتمتزج فيها مدركات السلب (جذر سلب) واللبط (جذر لبط) والتسلط (جذر سلط) . أما التبلّي فهو الاتهام الكاذب لشخص بأمر من شأنه أن يلحق به أذى شديداً ، مثل أنه شتم الرئيس أو قال شيئاً ، علانية ، عن الطائفية[2] .

ولقد كانت «سرايا الدفاع» بدءاً من النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين ولعقد بعده ، أقرب شيء إلى ميليشيا لا يضبطها قانون ، ويُنفق عليها بسخاء تمييزي من المال العام . وكان رفعت الأسد ، قائدها حتى عام ١٩٨٥ ، «شبيحاً» بكل معنى الكلمة ، رجلاً شعبياً خشناً ، عنيفاً ومتهتكاً وجشعاً ، لا نهاية لقسوته وفساده ، وكان شبه محتكر لتجارة وتهريب الآثار من البلاد . كان رجل الغريزة والاندفاع مقابل أخيه حافظ الذي كان رجل الحساب والأناة . ومعلوم أن رفعت كان البطل المباشر لمذبحة حماة عام ١٩٨٢ ، وقبلها لمذبحة سجن تدمر صيف ١٩٨٠ . أما حافظ فهو بطل كل الأشياء . ولعل التعذيب اليومي العشوائي للسجناء الإسلاميين طوال عشرين عاماً في سجن تدمر هو المثال الأنسب على نمط البطولة الذي يشبه حافظ الأسد .

على كل حال ، كان يكفي أن تكون الأولوية العليا للنظام هي دوامه حتى

---

(١) يقول ممدوح عدوان ، ولعله الكاتب السوري الوحيد الذي تكلم عن الشبيحة والتشبيح قبل الثورة : «والتشبيح كلمة ممتلئة بالمعاني ، فهي مزيج من الزعرنة والسلبطة والتبلي ، وهي كل ما يقفز فوق القانون علناً» ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٢) في صيف عام ١٩٩٧ ، وكنت في معسكر تدريب عسكري جامعي صيفي ، اتهم طالب بعثي ضابطاً شاباً برتبة ملازم كان يقوم تدريبنا بالطائفية ، لأنه قال شيئاً طريفاً عن الحماصنة! أمسك الطالب الضابط من تلابيبه وزعق في وجهه : أنا من أمن القيادة القطرية! التكتم على الطائفية هو أقوى التابوهات السياسية في سورية الأسدية ، وهو ليس مصدر إعاقة فكرية وسياسية ، لكنه أيضاً القناع الذي يخفي ممارسات النظام الطائفية وتلاعبه بالمجتمع السوري .

يجري النظر إلى المجتمع المحكوم بريبة ، أو يعتبر مصدراً للمخاطر يتعين الاحتراس منه . هذه النظرة ركن جوهري في عقيدة أجهزة الأمن السورية في الأزمنة الأسدية كلها . فإذا تقاطع ذلك مع سردية مظلومية تاريخية ، منتشرة في البيئة العلوية التي خرج منها أكثر القادة الأمنيين في العهد الأسدي ، وكثير من عموم رجال الأمن ، صار مرجحاً أن تظهر عناصر ما دون قانونية في سلوك أجهزة الأمن ، لطالما تظاهرت عبر التعامل الحقود والثأري مع المعارضين ، العلويين منهم بقدر لا يقل عن غيرهم ، ومع المجتمع ككل . صار متوقعاً أيضاً أن يجنح رجال تلك الأجهزة في أوقات الشدة إلى التصرف كشبيحة . ولقد رأى السوريون والمهتمون بالشؤون السورية فيديوهات تظهر مجموعات المخابرات تتصرف بأسلوب الحملات التأديبية الاستعمارية ، أو بالأسلوب الذي يميز المليشيات الطائفية في الحرب اللبنانية والحرب العراقية . فيديو البيضا من أشهرها(١) ، لكنه ليس الوحيد . هناك فيديوهات أخرى تصور شبيحة مسلحين يرتدون الزي الرسمي ، يجبرون رجلاً أعزل على الهتاف لا إله إلا بشار(٢) ، وآخر يصورهم يطلبون الشيء نفسه من رجل ، قبل أن يأمرهم قائدهم بـ«قبر [دفن] هالحيوان» الذي كان يهتف : لا إله إلا الله ، بينما هو يدفن حياً(٣) .

يمتزج في مدرك الشبيحة الأصلي أربعة أشياء . أولها قرابة الدم والمذهب مع آل الحاكم . وثانيها نزعة عداء للمجتمع ، تجعل من الشبيحة أداة صالحة لممارسة العنف المنظم وغير المنظم ضد السكان . ولعل العداء للمجتمع تحوير لنزعة معادية للسلطة والنظام الاجتماعي ، كانت منتشرة في أوساط المهمشين والأقليات ، وذات محتوى ديمقراطي مبدئي ، لكنها انقلبت في الزمن الأسدي

---

(١) الفيديو متاح على هذا الرابط

http://www.youtube.com/watch?v=kVZk_VMWJsg

(٢) متاح هنا : https://www.youtube.com/watch?v=lk8EUrC4KV4

(٣) متاح هنا : https://www.youtube.com/watch?v=0XCZXRBLaH8

إلى نزعة عدوانية محافظة ، خادمة للاستبداد والتجزؤ الاجتماعي . وثالث سمات الشبيحة التبعية الشخصية لقادتهم ، يسهل القرابة والولاء من أمرها . وأخيراً هناك الدافع الاقتصادي القوي . يعمل كثير من الشبيحة في التهريب[1] ، ويفيد بعض مصادر معلوماتي أنهم يفضلون سيارات المرسيدس الشبح ، لصندوقها الكبير الذي يتسع لسلع استهلاكية ثمينة . وكان الشائع أن هذه السيارات مهرّبة من لبنان ، وأن علامتها الفارقة تداعي مظهرها رغم حداثة تصنيعها ، وهذا بسبب طيش الشبيحة في استخدامها ، واستمتاعهم بـ«التشفيط» بها ، وربما لكونها مالاً مسروقاً في الأصل ، لم يُتعب في جنيه .

ويتوسل الشبيحة القوة للاستيلاء على موارد مادية أو منافذ مجزية للدخل : الموانئ مثلاً . كان لرفعت الأسد ميناء خاص به في اللاذقية ، لم يغلق إلا عام ١٩٩٩ بعد عقد ونصف من تفجر الصراع بينه وبين أخيه الرئيس عام ١٩٨٤ . لكن بينما يجني زعماء الشبيحة ثروات مهولة ، فإن عموم الشبيحة أناس محدودو الموارد ، ولا يكاد أكثرهم يملك مؤهلات للعيش غير التشبيح . ويشتبه كثيرون أن مستوى تنمية منطقة الساحل متدهور من أجل إبقاء المنطقة ، سكانها العلويين تحديداً ، مصدراً لعضلات متدنية التأهيل تدافع عن النظام . إنهم «قوة حكم» (على نحو ما نقول «قوة عمل») رخيصة الثمن .

والشبيح النمطي متدني التعليم ، ينحدر من بيئة اجتماعية مهمشة وفقيرة ، فـ«أبناء المشايخ [العلويون] لا يعملون شبيحة لأحد على الإطلاق» ، حسب أحد مصادري . وهو ضخم الجثة عموماً ، عضلي الجسم ، متين البنيان ،

(١) على أن هناك فارقاً بين المهرب والشبيح . المهرب «زلمة ليل ، شجاع يغامر ويخاطر وقد يصطدم بالدولة» ، في حين أن الشبيحة «يستخدمون سيارة الدولة ويُهرِّبون في عز النهار وفي شارع مزدحم يعرقلون المرور فيه» . عدوان ، سبق ذكره ، ص ١٣٦ . ويحيل هذا الفارق إلى الموقع الحصين للشبيحة في النظام .

حليق الرأس ، طويل الذقن ، ويرتدي لباساً أسود في الغالب[١] . لكن مع اتساع نطاق ظاهرة الشبيحة وتعمم التشبيح ، لم يعد هناك شكل قياسي للشبيح . إنه اليوم عضلات مزودة بسلاح ناري أو بهراوة كهربائية .

والطائفية أداة سياسية مناسبة للنظام لأنها تسهل تعبئة هؤلاء واستتباعهم للدفاع عنه ، دون أن تكون لهم في الغالب مصلحة مباشرة في ذلك . هذا بالضبط ما يجعل الطائفية ظاهرة خطيرة وغير عقلانية . إن فقراء أو محرومين يمكن أن يكونوا أدوات شرسة للدفاع عن أغنياء سلطة وثروة لا يحترمونهم ولا يهمهم رفاههم ، وذلك عبر استنفار القرابة الدينية أو المذهبية .

---

(١) تنظر مقالة ديما ونوس في وصف مظهر الشبيحة ومخبرهم

http://www.almodon.com/Culture/Articles/9237

وهنا صور نموذجية لشبيحة أصليين :

https://www.google.com.tr/search?q=%D8%B5%D9%88%D8%B1+%D8%B4%D8%A8%
D9%8A%D8%AD&biw=1366&bih=667&tbm=isch&imgil=c_OQQ6HRk_LQkM%253A%2
53Bhttps%253A%252F%252Fencrypted-tbn0.gstatic.com%252Fimages%253Fq%253
Dtbn%253AANd9GcSCw_b_-poABH9gOc0ZFG6wFIp9LLc4za8Y2aO-PQSXYlf1c-
UK%253B610%253B417%253BxLV-
LPo3vGz9wM%253Bhttp%25253A%25252F%25252Fwww.sawaleif.com%25252Fdetails.as
px%25253Fdetailsid%2525253D32957&source=iu&usg=_ZSqjHVLmSJRGkpb_VcpoyOO
Mdt0%3D&sa=X&ei=CF04U67TOeWJ7AaXqYDYAw&ved=0CC4Q9QEwAw#facrc=_&i
mgdii=_&imgrc=c_OQQ6HRk_LQkM%253A%3BxLV-
LPo3vGz9wM%3Bhttp%253A%252F%252Fwww.sawaleif.com%252Fimages%252Fnewsim
ages%252Fdetailsimages%252F2012612936115.jpg%3Bhttp%253A%252F%252Fwww.saw
aleif.com%252Fdetails.aspx%253Fdetailsid%253D32957%3B610%3B417

لكن الطائفية مجرد مسهّل لأمر التبعية الشخصية . وسنقول لاحقاً إن ظاهرة الشبيحة تعممت خارج مهدها الأصلي ، نحو أوساط تتميز بقوة علاقات التبعية الشخصية ، أو المحسوبيات والاستزلام .

٣

والشبيحة على ولاء أكيد للرئيس والنظام . ولم يدخل النظام في مواجهة معهم إلا في سياقات محددة ، مثلاً حين قاد باسل الأسد حملة على تشكيلاتهم في مطلع تسعينات القرن الماضي في سياق تأهيله لوراثة أبيه . وقد جرى اعتقال بعضهم ، وإلزام زعمائهم من أبناء العمومة بقدر أكبر من الانضباط في التعامل مع المجتمع .

على أن النظام لم يقض في أي وقت على الظاهرة أو يظهر عزما أكيداً على القضاء عليها . وحيث حصل أن جرت مواجهة بينهما ففي سياق إدارة المصالح العامة للنظام على حساب مجموعات منه ، من شأن عدم الضرب على يدها أن يلحق الضرر بهذه المصالح العامة . لكن حتى في هذا الحالة ، لا يجري استئصال هذه المجموعات ، بل تُحجّم وتُركَن جانباً . في عام ٢٠٠٦ كان نمير الأسد (ابن عم بشار) وأتباعه يتنقلون بين سجني عدرا وصيدنايا ، لكنهم كانوا يُشبِّحون على عموم السجناء والسجانين ، ولا يجرؤ أحد على ضبطهم(١) .

وليس الأمر عجزاً ، بل قربى بنيوية ووحدة حال . فظاهرة الشبيحة هي الوجه الآخر ، المظلم ، للنظام الأسدي ، أو لا شعوره السياسي المتأصل . إنها الشكل الأكثر عريا للنظام ، سلطة العنف الخاص والمنفلت والعشوائي ، أو مزيج العنف والقرابة والتعسف . وقد ظهر هذا اللاشعور السياسي بقوة في شهور الانتفاضة مع تراجع إيديولوجية النظام المعلنة ، القومية العربية والاشتراكية ،

---

(١) بقيادته ، هاجموا في وضح النهار شركة الهرم للصرافة في دمشق عام ٢٠٠٥ ، واستولوا على ما فيها من مال . وكانوا «يتبلّون» السجناء السياسيين في عدرا عام ٢٠٠٦ .

وبروز غرائزه السياسية على السطح . كما ظهر أن الشبيحة جيش احتياطي للنظام ، يتطوع اليوم بكلفة رخيصة وبحماسة كبيرة للدفاع عنه في وجه تهديد الثورة[١] .

كانت «الدولة» قد امتصت التشبيح كعنصر في بنيانها ، أجهزتها الأمنية بخاصة ، مع «إخراجه» كعنف عام ومنظم وشرعي ضد المجتمع . لكن مهما يكن المرء متساهلاً فإنه يصعب وصف عنف أجهزة الأمن السورية بأنه عنف دولة أو عنف عام وشرعي ومنظم ، أو أن سجن تدمر هو سجن نظامي . الواقع أن أجهزة الأمن هي أقرب ما تكون إلى جيش احتلال ، يخترق المجتمع كله بعنف وعدوانية وتعالٍ شبه عنصري ، ويمنعه من الحركة ، أو يجعل مقاومته غير ممكنة إلا في سياق ثورة عامة ، على ما نشهد اليوم . وفي عنفه الوحشي وسريته ونظامه الصارم ، كان سجن تدمر مصنع الرعب الوطني طوال عقدين من السنين .

تتكثف العلاقة العضوية بين الشبيحة والنظام في الطرفة المأساوية التالية التي يرويها المرحوم ممدوح عدوان في «حيونة الإنسان» : كان شخص «يقف بسيارته الحمراء على شارة المرور الحمراء ، وحين تخضر الإشارة يحرك سيارته ليتقدم ، وإذا بدراجة نارية ، يقودها «شبيح» تأتي من الزاوية الأخرى حيث الشارة صارت حمراء ، وكاد الاصطدام يقع ، ولكن تم تفاديه ، ومع أن الشبيح هو الذي خالف قانون السير إلا أنه نزل وراح يشتم سائق السيارة على عدم تبصره ، فقال السائق : يا أخي الشارة خضراء والطريق لي ، فرد عليه الشبيح وهو يلكمه على وجهه : «الطريق لك أنت؟ ألا تعرف أن البلد كله لنا؟»! والنحن التي يحيل إليها الشبيح تمتزج فيها السلطة بالطائفة . وكان أشباه هذا «التبلّي» المهين شائعاً جداً في ثمانينات القرن العشرين ، حتى إن اللهجة العلوية غدت سلاح

---

(١) ربط أحمد بيضون في غير عمل له بين المحسوبية والطائفية في النظام اللبناني . مثلا : **مغامرات المغايرة : اللبنانيون طوائف وعربا وفينيقيين** ، الطبعة الأولى ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٥ ؛ ص٢٠ .

ترويع عام حينها . وكان يحصل أن ينتحلها غير علويين للاستفادة من مردودات سلطوية أو مادية مرتبطة بها .

ومن الأبعاد اللافتة لظاهرة الشبّيحة ، في مكونها الطائفي الأصلي بخاصة ، الإقذاع في الشتيمة و«وساخة اللسان» في الفضاء العام ، والتلذذ في تحقير الأعداء المتصورين . وهذا الجانب من العنف اللفظي والنفسي مميز لأجهزة الأمن الأسدية عموماً ، وبخاصة في سجن تدمر الإرهابي . كان من متع عناصر ذلك السجن الرهيب سؤالنا عن لون أكساس أمهاتنا مثلاً ، وكان بعض السجانين يمتع مخيلته بمضاجعة لفظية لأخت أحدنا ، وهي تسند رأسها على كتف أخيها السجين ، الذي ينتظر منه أن يرحب بذلك . ويبدو أن الغرض من هذا الانتهاك الأقصى ، المتشكل في تقليد صلب ، هو التأكيد على فوارق في المكانة والمرتبة الإنسانية بين الحاكمين والمحكومين . الإذلال والكراهية مكونان ثابتان في تكوين الوظائف الأمنية للنظام الأسدي . ومن هذا الباب يحيل مطلب الكرامة ، والكلمة متكررة جداً في خطاب الثورة السورية ، يحيل إلى خبرة الإذلال والتحقير على يد نواة النظام الصلبة وأجهزته الأمنية . الكرامة تعني هنا رفض الإهانة والتحقير ، إن بالضرب أو الشتيمة .

٤

تعمم مدرك الشبيحة كثيراً في شهور الثورة السورية ، وصار يطلق على الميليشيات غير النظامية التي يزجها النظام في مواجهة المحتجين في جميع مناطق البلاد . ومع تعممه ، انفصل عن مهده وروابطه الأصلية . في حلب ينحدر الشبيحة من أسر محلية ممتدة ، من أشهرها آل برّي ، يُعرف عنها اشتغالها بالتهريب ، من المخدرات إلى السلاح ، وعلاقتها الوثيقة بـ«النظام» ، وصراعها أحياناً مع «الدولة» ، القوانين والشرطة والإدارة . انتهى الأمر إلى ضرب من التعايش . تحكم هذه الأسر ورجالها أحياءها الطرفية بما يقارب استقلالاً تاماً ، وهي تتصرف بـ«مسؤولية» تجاه النظام ، وتشرك رجاله المحليين بعوائد عملياتها .

وما تطلق عليه الفضائيات الناطقة بالعربية اليوم الشبيحة في مدن سورية مختلفة له التكوين ذاته : رجال عنيفون من أصحاب السوابق والخارجين على القانون ، تطورت علاقة مركبة بينهم وبين ضباط المخابرات والشرطة ، بحيث يستخدمهم هؤلاء ويتقاسمون معهم المنافع ، ويحمون من يديرون شبكات تهريب أو دعارة منهم ، دون أن يمنع ذلك من ضرب بعضهم أو اعتقالهم بين حين وآخر . من يتعرضون للأذى الأكبر منهم هم الصغار والمبتدئون ، فيما يبقى القادة متمتعين بقدر كبير من الحصانة إلى حين قد تقتضي صراعات في المراتب العليا التضحية ببعضهم .

المشترك بين ظاهرة الشبيحة في مهدها الأصلي ، وبين نسخها الأحدث هو قوة روابط التبعية الشخصية ، الأسرة الممتدة والعشيرة . وهو ما يقربها أيضاً من شبكات الجريمة المنظمة التي تعمل بالتهريب وتجارة المخدرات ، ويتواتر في حلب أن تكون نواتها الصلبة أسراً كبيرة ، تسكن أحياء طرفية ، شبه خارجة عن سلطة الدولة . وحتى حين لا يكون الأمر كذلك ، تدين هذه الشبكات بولاء كبير لـ«المعلم» على نحو يحاكي شبكات المافيا الإيطالية . وهذا يقربها أيضاً بقدر ما من أجهزة الأمن التي يحرص قادتها على علاقات تبعية شخصية قوية بعناصرهم ، وهو ما يجمعها أيضاً بالرابطة الطائفية التي هي شبكة محسوبيات داخلية(١) ، قائمة على القرابة الحقيقية أو المتخيلة . وما يقربها قبل الجميع من

(١) تمأسست ظاهرة الشبيحة فيما سمي جيش الدفاع الوطني الذي تأسس في أواخر عام ٢٠١٢ ، كان ابن عم بشار هلال الأسد الذي قتل في اللاذقية يوم ٢٤ آذار ٢٠١٤ هو قائد هذا الجيش . عن مقتل هلال ، وعن ابنه سليمان ، انظر :

http://www.alhayat.com/Articles/1340475

%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D9%87-%D9%88%D9%85%D9%86-

%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D8%A8%D9%86%D9%87-

=

النظام ، القائم بدوره على التبعية الشخصية والولاء للرئيس . ومعلوم أنه بدءاً من النصف الثاني من الثمانينات صار يوصف بأنه «الأب القائد» ، وينتظر من جميع محكوميه أن يظهروا حياله ما يظهره الأبناء حيال أبيهم . ولعل التقارب البنيوي بين هذه الظواهر هو ما يشدها إلى بعضها ، أو يدرجها في العالم الاجتماعي والسياسي نفسه .

لكن كما للنظام نواة صلبة ، سياسية أمنية ، للشبيحة نواة صلبة ، هي تلك التي يمتزج فيها العنف بالطائفية بالامتياز(١) ، ويتجسد فيها اللاشعور السياسي للنظام كما سبق القول . ومصير النواتين مترابط ، أكثر من ترابط «النظام» مع «الدولة» من جهة ، وأكثر من ترابط الشبيحة الأصليين بظاهرة الشبيحة المعممة التي ظهرت بعد الثورة . فإذا حدث أن انهار النظام ، كان محتملاً جداً أن تتحول نواته الأمنية بالذات إلى شبيحة ، أي أن يخلع عنف النظام غلالته الرسمية الرقيقة ليظهر عنفاً منفلتاً ، كله عشوائية وخصوصية . يُسهِّل من ذلك ما أشرنا إليه من امحاء الحدود القائمة منذ الآن بين أجهزة الأمن والشبيحة . اليوم ، لا نزال نرى الظاهرة المعاكسة أكثر : يقوم الشبيحة بدور أمني بالتفاهم الأكيد مع الأجهزة الأمنية .

= %D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B9%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%87.html

(١) تفيد معلومات متأخرة حصلت عليها تلغراف البريطانية أن مؤسسي الشبيحة هما ماهر الأسد شقيق بشار وقائد الفرق الرابعة في جيشه ، ورامي مخلوف ابن خاله وخازن أموال الأسرة . انظر :
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/10716289/How-Bashar-al-Assad-created-the-feared-shabiha-militia-an-insider-speaks.html

٥

لكن هل عموم الشبيحة العلويين مستعدون للدفاع عن النظام حتى آخر رمق؟ عتبة دفاعهم عنه أخفض من غيرهم بتأثير مفعول الطائفية التعبوي والاستتباعي كما سبقت الإشارة، ما يجعلهم أسهل تطوعاً للدفاع عنه. لكن حتى دفاع هؤلاء الشبيحة الأصليين ليس مضموناً أو بديهياً في كل حال. في الأمر أيضا عنصر اقتصادي «عقلاني». يستبسل كثيرون في الدفاع عن النظام، ليس فقط لأن تماهيهم به ميسور أكثر من غيرهم، وإنما كذلك لأن الدفاع عنه مُجزٍ وقليل الكلفة. يقال اليوم إن عناصر الشبيحة ينالون ما بين ٧٠٠٠ و١٠٠٠٠ ليرة على العمل أيام الجمعة، ما يزيد على الحد الأدنى للأجر الشهري، وألفين على الأقل في الأيام الأخرى[١]. ومعلوم أن كلفة العمل متدنية بفضل الطابع السلمي العام للانتفاضة[٢]. فإذا انخفضت موارد التشبيح من جهة، وارتفعت نسبة الخطر من جهة ثانية، كان محتملاً جداً أن يتوقف البعض عن العمل[٣]. وقد قيل فعلاً إن شبيحة أضربوا في شهر تموز ٢٠١١ بسبب انخفاض مواردهم، وعاد بعضهم إلى قراهم وبلداتهم في الساحل[١].

---

(١) نشرة كلنا شركاء: http://www.all4syria.info/Archive/19669

(٢) لا ريب أن من شأن العسكرة المتسعة النطاق للثورة أن تغير الحال، إن باتجاه تراجع مساهمة الشبيحة، أو أخطر باتجاه تسليحهم. أذكر ثانية بأن النص كتب في خريف ٢٠١١، وأنه في نهاية عام ٢٠١٢ تمأسست ظاهرة الشبيحة على أيدي الإيرانيين فيما ما يسمى «قوات الدفاع الوطني».

(٣) عرف من مولي الشبيحة في اللاذقية رجل الأعمال نزار أسعد. وقد شملته القائمة الثالثة من العقوبات الأوربية التي صدرت في الثلث الأخير من آب ٢٠١١. وكذلك رجل الأعمال محمد [أو أيمن] جابر الذي قالت القائمة الأوربية إنه مساعد العميد ماهر الأسد الخاص بـ«الشبيحة»، انظر الرابط

http://www.all4syria.info/Archive/24750

ولعل في هذا ما يُسوِّغ اعتبار عموم الشبيحة بروليتاريا قمع : يبيعون قوة قمعهم لـ«رأسماليي» السلطة .

على أن معلومات متواترة تفيد أن النهب الشائع للمساكن والممتلكات الخاصة في بؤر الثورة يندرج في سياق تأمين تمويل ذاتي للشبيحة من قبل نظام تتراجع موارده المالية . يقول تقرير مهم صدر في تشرين الأول عن «لجان التنسيق المحلية» ، المصدر الأكثر موثوقية للمعلومات في شأن الثورة السورية ، إن ميليشيات الشبيحة في تلكلخ تمارس أعمال «التخريب وسرقة ممتلكات المواطنين كالمجوهرات»(٢) . أما في الرستن فيقول التقرير : «قام الشبيحة والأمن بنهب المحلات التجارية وسرقة أغلى المعدات منها وتحميلها في شاحناتهم»(٣) . يجري التعامل مع ممتلكات المواطنين المنهوبة كغنائم شرعية في حرب النظام ضد المجتمع .

تواترت كذلك معلومات عن اعتقالات عشوائية في غير منطقة ، إدلب بخاصة ، من أجل الحصول على المال مقابل إطلاق سراح المعتقلين(٤) .

---

(١) كلنا شركاء : الرابط نفسه http://www.all4syria.info/Archive/19669

(٢) ص ١٥ من التقرير المتاح على الرابط التالي

http://www.lccsyria.org/wp-content/uploads/2011/11/11.pdf

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧ . جدير بالذكر أن لاستباحة ممتلكات السكان غير سابقة تاريخية ، أبرزها استباحة حماة في شباط ١٩٨٢ .

(٤) معلومات من صفحة Ismaeel Alhamed ، وهو طبيب محترم ينحدر من منطقة جبل الزاوية في إدلب ، على الفيسبوك ، https://www.facebook.com/Ismaeel.alhamed?ref=ts ، يوم ٢٠١١/٨/٢٥ . المبالغ تتراوح بين ٢٥ ألفاً ومليون ليرة سورية . ويبدو أن هناك صناعة سمسرة مرتبطة بالأمر . من لا يدفعون يبقون قيد التوقيف حتى إشعار آخر . [الدكتور إسماعيل الحامض اختطفه تنظيم داعش في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٣ من الشارع في مدينة الرقة التي كان يعمل فيها طبيباً ويعيش مع أسرته ، ولا تتوفر أية معلومات عنه منذ ذلك الحين] .

٦

مـا نرى من المشـروع الخلوص إليـه من هذا العـرض المجـمل ، المحتـاج دونما شك إلى مزيد من التفاصيل الميدانية ، هو أن التشبيح نزوع متأصل في بنية النظام السوري ، يرتد إليه النظام في أوقات الأزمات المصيرية ، فيظهر كشبيح عـــام .

ولقد ظهر هذا بوضوح في ثمانينات القرن السابق . كان أسلوب الحكم في عموم البلاد شبّيحياً إن جاز التعبير ، واستمرت ظاهرة الشبيحة في اللاذقية في الوقت نفسه ، وتطور ما يناظرها على نطاق أضيق في كل مكان من البلد . يمكن القول إن الشبيحة هم الشبح الملازم للسلطة الأسدية ، حضوره أكبر وآثاره أقوى كلما اقتربنا من مواقع السلطة الحقيقية .

نخلص أيضاً إلى وجود تناسب طردي بين أسلوب الحكم الشبيحي وبين انتشار الشبيحة والظواهر والممارسات الشبيحية . كلما تصرف النظام كشبيح عام ، ظهر بكثرة شبيحة خواص يبذلون له ولاءً غير منقوص ، مقابل استقلالهم بعوائد التشبيح الخاص : تسهيلات ، امتيازات ، إعفاءات ، غض نظر عن مخالفات متنوعة ، امتيازات في التعليم والجامعات[1] ، فضلاً عن أجور التشبيح

(١) في سياق حرب النظام الأولى ضد المجتمع السوري ، عام ١٩٨٠ وما بعد ، كان عناصر سرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد والوحدات الخاصة بقيادة علي حيدر والفرقة الرابعة بقيادة شفيق فياض يضعون مسدساتهم أمامهم على المقاعد أثناء تقديم امتحانات الشهادة الإعدادية (الصف التاسع) أو الثانوية (البكالوريا) ، ويغشون علانية ، فلا يجرؤ أحد على اعتراضهم . وبدءاً من العام نفسه صارت تمنح علامات إضافية للكتائب الطلابية المسلحة المشاركة في حرب النظام ، تسهل لهم الدخول إلى الكليات التي يرغبون ، وكانوا بالطبع الأسوأ خلقاً وعلماً . ومنهم اليوم غير قليل من أساتذة الجامعات السورية . وكان الفنان علي فرزات «أكل علقة ساخنة» من سرايا الدفاع في ذلك الوقت لأنه رسم طالباً مظلياً يهبط بمظلته على كلية الطب!

المباشر وغنائمه ، كما في مواجهة الثورة اليوم .

بين منتصف تسعينات القرن الماضي وبداية الثورة تراجع الأسلوب الشبيحي في الحكم والظواهر والممارسات الشبيحية في آن ، لكنهما تراجعا إلى موقع الغريزة ، الأساس الذي لا يُرى ، رغم أنه موجود دوماً هناك ، ويمكن أن يظهر في المجال العام في أي وقت . وهو ما وقع بالفعل ، وبصورة فورية ، مع تفجر الثورة .

أما الخلاصة العملية لكل ذلك فهي أنه إذا دانت الكلمة العليا للنظام في مواجهة الانتفاضة ، فسيسود الطابع الشبيحي لنظام الحكم ، وستُحكَم البلاد بالشبيحة وبالأسلوب الشبيحي ، وسنرى مستويات من الفظاعة والتمييز ربما تفوق ما عرفته البلاد في ثمانينات القرن العشرين . ليس «إصلاحاً» من أي نوع هو ما قد يعقب سحق الثورة ، بل بالضبط التشبيح الفاشي طوال سنوات . النظام الحالي لا يستطيع أن يحكم بغير هذه الطريقة ، فإن استكان له الناس استعبدهم ، وإن ثاروا في وجهه قتلهم ما استطاع . الانتهاء من الشبيحة والأساليب الشبيحية يقتضي الانتهاء من نظام الحكم الشبيحي .

هذا ما كشفه شعار رفعه المتظاهرون من بلدة تلبيسة الحمصية في آب ٢٠١١ : «نريد دولة مدنية تحكمنا ، لا دولة شبيحة تقتلنا»!

٧

على أن التشبيح ، بالمعنى الذي جرى تناوله هنا ، علامة على وجهة أعم في السياسة والسلوك السياسي ميزت نظام حافظ الأسد ، بل في الواقع الحكم البعثي منذ بداياته في عام ١٩٦٣ .

بدرجة تتناسب مع ضعف شرعيتهم الشعبية ، لجأ البعثيون منذ أيامهم الباكرة إلى ما يمكن تسميته التشبيح الإيديولوجي ، أي المزايدة والتخوين ورمي الاتهامات في كل اتجاه ، والعمل الدؤوب على صنع حالة بارانويا عامة ، بحيث يشكّ عموم المحكومين بمؤامرات متنوعة تعتمل حولهم ، وليكون كل منهم مشروع

متهم في وطنيته ، ويكون العالم من حوله مكاناً شريراً خطراً ، ينبغي الحذر منه وعدم الوثوق به .

ولقد كان التشبيح الإيديولوجي عنصراً أساسياً في إضعاف التفكير النقدي والسلوك الانشقاقي في سورية . المزايدة ليست اختراعاً سورياً ، ولا بعثياً . للأمر صلة على الأرجح بضعف تشكّل القوى الاجتماعية وبحاجتها إلى ترميم ذاتها بالعقائد المعصومة والأفكار السامية المجردة . لكن المزايدة وأخواتها ارتفعت في سورية البعثية إلى مرتبة سياسة دولة ، وبلغت ذرى غير مسبوقة من انفصال الخطاب المعلن عن الواقع المعاين وممكناته . ظل الحكم البعثي يزايد في مواجهة إسرائيل إلى حين تسبب بهزيمة حزيران الفاجعة . وظل يزايد على الجميع وطنياً وقومياً واشتراكياً ، وهو يمزق المجتمع السوري ، ويضرب الفلسطينيين واللبنانيين ، ويثري أتباعه ، ويتسبب في تأخر وجمود ما كان واحداً من أكثر المجتمعات العربية تقدماً .

ولقد أفسد التشبيح الإيديولوجي اللغة العربية ، اللغة السياسية بخاصة . فقد رفع منسوب الكذب فيها ، وطبّع انفصال الدوال عن المدلولات ، فحرم الجمهور العام من الأداة الرئيسية للتعبير عن شكاويه ومطالبه ، وفرض كلغة وحيدة صحيحة لغة الحكم المصممة أولاً وأساساً لسلب المحكومين القدرة على التعبير المستقل عن أنفسهم . ولعل للافتقار إلى لغة الكلام دورٌ في الاحتجاج بالأجساد ، الذي كان اللغة الأساسية لأنشطة الثورة . كان الكلام الفصيح ، الممازِج بدرجة خطرة غالباً لكلام النظام ، هو وسيلة الاحتجاج الحصرية للمعارضة التقليدية ، ولا ريب أنه في أصل ضعفها وعجزها . وكان ما تعرض له أكثر المنخرطين في صفوفها من اعتقال وتعذيب قد أخرج أجسادهم من الصراع مع النظام . لم يبق من جيلنا غير كلمات ، ومعارضتنا ارتدت إلى معارضة أشباح ، أرواح منفصلة عن أجسادها ، لا يكاد يكون لها وزن حيال نظام هو جسد كثير العضلات ، وكثير الألسنة أيضاً ، لا يكف عن الكلام . وبفعل طابعها الشبحي ، لم يقتل ولو شخص واحد منحدر من المعارضة التقليدية ،

لكن حبس عدد قليل[١] .

المعارضة الجديدة المتمثلة في الثورة تزج الجسد في الثورة وتخاطر به . وهناك نحو ٥٠٠٠ جسد دمرت في هذه المواجهة حتى يومنا[٢] .

ولاستيلاء النظام على اللغة العامة دور أيضاً في نأي لغة هتافات الثورة وشعاراتها عما يقرّبها من لغة النظام وكليشيهاته . لا تستطيع أن تنفصل عن النظام دون أن تنفصل عن لغته وعالمه الرمزي . هذا شيء لا يدركه من يطالبون الثورة السورية بمواقف وشعارات «قومية عربية» . يفوتهم شيئان . أولاً ، أن شعارات النظام كانت تشبيحاً لا أساس له من الواقع ، إلى درجة أنه قضى على مفهوم الحقيقة ذاته ، فصار النقاش يدور بين تفضيلات إيديولوجية لا تتضح صلة أي منها بالواقع ، أو تتساوى في انفصالها عنه ، وتالياً في ذاتيتها واعتباطها . لم تكد الجامعة العربية تصدر قرارا بتعليق مشاركة الطرف السوري في اجتماعاتها يوم ١٢/١١/ ٢٠١١ ، حتى كان متكلمون على الأقنية التلفزيونية السورية يتكلمون على «عربان» متخلفين ، ويتحدث بعثيون عن أمة سورية مكتملة التكوين لا شأن لها بالعرب ، ويهتف الموالون للنظام في الشوارع : طز بالعروبة!

وثانيا ، أن الثورة جهد شامل للانفصال التام عن النظام ، قد تطور مقاربةً وفهماً مختلفاً للقضايا المعنية . بل إن هذا محتم في تقديري ، وسيكون فهماً أكثر نزاهة وإخلاصاً . لكن تركيزها الآن هو على لحظة الانفصال والتباعد .

---

(١) كان هذا هو الواقع حين كتبت المتن في خريف ٢٠١١ . بعد ذلك اعتقل عدد من المعارضين التقليديين ، ولا تتوفر أية معلومات عن عدد منهم مثل عبد العزيز الخير وجهاد أسعد محمد وفائق المير ، ويرتاب البعض بأنه جرت تصفيتهم . يبقى صحيحاً بصورة عامة أن نسبة معتقلي المعارضة التقليدية ضئيلة قياساً إلى مجمل معتقلي الثورة .

(٢) حسب أرقام «لجان التنسيق المحلية» ، وهي إطار لتنظيم الاحتجاجات وتغطيتها إعلاميا وتوثيق الضحايا ، وأرقامها أوثق في رأيي من أرقام الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية .

٨

النظام الذي اعتمد الشبيحة أداة حكم مهمة في الداخل السوري، عمل أيضا كشبيح على المستوى الإقليمي، أي كبلطجي قوي القلب يحكم بالقوة الخام والإرهاب في محيطه، على نحو ما يفعل في سورية ذاتها. ولقد اقتضى ذلك أن يكون ممثلو النظام، في لبنان بخاصة، شبيحة حقيقيين: عنيفين، فاسدين، بلطجية، وأن يعملوا على تشبيح الدولة والسياسة اللبنانية، أي إعادة إنتاج أنفسهم ونهجهم في لبنان، كي يخلدوا في حكمه، مثلما هو الحال في سورية أيضاً. وكان آخرهم، الإرهابي رستم غزالة، جديراً بقيادة قوات مكافحة الإرهاب في سورية بعد عام ٢٠٠٥، جرياً على التقليد اللغوي الأورويلي الأصيل.

على أن الأهم في التشبيح هو جني الثروات بالقوة. يتجاوز الأمر هنا ظاهرة الشبيحة الأصلية والجديدة، إلى التشبيح كنظام اقتصادي قائم على الاستيلاء والنهب والسُّخرة والخوات، أي توسل القوة كأصل اقتصادي. أثرياء سورية الجدد الذين حولوا نظامها الاقتصادي إلى «اقتصاد السوق الاجتماعي» في عام ٢٠٠٥، هم أبناء آبائهم الذين كانوا في السلطة، ودرت عليهم السلطة ثروات مهولة. سياستهم المسماة «التطوير والتحديث» هي نهج لتحقيق الأشياء نفسها، الثروات الضخمة والسلطة الكاملة الدائمة، بوسائل أقل خشونة. بعد الثورة يعود جيل الأبناء إلى نهج الآباء المجرّب(١).

والواقع أن طبقة البرجوازيين الجدد الذين يسيطرون على الاقتصاد السوري اليوم حصلوا على ثرواتهم عن طريق التشبيح الكبير، تمييزاً عن التشبيح الصغير الذي يعتاش منه عامة الشبيحة. الشبيحة الصغار يعتدون على معارضي النظام وجمهور الثورة مقابل أجور وغنائم. هم ميليشيات ترتزق من النظام. الشبيحة

---

(١) تواتر الكلام على استعانة النظام برجال الأب الأمنيين، علي دوبا وأضرابه. لكن يصعب التيقن من صحة هذه المعلومات.

الكبار يستخدمون الدولة ، ويديرون النظام ، ويجمعون المليارات . وهم من يواجهون الثورة اليوم بالقوة المنفلتة . الشبيحة الكبار هم من يحكمون سورية .

وإذ لم يظهروا بعد ثلثي العام أدنى استعداد لتغيير نهج الإخضاع بالقوة ، أو إعادة النظر في بنية النظام ، فلأن دولة الشبيحة دولة خلدونية ، لها عمر طبيعي ، تدول ثم تزول . لا تتفاوض ، ولا تمارس السياسة ، ولا تستطيع إصلاح أمرها . لكن لعلها أقصر عمراً من دول ابن خلدون التي تعيش أكثر من قرن .

٩

ما الذي يجمع أشكال التشبيح هذه كلها : توسل القوة الخام للحكم ، محلياً وإقليمياً ، ودون تمثيل ؛ المزايدة الإيديولوجية المنفصلة عن الواقع والممكن ؛ جني الثروات باستخدام سلطة الدولة ودون قانون؟ الجامع هو الانفصال أو عدم الارتباط . انفصال الثمرات عن العمل ، والكلمات عن المعاني ، والأوضاع عن المؤهلات والكفاءات . التشبيح جوهرياً تعطيل للعمل ، وللقوانين التي تربط العمل بالدخل ، والإنتاج بالثروة . وهو أيضاً تعطيل لإنتاج الكلام المفهوم ، الذي يثمر ارتباط الدوال بالمدلولات فيه معان مفهومة للجميع . وهو تعطيل للسياسة ، كإنتاج للتمثيل الاجتماعي ، أو الربط بين المصالح الخاصة والدولة العامة .

التشبيح أيضاً ضرب للتمثيل عموماً . تمثيل المحكومين في هيئات سياسية ، وتمثيل الأعمال بدخول ، وتمثيل الدلالات بدوال .

وعليه فإن التشبيح نمط إنتاج مادي (لا ينتج ثروات ، بل يستولي) ، ونظام حكم سياسي (لا يسوس ، بل يقمع) ، وصيغة دلالة (لا تنتج معاني جديدة ، بل تشتم وتستهلك اللغة) في آن . إنه إنتاج دون عمل ، وحكم دون تمثيل ، ودلالة دون فاعلية تعرّف مستقلة .

هذا يوجب على الثورة السورية أن تكون جهداً لإعادة الاعتبار للعمل كمصدر أساسي للقيم المادية والمعنوية ، وللتمثيل وسياسة المصالح الاجتماعية

كأساس لشرعية الحكم، وللواقع المختبر كسند للمدركات والأفكار. أي أيضاً إعادة الاعتبار للإنتاج، المادي منه كما المعنوي والسياسي. فهي بالفعل مشروع إعادة تأسيس كبير، لا بد من العمل على أبعاده الثلاثة، وليس على واحد منها فقط، البعد السياسي.

دمشق، تشرين الثاني ٢٠١١

٤
الأسد أو لا أحد / الأسد أو نحرق البلد: نظام العدمية السياسية

أشعر بافتتان خاص بشعار «الأسد أو لا أحد» . بقدر ما هو إجرامي ، فإنه مثير للإعجاب في وضوحه ؛ وبقدر ما هو شعار مباشر وبسيط ، فإنه يكثف الفلسفة السياسية للحكم الأسدي ؛ وهو شعار عدمي بقدر ما هو شعار وجودي . هذه تأملات في هذا الشعار الفاتن ، وفي شروط إمكانه السياسية .

لم يعرف تاريخ سوريا المعاصر شعاراً ولد في سياق الممارسة ، ولم يسبقها ، ويحوز من ثمّ صدقية كاملة من هذه الممارسة ، أكثر من شعار «الأسد أو لا أحد»! أو توأمه : «الأسد أو نحرق البلد»! الشعار جذّاب ، مدهش في صدقه ووقاحته وتطرّفه ، فريد في انضباط التطبيق به طوال عام ونصف العام ، وفي تكثيفه «نظرية» النظام السوري وممارسته في آن واحد .

تفترض النظرية بلداً اسمه «سوريا الأسد» ، يتصرف فيه صاحبه ، «الأسد» ، كما يفعل صاحب ملك بملكه . لا يقتل جميع الناس ، لكنه يقتل كثيرين بما يُبقي الجميع غير آمنين على حياتهم . لا يحبس جميع الناس ، لكنه يحبس كثيرين بحيث يحمل الجميع الحبس في دواخلهم أينما يكونون . لا يعذّب جميع الناس ، لكنه يعذّب كثيرين بحيث يروّع الجميع ويسكن الخوف في قلوبهم . ولا يهين جميع السوريين ، لكنه يهين أعداداً كبيرة جداً منهم ، بحيث تنكسر عيون الجميع ولا يرفع أحد رأسه . ولا يفسد الجميع مباشرةً ، لكن يفسد كثيرين بحيث يأسر الجميع في دائرة الفساد ، وييأس الجميع من أي صلاح .

ينجح صاحب «سوريا الأسد» في تحقيق ذلك عبر امتلاكه آلة اسمها «الدولة» ، تتولى القتل والحبس والتعذيب والإذلال والإفساد ، وأشياء أخرى . وهي تتكفل تعميم تلك الأفعال والأوضاع من دون أن تطال السوريين فرداً فرداً . القتل عام والفساد عام والحبس عام والتعذيب عام بعمومية الآلة التي يملكها الحاكم المالك .

من الأشياء الأخرى المهمة التي تقوم بها الآلة- الدولة ، تقرير استثنائية مالك الدولة وندرته ، وتوفير الشواهد على أنه بطل وحكيم وعبقري ، البطل والحكيم والعبقري ، وعلى التماهي التام بين البلد وبينه . شرعية حكم مالك الدولة تقوم على فرادته واستثنائيته وتفوّقه على غيره ، وليس على قاعدة عامة تجمعه بغيره وتشمله مع غيره ، بحيث يمكن لغيره أن يحل محله .

هذه الشرعية تشبه ظاهرياً فقط الشرعية القائمة على الكاريزما التي تكلم عليها ماكس فيبر . فالأمر هنا لا يتعلق بهبة طبيعية أو جاذبية شخصية مجربة ، سابقة للاستيلاء على الدولة ، بل بصناعة كاريزما تالية للاستيلاء ، تعتمد على القسر والتلقين الذي لا يكلّ عبر أجهزة الدولة .

لا تختلف هذه الشرعية عن الشرعية العقلانية البيروقراطية للدولة الحديثة ، بحسب فيبر نفسه ، بل هي نقيضتها التامة . فهي تقوم على العبقرية والفرادة والاستثناء ، أي على الفلتة لا على القاعدة ، وعلى خرق القانون لا على القانون ، وعلى الإعجاز وخرق المعقول لا على العقل العام . وهي لذلك شرعية شخصية ، لصيقة بشخص الحاكم ، أي بكيانه وخصوصيته . ولذلك أيضاً ، هذه الشرعية قابلة للتوريث ، بل هي واجبة التوريث . ليست وراثة بشار لأبيه الخارق الاستثنائي العظيم شيئاً جائزاً أو لا بأس به ، بل هي واجب ، ومعيار لوطنية السوريين وسلامة سورية . وقبل أن يكون الأسد اسماً للسلالة التي أسسها حافظ وورثها بشار ، ويفترض أن يرثها حافظ بن بشار يوماً ، هو اسم لسورية ذاتها ولحظّها الرائع في أن تحظى به رئيساً .

ثم إن الأسد اسم للنظام . والنظام هو «وطن» الموالين ، وبخاصة النواة

الأمنية الطائفية التي تتجاوز علاقتها به (بالنظام) الولاء إلى مستوى التماهي .

في إضافة سورية إلى الأسد في عبارة «سورية الأسد» ، حجب لهذه النواة الأمنية الطائفية ، وإضفاء صفة وطنية عامة عليها ، تفيد في رفع الغطاء السوري العام عن أي معارضين محتملين . «سورية الأسد» برنامج سياسي غرضه تجريد المعارضين من أي شرعية وطنية . المعارض في «سورية الأسد» خائن ، لأن «سورية الأسد» هي سورية ، أو لأنه ليس هناك سورية غير «سورية الأسد» . سورية الأخرى ، اللاأسدية ، غير موجودة وغير ممكنة الوجود . وجودها المؤكد قبل استيلاء حافظ الأسد عليها يشرح ذلك النزوع الثابت عند النظام إلى جعل «الحركة التصحيحية المباركة» مبتدأ التاريخ ، والإغفال التام لما قبله ، بخاصة تاريخ سورية ما قبل البعثي . فإذا كان هناك سورية ما قبل بعثية وما قبل أسدية ، فلا شيء يمنع وجود سورية ما بعد أسدية وما بعد بعثية . هذا خطير . والحل هو أن سورية ما قبل الأسدية لم تكن موجودة . كان هناك زمن وحشي مغمور ولا يستحق الذكر ، كانت سورية فيه بلداً بدائياً تتناهبه الفوضى . حافظ الأسد هو «باني سورية الحديثة» على ما تشهد به أجهزة نظامه .

من هذا الباب ليست الرابط بين العام ، سورية ، والخاص ، الأسد ، رابطاً تاريخياً عارضاً ، بل هو رابط منطقي ضروري . لذلك فإن فصم هذا الرابط يعادل تدمير الكيان . حين لا تكون سورية سورية الأسد فإنها لا تكون . الأسد أو لا أحد ، تالياً ، ليس إنذاراً أو عبارة إيعازية فقط ، وإنما يمكن أن تفهم كعبارة تقريرية ، تفيد أن سورية والأسد واحد ، وأنها ممتنعة من دونه .

لكن عبارة «سورية الأسد» تخفي وراء وضوحها التام أن سورية ملك لأسرة ، قابل للتوريث كأي ملك ، وأن للدوائر الأقرب من هذه الأسرة مكانة خاصة في سورية . القريبة بمنطق القرب من الأسر ، أي بمنطق القرابة . «سورية الأسد» ليست برنامجاً غير مؤهل لنصب أي حواجز في وجه العشيرة والطائفة ، بل هي البرنامج الذي يحوّل العشيرة والطائفة إلى الآلية الخفية ، والظاهرة بالفعل لمن يريد أن يرى ، لعمل النظام .

من باب الرابطة الكيانية بين الأسد وسورية ، فإن الصراع بين «سورية الأسد» والثورة بوصفها وعداً بسورية مغايرة هو صراع وجودي . هذا ما قاله النظام مراراً وتكراراً بكلمات واضحة ، منها ما صرّح به وليد المعلّم في تموز ٢٠١٢ من أنه لا حوار قبل القضاء على «الإرهابيين» ، أي على السوريين الذين يقاومون النظام . وهو ما قاله بشار الأسد أيضاً في أواخر آب من العام نفسه حين رهن مصير «الوطن» بمصير نظامه ، يسمّيه «الدولة» كما هو متوقع .

لكن لا الوزير المعلّم ولا معلّمه يمكن أن يحاكيا في البلاغة والتكثيف والإيجاز ، الإعجاز حقاً ، شعار الأسد أو لا أحد! أو توأمه : الأسد أو نحرق البلد! بلاغة الشعار بصيغتيه تتعارض أولاً وقبل كل شيء مع ذلك اللغو الكثير الذي يتفوّه به جميع الناطقين باسم النظام . ولا يزيد الشعار المقفّى والسهل الانتشار إلا إعجازاً أنه لا ينسب إلى شخص محدد ، وأنه يبدو مصوغاً على شاكلة الأمثال الشعبية التي تكثّف خبرة عريقة ، تكاد تكون لا تاريخية ، خبرة «أصلية» ، أو بدائية . الواقع أنه شعار «شعبي» فعلاً ، لن نجده في الإعلام الرسمي ، لكنه التعبير الأشد وضوحاً وفظاظة عن التماهي بالنظام الذي يميّز ظاهرة الشبّيحة .

الصفة البدائية لظاهرة الشبّيحة ، مزيج العنف والطائفية والكراهية تحديداً ، هي ما تنتج شعاراً «أصلياً» ووجودياً من هذا النوع . الشبّيحة هم غريزة النظام أو لا شعوره السياسي . وفيهم يتجسّد حس الخطر ونازع البقاء . وهم يكثّفون حسّهم بالخطر الوجودي الذي تمثّله الثورة في هذا الشعار العريق . الطابع الأصلي للصراع السوري اليوم ، وبالتحديد الطابع المطلق والبدائي لحرب النظام ضد المجتمع ، يوافق تماماً الطابع البدائي لظاهرة الشبّيحة .

الصفة العدمية الجوهرية لشعار «الأسد أو لا أحد» هي التلخيص الأمثل للصفة الوجودية للصراع بين السوريتين . الصراع الوجودي ، هنا والآن ، على نحو ما يخوضه النظام السوري هو عينه الصراع العدمي ، صراع الكائن الذي يفترض أن حياة الخصم تعني موته هو ، ووجوده يقتضي فناء الخصم . وهو الصراع الذي

ينفي السياسة لمصلحة الحرب . وليس أي حرب ، بل الحرب المطلقة التي لا تستهدف تغيير سلوك الخصم أو انتزاع تنازلات منه ، بل إبادته ومحوه من الوجود . لم يفتح النظام قط باباً للسياسة أو التفاوض بالضبط لأنه يخوض حرباً وجودية ، أي عدمية ، ويعتبر أن الثورة هي العدوّ الذي يتعيّن إعدامه . السياسة تفترض مبدئياً أن الحلول الوسط ممكنة ، أن «الأسد» ليس «الأحد» كي لا ينتصب أمامه إلا اللاأحد ، بل هو «أحدٌ» ما بين آحاد ، طرف ما بين أطراف . الشعار يقول بجلاء إن الأسد لا ندّ له ، ولا مساواة ممكنة معه ، فإن تعرّض للتحدي على ما هو جارٍ اليوم ، فسوف يجري حرق البلد بحيث يصبح غير قابل للحكم من أيٍّ كان . ولا شيء في ممارسة النظام يتعارض مع هذا البرنامج العدمي .

من جهة النظام ، ليست الحرب أداة سياسية ، أو «استمراراً للسياسة بوسائل مختلفة» حسب القول المأثور لكلاوسفيتز . الحرب هي سياسة النظام ، وهدفها الإبادة ، إبادة الخصم سياسياً وأخلاقياً بإنكار أن له قضية عامة ؛ والإبادة الفيزيائية حين يرى النظام أن الأمر يقتضي . عنف النظام الأسدي بنيوي (نابع من تكوينه) ، وأوّلي (خيارٌ أول ، وليس الأخير) واختياري (لم يكن مضطراً له) وهجومي (لم يهاجمه أحد حربياً) . وهو ينبع حتمياً من علاقة الملكية والتماهي بين سوريا و«الأسد» . هذه علاقة طبيعية ، ومن يعتدِ على الطبيعة يواجَه بعنف طبيعي لا يحدّ .

لكن هل يمكن للثورة السورية أن تواجه الحرب المطلقة الأسدية ، الوجودية-العدمية ، من دون أن تطور هي ذاتها استعدادات عدمية؟ عدالة قضية المقاومة المسلحة السورية ، وصفتها الدفاعية الجوهرية ، ما زالت تحول دون انقلاب صراعها الوجودي إلى صراع عدمي . لكن هذا لم يمنع ظهور تشكيلات عدمية على هوامش الثورة ، تعتبر أن الصراع (أو «الجهاد») غاية ذاته ، وأنه لا سياسي ولا يقبل التسوية ، وأنه لا تاريخي و«ماضٍ إلى يوم القيامة» .

نتكلم على تشكيلات «بدائية» و«أصلية» تشابه الشبّيحة ، مثالها تنظيم

«القاعدة» الذي قد يصحّ فيه الوصف بأنه غريزة الإسلام الامبراطوري ، صورته البدائية العاتية والمتحجرة ، أو لا شعوره السياسي . ولعلنا لا نخطئ في وصف «القاعدة» ، تنظيماً وفكراً ، بأنها شبّيحة الإسلام الامبراطوري ، أو شكله المطلق والعدمي ، المضاد بنيوياً للحياة والدنيا . والمفرط في طائفيته وتعصبه . ولا يبعد أن بين الشبّيحتين ، الأسدية والإسلامية ، روابط خفية لا نعلم جميعها . هذا فوق طابعهما العنفي النخبوي ، وفلسفتهما المشتركة : الكل أو لا شيء! وجودنا وحدنا أو العدم!

الشبّيحة ظاهرة فاشية تدافع عن أوضاع امتيازية ، و«القاعدة» وأشباهها تكوينات فاشية بدورها ، يمكن أن تصير بسهولة مطحنة للبشر ، متفوقة حتى على النظام الأسدي .

الثورة ضد قوتَي الثورة المضادة هاتين معاً . وفي تكوينها حتى اليوم ما يضاد العدمية : فهي في عمومها شعبية ودفاعية ، ليست تحقيقاً لهوية ولا غضبة لعقيدة ولا دعوة إلى طوبى ولا تطبيقاً لنظرية ، هي دفاع عن الحياة قبل كل شيء . ثورة شديدة الواقعية لأناس واقعيين .

دمشق ، أكتوبر ٢٠١٢

٥

الثورة والسلاح: خطوط عريضة من القصة

ما بين تفجرها في ١٨ آذار ٢٠١١ وبدء عمل المراقبين الدوليين في إطار مهمة كوفي عنان بعد ١٣ شهراً، مرت الثورة السورية بثلاث مراحل.

تمتد أولاها من ١٨ آذار إلى مطلع آب ٢٠١١، وهي مرحلة الاحتجاجات الشعبية المتسعة التي بلغت الذروة في مظاهرات حماة ودير الزور، وقد شارك في كل منها مئات الألوف؛ وتغطي المرحلة الثانية الفترة الممتدة من مطلع آب إلى مطلع شباط ٢٠١٢، وهي مرحلة تحول النظام من المعالجة الأمنية الغالبة إلى المعالجة العسكرية والحربية في مواجهة الثورة؛ أما المرحلة الثالثة فبدأت في ٣ شباط من هذا العام، وهي مرحلة الإرهاب وسياسة الأرض المحروقة والتوسع في القتل وتدمير الأحياء والبلدات، وبخاصة في حمص وإدلب وحماه ومناطق دمشق.

المراحل الثلاث متداخلة. زج النظام الجيش في مواجهة الثورة منذ البداية، وثابر على القتل اليومي طوال الوقت. وظهرت انشقاقات في الجيش في المرحلة الأولى، ومعها بداية المقاومة المسلحة. تعود أبكر الانشقاقات إلى الأسابيع الأولى من الثورة، ويرجح أن محركها الأصلي احتجاجي وضميري: رفض قتل مواطنين مسالمين. لكن المقاومة المسلحة ظهرت أساساً في المرحلة الثانية. وخلال المراحل الثلاث والشهور الثلاثة عشر كلها استمرت المظاهرات أداة التعبير والاحتجاج الرئيسية.

في ٢٠١١/٦/٩، انشق المقدم حسين الهرموش وشكّل «تجمع الضباط الأحرار» (استُدرج هرموش من تركيا في خريف العام نفسه، واعتقل وعُذِّب،

ثم أُظهر على التلفزيون السوري ليقول كلاماً يناسب النظام ، ويُحتمل أنه أعدم) ، وفي أواخر الشهر السابع تشكّل «الجيش السوري الحر» بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد كإطار عام للمجموعات المنشقة ، بمن فيها الضباط الأحرار . لكن اندرجت أيضاً تحت العنوان نفسه مجموعات مدنية تعرّضت بيئاتها الاجتماعية للسحق ، وإن كان من المحتمل أن بعضها كان يضمر في الأصل سخطاً شديداً على النظام ، ويتطلع إلى فرصة للتخلص منه . ومن هؤلاء من هم إسلاميون إيديولوجياً ، وبينهم من هم من نسل أسر من حماة وإدلب وغيرهما فقدت بعض أبنائها قبل ٣٠ عاماً .

الشيء الأكيد أن ظهور هذا المكون العسكري للثورة لم يكن خياراً لأحد أو بناء على دعوة أحد أو تحقيقاً لإيديولوجية قتالية جاهزة . لقد ظهر أساساً كنتاج جانبي متسع لعسكرة النظام في مواجهة الاحتجاجات الشعبية منذ البداية ، ثم أخذ بعد ظهوره يستمد تسويغه من المتاح الإيديولوجي السوري ، ومنه «الجهاد» . لكن منذ البداية وحتى اليوم ظل التسويغ الأقوى والأكثر شرعية هو الدفاع عن النفس ، وحماية السكان المدنيين من بطش النظام والعمل على إسقاطه .

بلغت المرحلة الأولى أوجها في مظاهرات ضخمة في حماه ودير الزور على غرار نموذج ميدان التحرير المصري . ربما تردد النظام في مواجهة مظاهرات حماة تحديداً ، لما كان لها من موقع خاص في الضمير الوطني السوري بعد تعرضها لمذبحة في شباط ١٩٨٢ ، يحتمل أن ٣٠ ألفاً سقطوا ضحيتها . صادف أيضاً أن زارها السفيران الأميركي والفرنسي في٧ تموز ٢٠١١ ، وكان يوم جمعة ، فشكل هذا الالتفات الدولي ضرباً من حماية نسبية لها . لكن في مطلع شهر رمضان ، وقد صادف مطلع شهر آب ، احتل النظام المدينة بالدبابات ، وفعل الشيء نفسه في دير الزور ، وفي حمص وإدلب ومناطق دمشق ، فضلاً عن درعا . وترافق ذلك مع ذرى غير مسبوقة من التعذيب والقتل تحت التعذيب ، لم يسمع السوريون ما يقاربها منذ ثمانينات القرن العشرين ، هذا فوق ما يسقط يومياً دون

توقف من ضحايا ، كان متوسطهم في عموم المرحلة الأولى عشرين يومياً .

بعد نشر الجيش والاحتلال العسكري للمدن والبلدات الثائرة ، ومع تصاعد التنكيل بالسوريين ، أخذت تظهر مبادرات عربية لمعالجة «الأزمة السورية» . أهمها كانت إرسال مراقبين عرب في الثلث الأخير من الشهر الأخير من عام ٢٠١١ ، لمراقبة التزام النظام بوقف إطلاق النار ، لكنها لم تثمر شيئاً عملياً .

بفعل هذا المزيج من العدوان النظامي ومن شعور بالخذلان وفقدان السند ، وبخاصة بعد تعطيل روسيا والصين مساعي عربية ودولية دولية لإدانة النظام يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠١١ ، أخذت تُسمع أصوات تضيق ذرعاً بالسلمية ، وتدعو إلى مواجهة العنف بالعنف . في خريف ٢٠١١ ، أخذت تتعالى هتافات في حماه وجبل الزاوية ، تقول : لا سلمية ولا بطيخ/ صار بدها رصاص وطاخ طيخ!

على أن الطابع العام للثورة بقي سلمياً ، وتولى عناصر «الجيش الحر» حماية المظاهرات وتوفير عنصر ردع نسبي لقوى النظام ، وإن لم يكن السجل في هذا الشأن مطرداً . يبدو أن حضور مسلحين ضمن مظاهرات شكل عامل خطر إضافي عليها أحياناً ، على ما قال بعض منسقي مظاهرات دير الزور في أواخر الثلث الأول من شهر نيسان ٢٠١٢ . لكن معلومات أخرى مباشرة من دير الزور نفسها تقول إن جميع مظاهرات المدينة محمية من الجيش الحر . من الوقائع المميزة للثورة السورية تداخل المعلومات الموثوقة والآراء الشخصية ، بسبب صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها المباشرة ، وعسر المعاينة المباشرة للواقع عموماً .

في الوقت نفسه أخذت هتافات المحتجين السوريين ولافتاتهم تعبر أكثر وأكثر عن شعور مرّ بأنهم متروكون لمصيرهم . قالت لافتة ظهرت في خريف ٢٠١١ أيضاً ، واشتهرت في سورية : «يسقط النظام والمعارضة ، تسقط الأمة العربية والإسلامية ، يسقط مجلس الأمن ، يسقط العالم ، يسقط كل شيء!» ومثل هذه الحالة النفسية ، قد تدفع إلى مسلك سلبي وانسحابي ، لكن يبدو

أنها في السياق السوري العياني تزكي بالأحرى مسلك مواجهة بالقوة . البلدة التي رفعت اللافتة هي كفرنبل التي تصف نفسها بالمحتلة ، وهي تقع في محافظة إدلب شمال البلد ، أحد أنشط مهود الثورة ، مدنياً وعسكرياً .

والإشارة إلى المعارضة في اللافتة الشهيرة ذات أهمية خاصة . فقد تأخر كثيراً تشكل إطار سياسي ملتصق بالثورة ومحتضن لقضيتها ، وحين تشكل في الثاني من تشرين الأول ٢٠١١ «المجلس الوطني السوري» ، لم يكن جامعاً ولا ذلك القطب الدينامي الذي يمكن أن يكتسب ثقة السوريين ويقود كفاحهم . في هيكلته الداخلية وفي إيقاع عمله ، وفي المعلوم من أنشطته ، لم يكن المجلس الوطني قوة جاذبة أو مقنعة . هناك تشكيلات معارضة أخرى ، مثل هيئة التنسيق الوطني ، لكنها أضيق تمثيلاً بعد ، وتبدو أقوى انشغالاً بمعارضة المجلس الوطني مما بمواجهة النظام .

هذا أظهر الطيف السوري المعارضة بمظهر رث وضعيف الإقناعية . وهو من عناصر الخلفية التي تشرح جانبا من عملية اللجوء إلى السلاح . غياب القيادة السياسية المجربة والموثوقة يدفع الناس إلى الاعتماد على أذرعهم . لم يمد أحد يد العون للسوريين ، ولم يعدهم أحد بأي شيء ، هذا بينما يستمر النظام في الفتك اليومي بهم .

حركة الانشقاقات استمرت في المرحلة الثانية . لم يقع انشقاق كبير في الجيش السوري ، بل انشقاقات صغيرة كثيرة متتابعة خلال شهور الثورة الطويلة . وقد خلق هذا «التطور غير المتكافئ» وغير المتزامن للانشقاقات واقعاً خاصاً ، يتمثل في عدم وجود إطار مؤسسي جاهز لاستيعابها . وهو ما يوجب تشكيل إطار جامع يوحدها أو يحتوي تناثرها ، وهذا أمر صعب لا يزيده إلا صعوبة انضمام مدنيين كثيرين إلى المكون العسكري المتسع الصفوف . «الجيش الحر» بقي بُنيةً رخوة ، نشأت تحت ضغط الحاجة ، ودون أن يحوز مؤسسوها من شرعية أولية غير الأقدمية .

ويبدو أن توسع مراتب حملة السلاح من المدنيين أسرع من حركة الانشقاق

من الجيش . نتيجة ذلك ضرب من التوتر بين المدنيين والعسكريين . والظاهر أن الأولين ، وهم أقرب إلى بيئاتهم المحلية من جهة ، وأكثر تديناً من جهة ثانية ، وربما كان بعضهم أقرب إلى تيارات سياسية-دينية من جهة ثالثة ، هم من يتجهون إلى تصدّر مراتب «الجيش الحر» اليوم .

في أواخر المرحلة الثانية أخذت تظهر ملامح فوضى سلاح . هناك معلومات عن خطف وطلب فدية في مواقع من محافظة إدلب في الشتاء الماضي ، وعمليات خطف وتبادل معتقلين مع النظام في حمص ، وعمليات انتقام طائفية في حمص أيضاً . ويحتمل أن مجرمين وأصحاب سوابق يستفيدون من الأوضاع المضطربة في البلد كي يجنوا المكاسب . ولا يبعد في بعض الحالات أن أجهزة النظام الأمنية تحرضهم على ذلك ، بهدف إلصاق عملياتهم بأي مقاومين محتملين ، ودفع الناس إلى التأسف على الأيام الخوالي . هذا مرجح في إدلب حسب ناشطين هناك .

لكن أيضاً هناك معلومات أكيدة عن مجموعة واحدة على الأقل ، سلفية العقيدة (مجموعة النور) ، وتتحرك في محافظة إدلب أيضاً ، ويبدو أنها مسؤولة عن عمليات خطف وطلب فدية في تلك المنطقة .

ومن معلومات مباشرة من منطقة جبل الزاوية في إدلب ، فإن المسلحين هناك أربعة أصناف ، أولها «الجيش الحر» ، وهم منشقون عن الجيش أو عن الشرطة والمخابرات ، وأكثرهم صف ضباط وجنود . وسلاحهم خفيف ، رشاشات بي كي سي وقاذفات آ ربي جي . ولديهم أجهزة اتصال لاسلكية تربطهم بعناصر «الجيش الحر» الآخرين . ويقومون أحياناً بعمليات ضد الحواجز العسكرية والدوريات ، ويحصلون على معظم أسلحتهم من هذه العمليات . الصنف الثاني ، مجموعات مسلحة من شباب الثورة ، بدأت بالتشكل مع استخدام العنف ضد المحتجين ، سلاحهم خفيف ومهمتهم حماية مداخل القرى والبلدات والمظاهرات وبعض العمليات الصغيرة ، قسم منهم يميل إلى العمل تحت قيادة «الجيش الحر» ، وبعضهم يحاولون الحفاظ على استقلاليتهم .

وبعض هذه المجموعات يقودها إسلاميون من أبناء الضحايا من الإخوان المسلمين في ثمانينات القرن العشرين .

وتنال بعض هذه المجموعات الأخيرة دعماً مادياً من أسر ميسورة ، وهو ما ينعكس انضباطاً أعلى في أوساطها .

وفي المقام الثالث هناك مجموعات النصابين والمحتالين ومهربي الآثار وجنائيين سابقين ، هؤلاء يستغلون اسم الثورة ، ويخطفون ويطالبون بالفدية ويسرقون السيارات وكابلات الكهرباء ، ومجموعاتهم تكاثرت بعد دخول جيش النظام إلى المنطقة أثناء المرحلة الثانية .

وهناك أخيراً لصوص مسلحون ، كانوا موجودين قبل الثورة .

وفي الأسابيع الأخيرة ، هناك تطورات مهمة في تلك المنطقة مثل توثيق أسماء عناصر الجيش الحر ، والعمل على إدماج المجموعات المستقلة ، ومواجهة مجموعات النصابين والمحتالين .

وهناك أيضاً جهود حقوقية وسياسية تهدف إلى وضع مدونة سلوك لضبط عمل مجموعات الجيش الحر ، لكنها تصطدم بضعف هيكله القيادي للجيش ، وبضعفه الفكري والسياسي أيضاً .

بدأت المرحلة الثالثة يوم ٣ شباط ٢٠١٢ ، وكان مهدها الأساسي هو مدينة حمص ، وتحديداً حي بابا عمرو الذي كان أحد معاقل المقاومة المسلحة . سقط الحي بيد قوات النظام في مطلع آذار بعد ما يقارب شهراً من الحصار والقصف اليومي بالدبابات والمدافع والصواريخ . واستأنف بعدها النظام فعل الشيء نفسه في أحياء حمص الثائرة الأخرى ، وارتكبت مجازر كراهية طائفية ، أشهرها في حي كرم الزيتون في ١١ آذار ٢٠١٢ ، وقد ذهب ضحيتها ٤٧ امرأة وطفلاً ، قتلوا بطريقة بشعة ، واغتصبت النساء من بينهم .

لكن بعد أكثر من شهرين ونصف على اقتحام بابا عمرو ، لا يبدو أن لهذا النجاح النظامي مستقبلاً ، ولم يستطع النظام أن يبني عليه شيئاً .

سياسة الإرهاب الشامل والأرض المحروقة امتدت أيضاً إلى مناطق إدلب

وحلب ودرعا ودير الزور وأرياف دمشق . وشملت هدم وحرق منازل ناشطين ، بعد نهبها طبعاً ، وحرق بعض الضحايا . خلال هذه الفترة كان معدل وقوع الضحايا يتراوح بين ٧٠ و١٠٠ يومياً .

جاء التصعيد بعد يوم واحد من نقض روسيا والصين ، للمرة الثانية ، قراراً حول سورية في مجلس الأمن ، وزيارة وزير الخارجية ومدير المخابرات الروسية إلى سورية . ويبدو أن الرجلين شجعا النظام على الحسم على الأرض ، بعد تغطيته سياسيا في مجلس الأمن .

خلال هذه الوقت كله ، كان المكونان العسكري والمدني للثورة مترابطين عموماً من حيث الحيز المكاني ، ربما باستثناء مواقع محدودة على الحدود التركية . بسلاحهم الخفيف ومواردهم المحدودة ، ومنابتهم الاجتماعية المتواضعة ، أقام أكثر الجنود المنشقين في مناطقهم الأصلية ، يدافعون عن أهاليهم ويعيشون بينهم ، ويحاولون مقاومة النظام بقدر المستطاع . وهذا أكثر انطباقاً بعدُ على من هم مدنيون بينهم في الأصل .

هذا الرابط هو ما عمل النظام على تحطيمه بتحطيم البيئات الاجتماعية للمقاتلين ، مستفيداً من الغطاء الروسي الصيني ، ومن الدعم العسكري الروسي الإيراني .

وبفعل تواضع إمكانياتهم ، وإمكانيات بيئاتهم نفسها ، كانت تقدم للمقاتلين مساعدات من مجموعات إغاثة ، تجمع تبرعات من مواطنين متعاطفين . وتشكل هذه المجموعات التي أنشئت في كل مكان من البلد مكوناً أساسياً من مكونات الثورة .

النقطة المهمة جداً خلال هذا الوقت كله أيضاً أن ما كان ثورة شعبية ، مدنية وسلمية ، ظل كذلك إلى حد كبير ، وأنه لم يتحول أبداً إلى مواجهة بين طرفين مسلحين ، نظام ومعارضة ، خلافا لما توحي به وسائل إعلام النظام أولاً ، وكذلك وسائل إعلام عربية ودولية تهتم بطبيعتها بأخبار العنف والموت ، أكثر مما بالوقائع اليومية لثورة شعبية ، ظل المكون العسكري الفاعل عنصراً ملحقاً بها ،

وليس بحال العنصر الطليعي فيها . ليست الثورة السورية تمرداً مسلحاً ، إنها ثورة سلمية ، لها مكون مسلح .

***

في أواخر المرحلة الثانية ، وأكثر في المرحلة الثالثة ، أخذ يسمع ضمن الطيف السوري المعارض تحفّظ على المكون العسكري للثورة ، يميل إلى تحميله مسؤولية توحش النظام ، ويحن إلى أيام الثورة الباكرة .

وفي حين يعبّر هذا الطرح عن مزاج سلمي واسع الانتشار في الثورة ، وعن خشية محقّة من مخاطر التسلح وما يتسبب به من تعقيدات راهنة ومن مضاعفات مستقبلية محتملة ، فإنه يتواتر أن يجري إفساد النقاش بتحويله إلى نقاش عقدي ، أو عنوان لتمايز معسكرات سياسية وفكرية ، بدل أن يبقى متصلاً بالواقع وإكراهاته واعتبارات الملاءمة والنجوع .

على كل حال يخطئ هذا الطرح في ثلاثة أمور .

أولها ، أنه يميل إلى نسبة ظهور المكون العسكري إلى اختيارات سياسية لأفراد أو مجموعات . هذا غير صحيح بالمطلق . لقد ظهر اضطراراً بفعل عنف النظام الوحشي . أن تكون أُسبغت قيمة إيجابية على ما ظهر اضطراراً ، عبر هتافات من نوع : الله محيي الجيش الحر! أو تسمية يوم الجمعة ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١١ بجمعة «الجيش الحر يحميني» ، فهذا ما يفعله البشر في كل مكان للتصالح مع اضطراراتهم .

ثانيها ، أن موقف أصحاب هذا الطرح يقترن بسلوك انسحابي ، يحرم القائلين به من أية فرصة للتأثير على واقع يزداد تعقيداً . ليس متوقعاً بحال مثلاً أن أصحاب هذا الموقف سيهتمون بسبل تنظيم عمل الجيش الحر ومساعدته على احتكار السلاح ، والعمل على ضبط سلوك مجموعاته وإخضاع نشاط المقاتلين للمصلحة العامة للثورة . هذا بحد ذاته صعب جداً ، ويتواتر أن تثير الجهود المبذولة أشد الإحباط ، أما إذا رفضناه رفضاً خارجياً مجرداً ، فإن الرفض لا يقود إلا إلى مزيد من خروجه عن أي تحكم وتحوله إلى عنصر فوضى .

إلى ذلك فإن هناك ألوفاً من المقاتلين ، العسكريين والمدنيين ، تحركوا لحماية مواطنيهم ، مع علمهم بأن المصير الوحيد الذي يدخّره لهم النظام هو القتل الشنيع ، وقد سقط منهم المئات أو أكثر بالفعل ، ما العمل بهؤلاء؟ يرفع عنهم أي غطاء أخلاقي أو سياسي ، ويُسلّمون لقمة سائغة للنظام؟ ليس هناك بديل غير مساعدتهم على تنظيم عملهم العسكري ، وربطه بالقضية العامة وتأمين موارد مادية تعيلهم . انضباط المقاتلين يتناسب مع توفر موارد تضمن لهم عيشا كريماً .

تنظيم المقاتلين ، إدارياً وسياسياً وفكرياً واقتصادياً وأخلاقياً ، هو الخيار الذي دافع ويدافع عنه كاتب هذه السطور ، وهو الذي يتوافق مع حماية سلمية الثورة . وفي كل مرة اضطر معارضو المكون العسكري إلى مناقشة جدية للسياسة الملائمة حيال هذا المكون كانوا ينتهون إلى شيء قريب من هذا الخيار .

وفي المقام الثالث لا يقترح أصحاب هذا الطرح شيئاً غير العودة إلى الوراء ، إلى أيام الثورة الباكرة والسلمية بالكامل . والافتراض المضمر في هذه الدعوة أن المقاومة المسلحة تسببت بتراجع المقاومة الاجتماعية المدنية . هذا غير صحيح ، للأمرين معاً سبب مختلف ، هو العنف المجنون من طرف النظام . علماً أن النشاط الاحتجاجي السلمي لم يتراجع إلا في المواقع المحتلة والمعرضة لأشد بطش النظام ، وأن بعض المظاهرات الأكبر في حلب والرقة ، ودمشق ذاتها ، وقعت في المرحلة الثالثة . أما بؤر التظاهر الأقدم فكانت تنبعث مجدداً ما إن يخف ضغط قوات النظام عليها . ليس بسبب وجود مقاتلين تراجع التظاهر ، العكس هو الصحيح . من يكفون عن التظاهر يلجؤون إلى السلاح أو يبحثون عن السلاح . وهو ما يحصل تحت وطأة عنف النظام وشعور السكان بالانكشاف والهشاشة .

وتقديري أن دور المكون العسكري كان عنصراً مساعداً للثورة السلمية وأسهم في توسعها وصمودها ، ولم يكن خصماً منها ، خلافا لما تقول وجهة نظر رائجة . كان من شأن الاقتصار على الاحتجاج السلمي أن يجعل الثورة أضعف أمام النظام ، رغم التفوق الأخلاقي الذي لا ريب فيه للاحتجاج السلمي المحض .

وبنظرة عامة إلى الثورة ككل ، نرى أن الاحتجاج السلمي والمقاومة المسلحة سارا معاً ، وليس واضحاً لماذا يتعين على الثورة أن تستغني عن مكون عسكري دون أدنى مؤشر على تغيّر في المناخ السياسي العام في البلد ، ودون أدنى استعداد من طرف النظام للتخلي عن عسكرته أو تقييدها ، ومنها الزج على نطاق واسع بمدنيين في مواجهة الشعب الثائر . «الشبيحة» مدنيون موالون للنظام ، كثيرون منهم مجرمون وأرباب سوابق . فإذا استمر النظام في تصعيد عسكرته في مواجهة الثورة ، وليس هناك أدنى مؤشر على العكس ، فما سنشهده هو توسّع الميل إلى التسلح والمواجهة العسكرية ، وربما التحول من «الجيش الحر» ، وهو أصلا عنوان فضفاض للمقاومة المسلحة ، إلى مجموعات جهادية . وهذه قضيتها دينية وليست وطنية ، وأداتها هي العنف العدمي أو «الإرهاب» .

والواقع أنه منذ أن ظهر المكون العسكري للثورة ، فإن السؤال العملي الوحيد الذي يطرحه ظهوره هو كيف يمكن تنظيم عمله بحيث يكون سنداً لقضية الثورة . أما الأمل بأن يختفي بطريقة سحرية ما ، أو بمجرد الاعتراض على وجوده ، دون نظر في الأسباب والأصول ، فمسلك عقيم .

خيارات السوريين اليوم ليست بين وجود مكون عسكري للثورة وبين عدم وجوده ، بل بين وجوده بصورة منظمة بعض الشيء ، أو وجوده دون تنظيم . وليس هناك أي نقاش في أن الخيار الأول هو الأكثر جدية .

هناك تطور محتمل ، أومأت إليه قبل قليل ، هو التحول من المقاومة المسلحة المنظمة بقدر ما إلى العنف الجهادي العدمي . لقد نشأت المقاومة المسلحة بفعل رفض النظام للسياسة ومواجهة النظام للثورة بالسلاح ، فإذا مضى في تصعيد النظام عنفه إلى مستوى الإرهاب ، تهيأت الظروف أكثر من أجل العنف الجهادي وأساليبه الإرهابية .

***

على أن هناك مضاعفات حقيقية لعسكرة الثورة يتعين التنبه لها منذ الآن

والتفكير في سبل تداركها .

أول هذه المضاعفات أن الخسائر البشرية والمادية التي تترتب على نزاع داخلي مسلح أعلى دونما ريب من تلك التي تتسبب بها احتجاجات سلمية محضة ، وأنه يحتمل لنزاع مسلح داخلي أن يجر تدخلات خارجية متنوعة بنسبة أعلى مما من احتجاجات سلمية .

وثانيها تضيّق قاعدة التماهي بالثورة . لا ريب أن ثورة سلمية بالكامل تجتذب إليها جمهوراً متنوعاً من حيث الجنس ، ومن حيث الأجيال ، ومن حيث الأصول الدينية والمذهبية ، فوق أنها تنال تعاطفاً خارجياً أوسع . النقاش حول العسكرة والتسلح في أوساط الناشطين في الشأن العام يحيل إلى هذا الواقع . في شهورها الأولى لم توفر الثورة السورية لأحد سبباً لأن يكون ضدها . لكن ظهور مكون مسلح للثورة وضع بمتناول جمهور متردد بدرجات متفاوتة كان سبباً لأن يزدادا تردداً أو يتحول إلى السلبية أو حتى معاداة الثورة .

وثالث مضاعفات ظهور المكون العسكري للثورة أن مشكلات سورية الجديدة ، التالية للسقوط المأمول للنظام سلماً ، أسهل تدبراً بما لا يقاس مما يُتوقع من مشكلات تتلو سقوطه بالسلاح . التجارب التاريخية ، من فرنسا إلى روسيا إلى الصين إلى الجزائر ، تفيد أن الأوضاع التالية لثورات عنيفة تبقى مضطربة لسنوات طويلة .

القول إن الثورة اضطرت إلى حمل السلاح لا ينبغي أن يمنع ، ومنذ الآن ، التفكير في سبل مواجهة هذه المضاعفات والتخفيف من آثارها .

والواقع أن مما يُظهر عمق الثورة السورية وعدالة قضيتها أن العسكرة كانت دفاعية إلى حد بعيد ، وأنها لم تتحقق على حساب أشكال الكفاح السلمي ، وأنه يبدو أن الثورة تحوز آليات تصحيح ذاتية لبعض تجاوزاتها ، وهذا أهم من أن تكون الثورة بلا تجاوزات (هذا مستحيل أصلاً) ، وبالطبع من أن لا تنظر في نفسها ولا تراجع مسارها ولا تصلح أخطاءها .

***

ختاما ، تواجه المكون العسكري للثورة أربعة تحديات اليوم . الأول تنظيمه الذاتي وعقيدته العسكرية وقواعد السلوك الواجبة في أوساطه ؛ والثاني مقاومة محاولات أشخاص أو جهات إقليمية تمويل مجموعات منه ، أي صنع ميليشيات تابعة ، خاضعة لأجندة مموليها وليس لقضية إسقاط النظام وبناء سورية الجديدة ؛ والثالث التحدي الإرهابي ، ما يحتمل أن يكون منه ذاتي التولّد أو من صنع النظام السوري ؛ وبالطبع المواجهة الفعالة والمرنة للنظام ، وتحديد معايير الإنجازية على هذا المستوى . كل من هذه التحديات جسيم ، وهي معاً هائلة .

لقد وقعنا بين فكي الوحش ، التاريخ . ولن ينقذنا غير تبصّرنا وحسن سياستنا .

دمشق ، نيسان ٢٠١٢

٦
في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية

إلى ذكرى حمزة الخطيب[١]

سيلزم يوماً ما القيام بتقصٍّ تفصيلي واسع للجذور الاجتماعية والثقافية للعنف الفاشي الذي يمارسه نظام بشار الأسد طوال ١٣ شهراً في المدن والبلدات والقرى السورية ، وقد أوقع حتى اليوم نحو ١٢ ألفاً من عامة السوريين وفقرائهم وأشجع مكافحيهم ، وألحق دماراً واسعاً بعشرات المدن والبلدات ، وتسبب بالنزوح الداخلي لما يزيد على مليون من البشر ، وبلجوء إلى البلدان المجاورة فاق المائة ألف لاجئ . واقترنت الوحشية بكراهية فظة للثائرين وبيئاتهم لم تحاول إخفاء نفسها .

تنظر هذه المقالة في ثلاث تكوينات اجتماعية وثقافية يمكن أن تكون غذّت هذا العنف المهول ، أو سوغته أو جعلته مرغوباً ، وهي العروبة المطلقة ، أو الصيغة البعثية من القومية العربية ؛ ثم الطائفية ، وما يتصل بها من تشكيلات اجتماعية وسياسية وإيديولوجية ؛ ثم «البرجوازية الجديدة» ، وهي الطبقة التي تكوّنت في كنف النظام الأسدي ، ثم شغلت موقعاً مسيطراً ، سياسياً وإيديولوجياً ، في عهد الأسد الابن .

---

(١) حمزة الخطيب طفل في الثالثة عشرة من درعا جنوب سورية ، شارك في مظاهرات في الأيام الباكرة من الثورة ، واعتقل من قبل جهاز الأمن الجوي الشهير بوحشيته ، وسلمت جثته إلى ذويه في أيار ٢٠١١ ، وعليها تظهر علامات تعذيب مروع ، منها كسر عنقه وقطع عضوه التناسلي ، ومواقع رصاصات في صدره وذراعه اليمنى وذراعه اليسرى .

وقبل تناولٍ مجمل للجذور المذكورة نوضح أن المقصود بالفاشية هنا هو العدوان العنيف على العامة واسترخاص حياتهم وحريتهم وكرامتهم، واستخدام منهج الحملات التأديبية في التعامل مع احتجاجاتهم، بما في ذلك قصف بلداتهم وأحيائهم وقراهم، وذلك على يد طغمة حكم ثرية ومتمتعة بالحصانة، وبذرائع تحيل إلى «الوطن» و«أمن الوطن». لن نجد هنا فكراً فاشياً نسقياً أو تنظيمات اجتماعية فاشية، فقط مزيج من عنف منفلت لا ضوابط له و«فكر» يسكت على العنف في أحسن الأحوال، ويسوّغه ويدعو إليه في أسوئها، ويداوم على تقريع العامة في كل حال.

ويتطلع هذا الفصل إلى فتح نقاش في شأن هذه الفاشية الجديدة. نحن السوريين فكرنا قليلاً جداً في بلدنا، ومثلناه معرفياً أقل حتى مما تمثلنا فيه ومثلناه سياسياً.

العروبة المطلقة وعالمها الفكري

يتمثل أول جذور الفاشية السورية في الصيغة البعثية للقومية العربية، أو ما نسميها عقيدة العروبة المطلقة.

تقضي هذه العقيدة بأن سورية «قطر عربي»، ومثل ذلك البلدان العربية الأخرى التي يشكل مجموعها «الوطن العربي»، وأن عروبة هذه الأقطار ماهوية وثابتة ومستغرقة كلياً لجميعها، سكاناً وأرضاً ودولة. تقول ديباجة دستور حزب البعث (صادر في نيسان ١٩٤٧): «الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر». وتضيف: «الأمة العربية وحدة ثقافية، وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي»[١].

---

(١) دستور حزب البعث العربي الاشتراكي متاح على الرابط:

http://www.al-sham.net/1yabbse2/index.php?topic=23528.0

وهذه هي أيضاً المعرفة السياسية والتاريخية التي كان يجري تلقينها في المدارس .

ليست هذه عروبة تاريخية أو تعاقدية ، وسورية ليست بلداً عربياً لأسباب تاريخية يمكن توضيحها ، آلت عبر القرون إلى أن يكون أكثرية سكانها عرباً ولغتها عربية . لا ، الماهية العربية لسورية تقضي أن يكون سكانها كلهم «عرب سوريون» ، على ما يوصف كل شيء سوري فعلاً (الجيش العربي السوري ، التلفزيون العربي السوري ، النشيد العربي السوري ، المواطن العربي السوري . . .) . من ليسوا كذلك إما يجري تعريبهم ، أو إجلاؤهم عن البلد على ما كان قضى دستور حزب البعث في مادته الحادية عشرة : «يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ، وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية»[1] . هذا التصور أسّس لسياسة تذويب قومي ، لم تنجح في تذويب أحد ، لكنها غرّبت الكرد في سورية ، وإن اقتصرت محصلتها على إجلائهم من الفضاء العام السوري ، وليس من البلد ذاته . وحتى بداية الثورة كان هناك ما قد يتجاوز ربع مليون كردي محرومين منذ نحو نصف قرن من الجنسية السورية ، وهو واقع ساعدت العروبة المطلقة على إضفاء الشرعية عليه وإضعاف حساسية عموم السوريين حياله . الكردي غير مرئي وغير مسموع في سورية ، ومن المفهوم أن يثير هذا أشد سخط الكرد ، وقد يأخذ شكل عداء للعرب بما هم كذلك ، والأكيد أنه سيثير غير قليل من المشكلات السياسية والكيانية في وقت قريب .

على أن الوظيفة الأبرز للعروبة البعثية ، أو المطلقة في سياقنا هذا ، تتمثل في نهج مجانسة سياسية وفكرية تامة في الداخل السوري ، تتطلع إلى التطابق التام بين السوريين كلهم وحزب البعث ، بوصفه حقيقتهم العميقة وحامل رسالتهم الخالدة كعرب . وهنا أصل التكتم الشديد في سورية على التمايزات

---

(١) المصدر نفسه .

الدينية والمذهبية والجهوية ، وحتى على اختلافات الرأي والتفكير . كلها ممنوعة من الولوج إلى الفضاء العام الذي يعمل النظام على التحكم الكامل به . وفي الوقت نفسه ، تنصب هذه العروبة المطلقة حواجز عالية جداً بين السوريين و«الخارج» . حدود الوطن العربي «طبيعية» ، فهو «هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية ، والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط» ، حسب المادة السابعة من دستور حزب البعث(١) . لقد تشاطرت الطبيعة والثقافة فصل العرب عن غيرهم . الحدود بين البلدان العربية ، في المقابل ، مصطنعة ، أقامها الاستعمار ، وأقام عليها من يحرسها من عملائه من بني جلدتنا .

وثقافة العرب واحدة مثل لغتهم ، وجود ثقافات ولغات أخرى غير متصور ، ووجود لهجات عربية متنوعة ، لا يسهُل التفاهم بينها أحياناً واقعة محرجة ، يجري التكتّم عليها عموماً . ومطامح العرب وتطلعاتهم وأشواقهم واحدة . حين لا يكون الأمر كذلك فلأن «الوجدان العربي» لم يستيقظ بقدر ما يجب .

والانفصال الطبيعي والثقافي للعرب عن العالم يؤسس لنظرة مرتابة في الخارج الدولي ، الغربي بخاصة ، لكن أيضاً في دول الجوار غير العربية ، وتلحقها أكثر الدول العربية باعتبار حكوماتها متآمرة أو خائنة . نظرية المؤامرة شائعة في كل مكان ، لكنها في سورية ركن جوهري لعقيدة النظام السياسية ونظرته إلى العالم .

الواقع أن العروبة المطلقة تعوم في بحر من الشك بالعالم ، وفي مناخ من الحرب والاستنفار النفسي والفكري ، ومن عداء للغرباء وارتياب بعملاء متنوعين في الداخل . وهذا مناخ فكري نفسي تحرص عليه النخبة الحاكمة وأجهزة المخابرات والقوات المسلحة لأنه يضعها في موقع الحارس لوطنية السكان ،

---

(١) المصدر نفسه .

ويجعل أي تجاوزات محتملة من طرف هذه الجهات شيئاً غير مرئي وغير متصور . وهو ما يلغي أية حواجز في وجه الاستباحة الفاشية للمحكومين ، ويؤسس لوضع المجتمع المنتهك ، المشتبه بخيانته للوطن في كل وقت .

نقد الجيش غير متصور في هذه الشروط ، والواجب احترامه . وبالفعل ليس هناك نص واحد كتبه سوريون في نقد «الجيش العربي السوري» ، رغم فساده الهائل وانقلابه مؤسسة للتطييف العام بدل توحيد السوريين ، ورغم أنه جهاز إذلال عام أيضاً ، وليس في سجله غير انتصارات على السوريين واللبنانيين والفلسطينيين في سنوات الحكم الأسدي . يبدو نقد الجيش خيانة ، ومن شأنه أن يكلف أصحابه الكثير . بعد الثورة تحول احترام الجيش المفروض بالقوة إلى تقديس للبوط العسكري ، ورأى سوريون ومتابعون من العالم صوراً لأشخاص يضعون البوط على رؤوسهم ، أو حتى يقبلونه[1] .

تركيب هذه العقيدة موجّه نحو حظر الانشقاق الداخلي وتجريمه من جهة ،

---

(١) هنا مقالات وصور لعبادة البوط العسكري :

http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=614870

http://www.ayn-almadina.com/details/
%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%
D9%88%D8%B7%20%D9%88%D8%AD%D8%B2%D8%A8%20%D8%A7%D9%84
%D8%A8%D9%88%D8%B7/3285/ar

http://www.almodon.com/media/2015/4/28/
%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B7-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-
%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7

ونحو عزل السوريين في «الداخل» عن «الخارج» العدواني والمتآمر من جهة ثانية .

وبالفعل لطالما كان الاختلاط بأجانب في سورية مثيراً للريبة والشبهات ، فهم إما جواسيس ، أو منبع تلوث ثقافي . والحصول على جواز سفر ليس أمراً روتينياً ، ومثله السفر إلى بلدان أجنبية ، وهما معاً بالغا الصعوبة بخصوص المعارضين السياسيين . يحرّك سياسة العزل هذه نازع طهر ونقاء ضد عدوى «خارجية» مفسدة ، مميز للفاشية في كل مكان .

أما تجريم الانشقاق السياسي والفكري الداخلي فيجد ترجمته العملية في مؤسسة اعتقال سياسي كانت نشطة منذ بداية الحكم البعثي ، وتكفل بها في عقود الحكم الأسدي مُركّب أمني مُكون من أجهزة أمنية كثيرة غير متمايزة الصلاحيات ، لكنها تشترك في الوحشية . وقد يكون فرع فلسطين في دمشق رمزاً لها ، لكونه ، وعبر اسمه بالذات ، الجسر الذي يربط بين العقيدة القومية في صيغتها المطلقة وبين التعامل الوحشي مع الانشقاق الداخلي . الفرع التابع لجهاز الأمن العسكري تشكّل أصلاً من أجل ملاحقة جواسيس إسرائيل المحتملين . لكن التطابق بين النظام والوطنية سهّل تضييق الشقة بين أي نشاط معارض وبين التعامل مع العدو . فسورية في حالة حرب ، تعريفاً ودوماً ، مع «العدو الصهيوني» وفق العقيدة القومية المطلقة ، وكل معارضة داخلية هي إضعاف للوطن أو تواطؤ مع العدو موجب لأشد العقاب . وما تعرض له ألوف المعتقلين السياسيين ، وبينهم فلسطينيون كثيرون ، في هذا المكان يسوغ اعتبار فرع فلسطين صرحاً للفاشية في سورية .

أسست عقيدة القومية المطلقة للتخوين ، أي طرد المعارضين السياسيين من الوطنية ، ورفع الحماية القانونية والسياسية والاجتماعية عنهم . وهي تضعهم في وضع دفاعي ، يضطرون إلى تبرير أنفسهم ودفع التهمة عنهم ، أو الانضواء تحت مظلة هذه العقيدة ، الأمر الذي يحكم بالتهافت على اعتراضهم السياسي .

ومن المؤسف أنه قلما مضى معارضون ومثقفون سوريون ، وهم الضحايا الأولون لهذه العقيدة ، إلى حد نقد الأسس العقدية للتخوين في الإيديولوجية البعثية ، وفي الوطنية المطلقة التي بنيت عليها ، وبخاصة ارتباط هذه العقيدة باعتبار المحكومين أعداء محتملين ، والمداومة على إخضاعهم وإذلالهم . ولا نتصور نقداً مستحقاً لاسمه لا يُظهِر أن مجتمعاتنا مركبة ، وأن صفتها العربية تاريخية ومتغيرة الأوجه من جهة ، وأننا مندرجون في العالم لا تفصلنا عنه أسوار صينية أو «حدود طبيعية» من جهة ثانية ، نقدٌ يُعلي من حقوق الأفراد والجماعات في مقابل الدولة والأمة ، عربية كانت أم سورية ، ومن الوجود التاريخي العياني لمجتمعاتنا على حساب أية ماهية مفترضة لها .

وفي مفعولها العام ، الفكري والسياسي ، عملت العقيدة البعثية على نشر حالة من البارانويا في المجتمع السوري ، جنون ارتياب منتشر ، ولجوء سهل إلى الاتهام ، بما يجعل النقاش والثقة بين الناس متعذرين . «الخارج» شرير ، وعلينا أن ننعزل عنه ، لا أن نشبهه ونتشبه به أو نتعلم منه . وهذا يقلل من شأن ما يحوزه «الخارج» ، والمقصود عموماً الغرب ، من حريات وتقدم ، ويساعد في تطبيع الأوضاع القائمة في البلد . ولا يندر أن يجري الكلام على «نظريات مستوردة» أو على «غزو ثقافي» خارجي ، وتحديداً من جهة الغرب . نازع الطهر ومقاومة التلوث الثقافي مميز للقومية المطلقة ، وللإيديولوجية الفاشية .

وذو دلالة أن سيرة الغزو الفكري والثقافي انتشرت في سورية في مطلع تسعينات القرن العشرين ، بالتزامن مع ثلاثة أشياء : موجة ديمقراطية في أوربا الشرقية بفعل تهاوي المعسكر الشرقي ، ومفاوضات سلام مع إسرائيل تنتهك عقيدة العروبة المطلقة (إلى جانب الغزو الثقافي ، شاع حينها الكلام على «مناهضة التطبيع») ، وبداية ظهور الإعلام الفضائي وانكسار السيادة الإعلامية للدولة . التطعيم ضد الغزو الثقافي ضروري في مواجهة تراجع قيمة العقيدة الرسمية وقدر من انفتاح اضطراري على العالم ، واحتمال خسارة النظام ذريعته الرئيسية للتحكم بالسوريين ، أعني المواجهة مع العدو المحتل .

وكانت العقيدة القومية المطلقة تلقت في ستينات القرن العشرين وسبعيناته رفداً من الفكر الشيوعي ونهجه في مواجهة الامبريالية الغربية ، وغالباً ما ارتدّت إلى عداء ماهوي مبتذل للغرب . الغرب إما عدواني يتعين الاحتماء منه ، أو منحل لا بد من تجنب عدواه . ثم تلقت تلك العقيدة رفداً إضافياً من صعود الحركات الإسلامية ، إن عبر العداء السياسي والثقافي للغرب أيضاً ، أو عبر عقيدة الخصوصية التي تضفي قدراً من الشرعية على أوضاعنا القائمة ، وتقلل بدورها من الحاجة إلى التعلم من الغرب . في نزعة الاكتفاء الإسلامية ما يؤسس للعزل السياسي والثقافي للمحكومين ، وما هو مُهيأٌ للتحول إلى فاشية صريحة عند تيارات السلفية الجهادية .

عثرت القومية المطلقة على سند واقعي لتطلعها إلى المجانسة الداخلية والانعزال عن الخارج في ظهور الكيان الإسرائيلي العدواني في المشرق العربي ، ومن المحاباة الغربية الشاذة وغير العادلة كلياً لهذا الكيان . لقد سهلت إسرائيل القوية والصلفة والفائقة التسلح ، المعفاة من القانون الدولي والممنوحة حصانة متطرفة من أقوياء العالم ، والقائمة فوق ذلك على أسس دينية ، سهلت من عسكرة التفكير والحياة العامة في بلداننا ، وعقّدت إلى أقصى حد مسألة التغير السياسي والثقافي في مجتمعاتنا . وإذا كان صحيحاً بلا ريب أن النظام البعثي والأسدي توسل قضية فلسطين أداتياً ، فقد وفرت قضية فلسطين سنداً واقعياً لادعاءاته . وهي تقلل من الثقة بالغرب وتنظيماته ، وتقوي الدعوى الانعزالية عنه ، وتتوافق مع تكوين بارانوئي (متعالٍ ويشكو الاضطهاد معا) للسياسة والثقافة .

لم تعد عقيدة العروبة المطلقة البعثية إيديولوجية عمل منذ زمن طويل ، سبعينات القرن العشرين على الأقل . لكنها مستمرة الفاعلية عبر تحوير بنيوي ووظيفي أجري عليه لتسوغ هياكل السلطة القائمة على الأمن المطلق للحاكمين ، وتستمر في نشر مناخات الارتياب والتخوين .

وبفعل تجريدها الشديد وانفصالها عن أي واقع فعلي وتجمدها الفكري على ما كان في الأصل إنشاء بلاغياً فقيراً ، مع بقاء محتواها الشعوري البارانوئي ، آل

الأمر بالعقيدة البعثية إلى التمركز كلياً حول شخص الحاكم ، حافظ الأسد في سورية وصدام حسين في العراق . وما كان ينسب للأمة العربية الواحدة من أمجاد يوجد في شكل مكثف في حزب البعث ، وهذا محقق على أتم صورة في الرجلين ، الأمينين العامين للحزب في بلديهما . هما حارسان للطهر الوطني ، وحائلان دون العدوى الغريبة والأجنبية . ولما كان الحزب واحداً تعريفاً ، على نحو ما هي الأمة العربية واحدة ، لزم أن يكون له أمين عام واحد . لذلك كان كل من الأمينين العامين خائناً في عين نظام الآخر .

وآل الأمر بالثورية البعثية (أو «الانقلابية» بلغة دستور الحزب) إلى حكم سلطاني سلالي يدفع السوريون اليوم أكلافه الهائلة ، وسبق للعراق أن دفع أكلافاً هائلة بدوره للتخلص من طاغية كان يعتزم هو الآخر توريث الحكم في أسرته .

ليس هذا التحول السلطاني مستغرباً . نزعة التجانس الخاصة بالقومية المطلقة تؤول بالأمة نسقياً إلى رابطة عضوانية ، أسرة كبيرة ، يسودها أب عظيم ، «سيد الوطن» . وحين نكون كلنا أبناء مثل بعضنا ، فإننا نقبل الاختصار في «الأب القائد» ، «عظيم هذه الأمة» . وحدتنا تتمثل في «الوقوف خلف قيادته الحكيمة صفاً واحداً» ، على ما يقضي التعريف المعياري للوحدة الوطنية في سورية أيام حافظ الأسد . وكان يتواتر أن توصف هذه الوحدة الوطنية بأنها «صوفية» ، «يفنى» الشعب فيها في حب القائد . يحصل أن لا يفنى بعضنا ، هؤلاء خونة أو متآمرون أو حاقدون أو مغرر بهم . معاقبتهم أو إفناؤهم واجب .

والخلاصة العامة أن العروبة المطلقة ، والتخوين المؤسس عليها ، وعقيدة المؤامرة ، تجرم الانشقاق والمعارضة ، وبالطبع الاحتجاج والثورة ، وتبيح سحقها بضمير مرتاح . وقد ظلت لها البنية نفسها بعد تجسد العروبة المطلقة في شخص حافظ الأسد في سورية .

ورغم أن العروبة المطلقة ليست عقيدة عهد بشار الأسد ، إلا أن القالب الذهني الخاص بها بقي فعالاً (التجانس الداخلي ، المؤامرة الخارجية ،

التخوين . . .) . بعض قطاعات ما أسميها البرجوازية الجديدة ، المنحدرة من أوساط أقليات دينية ومذهبية بخاصة ، منحازة إلى «السورية المطلقة» ، التي هي عروبة مطلقة مصغرة ، تقوم على «الوطن السوري» بدل «الوطن العربي» ، محافظةً على كل شيء آخر .

في مواجهة الثورة اليوم لا يعرض النظام وجهاً إيديولوجياً محدداً . يهاجم العرب باسم العروبة ، لكن غير قليل من طبقته الوسطى سوري مطلق وعلى عداء للعروبة . ويحصل كذلك أن يشتم العرب والعروبة معاً في وسائل إعلامه . وبدل شعارات «التقدم والاشتراكية» في مواجهة الإسلاميين والشيوعيين في مطلع ثمانينات القرن الماضي ، يجري الكلام اليوم أكثر على الاستقرار والأمان ، وهي قيم تعلي من شأنها طبقة جنت ثروتها ومكانتها من ارتباطها بالنظام .

يلزم التوضيح ، في ختام هذه الفقرة ، أن العروبة المطلقة تَشكّلٌ خاص للنزعة القومية العربية ، وكمونها في أساس الفاشية السورية لا يطال في حال العرب كجماعة بشرية ، ولا العروبة كرابطة ثقافية وإنسانية ، ولا حتى القومية العربية كدعوة سياسية . هذا التشكل الفاشي ممكن في أي إطار قومي . وهو ممكن في إطار السورية المطلقة بقدر إمكانه في إطار العروبة المطلقة .

الطائفية وبناء الكراهية

ما هو مهم في شأن الطائفية ليس تعدد الأطر الاجتماعية الموروثة من ماضٍ يقدّر بمئات السنين أو أكثر . ففي هذا الشأن سورية ليست مختلفة عن غيرها من بلدان العالم ، ربما إلا كمياً . الشيء المهم هو ، بالأحرى ، نوعية التنظيمات السياسية والقانونية القائمة في البلد ، ومدى ما تتيحه من تحييد هذه التمايزات الموروثة أو تغذيتها وتعزيزها ، أو ربما زجّها في مواجهة بعضها . قد تستنفر عناصر من الماضي لبناء الهويات الأهلية وتصليبها ، لكن المواجهة المحتملة بينها تستمد طاقتها من سياسة الحاضر ومن استقطابات ونزاعات راهنة ، لا علاقة لها بميراث الماضي وقصصه .

اعتمد العهد الأسدي منذ بواكيره على موثوقيه الأهليين في أمن نظامه . يبدو أن الرجل أولى ، منذ وقت مبكر جداً من استيلائه على السلطة بانقلاب عسكري ، أهمية قصوى لدوام حكمه في بلد كان اشتهر بتقلب حياته السياسية وكثرة انقلاباته العسكرية . يُنسب إليه القول إن انقلابه هو آخر انقلاب في سورية . ولعله كان واضحاً له أن التحدي الكبير لا يتمثل في الوصول إلى السلطة في البلد ، وقد وصل إليها كما وصل قبله كثيرون دونما صعوبة خاصة ، بل في الاحتفاظ بها . ومصدر القلق الأول في هذا الشأن هو تسييس الجيش ، وكان عزله حتى قبل انقلابه عن تأثيرات السياسيين ، وأولهم رفاقه البعثيون ؛ كما أنشأ وحدات عسكرية مستقلة ، رأّس على أكثرها أقاربه وأهل ثقته الأهليين ، وكان واضحاً أنها معنية بالدفاع عن النظام . ومع الوقت جرى تفخيخ الجيش أمنياً وطائفياً بالكامل ، بحيث إذا كان قائد وحدة عسكرية ما من الطائفة س ، فإن نائبه يكون من الطائفة ع ، وضابط أمن الوحدة من الطائفة ص . والصيغ المتنوعة لهذا التركيب الثلاثي روعيت دوماً ، والغرض منها كفالة انعدام الثقة ضمن الوحدة المعنية ، بحيث يتعذر أن تتصرف بصورة موحـدة .

أما مصدر القلق الآخر فهو القوى والتنظيمات السياسية المعارضة ، وقد جايل حافظ الأسد منازعاتها واصطخابها في خمسينات القرن العشرين وستيناته ، فكان أن توسع في الاهتمام بالأجهزة الأمنية ، وثبت على رأسها أيضاً محاسيبه وموثوقيه . ولقد جرى تفخيخ الأحزاب أيضاً ، والمجتمع ككل ، بالمخبرين والوشاة ، مع تضخّم الوظيفة الأمنية لحزب البعث الذي شكل جسماً متمادياً يخترق المجتمع السوري كله ، وكذلك وزعت مقار أمنية في الأحياء والمناطق ، فضلا عن خلايا أمنية في كل جامعة وإدارة حكومية ومنشأة اقتصادية حكومية .

وأول أهل الثقة جميعاً الأسرة الأسدية . كان رفعت الأسد هو قائد سرايا الدفاع ، التشكيل العسكري النخبوي الأفضل تسليحاً في الجيش السوري ،

والمكون أساساً من علويي المولد . وكان عدنان مخلوف ، ابن عم زوجته ، قائد الحرس الجمهوري .

هذا التكوين المبكر ، غير المسبوق في تاريخ الكيان السوري الحديث ، هو المنبع الأول للتوترات الطائفية في مجتمع كان سائراً قبل الأسد وقبل الحكم البعثي نحو تقلص الفوارق الاجتماعية الثقافية ، لا نحو اتساعها .

وليس إلا متوقعاً أن يكون حكم القانون والنشاط السياسي والثقافي المستقل والحريات الأكاديمية متراجعاً في مثل هذه الظروف . متراجعاً عن سورية قبل الحكم البعثي والأسدي ، وعما يفترض أن يكون الحال في دولة وطنية معاصرة . وحدها الإيديولوجية القومية المجردة ، ومبدأ الوحدة الوطنية (سبق أن أوردنا تعريفها القياسي : «الوقوف صفاً واحداً خلف القيادة التاريخية الحكيمة للسيد الرئيس حافظ الأسد») ، كانتا تسدلان ستاراً كثيفاً من البلاغة على وقائع الطائفية ، وحجاباً سميكاً من التحريم في وجه أي تناول لها .

شخص الرئيس المقدس كان يشكل مركزاً للولاء السياسي وركيزة للتماهي العام . العروبة لم تكن ركيزة . وبما أن العروبة أضحت حزباً سياسياً ، البعث ، فقد كان محتماً أن تتدهور كهوية جامعة ، بما في ذلك بين العرب من السوريين .

يفيد التوضيح هنا أن نظام حافظ الأسد ، وإن حافظ على عقيدة العروبة المطلقة ، فقد كانت سياسته براغماتية بقدر لا بأس به حيال الكرد . اعتمد حيالهم سياسة «تأليف قلوب» مثمرة عموماً . هذه السياسة جاءت في سياق نظرة النظام المرتابة إلى عرب منطقة الجزيرة ، شمال شرق البلاد ، باعتبارهم موالين للحكم العراقي السابق . كانت مهارة استثنائية أن جمع النظام بين استقطاب الكرد سياسياً ، والمثابرة على إنكار وجودهم قانونياً ومؤسسياً كقوم وثقافة . في الأمر تفاصيل كثيرة ، ما يهمنا منها أن سياسة النظام اعتمدت دوما على تأليب قطاعات من السكان ضد بعض ، أو استغلال أية تمايزات موروثة واللعب بها لتفريق صفوف المحكومين .

أولوية النظام العليا ، دوامه الذاتي ، قضت أن كل الأشياء الأخرى ، ومنها

الاندماج الوطني ، واستعادة المناطق المحتلة ، والتفتح الاجتماعي ، وتطور التعليم ، والنظم القضائية العادلة ، ستشغل موقعا أدنى ، وتكون قابلة للتضحية بها ، إن تعارضت مع تلك الأولوية العليا . وهو ما جرى فعلاً ودوماً .

الثابت المستمر كان التجميد السياسي القسري ، وتعطيل الحركة السياسية والاجتماعية للنخب ، وحصر السلطة العليا في يد الرئيس ورجاله .

تعطيل الحركية السياسية ، حتى بدون استخدام أدوات طائفية ، يمكن أن يحرض تنشيط الروابط الطائفية وتسييسها ، فكيف إذا استخدمت أصلاً أدوات طائفية في التجميد؟ وكيف إذا كان رجال النظام يقولون صراحة لدروز أو مسيحيين إننا نحميكم من اعتداءات السنيين المتعصبين(1)؟ هذا بينما يقال

---

(١) انظر مقالة سعدو رافع : واقع الدروز في الثورة السورية بين الخوف والدور التاريخي :

http://arab-worlds.blogspot.com.tr/2012/01/blog-post_6826.html

يقول الكاتب : «بعد الأحداث الدامية التي شهدتها محافظة السويداء عام ٢٠٠٠ [بين سكان السويداء الدروز وبدو في جوارهم ، سنيي المذهب] وقتل وجرح واعتقال العشرات فإن النظام روّج لشائعة تفيد بأن من أمر بإطلاق النار على أبناء السويداء المحتجين هو ضابط «حموي» وأن الحمويين لن ينسوا ثأرهم لأديب الشيشكلي من أهل الجبل» . كان سليل حماه أديب الشيشكلي ، الرجل القوي في الحكم السوري بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٢ ، والدكتاتور الآمر الناهي بين ١٩٥٢ و١٩٥٤ ، قمع احتجاجات درزية عام ١٩٥٤ ، وبعد سنوات من إقصائه من الحكم اغتيل في منفاه في البرازيل على يد نواف أبو غزالة ، الدرزي السوري . يقول رافع أيضاً : «وحتى خلال أحداث حماة عام ٨٢ فإن النظام وأعوانه لم يوفروا جهداً في الجبل إلى تمرير مقولة إنها شكل من ردع محاولة «السنة الحمويين المتشددين»من العودة للسلطة والتي سيكون أهل الجبل [جبل العرب أو جبل الدروز] أكبر الخاسرين فيها وفق نظرية الثأر ورد الثأر بين «حموية الشيشكلي» و«الدروز»» .

ويقول آرام كربيت ، السوري الأرمني المنبت ، الذي اعتقل عام ١٩٨٧ لعضويته في تنظيم شيوعي ، إن الضابط الذي حقق معه قال له إن النظام يحميهم من المسلمين المتعصبين . كتابه : الرحيل إلى المجهول ، دار جدار ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ . وهناك الكثير من الروايات الشفهية بالدلالة نفسها .

لناشط أرمني سوري مثلاً : أنت أرمني ومسيحي ، لماذا تعارضنا؟ مضمر في باطن الكلام أننا «نحن» وأنت ، الأرمني ، في جبهة واحدة ضد عدو مشترك : المسلم السني أساساً .

طال الأمر عقوداً ، وبفعله آل الأمر إلى أزمة ثقة وطنية متعددة المستويات ، بحيث يتبادل السوريون مشاعر الارتياب ببعضهم أو الخوف من بعضهم ، وبحيث لا يثقون إلا بمجموعاتهم الأهلية ولا يأمنون إلا لذوي قرباهم . نطاق الثقة الأضيق هو الأسرة ، والأوسع هو الجماعة الإثنية أو الطائفة . فقلما يقال الكلام نفسه بين مسلمين بوجود مسيحي أو العكس ، ولا بين سنيين بحضور علوي أو العكس ، أو بين أكراد بوجود عربي أو العكس . هذه خبرة حية يعرفها سوريون كثيرون ، وفي الأوساط الأكثر اختلاطاً بالذات . «الشعب السوري» ليس نطاق ثقة عامة . هذا يعادل القول إن الشعب السوري غير موجود .

وتطورت لدى الجماعات كلها سرديات تفوق وسرديات مظلومية ، بسند حديث أو قديم . الجميع مظلومون في عين أنفسهم على أيدي غيرهم (النفس والغير معرفان أهلياً أو طائفياً) ، ومتفوقون في عين أنفسهم على غيرهم . نحن الأحسن أخلاقاً أو الأكثر حداثة أو عقلانية أو علمانية أو ديناً ، ونحن الأكثر تعرضا للاضطهاد أو للتمييز أو لتهم حقيرة أو لعدم الاعتراف بحقوقنا . هم ، في المقابل ، الأكثر تخلفاً أو الأقل ديناً أو الأدنى أخلاقاً أو الأشد تعصباً أو عدوانية أو أنانية .

طالبات إحدى المدارس العامة في اللاذقية ينحدرن من أسر مسلمة سنية وعلوية ومسيحية . البنات السنيات محجبات في أكثريتهن ، والبنات العلويات والمسيحيات سافرات . تقول البنات السنيات عن زميلاتهن العلويات والمسيحيات إنهن «فلتانات» (متحللات جنسياً) ، فيما تقول زميلاتهن عنهن إنهن «متخلفات» . هذه الأحكام تُقسّي القلوب حيال بعضها ، وتقلل تعاطف «المتخلفات» مع «الفلتانات» ، والعكس ، إن لم تجعل إيذاء بعضهن للبعض الآخر أمراً مرغوباً .

وعلى مستوى المدرسة (وقد علمتُ بالقصة من إحدى معلماتها في صيف ٢٠١٠) ، كما على المستوى الوطني ، ليس هناك أية جهود لمعاكسة هذه التنميطات الخطرة ، أو للتربية على الاحترام بين المختلفين .

هذا ليس شأناً اجتماعياً لا علاقة له بالسياسة . وراءه ٤٠ عاما من الحكم الأسدي وقمع الأنشطة الاجتماعية والثقافية المستقلة ، وهو يستبطن أيضاً أزمة الثقة الوطنية وسرديات المظلومية والتفوق المتداولة بين السوريين ، وخلو العقيدة الوطنية الرسمية من أي مضمون حي . اتجهت تماهيات السوريين عبر العقود في اتجاهات متباعدة ، وكان الحجاب والسفور بالذات من عمليات التماهي أو عناصر بناء الهويات المتنازعة ، ابتداءاً من أوضاع أقل تمايزاً وأكثر تماثلاً حتى سبعينات القرن العشرين .

في عام ١٩٨١ اعتدت مجموعة من الشابات المظليات المرتبطات بسرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد على نساء دمشقيات في الشوارع ونزعن أغطية رؤوسهن ، في تصرف يبدو أنه اختلط فيه كره سياسي لبيئتهن الاجتماعية واحتقار ثقافي لـ«تخلفهن الاجتماعي» المفترض . الطائفية ليست بعيدة عن كل هذا . ولحساسية الأمر حينها خرج حافظ الأسد معتذراً عنه على التلفزيون ، مطيّباً خواطر «الشوام» .

وانتشار الصور النمطية والتمثيلات الضيقة ، وفي غياب آليات تعديل اجتماعية وثقافية وسياسية ، يضعف من فرص الاشتراك والتعاطف بين منحدرين من هذه الجماعات ، وما يقلل من شأن حرية وحياة الآخرين . ما داموا أشراراً أو متخلفين أو متعصبين أو منحلين ، فهل ينبغي التردد في اضطهادهم ، أو حتى في قتلهم؟ هذه الأحكام من الآليات النفسية والخطابية الممهدة للعنف الجماعي والمجازر الجماعية .

ومن هذه الآليات أيضاً إشاعة الاعتقاد بأنهم سيقتلوننا إن لم نقتلهم . وهذا تخوف يبدو مستغرباً ولا أساس واقعياً له في تاريخ سورية الحديث قبل العهد الأسدي ، لكن يبدو أنه السند الأقصى للتماثل الطائفي والتمييز الحاسم بين

«هم» و«نحن» . أو هو التأسيس الأصلب لضرب من «الطائفية المطلقة» التي تحاكي العروبة البعثية المطلقة ، وتتطلع إلى ما تطلعت إليه هذه : تجانس داخلي تام ، تخارج تام مع الغير ، وتخوين الانشقاق . ليس أنسب من هوام «القتل على الهوية» يؤسس للطائفية المطلقة .

ومثل العروبة المطلقة أيضاً ، تؤسس هذه السرديات لحالة من البارانويا المنتشرة ، وتطور كل واحدة من الجماعات خارجها الشرير المتآمر ، وداخلها الآمن الموثوق . والانشقاق عن أي منها هو معادل للخيانة في عقيدة الوطنية البعثية . أثناء الثورة ، كانت بعض أشد الأحكام قسوة يطلقها منسوبون إلى هذه الطائفة أو تلك بحق منسوبيها الآخرين المنشقين عن إجماعها المفترض ، ومن جهة الموالين للنظام بخاصة .

وافتقر المجتمع السوري إلى إجراءات تصحيحية من نوع التجمعات الشبابية أو الأحزاب السياسية العابرة للطوائف ، أو أطر النقاش العام ، بفعل ما تعرض له من إفقار سياسي مفرط ، ومن حظر مديد محروس بالقوة لأشكال الانتظام المستقل وتشكيل الجمعيات والأحزاب . ولم يعد هناك من يمثل وطنية سورية جامعة ، معافاة بقدر ما من هذه التمثيلات الضيقة ، أو تعمل على تجاوزها . الواقع أن كثيرين يعرّفون أنفسهم اليوم كسوريين ، لا بدلالة أي روابط أهلية ، لكن سوريتهم مجردة ، ويشيع أن تكون ضرباً من السورية المطلقة أو «سورية أولاً» ، أو أيضا «سورية فوق الجميع» ، وهي تنزع مثل العروبة المطلقة إلى التكتم على تعددها الذاتي ، وإلى الانعزال عن الغير . وسياستها حيال الطائفية أقرب إلى ما أسميه التعفف الطائفي ، وهو موقف يتحفظ كثيراً على تناول الطائفية والتفكير فيها ، بينما يتحرج من الكلام على الممارسات الطائفية ، ما يجعله أضعف من أن ينصب أية حواجز في وجهها .

وبقدر ما إن فرع فلسطين يجسد الاستخدام الفاشي للعروبة المطلقة ، فإن سجن تدمر هو ما كان يجسد التقاء الطائفية بالعنف الفاشي المنظم خلال العقدين الأخيرين من حكم الأب . حرص النظام على أن يكون معظم

السجانين علويي المنبت ، ورئيس السجن علوي دوماً ، وكان معظم السجناء إسلاميين . وما ميز سجن تدمر من دأب في ممارسة التعذيب طوال عقدين ، وبخاصة على الإسلاميين ، يجعل منه معمل السلطة الأسدية الحقيقي . إنه الخلاصة المكثفة للنظام ووجهه الجحيمي[(١)] .

ويبدو أنه أعيد تشغيل هذا السجن الإرهابي بعد الثورة[(٢)] ، بعد أن كان القسم السياسي منه أغلق في عام ٢٠٠١ .

ومعلوم أنه ترتبط بالطائفية واحدة من الظواهر الأكثر لفتاً للانتباه أثناء الثورة السورية وأكثرها فاشية ، الشبيحة[(٣)] . وهي مكونة من مدنيين جرى تسليحهم أثناء الثورة ، ويحتمل أنهم مسؤولون عن الجرائم الأشد بشاعة ، وبخاصة ذات الطابع الطائفي منها ، مثل مجزرة كرم الزيتون في حمص في ١١ آذار ٢٠١٢ ، ثم مذبحة الحولة في ٢٠١٢/٥/٢٥ .

ارتباط الطائفية (والمركزية الإثنية) بالكراهية والمجازر الجماعية ليس سمة

---

(١) ينظر كتاب براء السراج : **من تدمر إلى هارفرد : رحلة سجين عديم الرأي** . قضى السراج ١٢ عاما في سجن تدمر ، وسافر بعد خلاصه إلى أميركا ليختص في علم المناعة بعد أن كان يدرس الهندسة الكهربائية في جامعة دمشق . الكتاب متاح على الرابط

http://www.goodreads.com/book/show/11757292

انظر أيضا رواية : **القوقعة ، يوميات متلصص** ، لمصطفى خليفة . متاحة على الرابط

http://www.4shared.com/file/88529577/311b9b71/_online.html?s=1

(٢) حسب تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش : بأي طريقة ، مسؤولية الأفراد والقادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سورية ، صدر في الشهر الأخير من العام الماضي . متاح على الرابط

http://www.hrw.org/ar/reports/2011/12/15-0

يتحدث التقرير عن وجود ٢٥٠٠ معتقل في السجن .

(٣) ينظر في هذا الكتاب : **في الشبيحة والتشبيح ودولتهما** .

سورية . سبق أن شوهد ما يشبهها في رواندا ، وفي يوغسلافيا السابقة ، وفي ألمانيا النازية . وقريباً منا في العراق ، وقبله في الحرب اللبنانية . لكن سورية هي البلد الذي يبدو مرشحاً اليوم ليكون المسرح الأبرز لهذا النمط المتكرر .

هنا أيضا لم يظهر المثقفون السوريون أدنى قدر من الشجاعة لإظهار الدور السياسي للطائفية ، أو لإثارة نقاش عام حول هذه المشكلة العامة التي يزداد سيلان الدماء بسببها اليوم . بالعكس لطالما نفروا ونُفّروا من أي تناول لها . وفي هذا ما يشير إلى أن الإيديولوجية الوطنية للنظام ، على غثاثتها ، تقوم بدور مهيمن مهم ، يوفر عليه اضطراراً إلى القمع كان يمكن أن يكون أقوى لولا استبطان أكثر المثقفين محرماته ونواهيه .

وبقدر ما إن الطائفية أداة حكم أساسية منذ بداية الحكم الأسدي ، فإن انتهاك التابو الطائفي والمثابرة على كشف أشكال التلاعب بالمجتمع السوري هو ما يمكن أن يكون خطوة أولى باتجاه سياسة تحررية مضادة للطائفية .

البرجوازية الجديدة وعالمها الثقافي

يتعلق الأمر هنا بتشكل برجوازية جديدة في سورية ، مكونة في نواتها الصلبة من «أبناء المسؤولين» وأتباعهم ، وتكونت ثرواتها في كنف النظام وبالاستفادة الامتيازية من عقوده وصفقاته ومشاريعه ، ومما تتيحه السلطة من نفاذ امتيازي إلى الموارد العامة في الداخل السوري ، وقبل ذلك في لبنان[١] . رامي مخلوف ، ابن خال بشار الأسد وصاحب سيرياتل للهاتف الخليوي ، الرجل الذي قال بعد شهرين من الثورة إننا قررنا القتال حتى النهاية[٢] ، هو رمز

---

(١) ينظر للكاتب السير على قدم واحدة ، سورية المُقالة ، الطبعة الأولى ، دار الآداب ، بيروت ، ٢٠١٢ . بخاصة الباب الرابع : اقتصاد سياسي . . . ، ص ١٤٧-٢٠٠ .

(٢) شهرة رامي مخلوف ضاربة في الآفاق ، لكن تصريحاته بعد أسابيع من الثورة للمرحوم أنطوني شديد في نيويورك تايمز أظهرت الرجل سياسياً جداً وناطقاً صريحاً باسم النظام . في سياق هذا =

هذه الطبقة بفعل تجسد التقاء السلطة والثروة فيه ، لكنه ليس إلا الأبرز من عشرات من الحيتان يشبهونه ، ويشكلون ما يشبه نادياً مغلقاً ، أبرز مؤسساته شركة الشام القابضة التي يشغل مخلوف نفسه موقع نائب رئاسة مجلس إدارتها ، وشقيقتها الأصغر سورية القابضة(١) .

إيديولوجية هذه الطبقة تسمى «التطوير والتحديث» ، وهي العنوان الذي ارتضاه عهد بشار الأسد لنفسه . ومن يعرف شيئاً عن أنساب هذا العنوان يدرك كم تضميناته محافظة ورجعية . فهو من جهة أعقب شعار «الاستقرار والاستمرار» الذي اعتمد فور موت حافظ الأسد ، وأضفى الشرعية على توريث السلطة على أساس رابطة الدم ، أي على تحويل سورية إلى ملك للسلالة الأسدية ؛ وهو من جهة ثانية دخل التداول أيام «ربيع دمشق» ، وفي علاقة استبعاد صريحة مع مفهوم الإصلاح السياسي الذي كان سقف مطالب المعارضين السوريين يومها . ووفقاً لهذا العنوان/ الشعار فإن جلّ ما يلزم هو تطوير

= المقال ، يهمنا من تلك التصريحات التالي : «إن قرار الحكومة هو أنهم قرروا القتال» . و«نحن نؤمن أنه لا استمرارية لنا دون وحدتنا ، وكل واحد منا يعرف أننا لا نستطيع الاستمرار دون أن نبقى متحدين» . و«لن نذهب من هنا ، لن نغادر القارب ، ونقامر بمصيرنا» . «سنبقى هنا . نعتبر الأمر قتالاً حتى النهاية» ، «ويجب أن يعلموا أننا حين نعاني فلن نعاني وحدنا» . والبديل عن النظام في عين مخلوف ، كما هو في عين النظام ، ومنذ البداية ، هو «السلفيون» : «لكننا لن نقبل بذلك . الناس سوف يحاربونهم . هل تعرف ما ذا يعني ذلك؟ إنه يعني كارثة . فلدينا الكثير من المقاتلين» . مقابلة مخلوف متاحة على الرابط

http://www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html?_r=3&pagewanted=1&hp

(١) في غياب دراسات اقتصادية واجتماعية جدية ، هنا مادة مفيدة ، تسمي بعض الأشياء بأسمائها : من هي البورجوازية الجديدة (الشخصيات ـ الحجم ـ التأثير الاقتصادي)؟ متاحة على الرابط

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-06-06-10-1.htm

الأجهزة القائمة وتحديث مظهرها ، بحيث تعطي عن النظام وجهاً أكثر عصرية . «التطوير والتحديث» مطلوبان من أجل «الاستقرار» الذي توليه هذه الطبقة الجديدة أهمية حاسمة ، والاستقرار يتجسد في «الاستمرار» ، أي في شخص بشار كوريث لأبيه . وتشبه هذه الإيديولوجية السيد بشار الأسد نفسه وزوجته أسماء الأخرس ، فهما شخصان «حديثان» ، أنيقا الملبس ، يتكلمان لغة أجنبية واحدة على الأقل ، وعلاقتهما بالكمبيوتر ومشتقاته جيدة ، ويحفظان أغاني غربية .

نتكلم على برجوازية جديدة لأن المواقع المهيمنة فيها مرتبطة بالنظام الأسدي ومن صلبه ، لكن جرى تدوير غير قليل من البرجوازية القديمة وإدماجها من موقع التابع سياسياً في الطبقة الجديدة[1] . يجمع البرجوازيون القدامى المستتبعون والجدد الطابع الأسري لمشاريعهم من جهة ، والارتباط الشديد بالسلطة السياسية من جهة أخرى[2] . لهذا تظهر البرجوازية الجديدة ، وبخاصة جناحها المتولد من صلب النظام ، شراسة شديدة في الولاء للنظام وعداء شديداً لأي اعتراض عليه . جريدة «الوطن» وقناة «الدنيا» التلفزيونية ، وهما مستقلتان بقدر ما إن مالكيهما ، رامي مخلوف نفسه وأشباه له ، مستقلون ، هما أيضاً

---

(١) لا تبدو العملية مضمونة للنظام دوما مع ذلك . كان ذو دلالة أن الأسواق المحسوبة على البرجوازية القديمة ، الحريقة والحميدية ومدحت باشا والبزورية . . . ، هي التي أضربت يوم ٢٠١٢/٥/٢٨ والأيام التالية ، احتجاجاً على مذبحة الحولة . لحقت بها جزئياً وعلى مضض أسواق الشعلان والصالحية والجسر الأبيض . . . الأقرب إلى البرجوازية الجديدة .

(٢) طلاس ، شاليش ، الأخرس ، مخلوف ، سليمان . . . ، أسماء رجال سلطة لأبنائهم مواقع مركزية في البرجوازية الجديدة . أبناء عبد الحليم خدام من التركيبة نفسها ، قبل أن تخرجهم من هذا المجتمع المخملي طموحات الأب السياسية . عن هيئة أركان البرجوازية الجديدة تنظر مقالة بعنوان : آل الأسد عشيرة مفترسة ، نشرت في اللوموند . المقالة متاحة هنا :

http://www.free-syria.com/loadarticle.php?articleid=41189

المنبران الأشد فاشية في سورية ، تتفوقان كثيراً على الإعلام الرسمي في ذلك[١] .

وبعد الانسحاب السوري الاضطراري من لبنان في ربيع ٢٠٠٥ احتاجت هذه الطبقة إلى لبنان داخلي ، فكان أن أطلقت التحول نحو ما سمي في مؤتمر لحزب البعث في صيف العام ذاته «اقتصاد السوق الاجتماعي» . وهذا عنوان لسياسة تحرير اقتصادي لمصلحة البرجوازية الجديدة ، دون إصلاحات سياسية وقانونية . أطلق هذا التحول صيغة تنمية نيوليبرالية موافقة لمصالح هذه الطبقة الجشعة والأنانية[٢] .

وبينما لا تتعارض التنمية النيوليبرالية في أي مكان مع التسلطية السياسية ، فإن وراثتها لنظام دكتاتوري ذي ملامح شمولية ، يسهل أمر تحولها نحو الفاشية الصريحة في مواجهة انتفاضات العامة . وليس نظام بشار الأسد غير هيئة أركان لهذه الطبقة ، إن تكلمنا بلغة ماركسية . وهيئة الأركان هذه هي التي تقود الحرب ضد العامة في سورية منذ أكثر من عام . وهي التي ألزمت من يفترض أنه مستثمر خاص ، رامي مخلوف «المقاتل حتى النهاية» ، أن يظهر في وسائل الإعلام العامة ليعلن تحوله إلى «العمل» الخيري في مطلع آب ٢٠١١ .

---

(١) تعود ملكية جريدة الوطن إلى رامي مخلوف ، أما قناة الدنيا فيشترك في تمويلها كل من محمد حمشو (من محظيي ماهر الأسد) وسليمان معروف وعمر كركور . والجميع من البرجوازية الجديدة ، أي ممن جنوا ثرواتهم في ظل العهد وبالارتباط به ، أو من اندرجوا في شبكاته الاجتماعية والأمنية والسياسية من البرجوازية القديمة .

(٢) في حواره المحال إليه في هامش سابق ، يقول رامي مخلوف : «هناك أولوية بالنسبة للسوريين ، علينا أن نطالب بالإصلاح الاقتصادي قبل أن نطالب بالإصلاح السياسي» . يضيف بانعدام تام للحس : «إن كان من تأخير في الإصلاح فإنه ليس نهاية الدنيا» . السيد مخلوف ليس مستعجلاً على شيء ، فهو لا يجوع ولا يحبس ولا يهان .

التحول الخيري غير صحيح ١٠٠٪ ، لكن ما يدل عليه الواقعة من اندماج السلطة بالثورة صحيح ١٠٠٪ .

وبالاتصال مع هذه التحولات الطبقية عرض النظام في سنوات بشار الأسد ملمحا «ليبرالياً» ، السفر إلى الخارج صار أسهل[1] ، وقدوم أجانب إلى البلد وتحركهم فيه أسهل أيضاً . وكان فقد السيطرة بصورة حاسمة على الفضاء العام الافتراضي . وتراجع وزن حزب البعث والمنظمات الشعبية التابعة له لحساب الطبقة الجديدة .

وبدلاً من كادر بعثي يعمل في الحزب و«المنظمات الشعبية» والنقابات والجامعات ، وقد كان كادراً بليد الملامح وسقيم الذوق غالباً (ريفيو الأصل عموماً ، نظراتهم هاربة ، ولهم شوارب غليظة) ، كان يشغل صدارة المشهد العام أيام الأب ، لدينا اليوم جيل جديد من أثرياء ومهنيي الطبقة الوسطى الجديدة ، «متطورون متحدثون» ، يشبهون بشار الأسد في الشكل والمضمون (من عمره وأصغر ، درسوا في جامعات غربية ، أنيقون ومنعمون ، . . .) ، يدرِّسون في جامعات خاصة ، أو يشغلون مواقع في بنوك جديدة ، أو يديرون صحفاً ومجلات «مستقلة» ، أو يمتلكون مطاعم ومقاهي لامعة جديدة . وبينما هم على انفتاح نفسي مهم على العالم ، الغرب بخاصة ، فإنهم على انغلاق نفسي شديد ، يتراوح بين الجهل والعداء ، حيال قطاعات متدهورة الأحوال من المجتمع السوري ، هي بالضبط التي قامت بالثورة .

---

(١) استفاد من هذا التسهيل «معارضون سياسيون» أيضاً إذا هم ارتضوا توسيط أحد من رجال النظام أو قصدوا بأنفسهم الجهات الأمنية التي تمنعهم وقدموا لها تبريرات للسفر . مع ذلك كانت تلزم لأكثرهم موافقة في كل مرة يعتزمون فيها السفر خارج البلد . وهذا يضعهم عملياً تحت رحمة المخابرات . أما من لا واسطة لهم أو يرفضون الواسطة ، فلا «يمشي حالهم» أبداً . مواقع اليوم ومواقفه ليست منفصلة عن هذه الأقنية المفتوحة أو المغلقة . فشلت شخصياً في الحصول على جواز سفر بالطرق القانونية ، ولا أزال دون وثيقة سفر سورية .

وبالتناسب مع ظهور البرجوازية الجديدة وموقعها في السلطة العمومية ، تجري اليوم خصخصة جزئية للعنف المضاد للثورة ، ليس فقط من حيث القائمين به ، «الشبيحة» ، بل كذلك من حيث مموليه[١] . هذا متصل بتراجع دور المنظمات الشعبية (طلاب ، عمال ، شبيبة بعثية . . .) قياساً إلى ثمانينات القرن العشرين حيث تولت هذه المنظمات دوراً قمعياً مهماً .

ولعل العنصر التحديثي في حكم بشار الأسد ، وصعود البرجوازية الجديدة المرتبطة به ، هو ما سهل أن تنتشر في سورية خلال العشرية الماضية الإيديولوجية الحداثية ، بعد أن كانت شاعت عالمياً وعربياً إثر سقوط المعسكر السوفييتي . يتعلق الأمر هنا بمدرك غامض ، اسمه «الحداثة» ، يحيل بصورة غير محددة إلى ما يفترض أنها أنماط حياة وسلوك وتفكير حديثة ، تتقابل مع ما يفترض أنها أنماط تفكير وحياة قديمة ، دون أن يتضح لها (للحداثة) مضمون قيمي محدد ، ومع ميل مطرد إلى رد الحداثة والقدامة معاً إلى الثقافة حصراً ، ورد الثقافة إلى مكونها الثابت أو الموروث (مقابل الاكتسابي ، وكانت الدلالة الاكتسابية لمفهوم الثقافة مهيمنة في ثقافتنا بالذات حتى وقت ما من ثمانينات القرن العشرين) ، ورد الثقافة الثابتة إلى الدين ، والدين إلى الإسلام ، والإسلام إلى الإسلام السني حصراً .

لهذه الحداثة ثلاث سمات جوهرية . الأولى إهمالها التام لقضايا القيم ، العدالة والحرية والمساواة والكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل بين الناس ، لمصلحة مدركات لا مضمون أخلاقياً محدداً لها ، كالعلمانية والعقلانية والتنوير ، والحداثة ذاتها . السمة الثانية الإهمال الجذري للمشكلات الاجتماعية ، ما يتصل بالفقر والبطالة والهامشية ومستويات الحياة والأمية وأوضاع المرأة وعلاقات الجنسين . والسمة الثالثة هي النزعة المحافظة سياسياً لدعاة هذا التيار ، وقربهم من النظام الحاكم (ومن النظم عموماً) ، وعداؤهم الصريح للديمقراطية التي

(١) راجع : في الشبيحة والتشبيح ودولتهما .

توصف مرة بأنها «ديمقراطية عددية» (وهو موقف يشاركها فيه كل مزاج فاشي) ، ومرة بأنها قناع لطغيان الأكثرية واضطهاد الأقليات ، ومرة بأنها معادية للدولة (وهو ما يناسب الفاشية بدوره) . تتضمن هذه العقيدة نظرية سياسية لا تكاد تكون خفية ، ترد مشكلاتنا السياسية والاجتماعية إلى «عقل»معطوب أو «قدامة» ، أو تخلف مُعرَّف ثقافياً . لذلك لا غرابة أن تناسب هذه العقيدة النظام الأسدي وأجهزته الأمنية تحديداً . فالمشكلة هي في عقول الناس وفي تخلف المجتمع أو تعصبه أو لاعقلانيته أو عنفه المتأصل ، وليس في طغيان الحكم وفساده ، ولا في وحشية المخابرات ، ولا في استئثار طبقة نافذة بالموارد الوطنية ، وليس شيئاً يحيل إلى الفقر مثلاً أو تدنى مستوى التعليم أو البطالة . وهذا طبعاً يتوافق مع خفض قيمة حياة وحرية هؤلاء المتخلفين المتعصبين . ليس هذا هو المنبع الأوحد لقتل العامة المتمردة في سورية اليوم ، لكن لو جرى تمثيل هؤلاء الناس بلغة أقل تحقيراً وعدائية ، لربما وفر هذا قدراً من الحماية لهم .

وإذا تكلمنا بلغة ماركسية فإن هذه الحداثية هي الإيديولوجية التي تضع البرجوازية الجديدة في موقع هجومي في صراعها من أجل الاستئثار بالسلطة والثورة والنفوذ ضد العامة . فالعامة متخلفون وأميون وجهلة ومتعصبون ، وأوضاعهم نتاج خصائصهم الذاتية هذه التي تمتد جذورها في عقائدهم وذهنياتهم ، وليس في أية أوضاع اجتماعية أو سياسية يعيشون في ظلها . وهذا تكميل فكري للنضال العنيف الذي تقوم به المخابرات ضد أولئك العوام المتخلفين(١) .

---

(١) لا ترتد الحداثية إلى شروط اجتماعية داخلية ، ما دمنا نجد تنويعاتها في أكثر البلدان العربية دون فوارق تذكر بينها . الواقع أنها مرتبطة بتطورات عالمية تمثلت في سقوط المعسكر الشرقي والشيوعية ، وصعود أفكار صراع الحضارات والنزعات الثقافوية عالمياً ، وكذلك صعود التيارات الإسلامية ، وعالم ما بعد ١١ أيلول ٢٠١١ . لكن المشترك في جميع تنويعاتها وفي كل البلدان قربها من مراكز السلطة والثروة . ليس هناك حداثية تقدمية وإنسانية ، فوق أنها غير ديمقراطية .

تعكس الحداثية تولّد البرجوازية الجديدة من أوساط ما كان تحالفاً اجتماعياً من البرجوازية الصغيرة الريفية والمدينية التي كانت العروبة المطلقة هي إيديولوجيتها . كانت الأخيرة ، ممزوجة بالاشتراكية ، إيديولوجية صعود ذلك التحالف ، فيما الحداثية هي الإيديولوجية الأنسب لتسويغ الأوضاع والمواقع الامتيازية للبرجوازية الجديدة . اقتضى الأمر حرباً اجتماعية حقيقية من أجل سيطرة التحالف المذكور ، حرب سوغت نفسها في ستينات القرن العشرين بمكاسب حقيقية لجمهور متطلب في أمة فتية وقليلة العدد (نحو خمسة ملايين وقتها) ، وليس فقط بحرب معلنة مع العدو الرسمي ، إسرائيل ، أما اليوم فالحرب الاجتماعية لا تقدم مكاسب لغير شريحة ضيقة من الأغنياء ، وتسوغ نفسها بمواجهة السلفية والقاعدة ، على نحو يقبل التسويق في «العالم الأول» .

وفي حلول الحداثية محل القومية العربية ما يفسر أن قلة من الإيديولوجيين المدافعين عن النظام اليوم هم بعثيون . أغلبهم أثناء الثورة وقبلها كادر مهني غير بعثي ، مجايل لبشار الأسد ، «سوري مطلق» (وليس «عربياً مطلقاً») ، ومتحرر من الضوابط الفكرية والقيمية للعقيدة البعثية (يجري الكلام على «عربان» مثلاً ، وهي مفردة تحقيرية للعرب ، أو يعبر علانية عن موقف عنصري من عرب الخليج) .

نجد عينة مثالية على «الفكر الاجتماعي» للبرجوازية الجديدة في مقالة كتبها مهندس سوري عن التكاثر السكاني في منطقة الجزيرة السورية ، يقول : «ولنكن صريحين ، لسنا مستعدين لمنح أناس غير حضاريين لا هم لهم إلا إنجاب من ٨- ١٥ ولداً وأكثر مساعدات من أموالنا ما داموا لا يتصرفون بروح عاقلة ومنطقية وبطريقة حكيمة مع مقدراتهم ، وهم السبب في فقر أنفسهم بسبب انعدام الحكمة وقيامهم بهدر أموالهم وثرواتهم في أعوام الخير على تفقيس وتفريخ الأولاد ، وما دامت الحكومة تقدم منحاً غذائية [للجائعين من سكان المنطقة التي عوملت كمستعمرة داخلية دوماً ، ونُكِبت بأربعة مواسم زراعية سيئة متتالية بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠] فهي تقدمها من أموالنا ، وأظن أنه

يحق لنا أن نتدخل لا مِنّة تجاه إخوة لنا ولكن بروح الإصلاح ، فكل عطاء يجب أن يكون مشروطاً لتغيير سلوك هدام ومدمر» . وعلى نحو غير مفاجئ يفسر كاتب المقالة التكاثر السكاني في المناطق الشرقية بـ«انعدام الوعي والثقافة» . ويقرر : «لا نريد أن تتحول أرضنا وبلادنا الجميلة لبلاد منكوبة بالفقر والجموع التي لا عمل لها تنقلب لمجموعة من القتلة والهاملين على الطرقات والشحاذين على المفترقات (. . .) وندعو لتصرفات وإجراءات حاسمة بعيداً عن أي عواطف دينية وقبلية وعشائرية أو مناطقية»(١) . هنا كل عناصر التفكير الفاشي المعادي للعامة ، الذي يحملهم مسؤولية أوضاعهم ويفسر تخلفهم المفترض بقلة وعيهم ، ويدعو لإجراءات حاسمة ، فضلاً عن الداروينية الاجتماعية المميزة لليمين الفاشي في كل مكان .

وتبدو هذه الحداثة الشكلية ، المعادية للديمقراطية والعامة ، على استعداد خاص للتوافق مع إيديولوجية «التطوير والتحديث» الخاصة بحكم بشار . وتحميلها المسؤولية للمجتمع المحكوم عن الاستبداد الواقع عليه ، وعن أوضاعه الاجتماعية ، يبدو مناسباً جداً للبرجوازيين الجدد ، كما لأجهزة مخابرات دولة التحديث والتطوير . ولا يبدو أن هناك ما هو عارض في العلاقة الطيبة بين بعض كبار ضباط المخابرات (وبخاصة من يحملون لقب دكتور) وبين مثقفين من دعاة هذه العقيدة . عن أحد هؤلاء الجنرالات الدكاترة ، فؤاد ناصيف خير بك على الأرجح ، يقول كاتب موتور من مروِّجي الإيديولوجية الحداثية إنه «يستحق من المثقفين الفعليين(. . .) أن تذكر أفضاله علينا بأنه أوّل من رعى خلية ثقافية علمانية ديمقراطية فعلية في سورية» . وسياق المقالة ذات العنوان الدال : «صمت المثقفين

---

(١) أمجد جاد الله : ماذا ستفعلون لتخفضوا معدل النمو السكاني إلى ٢,١٪؟ والمخاطب في المقالة هو عبدالله الدردري ، نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية في سورية . المقالة متاحة على الرابط

http://www.thefreesyria.org/f-s-1/parid-121210.htm

المريب في الدفاع عن الحقيقة والأمن السوري» ، وعمل الكاتب ككل ، يدرج «الخلية الثقافية العلمانية الديمقراطية» في سياق شديد العدائية لـ«الإسلام»(١) .

ومن المؤسف والمحرج أن بعضاً من المثقفين السوريين المرموقين كانوا شركاء في تلك الخلية الفكرية الأمنية . يجمع بين أكثرهم الهوس بـ«الإسلام» ، وبحداثة شيئية لا إنسانية ، رجعية اجتماعياً وخاوية أخلاقياً وفاشية سياسياً .

لم يكن الطابع الرجعي لهذه العقيدة الحداثية خافياً قبل الثورات العربية ، لكن وجهه الفاشي انكشف بقوة بعد الثورات ، الثورة السورية بخاصة .

يشترك هذا الجذر الثالث من جذور الفاشية في سورية مع الجذرين السابقين في أنه يخفض من قيمة حياة واعتبار عامة المحكومين ، فهم يتناسلون كالأرانب ، ويسكنون في أحياء عشوائية قذرة تشوه المنظر الحضاري للبلد (التلفزيون السوري ، يوم ٢٠١٢/٤/١٢) .

وفي خلفية تحالف البرجوازية الجديدة والمخابرات وإيديولوجيي الحداثية خوف من التغيير وانحياز لاستمرار الأوضاع القائمة واستقرارها . البرجوازية الجديدة تعلي من قيمة الاستقرار والأمن ، والمخابرات تتكفل بحراسة الاستقرار والأمن ، والإيديولوجيون يحذرون من الديمقراطية ومخاطر «طغيان الأكثرية» التي تأتي بها صناديق الاقتراع . تجنباً لهذا الطغيان المحدق ، كان أحد كبار عقائديي الحداثية اقترح منع الأميين من التصويت في أية انتخابات حرة ، لأن مشكلة مجتمعاتنا تتمثل في الخلل في صناديق رؤوس الناس وليس في غياب صناديق الاقتراع(٢) . وقد شاعت هذه النظرية كثيراً في سنوات ما بعد ١١

(١) نبيل فياض : صمت المثقفين المريب في الدفاع عن الحقيقة والمخابرات السورية . المقالة المثيرة متاحة هنا : http://www.aramaic-dem.org/Arabic/Archev/N_Fayyad/41.htm

(٢) جورج طرابيشي : **ثقافة الديمقراطية** ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٨ ؛ ص ٢١ . ولم يغير المؤلف موقفه حين عاد إلى نشر النص نفسه في كتاب صدر عام ٢٠٠٦ ، **هرطقات** ، دار الساقي ، بيروت .

أيلول ٢٠٠١ ، وصارت الإيديولوجية القياسية لعدد غير قليل من المثقفين السوريين ، أكثرهم اليوم يشغلون مواقع أقرب إلى النظام ، إن لم يكونوا إلى جانب النظام صراحة .

وفي السياق السوري الراهن ، توفر «الحداثية» ذريعة جاهزة ضد الثورة التي خرجت بعض مظاهراتها الباكرة من مساجد . إن عبارات مثل متخلفين أو سلفيين أو عراعير[(١)] ، تقولب الثائرين في صورة جمعية سلبية ، إن لم تجعل التعامل الصارم معهم أمراً مرغوباً ، فإنه ليس بالمشكلة التي تستحق أن يتوقف المرء عندها .

يتمازج في تلك المدركات (متخلفين . . .) محتوى طبقي مع محتوى طائفي ، سهلت اللبس بينهما العقيدة الحداثية ذاتها . مدرك «متخلفين» بالذات يتركب من عنصر ثقافي ، هو ما اعتنت به الحداثية ، ومن عنصر اجتماعي يتضمن التدهور والسكن العشوائي والأحياء غير المنظمة والمستوى التعليمي المتواضع ، مما تتكتم عليها الإيديولوجية الحداثية أو ترده هو ذاته إلى التكوين الذاتي لهؤلاء المتخلفين . والترجمة الحقيقية لهذا المركب الثقافي الاجتماعي هي فقراء السنيين . وحين يوصف المتظاهرون بأنهم «حثالات» و«غوغاء»[(٢)] ،

(١) نسبة إلى عدنان العرعور ، وهو رجل دين سني شعبوي ، يظهر على قناة دينية سعودية ، وتحول بعد الثورة من مهاجمة الشيعة في سياق الصراع السعودي الإيراني والسني الشيعي إلى مهاجمة النظام والتحريض عليه . نال شهرة واسعة بفضل برنامجه التحريضي ، وبفضل الدعاية العدائية له من طرف النظام .

(٢) على ما يثابر على القول في قناة «الدنيا» وحيثما تسنى له الظهور ، من يفترض أنه أستاذ للعلاقات الدولية في جامعة دمشق ، بسام أبو عبدالله . وفي يوم ١٢ أيار ٢٠١٢ ، دعا «الأستاذ» نفسه في القناة نفسها إلى وجوب أن تقوم الحكومة السورية بطرد كل من هو غير سوري من الوظائف العامة ، وهو ما لا ينطبق إلا على اللاجئين الفلسطينيين . التعالي على الطبقات الدنيا وعلى «الغرباء» مميز للتيارات اليمينية المتشددة ، الفاشية منها بخاصة . وكان قبل ذلك بيوم واحد ، وعلى القناة نفسها ، دعا إلى «قص» لسان برهان غليون وحسن عبد العظيم بغرض منعهما من التكلم باسم الشعب السوري .

فإن الأمر يحيل إلى المزيج الطائفي الطبقي ذاته .الطائفية أداة صالحة جداً لتشريع الرأسمالية المطلقة المتوحشة بحق ، التي تطورت في البلد في سنوات حكم بشار .

ولالتقاء العقيدة الحداثية بالطبقة والطائفة الفضل في ذلك الضرب الخاص من العنصرية الذي نراه في مجتمعاتنا ، الذي يشحن معاداة العامة بمعان ثقافية حديثة منحولة . ومعلوم أن العنصرية اقترنت في كل مكان بخفض قيمة حياة من يجري التمييز ضدهم ، وتقليل الحساسية حيال اضطهادهم أو قتلهم .

خلاصات

وخلاصة هذا النقاش أن القومية العربية المطلقة هي القالب الذهني الأساسي والطبقة الأعمق من تسويغات الفاشية السورية ، فيما الطائفية هي مصدر التغذية الانفعالي الذي يشحن الفاشية السورية بالهوى والعاطفة ويؤسس للتفاصل بين السكان ، أما الامتيازات الطبقية للبرجوازية الجديدة فهي المصلحة التي يجري الدفاع عنها .

وما يمكن بناؤه سياسياً على هذا التحليل هو أن ضرب ركائز الفاشية يقتضي التحول نحو مفهوم دستوري للوطنية ، يقر بالتعدد الداخلي لمجتمعنا ، وبارتباطه الواقعي والواجب بالعالم ، وبحريات الأفراد واستقلالهم . «سورية أولاً» لا تصلح لذلك . أما شعار «سورية فوق الجميع» فهو نسج على منوال مبدأ نازي صريح .

سيلزم تفكيك اللغم الطائفي وإبقاء القضية موضع نقاش عام ، وبناء الحواجز المؤسسية والقانونية والفكرية التي تحول دون تسرب الطائفية إلى الدولة . وبخاصة تطوير ثقافة مضادة للطائفية ، الأمر الذي يوجب قبل كل شيء وضع الموضوع على الطاولة ، والكف عن سياسة النعامة التي يثابر عليها عموم المثقفين السوريين ، فيما يشكل استبطاناً لتابوهات النظام وحساسياته .

النظام لا يحكم سورية بالقوة وحدها ، وإنما أيضا بالهيمنة الإيديولوجية التي

تحظر ، عبر مفهوم فوقي للوطنية ، تناول المشكلات الطائفية أو التفكير العلني بها ، بينما هي تمارس الطائفية والتمييز الطائفي طوال الوقت . مقاومتنا للنظام متهافتة ولا محصول لها إن هي لم تنتهك هذه الهيمنة ، وتخوض فيما تفرضه من محرمات ، وتكشف توظيفها لحراسة الفاشية .

وفي المقام الثالث لا بد من ضرب الترابط بين السلطة والثروة ، والتوجه نحو اقتصاد تنافسي ومنتج ، وتمكين مجتمع العمل من الاحتجاج ، وتطوير مجال عام ديمقراطي يتيح للمجتمع تنظيم قواه والدفاع عن نفسه في وجه الرأسمال .

ومن المهم دوماً أن تستعيد الثقافة والفكر النقدي دورهما السياسي في مقاومة الطغيان وفي الانحياز إلى الضعفاء ، وكذلك دورهما الأخلاقي في حياة المثقفين وسلوكهم الشخصي .

دمشق ، نيسان ٢٠١٢

٧
صعود العدمية المقاتلة في سورية

تهتم هذه المقالة بتقصي ظهور عناصر المُركّب العدمي في سورية ، العنف المفرط والتدين الصارم وسحب الثقة من العالم ، في ظل الثورة المستمرة منذ أكثر من أربعة عشر شهراً . من شأن التقاء هذه العناصر الثلاثة أن يولد حركة عدمية إسلامية من نوع تنظيم «القاعدة» . وفرص هذا الاحتمال تكبر بقدر ما تتوفر لأمد أطول شروط إنتاج هذه العناصر ، وإضعاف ما يحتمل أن يضادها من مقاومات اجتماعية .

الشيء المميز في السياق السوري ، والعربي عموما ، هو استقرار المنازع العدمية على الإسلام في صيغه الأكثر تشدداً والأشد نفياً للعالم . ستحاول المقالة توضيح هذه النقطة .

سحب القيم من الواقع مميز للثورات ، ففي كل منها جانب عدمي ، لذلك سأتكلم أحياناً على عدمية ثورية ، موجهة في نحو قلب كلي للواقع القائم ، أو على عدمية مقاتلة لاعتمادها على القوة المسلحة في قلب الواقع .

١

هناك ثلاث عمليات تجري في الواقع طوال عام وشهرين ، وتسهم في ظهور استعدادات عدمية .

العملية الأولى هي العنف العدواني المستمر من طرف النظام ، القتل والتعذيب والقصف الأعمى والمذابح والتهجير وحرق المنازل والاغتصاب ، والإعدامات التعسفية ، وحرق بعض الناس أحياء . . . ، وهو ما يثير شعوراً

محتدماً بالغضب والذهول ، في بيئات مسلمة سنية بخاصة ، تشعر بأنها مستهدفة على نحو تمييزي بأشد عنف النظام وأكثره تدميراً لحياة الأفراد ولشروط حياة الجماعات في عشرات المواقع في البلد . ويلعب هذا الشعور لمصلحة اقتناع يزداد انتشاراً بأن هذا النظام العنيف الذي لا ضوابط له من نفسه لا يسقط بغير العنف . بعد عام من الثورة ، ومواجهتها منذ اللحظة الأولى ودونما توقف بعنف مهول ، أمسى المجتمع السوري مثالاً للمجتمع المعنّف ، الذي عومل بقسوة ولوقت طويل ، فلم يعد يثق بأحد ، ويحتمل أن تعتمد القطاعات الأشد تعرضاً للتعنيف منه إلى مواجهة العنف بالعنف والقتل بالقتل . ولن يكون ذلك عقاباً مستحقاً للمعتدين في عين المعتدى عليهم فقط ، ولا قصاصاً حيوياً واجباً فقط ، وإنما هو كذلك تعبير عن الكرامة والشمم .

العملية الثانية تتصل بمشهد المعارضة السياسية السورية المتخاصم ، والأقرب إلى الركاكة عموماً . ليست المشكلة هنا في اختلاف التوجهات والمواقف ، أو في انقسام المجموعات المعارضة ، ولا في ضعف الطيف المعارض ككل وعجزه عن إحداث التغيير في البلد ، بل في شيئين محددين : التنازع المستمر ، دون وجود ما يقنع بأن أسباب التنازع عامة ووجيهة ، بل وبوجود ما يرجح أن يكون دوافع شخصية للظهور وترقية النفس وراء معظمها ؛ ثم المستوى المتواضع عموما ، الرث غالباً ، لمعظم المتكلمين المعارضين ، وافتقارهم المشترك إلى رؤية واضحة وانضباطهم بها . محصلة ذلك تدهور الثقة بالمعارضين ككل ، وما يقارب نفض اليد منهم جميعاً ودون تمييز . في أحسن الحالات هم عاجزون لا شأن لهم ، وفي أسوئها هم أناس غير محترمين وجديرون بالازدراء . هذا حين لا يعتبرون عملاء متنكرين للنظام ، وهو ما لا يندر أن يوصف به بعضهم من قبل ناشطين في الثورة . وتجد هذه الأحكام تكميلها المنطقي في اعتماد الثائرين المحليين على أنفسهم . مسار الثورة السورية طوال عام هو مسار استحواذ المجتمعات المحلية على السياسة ، التجمع والكلام والفضاء العام ، في مواجهة النظام ، وباستقلال تام عن الجماعات السياسية المعارضة . وليس من النادر أن

يجري التعبير عن الاستحواذ على السياسة بلغة تدين السياسة ، وتحكم عليها بالقذارة والفساد ، وعلى السياسيين بالكذب والوصولية واشتهاء السلطة .

العملية الثالثة هي حالة الشلل الإقليمي والدولي حيال الأزمة السورية طوال أكثر من عام . قالت دول عربية وقوى دولية كلاماً واضحاً في تحميل النظام المسؤولية عن قتل شعبه ، وتكرر مرات أن أوحت لعموم السوريين أنها إلى جانب كفاحهم وتضحياتهم ، وأن عمر النظام السوري لن يطول ، لكنها بعد انقضاء أكثر من ١٤ شهراً لم تفعل شيئاً من شأنه أن يسهم في وقف هذه المقتلة المستمرة ، أو قالت الشيء وعكسه . وقد استخلص النظام بحق من جملة مواقفها وتصريحات ساستها أنه حصين في إطلاق يده في مصير محكوميه وفي البلد . ولقد أفضى ذلك في المحصلة إلى شعور منتشر بدوره بين السوريين بأنهم متروكون لمصيرهم ، العالم غير مبال بهم ، إن لم يكن متآمراً عليهم . ولا تنقص ذاكرة السوريين مبررات وجيهة للتشكك في العالم ، والقوى الغربية بخاصة .

٢

ولقد أتى الأثر المتعاضد لهذه العمليات الثلاث على ثقة السوريين بأية قوى منظمة حولهم ، وإلى موقف يزداد سلبية من الجميع . وقد وجد هذا الواقع انعكاسه في بعض لافتات المتظاهرين وهتافاتهم ، وهي تعبر عن حالتهم النفسية تعبيراً مباشراً . في ٢/١٧/ ٢٠١٢ ، أثناء حصار وقصف بابا عمرو في حمص ، رفعت «كفرنبل المحتلة» لافتة تقول : «أو تظنونا مُغفَّلين؟ دماؤنا أنهار ، وأنتم تمثلون وتتبادلون أدوار الخير والشر! العالم كله كذاب ومخادع»! تحيل كلمة «المحتلة» التي تصف كفرنبل نفسها بها ، وقد شاع تداولها في لافتات مناطق أخرى ، تحيل إلى سياق نفسي وسياسي يعتبر الثورة تحرراً من احتلال أجنبي ، ويتقبل بالتالي المواجهة بالقوة من أجل التخلص من الاحتلال .

والهتاف الشهير : يا ألله ، ما إلنا غيرك يا ألله! وقد ظهر في صيف ٢٠١١ ، بعد شهور من انطلاق الثورة ، ينطوي على شعور مشتد بالعزلة وفقدان السند .

وفي يوم ٢٠١٢/٣/١٧ ، وفي مظاهرة تشييع شهداء اليوم السابق ، هتف المتظاهرون في الرقة : شعبك أعزل يا ألله! في جملة واحدة أعلنوا أنهم شعب الله وأنهم عزّل ، يستهدفهم بالقتل نظام مسلح وعدواني . الجمع بين الله والسلاح هو مخرج «شعب الله الأعزل»من ضعفه .

قبل ذلك ، في الخريف الماضي ، ٢٠١١/١٠/١٤ ، رفعت بلدة «كفرنبل المحتلة» نفسها لافتة حظيت بالشهرة لكونها تجمع بين الطرافة والمأساوية ، تقول : «يسقط النظام والمعارضة ، تسقط الأمة العربية والإسلامية ، يسقط مجلس الأمن ، يسقط العالم ، يسقط كل شيء»! بلدة كفرنبل مغمورة مثل سورية كلها ، والانطباع العام عن سكانها ، وعن محافظة إدلب ككل ، يحيل إلى التدين المحافظ . وفي تسقيطها الجذري والشامل والمتساوي لكل شيء تعبر اللافتة عن رفض أي تمييز إيجابي لصالح أي كان . الجميع أشرار أو متواطؤون ، أو لا فائدة منهم . وعلى أبواب عام من الثورة ، رُفعت لافتة تسقيطية أخرى في بلدة بِنِّشْ التي لا تختلف اجتماعياً وثقافياً عن كفرنبل ، تخلو هذه المرة من الطرافة ، لكنها أكثر يأساً وجذرية : «تسقط التنسيقيات والمجالس ، يسقط الخونة في المجلس الوطني ، تسقط الصفحة الرئيسية للثورة السورية [على موقع فيسبوك ، كان يجري عليها تصويت موجه لاختيار أسماء الجُمَع] ، يسقط اتحاد التنسيقيات والهيئة العامة للثورة!»

ما يميز هذه اللافتة أنها تعلن سحب ثقة جذري من المعارضة تحديداً ، بما فيها التشكيلات التي نشأت في ظل الثورة وبالارتباط مع الثورة .

على أن هذا ليس يأس القانط المستسلم ، بل يأس الغاضب المستميت في الصراع ، وهو ليس إعلان انسحاب من الصراع ، بقدر ما هو سحب ثقة من تلك المسميات التي ربما كان يُعوّل عليها . ما ينتهي هو التعويل ، وليس الغضب ولا الصراع ذاته . تفيد معلومات متواترة من بؤر التظاهر النشطة أن من يكف عن التظاهر يحمل السلاح أو يبحث عن سلاح ، ولا يجلس في بيته . ومن المحتمل أن يقود تلاقي الاستماتة (مزيج من الغضب والعزم الجذري على القتال)

والسلاح إلى تطور الصراع إلى صراع عدمي ، صراع مطلق ، قاتل أو مقتول . لقد خاض النظام الصراع ضد الثورة منذ البداية بهذه الذهنية .

٣

فإذا وضعنا في بالنا الطابع اللامركزي الشديد للثورة السورية ، وقد تولد عن ما يقرب من نصف قرن من الانقطاع والعزلة المفروضين على المجتمع السوري ، ومن إشغال النظام بالقوة الموقع المهيمن على تفاعلات السوريين ، ومن استراتيجية تقطيع الأوصال التي اعتمدها في مواجهة الثورة منذ البداية ، وقد تسببت كما هو معلوم في تعذر انعقاد الأنشطة الاحتجاجية في ساحات مركزية كان من شأنها أن تتيح تلاقي روافد سورية متعددة ، وربما قدراً من النقاش وتبادل الآراء والثقة العامة ، أقول إذا وضعنا هذا كله في البال يتبدى لنا أن التجزؤ الشديد والاضطراري لأنشطة الثورة هو عملية إضافية أسهمت في تسهيل انتشار المزاج العدمي : اللاثقة الشاملة ، والنزوع إلى العنف ، والتجذر الديني . «الإسلام» يسبغ صفة مطلقة على الصراع ، أو يضفي قيمة إيجابية على صراع مطلق مفروض . يضفي «الإسلام» كذلك الشرعية على الرد بالعنف بوصفه «جهاداً» ، وعلى الموت المحتمل بوصفه استشهاداً . كما يشرِّع ، عبر مفهوم الكفر ، لنزع قيمة جذرية عن النظام .

لكن الإسلام يتشكل هو ذاته بصورة تستجيب على أحسن وجه لنوازع القطيعة والإطلاق والتكفير[١] . السلفية الجهادية توفر بالضبط إسلاماً كفؤاً لتلبية هذه الحاجات .

---

(١) أضع كلمة الإسلام في المتن بين قوسين لهذا السبب ، أي لأن الإسلام يتشكل بصورة تلبي الطلبات الاجتماعية والسياسية والنفسية الموجهة إليه من قبل جمهور مسلم يشعر بالعزلة ، ومن قبل إيديولوجيين مسلمين يناسبهم التشكل المتشدد للإسلام ؛ لأنه يضعهم في موقع المديرين الدينيين مطلقي السلطة .

ومما يحتمل أن يلعب لمصلحة أية مجموعات متطرفة داخل الثورة السورية تجزؤ المجموعات المقاتلة في «الجيش السوري الحر» وافتقارها إلى تنظيم موحد وقيادة فعالة وعقيدة جامعة(١) .

وإلى ما سبق قوله عن اللاثقة الشاملة ، وعن التجزؤ أو تعدد بؤر الثورة ، قد نضيف تجزؤ أو تفتت الرؤية ، والافتقار المطرد إلى الوضوح في شأن مسار الثورة ومآلاتها والمستقبل الوطني . هذا متولد عن حالة الاستعصاء الواسمة للوضع السوري طوال أكثر من عام ، وكذلك عن ضعف دور النخب الثقافية والسياسية وقلة الثقة بها . وهو أمر يصعب ألا يكون مسوغاً بالنظر إلى الأداء العام للسياسيين والمثقفين من جهة ، وإلى خصوماتهم ومناكفاتهم المستمرة من جهة أخرى . الحيرة والتشوش يزكيان ذلك منزعاً «فعْلجيّاً» ، يحتقر الأفكار والسياسة والبرامج والخطط ، والسياسيين والمثقفين ، وقد يرضى بمزيج من الكفاف الفكري ومن الفاعلية المحضة الموجهة نحو تغيير الواقع مباشرة وبالعنف . هذا المزيج هو ما يعرضه الإسلاميون المتشددون . نتكلم على كفاف فكري لأن إسلام الجهاديين هو أقرب شيء إلى جملة وصفات عملية للتطبيق المباشر ، تقترب القيمة الفكرية المضافة فيها من الصفر ، ومعلوم أن الإسلام الجهادي عدائي حيال جوانب واسعة من التراث الثقافي الإسلامي بالذات .

وبينما تدفع العروبة ثمن كونها العقيدة الرسمية للنظام السوري ، فإن «الإسلام» هو وحده ما يكسب دوماً من سحب الثقة من النظام ، ومن العرب ومن العالم . تقول لافتة رفعت في بلدة طفس في درعا يوم الجمعة ٢٠١٢/٤/٦ : «طز بالعرب أجمعين/ معنا رب العالمين!» . ليس هجاء العرب من قبل عرب جديداً ، لكن اندراجه في سياق يستند إلى «رب العالمين» جديد فعلاً . جدير بالذكر أنه أطلق على يوم الجمعة المذكور اسم «من جهز غازياً فقد

---

(١) تنظر مقالة كرمان بخاري Jihadist Opportunities in Syria ، متاحة على الرابط

http://www.stratfor.com/weekly/jihadist-opportunities-syria

غزا» ، وهو حديث منسوب إلى النبي ، ويتكثف فيه كما هو ظاهر التقاء الدين بالعنف ، أي «الجهاد» (وبنشدان الدعم المالي من أغنياء دول الخليج) .

وبعد أن بُحّت الأصوات وهي تصرخ بجزع : أين العرب؟ أين المسلمون؟ أين العالم؟ آل الأمر بقطاعات متسعة من السكان إلى سحب ثقتهم من الجميع : كل القوى السياسية سيئة أو متآمرة أو فاسدة ، كل الأطراف العربية والدولية متواطئة أو عاجزة ، أما النظام فهو سفاح مسلح لا مبدأ له ، وتالياً لا سبيل لغير العنف في مواجهة العنيف . قد لا يُمارس العنف المسلح دوماً ، لكن الاقتناع به منتشر .

وإلى ذلك ينتشر هجاء السياسة ذاتها ، وهو ما يناسب التيارات العنفية و . . . الحكام الدكتاتوريين .

وبعد هجاء السياسة لن يتأخر مديح السلاح . في آخر العام الماضي ، ٢٠١١ ، صار يسمع هتاف في حماه يقول : لا سليمة ولا بطيخ/ صار بدها طاخ وطيخ (الصوت المفترض للعلعة الرصاص) . ومثل ذلك كتب على لافتات في منطقة جبل الزاوية .

وهذا نزوع نام ومتصاعد بلا ريب في أوساط متسعة من المجتمع السوري ، مسلمة سنية أساساً ، دون أن يكون في الأصل خياراً لأحد ، أو تفضيلاً إيديولوجياً أو سياسياً مسبقاً لأي جماعة .

يلزم التوضيح هنا أننا لا نساوي بين أية مقاومة للنظام بالقوة وبين العدمية . الواقع أن الشكل الغالب من المقاومة العنيفة للنظام ليس عدمياً ، وليس مرتبطاً بسحب نسقي للمعنى من العالم ، ولا بعقيدة دينية . إنه عنف دفاعي ، منظم بقدر ما ، وتوجهه الفكري العام وطني سوري ، وإن كان مرجحاً أن أكثر ممارسيه مؤمنون . «الجيش السوري الحر» هو الإطار الفضفاض لهذه المقاومات المسلحة ، وهو ليس منظمة عدمية ولا يشبهها من قريب أو بعيد ، لا في أصول قادته وكتائبه ، ولا في توجهاتهم الراهنة . وأكثر من ذلك ، نقدر أن من شأن الاعتراف بشرعية الجيش الحر ، والعمل على تنظيمه سياسياً وفكرياً ، أن يجعل

منه سداً في وجه صعود الميول والتشكيلات العدمية المقاتلة . وبالعكس ، إذا تعثرت هذه العملية التي تجري اليوم بمشقة ، وإذا تفكك الجيش الحر ، فإن ما سنحصل عليه هو نمو المزاج القاعدي . العدمية لا تتولد عن مقاومة النظام العنيف بالعنف المنظم ، بل عن احتمالات فشل هذه المقاومة .

٤

ولا يتناقض مع المنزع العدمي ركونه إلى الدين ، صيغه الأكثر تشدداً والأكثر انقباضاً حيال الحياة العادية . هذا شكل العدمية المرجح في مجتمع لم يعد يثق بأي من الوسائط البشرية الحديثة ، لا السياسة ولا الثقافة ولا القوانين والمؤسسات ، ولا «المجتمع الدولي» . نفي الوسائط والارتباط المباشر بالله أو بالكلام الإلهي ، مفهوماً فهماً حرفياً ، هو السمة المميزة للإسلام المتشدد في كل حين . جاذبية المذهب الوهابي ، وهو نفي جذري للوسائط ، أي أيضا للتاريخ ، تشتد بقدر ما نفقد الثقة بالعالم من حولنا[١] . ويوفر مفهوم الكفر ، وهو سهل الاستنفار في الفكر الإسلامي عموماً ، وبخاصة عند التيارات السلفية ، أرضية دينية لسحب الثقة والقيم من العالم ، وإيجاد سند إسلامي وكوني عريق للعدمية ونفي العالم . في الإسلام الحديث (وبدرجة لا بأس بها في الإسلام ذاته[٢]) ، استعداد عدمي قوي ، لكونه يستبطن لاء نافية للعالم ، منذ أدرجت

(١) انظر كتابي : **أساطير الآخرين ، نقد الإسلام المعاصر ونقد نقده** ، الطبعة الأولى ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١١ ؛ الفصل المعنون : عدمية فيض المعنى ، ص ١٤٣- ١٥١ .

(٢) وربما في المسيحية بصورة أقوى بتأثير عقيدة الخطيئة الأصلية ، وفي البوذية بفعل اعتبار العالم وهماً . الصوفية شكل آخر للعدمية الإسلامية من حيث أنها تشارك في سحب الثقة من العالم ، واليأس من الحياة ، لكنها خلافاً للعدمية المجاهدة ، تنسحب من العالم الذي لا تثق به . العدمية الجهادية لا تنسحب من العالم ، تسحب منه المعنى وتعمل على تدميره . ثم إن الصوفية تكثر من الوسائط والشفعاء خلافا للسلفية .

عوالم المسلمين في «الحداثة» من موقع المنفعل والضعيف في القرن التاسع عشر[١] . وهو منذ ذلك الحين ، وقبله في الواقع ، نزّاع إلى تخفيض قيمة الوجود الواقعي في عالم متغير ، لمصلحة ما يفترض أنها ماهية المسلمين الثابتة ، الموافقة كذلك لقوتهم ورفعة شأنهم في أزمنة ذهبية خلت . خفض قيمة الوجود الواقعي وجه ثابت لكل عدمية ممكنة .

قد نسمي عدميتنا عدمية فيض المعنى (مقابل شح معنى العالم الذي يفترض أن العدمية الأوربية تولدت عنه) . لكن الأمر أوثق صلة لدينا بالتخارج التام بين المعنى والعالم . العالم المعاصر ، كـ«دنيا» ، وكواقع مباشر ، وكفضاء دولي حديث ، يمثل لكثير من سكان بلداننا كعناء لا نستطيع تمثله وتمثيله أو نسبة معنى إليه ، ويسهل تالياً رفضه ، ما يسوغ قلبه والعمل على تدميره . وهذا يناسب إيديولوجيين إسلاميين متعطشين للسلطة ، يحتكرون المعنى لأنفسهم ، ويجعلون من التحكم بمعنى الإسلام وتعريفه الصحيح أساساً لأحقيتهم في حكم مجتمعاتنا المعاصرة .

عدميتنا ، تالياً ، شريكة لكل عدمية حديثة في الجذر الأساسي ، اللامعنى الجذري للعالم ، وإن كان الميل المميز للعدمية العربية المعاصرة أنها إسلامية العقيدة[٢] ونزاعة إلى العنف المطلق أو «الإرهاب» ، على نحو يقربها من العدمية

(١) أساطير الآخرين ، سبق ذكره ، الفصل المعنون : **اللا الإسلامية للعالم كأساس للأخلاقية** ، ص١٢٢- ١٤٣ .

(٢) لا يمتنع تصور عدمية سورية وعربية ملحدة ومعادية للدين . لكن العيش طوال جيلين على الأقل في ظل نظم استبداد «علمانية» جعل الإسلام قوة تمرد واحتجاج ، وألغى كلياً شروط تولد عدمية ملحدة . والواقع أن ما يشبه تياراً عدمياً عربياً معاديا للدين ، أو للإسلام تحديداً ، موجود اليوم على شكل فكري ، لكنه مفتقر اليوم إلى الكرامة الفكرية والسياسية ، وغير منتج لقيم جديدة . ويشيع أن ينضوي ممثلوه تحت جناح النظم القائمة ، أو يقيمون في الغرب ولهم علاقات طيبة مع التيارات الأشد يمينية وعنصرية هناك . لكن ربما يظهر تيار عدمي ملحد بعد الثورات العربية بفعل إشغال الإسلاميين مساحة أوسع في المجالات العامة في بلدانهم .

الروسية في أواخر القرن التاسع عشر . وما يميز الإسلاميين عموماً في عصرنا من تقليل من قيمة الوسائط الثقافية والسياسية المعاصرة جميعها ، أو تقليصها إلى أدوات وإجراءات ، وقصْر المعنى على «الإسلام» وحده ، هو رصيد مستمر للعدمية في الواقع . لقد تناءى الله كثيراً مع الحداثة ، والفكر الإسلامي لم يأخذ علماً جدياً بهذه العملية التاريخية الكبرى ، عملية استقلال الدنيا . من هنا ميل الإسلاميين عموماً إلى العنف . فهو وثيق الصلة بسحبهم المعنى من العالم .

وبما أنه في مفهوم الجهاد يلتقي العنف والدين ، الله والسلاح ، وبما أن الإسلام هو السند الفكري لسحب الثقة من العالم ، فإن العدمية الإسلامية تتجسد تحديدا في الحركات الجهادية . «القاعدة» تحديداً هي التجسد الأصفى للعدمية الإسلامية ، ففيها يتمثل السحب الأكثر جذرية للمعنى والقيمة من العالم (كغيرٍ عريق في المغايرة ، موصوف بأنه «صليبي يهودي» ، أو كعصرٍ فاسد ومنحط تتميز عنه السلفية وتمتاز) ، والجهاد ، أي الإسلام والحرب .

وإنما لذلك يبدو أن المنازع العدمية الصاعدة في المجتمع السوري تلعب لصالح الإسلاميين المتشددين ، السلفيين بخاصة ، وليس لصالح الإخوان المسلمين الذين يلحق بهم سوء الظن مثل غيرهم . ومعلوم على كل حال أن إنكار التيار الإخواني للوسائط أقل جذرية مما يميز السلفيين والوهابيين . ومن المحتمل ، تالياً ، أن يجد التيار الإخواني نفسه في مواجهة صعود العدمية السورية ، وقد يكون ضحيتها بقدر ما . معلوم أن السلفيين الجهاديين يعتبرون التيار الإخواني علمانياً[1] .

---

(١) ينظر مثلا كتاب أبو بكر ناجي ، إدارة التوحش : **أخطر مرحلة ستمر بها الأمة** ، حيث ينسب للإخوان مشروعا علمانيا . الكتاب متاح على الرابط :

https://archive.org/details/edatalt

ص ٢ .

٥

على أن صعود العدمية لا يجري دون مقاومات في سورية . يعاكس هذا الميل ويحد منه تقاليد المجتمعات المحلية ، وهي فاعلة ومؤثِّرة ، ومؤنسِنة . الإسلام الشعبي ، وهو السند المرجعي لتلك التقاليد ، أوسع انتشاراً وأوثق ارتباطاً بحياة الناس وبوجودهم الواقعي من صيغ الإسلام العالِم الأكثر انضباطاً وتشدداً[1] . وإن تكن الصيغ الأخيرة ذات نزعات توسعية خلافاً للإسلام الشعبي ، وتعتمد إلى إثارة شعور بالذنب والتقصير في أوساط عموم المؤمنين لإضعاف مقاومتهم لتلك الصيغ ودفعهم إلى اعتناقها . هذا فوق أن تقاليد الأوساط المحلية ، وهي مقبلة على الحياة ومتصالحة مع العالم ، هي التي تتعرض اليوم للتحطم في سورية مع تحطم هذه الأوساط ذاتها تحت وطأة ضربات الأسديين .

يحد منها أيضاً حيوية المجتمع السوري ، ومثابرته على الاعتراض على النظام بطرق متنوعة ، مدنية وسلمية في أغلبها . الروح العامة للثورة السورية ، وهي روح دنيوية منفتحة على العالم ونازعة نحو التحرر والكرامة ، تشكل بحد ذاتها ضمانة ضد العدمية ، وإن تكن روحاً مؤمنة غالباً[2] . أتصور أنه طالما الثورة مستمرة ، فإن فرصة انتشار المنازع العدمية تبقى محدودة . وحدها هزيمة الثورة ،

---

(١) يقول نير روزن في مقالة بعنوان Islamism and the Syrian Uprising ، إن أحد أسباب عدم انحدار حمص إلى مذابح طائفية من النمط البوسني هو التأثير القوي لمشايخ معارضين . المقالة متاحة على الرابط :

http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/03/08/islamism_and_the_syrian_uprising

(٢) في مقالة روزن المحال إليها قبل قليل نفسها يروي أن أبو سليمان الذي كان تاجر مخدرات وتحول إلى سلفي في سجن صيدنايا (وهذه سيرة تذكر بسيرة أبي مصعب الزرقاوي) ، حاول إقامة إمارة تخصه في جبل الزاوية لكن الناس هناك توحدوا ضده . يقول أحد قادة المقاتلين المحليين : «حين سمع الناس أنه يريد إقامة إمارة خاصة به انقلب الجبل كله ضده» . ويضيف : «كلنا إخوة من هنا إلى درعا . نحن ثوار أولاً وأخيراً» .

بما في ذلك مكونها العسكري المتمثل بالجيش الحر ، يمكن أن تؤدي إلى انتشار واسع للعدميين الإسلاميين[1] .

وتوفر روح الثورة مجالاً لفاعلية اتجاهات متنوعة ، منها ما هو لا عنفي مذهبياً ، ومنها ما هو إسلامي لا عنفي ، ومنها ما هو علماني . . . ، وكل هذه تشكل مساهمات مؤثرة ضد العدمية . إن مساهمة علمانيين في الثورة السورية واسعة ومهمة جداً ، حجماً ودوراً ، وإن كان يحسم منها التبعثر الشنيع للأوساط العلمانية ، ويطعن فيها التدهور الفكري والأخلاقي الشديد للعلمانية المذهبية حتى قبل الثورة ، بفعل اصطفافها إلى جانب النظم الحاكمة .

اليوم ، لا تزال عدميتنا ضحلة ، قابلة للانعكاس حين تنفرج الأجواء العامة ويقل نزيف الدم والأرواح اليومي . لكن نقدر أنه كلما استمرت العمليات الثلاثة التي رصدناها في مطلع المقال ، عنف مجنون من طرف النظام ، وأداء ركيك من قبل المعارضة ، ولا مبالاة عالمية بالمأساة السورية ، فضلا عن التجزؤ الجغرافي والفكري للثورة ، ضعفت أكثر وأكثر أية مقاومات ممكنة لتنامي العدمية ، ولم يعد يقف في وجهها شيء .

٦

لكن لماذا نتكلم على عدمية مقاتلة ، بدلا من مفهوم شائع هو «الإرهاب»؟ أو «الإرهاب الإسلامي»؟

---

(١) ملاحظة مضافة في آذار ٢٠١٤ : لم يهزم الجيش الحر ، لكن بينما يبدو أنه تتوفر لدى التشكيلات الجهادية موارد كافية من أغنياء خليجيين ومن استيلاء استعماري على الموارد في مناطق يسيطرون عليها (الرقة ، بعض ريف حلب الشرقي . . .) ، لم يتلق الجيش الحر دعماً منظماً ، وترك يتحلل . لا يزال صحيحاً أن قوة عسكرية منظمة ذات توجه سياسي وطني هي المؤهلة لمواجهة التشكيلات الجهادية العدمية والتغلب عليها . النظام الأسدي ليس مؤهلاً ، لأنه مفتقر إلى التوجه الوطني الجامع ، ولأنه قوة عدمية هو ذاته .

الواقع أن التداول الغربي لمفهوم الإرهاب، قبل ١١ أيلول ٢٠٠١، وبعده أكثر، أفسد المفهوم إلى أقصى حد، وذلك بآليتين متكاملتين. أولاهما، نفي وجود أسباب للإرهاب أو التقليل من قيمة التفسير السببي بذريعة أن من شأن ذلك أن يبرره أو يضفي عليه قدراً من الشرعية. ما تقوله هذه الآلية هو أنه ليس للإرهاب أسباب غير التكوين الإرهابي لممارسيه أو فسادهم الجوهري، وليس لنا أن نتقصى جذوراً اجتماعية أو سياسية، أو في نطاق العلاقات الدولية، لهذه الممارسة الشريرة جوهرياً. الآلية الثانية، المكمّلة، هي إقامة ربط جوهري بين الإرهاب والإسلام، بحيث يكون الإرهاب الذي لا أسباب له نابعاً تلقائياً من الإسلام. وتشيع كثيراً في السياقات الغربية عبارة «الإرهاب الإسلامي» بقدر يكفي لتثبيت رباط ضروري بين المدركين.

لكن هذا الطرح المتعصب لا يتيح فهم هذه الظاهرة التاريخية التي مورست في الغرب وعلى يد غربيين أكثر مما في أي مكان آخر أو في أي نطاق ثقافي سياسي آخر، ولا هو مناسب لوضع سياسات مثمرة في مواجهة النزعات العدمية التي تشبُّ بين حين وآخر في مواقع مختلفة من العالم على أرضيات فكرية وثقافية متغيرة. نحتاج إلى شرح أمين للظاهرة كي نستطيع وضع سياسات فعالة في مواجهتها. ونشتبه في أن رفض التفسير هو بمثابة حالة إنكار عميقة التأصل في التيار الرئيس للتفكير الغربي، تُبرّئه من مسؤوليات محتملة عن جوانب من مشكلاتنا المعاصرة. أن يستخدم عرب ومسلمون فكرة المسؤولية الغربية لحصر الملامة بالغرب، أو لتبرير أوضاع عربية وإسلامية فاسدة، لا يغير من صحة أن قوى غربية تسببت في مشكلات كبيرة للعرب والمسلمين. وبينما قد تجري المجادلة في أشياء كثيرة، فإن مصير فلسطين وشعبها تجسيد مستمر لجريمة غربية مستمرة.

ويقع على الإسلام السني تحديداً الوطأة الأشد للربط مع الإرهاب لكونه الأكثري عربياً، والمهيمن تاريخياً، والمتماهي أكثر من غيره بتاريخ الإسلام وانتشاره العالمي. وكذلك لأن منظمات سنية، «القاعدة» بخاصة، هي التجسد

الأبرز للعدمية الإسلامية وللنفي الإسلامي للعالم .

فإذا عملنا على إصلاح مفهوم الإرهاب بالقول إنه ممارسة غير تمييزية للعنف ، تحركها دوافع سياسية ، منها بخاصة شعور شديد بالظلم والتمييز ، وبفقدان السند والعداء للعالم ، وشعور ذاتي بالعدل ، جاز التكلم على نزعات عدمية أو إرهابية في سورية اليوم . يتعلق الأمر بممارسات عنفية عشوائية ، مرشحة للاتساع ، تقع على خلفية مواجهة النظام الأسدي للثورة بعنف إرهابي بلا حدود ، ويستند إلى العقيدة الإسلامية التي لا سند غيرها لمجتمع يفقد ثقته بالأسانيد المعاصرة ، محلياً وعالمياً .

وفي المقابل ، ليس هناك خطأ في وصف إرهاب النظام بأنه عدمي ، وأن النظام هو القوة الأشد عدمية في سورية . هذا ليس لأن النظام يتوسع في ممارسة عنف غير تمييزي ضد السكان المدنيين في طول البلاد وعرضها ، ولكن كذلك لأن نظرة النظام إلى العالم مبنية على سحب جذري للثقة منه (أصولها في الصيغة البعثية للقومية العربية ، أو «العروبة المطلقة»[1]) .

وفي أساس سحب النظام الثقة من العالم أن هذا السحب هو ما يشكل البيئة النفسية والسياسية الأنسب له للحكم . فإذا كان العالم شريراً ، وكان الخصوم في الداخل أشراراً وعملاء للأشرار العالميين ، كان الشيء الصحيح هو القضاء على الخصوم في الداخل وعزل المجتمع ككل عن العدوى العالمية . ولا يلزم أن يشمل العزل حكام البلاد ، فهؤلاء هم التجسد الطاهر للوطنية وغير القابل للفساد . بعد أن كان يجري تركيز القيم في أمة عربية مجردة ، آل الأمر إلى تركيزها الكلي في شخص حاكم طاغية ، حافظ الأسد ثم ابنه وأسرته اليوم .

---

(١) حول مفهوم العروبة المطلقة ، تراجع مقالتي الهوية الوطنية والإصلاح السياسي في سورية ، ٢٠٠٨ . متاحة هنا :

http://www.arab-reform.net/ar/node/352

وتشارك عدمية النظام كل نزعة عدمية في خفض قيمة الواقع المباشر لمصلحة ماهية عربية أو قضايا مصيرية، منفصلة عن حياة الناس الفعلية. هذا يتيح للنظام التحكم بالوعي العام، وفصل المحكومين عن شروط حياتهم الحقيقية، وتالياً تعطيل قدرتهم على التأثير عليها. وينبغي القول إنه كان ناجحاً في ذلك، وبفضل جزئي من تخاذل المثقفين السوريين عن نقد الفلسفة الماهوية للنظام استناداً إلى الواقع الفعلي لوجود السوريين وحياتهم. الحرية لا تقوم على تصور ماهوي للذات، عربياً أو إسلامياً أو أي شيء[١].

على أن عدمية النظام مزيفة وفاسدة الضمير، ينقصها الإيمان الحار بأن العالم (كمجال دولي، أو كواقع معيش) فاسد فعلاً، وأن الخصوم السياسيين عملاء فعلاً، وأن المجتمع المحكوم فاسد أو متخلف ومتعصب فعلاً (على ما تنص عقيدة المخابرات السورية). هذه الأحكام لا تصدر عن عقيدة حقيقية، وليس لها غير قيمة وظيفية كأدوات تساعد على الحكم، خلافاً لما هو حال العدمية الإسلامية المعاصرة، ولأية تيارات عدمية تاريخية، عملية (إرهابية) أو فلسفية. وعلى كل حال ظهر مضمونها الصريح في شعارات مخابرات النظام وشبيحته: «الأسد أو لا أحد»! أو «الأسد أو نحرق البلد»! ولهذا أيضا فإن إرهاب النظام فاشي ورجعي جوهرياً، وهو مجرد توسع في الإعدام والإبادة والتدمير من أجل الحفاظ على السلطة. العدميون العمليون، الروس قبل قرن وربع القرن والإسلاميون اليوم، يتملكهم شعور ذاتي قوي بالعدالة والحق، وهم ليسوا موتى قلب، على ما يعرض نظام الأسرة الأسدية.

---

(١) الحرية هي الهدف الثاني من أهداف حزب البعث الثلاثة. لكن تأسيسها على ماهية عربية مفترضة، لا على السكان السوريين العيانيين، تسبب في ردها إلى تأسيس للأوتاركية والانعزال عن العالم تحت يافطة الاستقلال الوطني، مع درجة متقدمة من الاستبداد وحرمان عموم السوريين من حرياتهم وحقوقهم.

٧

على أن وجود أسباب للإرهاب المقاوم (العدمية المقاتلة) لا يسبغ عليه الشرعية . الإرهاب عنف غير تمييزي ، لا يتسبب في هدر حيوات بشرية غير مذنبة ، بل هو يعفي المذنبين الفعليين من عقاب مستحق ، يخصُّهم ويُفرِدُهم عن غيرهم . في الإرهاب قد يعاقب المذنب على نحو عارض ، وليس على نحو ضروري وواجب ، بينما يطال العقاب أبرياء على نحو ضروري ، بسبب العشوائية الملازمة للأنشطة الإرهابية . ولذلك هناك بعد إجرامي للإرهاب ، أياً تكن أسبابه ودوافعه ومسوغاته .

ثم إن الإرهاب لا يحقق أبداً أهدافه المعلنة . بل ليس للإرهاب أهداف ، خلافاً لتعريف المؤسسات الغربية الشائع الذي يربط بين استهداف المدنيين وبين أهداف سياسية . فلكونه يمارس تحت وطأة شعور شديد بالقهر وإنكار عدالة العالم ومعناه ، فإن «هدف» الإرهاب ينحلُّ في التمرد على هذا الشرط والتخلص من الأعداء ، دون أن يستطيع التعدي إلى أهداف أوسع كـ«الحرية والمساواة والأخوة» ، أو الاستقلال الوطني ، أو التخلص من الفقر ، أو حتى معاقبة المجرمين من الحكام وأعوانهم . ليس هناك مثال واحد على تحرر أو تحقق أية أهداف سياسية بوسائل الإرهاب .

فإذا تصورنا أن منظمة عدمية وصلت إلى حكم بلد بطريقة ما ، فإنها ستقيم حصراً نظام طغيان . وهذا ليس لأنها معتادة على العنف غير البصير فقط ، وإنما أيضاً لأن السحب الجذري للثقة من العالم يوفر الشروط الثقافية والنفسية لمنع الانشقاق والمعارضة الداخلية ، ولاجتثاث أية أصوات مخالفة أو مغايرة ، على نحو ما نعرف في كوريا الشمالية ، وفي الحكم البعثي لسورية ، وفي الشيوعية السوفييتية وتناسخاتها . الطغيان نظام سياسي لا هدف له يتعدى دوامه الذاتي ، والنظم المذكورة جسدت انحطاط نزعات ثورية في القرن العشرين إلى الحكم بالإرهاب .

وتستطيع العدمية الإسلامية بالذات أن تؤسس لحكم إرهابي إلى أقصى

حد ، آلة لطحن البشر والمجتمعات ، عبر خفض قيمتهما لمصلحة العقيدة الكاملة تعريفاً ، وعزلهما عن العالم ، على نحو رأينا أمثلة عنه في أفغانستان طالبان . وأجازف بتقدير أن مما يسوغ الوحشية الرهيبة لممارسات الإسلاميين الجهاديين في نظرهم هو تساوي الوسائل المتناهية جميعها أمام العلو اللامتناهي للغاية ووجوبها المطلق : حكم الله في الأرض . المهم هو الغاية ، أما الوسائل فتتساوى كلها أمام الصفة المطلقة للغاية ، وليس بينها ما هو سيء في خدمة الغاية ، لكن أسرعها أفضلها . عقائد المطلق تتوافق مع مذهب الفاعلية ، ومع تغيير الواقع السيء دوماً وتعريفاً بالقوة المحض . الماكيافلية بالمعنى الشائع للتعبير ليست من خصائص مجموعات فكرية وسياسية لا مبادئ لها ، بل هي بالضبط من خصائص مجموعات ترفع مبادئها فوق الحياة البشرية والتاريخ والوجود الفعلي للناس .

ومن وجهة نظر المصلحة الوطنية السورية تمثل الجهادية خطراً جسيماً لكون توجهها فوق وطني ، متمحور حول تصور «الأمة الإسلامية» الوهمي ، وليس لدى الجهاديين مشكلة في انهيار الدولة في سورية أو غيرها ، بل هذا مرغوب في نظرهم[1] ، وليس لديهم مشكلة في تأجج النزاعات الطائفية ، بل يعملون على ذلك بفجور . هذا فضلاً عن العداء للثقافة وللتنظيمات الاجتماعية والسياسية الحديثة .

٨

ولذلك فإن فرص ظهور العدمية المقاتلة في سورية تزداد بقدر ما تنساق الثورة ، تحت وطأة الإرهاب الفاشي للنظام ، إلى تعريف نفسها بدلالة عدوها وتطلعها إلى التخلص منه ، النظام ، وليس بهدفها الإيجابي ، أي سورية الجديدة

---

(١) راجع كتاب **إدارة التوحش** ، سبق ذكره . والتوحش هو حالة مرغوبة من انهيار الدولة ، تشكل إطاراً لعمل الجهاديين ، وهو «المرحلة الأخطر التي ستواجه الأمة» .

الحرة . أي بقدر ما تكون الثورة في وضع المستميت[١] .

نستطيع تعقل هذا المسار أو شرحه شرحاً سببياً ، لكننا لا نستطيع أن ننسب إلى العدمية المقاتلة غايات إيجابية . وهذا خلاف التعريف الغربي الذي ينسب للإرهاب أهدافا سياسية ، هي ما يعلنه العدميون الثوريون المعاصرون في بياناتهم ، لكنه ينكر أسبابه . العكس هو الصحيح . الإرهاب معقول من جهة الأسباب ، لكنه غير معقول من جهة الأغراض . الإرهاب يُعبِّر ، لكنه لا ينتج .

ولعل «لزوم» الإرهاب ، أي كونه يستهلك ذاته ولا «يتعدى» إلى أهداف متميزة عن العنف العشوائي ، مسوغ إضافي ، غير التماس السند ، لارتباط العدمية الثورية في سورية بالإسلام . فـ«الإسلام» يوفر له ما يفترض أنها الغايات العليا الأكثر شرعية للحياة البشرية ، وليس للكفاح السياسي وحده . وهو يعفي العدميين الإسلاميين المعاصرين من تعيين غايات أكثر تحديداً ، يتعذر تعهدها في الشرط المستميت الذي تنتعش في ظله منازعهم العدمية الثورية .

نعترض على العدمية الثورية في سياق الثورة السورية ، أو في سياق الاحتجاج الإسلامي المعاصر ، أو في السياق الفلسطيني ، لأنه لا يحقق شيئاً ، ولأنه مكلف لمجتمع من يقومون به ، ولأنه قلما يؤذي الأعداء المتصورين على نحو موافق للعدالة .

في العدمية الثورية الكثير من العدم والقليل من الثورة[٢] ، أو أنها بمثابة تثبّت على الوجه المميت للثورة ، وجه الهدم والتقويض ، إلى درجة هدم الوجه المحيي للثورة ، ما يتصل بحرية البشر العيانيين وحياتهم العادية .

---

(١) حول مفهوم الاستماتة ، يراجع النص المتاح هنا : **الثورة السورية وخطر الوضع الطبيعي** .

(٢) لن تظهر داعش إلا بعد نحو عام من كتابة النص ، لكنها تجسيد تام للعدم الكثير والثورة القليلة ، بل هي بالفعل عدم محض دون ثورية إطلاقاً . إنها قوة موت فاشية ، صريحة في معاداتها الجذرية للثورة ، ومناسبة جداً للنظام .

٩

ونفضل مفهوم العدمية الثورية، على مفهوم الإرهاب ليس فقط لأن المركز الأميركي أفسد المفهوم الأخير، وجعله مسوغاً لسياسات عدوانية كلفت الكثير في أفغانستان والعراق، ودوماً في فلسطين، ولكن كذلك للقول إنه ما من خصوصية لإرهابنا المعاصر. فهو يندرج ضمن واحد من المنازع الأكثر شرعية في العالم الحديث، المنزع الثوري الذي يتأسس على اعتبار المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة فاسدة، غير عادلة وغير تحررية، ويكافح من أجل تغييرها. لكن العدمية الثورية تفشل نسقياً في تحقيق أهداف عامة، في فرنسا كما في روسيا، وفي فلسطين في أواخر ستينات القرن العشرين وأوائل سبعيناته على أرضية وطنية وماركسية؛ وكما في فلسطين العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أرضية إسلامية. تفشل لأنها تنشدُّ إلى الماهية والمثال المجرد والطوبى على حساب الوجود والصيرورة والحياة الفعلية. وتفشل العدمية الإسلامية تحديداً لأنها مشدودة إلى ماض متخيل، وتدافع عن ماهية إسلامية متخيلة بدورها، لا يتعرف أكثرية المسلمين على أنفسهم فيها.

والإسلام ذاته لا يكاد يمنح العدمية الإسلامية خصوصية. فالأمر لا يتعلق بإسلام أبدي متماثل مع ذاته، بل بإسلام مصنوع حديثاً على غرار العقائد السياسة الحديثة الكبرى، القومية والشيوعية بخاصة، استجاب لأوضاع ومطالب مزامنة على ما سبقت الإشارة. هذا الإسلام قاعدة عقدية لسحب المعنى والقيم من العالم في أوضاع تسوغ هذا السحب، مثل وضع الثورة السورية. وكلما كان السحب أكثر جذرية، كان الإسلام هو سنده الإيجابي الأصلح، وإن تشكل هذا الإسلام ذاته بصورة تستجيب للطلبات الموجهة إليه، أي سحب الثقة والمعنى من العالم. وبالطبع كلما كان السحب أكثر جذرية كانت فرص التطور السياسي ما بعد الثورة أشد عسراً واحتمالات الإرهاب أكبر. الثورتان الفرنسية والروسية مثالان ناطقان.

في الإسلام ذاته منزع عدمي يسهل تنشيطه ، قائم على خفض قيمة «الدنيا» ، وعلى المركزية القصوى للواحد على حساب العالم الكثروي ، وعلى مركزية حقبة التأسيس على حساب التاريخ اللاحق ، وهو ما تعزز بفعل تطورات تاريخية أهمها الحداثة الغربية التي عكرت مزاج الإسلام وجعلته قاعدة للاعتراض على العالم ، ومن أهمها أيضاً علاقة الخصومة مع الحكومات ما بعد الاستقلالية .

لكن في الإسلام الأصلي والتاريخي ما يحد من المنزع العدمي ، بخاصة واقعية الأخلاق الإسلامية وتقبلها للدنيا . ويبرز هذا الاستعداد الواقعي في كل مرة تتحسن فيه علاقة المسلمين بالعالم المعاصر ، أو في الأوساط المسلمة ذات العلاقة الطيبة بالعالم المعاصر (شرائح ميسورة أو صاعدة اجتماعيا) .

١٠

وفي السياق السوري المخصوص نحاذر مفهوم الإرهاب لسبب سياسي ظاهر ، هو أن النظام يفضل هذا المفهوم لوصم الثورة وإدراج مواجهته لها في سياق عالمي يقربه من دول العالم جميعا ، الغربية والعربية أولاً . وهذا هو العنصر الأساسي في سياسته في مواجهة الثورة اليوم : هناك إرهابيون مطلقون ، لا سبب لوجودهم ولا قضية لهم ، مع الإحالة دوما إلى «القاعدة» ، إذن العنف المطلق هو السياسة الوحيدة في مواجهتهم . ليس مفاجئا أن النظام يقلب العلاقة بين السبب والنتيجة ، فهذا ما يناسب أهل السلطة الامتيازية في كل مكان .

نتحفظ عن مفهوم الإرهاب أيضاً لأن الأمر يتعلق بعناصر ثلاثة لمركب عدمي لا يزال التقاؤها محدوداً ، وقابلاً للانعكاس كما سبق القول . وقعت عمليات يمكن وصفها أنها إرهابية في سورية ، لكن هناك شبهات منتشرة بأن النظام هو من رتبها على هذا النحو . وبينما لا ريب في اتساع نطاق ممارسة العنف من قبل فاعلين معادين للنظام في سورية ، فإن أكثره عنف غير عدمي ، دفاعي في الجوهر ، مرتبط بالثورة والاحتجاج السلمي بقدر طيب ، وممارسته

حتى اليوم بصيرة إلى حد كبير ، موجهة ضد النظام وأدواته أساساً . هناك أيضاً مظاهر فوضى تسلح ، وهناك ممارسات غير مقبولة من وجهة نظر العدالة وحقوق الإنسان ، وقد رصدت بعضها وحذرت منها منظمات دولية ، وأصوات داخل سورية ، إلا أنها تجاوزات محدودة قياساً على ما يمارسه النظام ، على ما قالت منظمة العفو الدولية[1] ، واللجنة الخاصة بسورية المرتبطة بمجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة[2] ، وهي تجاوزات ضمن حركة مقاومة اجتماعية ، شرعية بكل معنى الكلمة بالمعنيين السياسي والإنساني . وهي على كل حال تجاوزات إجرامية من الصنف العادي ، دون إلهام عقدي خاص .

لكن عناصر المركب العدمي ، سحب الثقة والعنف اللاتميزي والأسلمة العصابية المتشددة ، مرشحة لمساحة أوسع من الالتقاء مع توسع النظام في الإرهاب وتمادي الأزمة ، إذا استمر تحطيم بيئات الثورة ، ولم تعرض ميول معاكسة ، ترمم ثقة السوريين بالعالم وتفتح لهم نوافذ للأمل . وبينما لا يزال العنف الاجتماعي منضبطاً عموماً بمقاومة النظام وبالقضية العامة للثورة ، وفي الغالب بارتباط مع الأنشطة الأخرى (المظاهرات ، الدفاع عن النفس ، المعارضة السياسية ، الإغاثة . . .) ومع البيئات المحلية ، فإن العلامة الفارقة للعنف الإرهابي أن يتسع البون بينه وبين الأوساط المحلية ، وأن يتجذر في عقيدته الخاصة وصولاً إلى محاربة المجتمع وتكفيره ، وأن ينفصل عن قضية الثورة ويعمل على إخضاع هذه القضية له . هناك معلومات غير منظمة عن مجموعات

---

(١) تقرير المنظمة المعنون : I Wanted to Die . متاح على الرابط

https://doc.es.amnesty.org/cgi-bin/ai/BRSCGI/MDE2401612?CMD=VEROBJ&MLKOB=30437270000

(٢) تقريرها الصادر في ٢٢ شباط متاح على هذا الرابط :

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A-HRC-19-69.pdf

دينية يتفوق إخلاصها لعقائدها الخاصة على ارتباطها بالثورة أو بالأوساط المحلية ، وقيل إن مجموعة كهذه في جبل الزاوية أباحت لنفسها الخطف العشوائي وطلب الفدية(١) .

ولا يبعد أن هناك مجموعات جهادية من صنف منظمة القاعدة ، ومنها «جبهة النصرة» التي أعلنت مسؤوليتها عن عمليات الميدان في ٢٠١٢/١/٦ ، التي يفترض أنها استهدفت تجمعا لقوات الأمن ، وعمليتي تفجير فرع الأمن الجوي وإدارة الأمن الجنائي بدمشق في ٢٠١٢/٣/٢٠ ، وعملية القزاز في دمشق في ٢٠١٢/٥/١٣ . عدم الوثوق بسرديات النظام ليس تسويغاً كافياً لنفي وجود هذه المجموعة التي تتوفر اليوم في سورية بيئة مناسبة أكثر وأكثر لظهورها ، وليس ثمة ما يسوغ الجزم بأنها اختلاق محض من قبل النظام(٢) .

١١

ويترتب على هذا التحليل خلاصات عملية ، سبق التلميح إلى بعضها .

منها أنه كلما طال الأمد بالثورة ومواجهة النظام العنيفة لها كانت المنازع العدمية والمتطرفة مرشحة للانتشار والتنامي . المزاج المتشدد النافي للعالم ليس نتاجاً تلقائياً غامضا لتشدد إسلامي ذاتي ، بل هو الاستجابة المرجحة لمجتمعات معنفة في ظل وجود عرض إيديولوجي إسلامي مناسب للعنف .

---

(١) ينظر ما قالته سارة ليا ويتسن من هيومان رايتس ووتش عن الموضوع على الرابط :

http://www.hrw.org/ar/news/2012/03/20

وحول جملة هذه القضايا تنظر مقالة كاتب هذه السطور : **عدالة الثورة لا تضمن عدالة الثائرين** . «الحياة» ، ٢٠١٢/٤/٨ .

(٢) أذكر بأن النص كتب في أيار ٢٠١٢ ، وقت لم يكن مؤكداً أن «جبهة النصرة» منظمة حقيقية ، وليست اختراعاً مخابراتياً ، ولم تكن داعش موجودة وقتها . ستنبثق من رحم جبهة النصرة القاعدي في نيسان ٢٠١٣ .

ومنها أن العدمية المحتملة اليوم نتاج محلي سوري ، مرتبط بظروف الثورة وتعامل النظام معها ، وليس انتشاراً لفيروس إرهابي غريب على ما يفضل النظام القول ، وأن من شأن انتصار الثورة أن يقلل من فرص تلاقي عناصر المركب العدمي ، أو يدفعها في اتجاهات متباعدة ، فيما من شأن تطاول أمد تعنيف المجتمع السوري أن يزيد من تلك الفرص . ولو تصورنا أن النظام استعاد السيطرة العامة ، فإننا نرجح أن تخرج من بين مئات الألوف ، بل ملايين ، الناشطين بصورة متنوعة في الثورة اليوم مجموعات عدمية ، يتحتم أن تكون إسلامية العقيدة .

لذلك هناك مصلحة عامة ، سورية وعربية وعالمية ، في تحرر المجتمع السوري من شرط المجتمع المعنف ، وتوقف الإرهاب النظامي . كان من شأن حدوث ذلك في وقت أبكر أن يتيح توقف أي عنف آخر ، أما إذا تأخر الأمر فإنه يحتمل للعنف العدمي أن ينفصل كلياً عن الثورة ، ويكتسب قوة دفع خاصة به ، لا تتوقف بمجرد توقف الإرهاب النظامي .

وللمعارضة السورية دور في إحياء الثقة ومقاومة العدمية ، لا يقتضي منها التوحد بالضرورة ، بل وقف تخاصم لا معنى عاماً له ، وخلع مظهر الرثاثة وسوء الأداء الذي تتسم به ، فضلاً عن قدر من الصدق والتواضع . ليست مشكلة المعارضة السورية أنها ضعيفة ، ولا أنها غير موحدة ، مشكلتها أنها لا تعطي انطباعاً بالجدية والإخلاص ، فلا تثير لدى المتابع العام شعوراً بالاحترام .

وعلى القوى الدولية والعربية يقع دور مهم أيضاً في معاكسة هذا الميل العدمي في سورية ، عبر مساعدة السوريين على التخلص من الإرهاب الأسدي . يمكن الأخذ والعطاء حول شكل المساعدة ، لكن المشكلة اليوم لا تتمثل في أن القوى الدولية الفاعلة لا تريد التدخل العسكري في سورية ، المشكلة أن طرح المسألة حصراً في صورة تدخل عسكري متعذر ، إن لم يكن ممتنعاً ، يساعدها على ألا تساعد فيما تقدر عليه مما هو أقل من ذلك . المطلوب مقاطعة سياسية كاملة للنظام ، وفرض حصار فعال يضمن انقطاع توريدات

الأسلحة إليه ، ومساعدة السوريين على أن يسقطوه بوسائلهم . هذا بحد ذاته صعب ، لكنه أسهل وأقل كلفة من التدخل العسكري ، وأنسب لمصلحة لسورية والسوريين .

نعيش في مجال عالمي متداخل ، يمتنع أن يبقى تنامى العدمية في أي بلد منه أسير حدود هذا البلد ، على نحو نعلمه من أفغانستان . وتالياً فإن القوى العربية والدولية تُسلّف نفسها المعروف حين هي تساعد السوريين لمرة واحدة على التخلص من كابوسهم . ليس في هذا ما يتعارض مع عقلانية سياسة دول قومية ، وإن اقتضى منها أفقاً عالمياً وتاريخياً أكثر انفتاحاً .

لكن ، لا يبدو محتملاً أن نشهد كرماً كهذا في أي مستقبل قريب . الدول كلها أنانية . هذه «الرذيلة» هي فضيلتها الأسمى كدول قومية . لكن عالماً كهذا ليس عادلاً من وجهة نظر الضعفاء ، ومن وجهة نظر التطور البشري العام .

ثم إن التيارات العدمية ، أياً تكن عقائدها ، وبدرجة تتناسب مع ممارستها الفعلية للإرهاب ، هي المجموعات التي تفضل أجهزة المخابرات في العالم التعامل معها . من ناحية هي تحتاج إلى هذه المجموعات كي تسوغ نفسها وعملياتها وميزانياتها الكبيرة ، وهذا صحيح في الدول الدكتاتورية والديمقراطية معاً . ومن ناحية ثانية تعرض هذه التنظيمات ، من العدميين الروس إلى الألوية الحمراء في إيطاليا ، إلى جماعة أبو نضال ، إلى تنظيم القاعدة ، قابلية اختراق مميزة من قبل أجهزة المخابرات ، وتوجيهها بما يناسب تلك الأجهزة ، بما في ذلك المخابرات السورية . يحتاج الأمر إلى تفسير لهذا الانجذاب بين قطبي العالم السفلي الأشد تنافياً : قطب النفي الأتم للواقع والإلفة الأقوى مع الموت والتوجه الأثبت نحو ماض غابر أو مستقبل بعيد ، المتمثل في المنظمات العدمية ، وقطب الدنيوية القصوى والجسدية القصوى والحاضرية القصوى ، المتمثل في المخابرات . لكن بخصوص مجموعات القاعدة بالذات ، فإن ضعف علاقتها بالمجتمع وعدائها للحياة العادية وغربتها عن عالم العمل والإنتاج وطفيليتها المطلقة تسهل أمر وقوعها في مدارات المخابرات أو اختراق هذه لها .

وربما تجد أجهزة مخابرات متنوعة ، عربية وغربية ، إيرانية وتركية ، في صعود العدمية في سورية بيئة مناسبة لشغلها وتصفية حسابها مع أي خصوم لها حسابات معهم .

١٢

وفي الأساس ، الأزمة السورية تكشف عجز النظام العالمي وتناقضه العميق . فعدا نصيب تاريخي من المسؤولية تتحمله قوى غربية مهيمنة عن جانب من مأساة الشعب السوري عبر انتهاكها لمبادئ العدالة في دعم الكيان الإسرائيلي العدواني ، وتالياً تسهيل أمر سحب الثقة من العالم وتعزيز فرص عسكرة الحياة العامة في سورية ، فإن النظام الدولي ليس في موقع أخلاقي وحقوقي رفيع بقدر كاف لإدانة النظام السوري بصورة متسقة . وهو إن يكن أكثر عدالة من النظام السوري ، فإنه ليس ثناء على أحد أن تصفه بأنه أقل سوءاً من نظام قاتل ، هو الأسوأ دونما منافس في العالم اليوم .

ونرجح أن يشهد النظام الدولي مزيداً من اللافاعلية العامة ومن تمركز سياسة الدول حول الأمن مع عجزها البنيوي عن مواجهة المسألة السورية . وهو ما يفترض أن نستنتج منه وجوب إعادة هيكلة النظام الدولي باتجاه أكثر ديمقراطية وإنسانية .

قد يبدو هذا كلاماً طوباوياً ، لكنه مجرد محاولة لطرح الأمر بصورة جذرية .

دمشق ، أيار ٢٠١٢

٨
صورة، علَمان، وراية/ مقاربة اجتماعية رمزية لتفاعل وصراع أربع سوريات

في بداية الثورة السورية، وحتى نهاية عام ٢٠١١ تقريباً، كان الثائرون يرفعون العلم السوري الرسمي نفسه: شريط أفقي أحمر، وتحته شريط أبيض بنجمتين خضراوين، ثم شريط أسود في الأسفل. يوافق هذا الطور عموما طور المظاهرات السلمية بين أنشطة السوريين الاحتجاجية، ومنطقه الضمني أن الثائرين هم سورية العامة التي استولى عليها النظام الأسدي، وأن العلم رمز سورية العامة، المنتفضة، وصورة بشار وأبيه، وقد خصهما الثائرون بأشد انفعالهم في مراحل الثورة الباكرة، رمزان لسورية الخاصة، المستولية، «سورية الأسد». كان رفع العلم في مظاهرة شعبية تهتف بإسقاط النظام يقيم تطابقاً مرغوباً بين هذا العلم و«الشعب» الذي يريد، وتطابقاً آخر مرفوضاً بين الصور و«النظام» المراد إسقاطه. في مظاهرات حماه الكبرى في تموز ٢٠١١، رسم مئات الألوف بأجسادهم أشرطة العلم الثلاثة ونجمتيه الاثنتين.

بعد هذا الطور أخذ بالظهور «علم الاستقلال»، العلم الرسمي السوري بين أواخر عشرينات القرن العشرين وحتى الوحدة السورية المصرية (١٩٥٨- ١٩٦١)، وهو أيضا علم «عهد الانفصال» (١٩٦١- ١٩٦٣)، ويبدو أنه ظل يُرفع لبعض الوقت في مطلع الزمن البعثي (١٩٦٣-). وهذا في أعلاه شريط أفقي أخضر، ثم شريط أبيض عليه ثلاثة نجوم حمر، وفي الأسفل شريط أسود. وخلال عام ٢٠١٢ صار هذا العلم هو رمز الثورة وعلامة على تعمق الصراع السوري، وإرادة تجاوز الصفحة البعثية من تاريخ البلد. كانت الثورة السورية

طالت أمداً قياساً إلى الثورتين التونسية والمصرية ، وأخذ النموذج الليبي المعتمد على قطيعة عسكرية ورمزية مع النظام يجتذب قطاعات أوسع من سوريين تحولوا تدريجياً إلى مقاومة النظام بالسلاح .

وفي صيف ٢٠١٢ ، أخذت تظهر بتواتر لافت راية سوداء كُتِب عليها بالأبيض عبارة : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . وفي بعض أشكالها مساحة دائرية بيضاء ، وفي قلبها بالأسود «الشهادة» نفسها . هذا الشكل الأخير هو علم «جبهة النصرة» ، أو بالأحرى «راية» الجبهة حسب الكلمة المفضلة عند القوم (في وقت لاحق صارت هذه الراية لداعش ، وصارت راية النصرة مساحة سوداء ، وعليها الشهادة بالأبيض ، وتحتها عبارة «جبهة النصرة») . «جبهة النصرة» ظهرت في مطلع ٢٠١٢ ، وأعلنت في نيسان من عام ٢٠١٣ ارتباطها بمنظمة القاعدة (بايعت الشيخ أيمن الظواهري فيما قد يكون صراعاً على الشرعية القاعدية ، إن جاز التعبير ، مع «دولة العراق والشام الإسلامية») . وترمز تنويعات للراية السوداء وعليها الشهادة بالأبيض لمجموعات إسلامية ، سلفية التوجه عموماً ، ويحصل أن ترفع هذه المجموعات راية بيضاء الأرضية وعليه الشهادة نفسها بالأسود ، ويقال إن هذه هي راية الرسول وقت السلم ، فيما التي أرضيتها سوداء هي رايته وقت الحرب ، أما راية داعش اليوم فيفترض أنها ختمه .

واليوم ، صيف ٢٠١٣ ، يبدو أن الراية على اختلاف صورها منتشرة في أوساط مجموعات مسلحة تقاوم النظام ، وهي تُرفع كثيراً في «مناطق محررة» تسنت لي زيارتها والعيش في بعضها لبعض الوقت . ويشيع أيضاً أن يُبطّن الزجاج الخلفي لسيارات خاصة بالأسود و«الشهادة» مكتوبة عليه بالأبيض .

وبينما يبدو أن الراية رمز لتيار متميز واع بذاته ، وتقارب أن تكون رمزاً حزبياً للتيار السلفي ، تبدو في الوقت نفسها تعبيراً عن حرية دينية مكتسبة أو مستعادة بمشقة ، في مواجهة نظام كان يقمع بصورة عدوانية التعبيرات العلنية عن التدين العام .

علم الثورة الأخضر يُرفع في المظاهرات التي لا تزال تجري ، لكن الراية

السوداء منتشرة بوفرة . في دوما يلحظ ناشطون توتراً بين العلم والراية ، ومفهوم أن العلم يرمز للثورة ومكونها المدني و«الجيش الحر» ، فيما الراية وتنويعاتها ترمز إلى تيارات سلفية صاعدة ومجموعات مسلحة محسوبة عليها ، وإلى تدين عام مستعاد كما أشرنا للتو .

يرمز كل من هذه الأعلام الثلاثة إلى سورية مختلفة عن الأخرى . سورية الأولى وعلمها ذو الشريط الأحمر في الأعلى هي «الجمهورية العربية السورية» ، وقد ظهر هذا العلم أول مرة حين كان كيانها ذاته يتلاشى في تجربة الوحدة مع مصر ، التجربة التي خرجت منها دائخة ، قبل أن تقع تحت حكم البعث ، ثم الحكم الأسدي ، وقعة يخشى ألا تنهض منها ؛ وسورية الثانية وعلمها ذو الشريط الأخضر من أعلى هي الثورة السورية في وجهيها المدني والمسلح ، لكن المتطلع نحو الاستيعاب الاجتماعي والسياسي ؛ سورية الثالثة هي سورية الإسلامية ، السنية ، السلفية تحديداً ، وقد أخذت تظهر على نحو اقتحامي لافت للنظر بعد أكثر من عام من الثورة .

لكن هناك سورية رابعة سبق أن ألمحنا إليها ، تمثلها صورة بشار الأسد ، وقبله صورة أبيه حافظ (وتماثيل هذا الأخير) . لا يكاد يعلم غير السوريين أنه بعد سنوات قليلة من حكم حافظ الأسد تحولت صورته إلى الرمز الفعلي والعلم الفعلي للبلد ، تنتشر في كل مكان ، وتطبع على صفحات الدفاتر والكتب المدرسية وسجلات التلاميذ ، وعلى أكبر قطعة عملة معدنية سورية (قطعة الخمس وعشرين ليرة) ، وعلى أكبر قطعة عملة ورقية (قطعة الألف ليرة) ، وترفع فوق الرؤوس في «المسيرات الشعبية العفوية» في «المناسبات الوطنية والقومية» الكثيرة كل عام ، فضلاً عن تصدّرِها صفحات الصحف وشاشات التلفزيون كل يوم . وهذا تقليد تراجع قليلا في الشهور الباكرة من وراثة بشار الأسد لأبيه ، قبل أن يعود بتردد ، ثم بصفاقة ، مقروناً بصور أبيه وأخيه الراحل باسل وأخيه ماهر ، أو بصور حسن نصر الله والرئيس الإيراني أحياناً ، وحتى بصور ابنه الصغير حافظ في أحيان أخرى .

ولكون الصور رمزاً لـ«سورية الأسد» ، وعلماً لها ، فقد ووجهت بأشد غضب السوريين ، وكان تحطيمها والدوس عليها مجاهرة بالقطيعة مع هذه السورية الخاصة .

في سنوات حافظ وابنه ، لم يكد يوجد من يعرف ألوان العلم الوطني قبل ولوج مرحلة صراع الأعلام في الثورة ، ولم يكن بين خواص السوريين من يرفعه في بيت أو سيارة أو مكتب . وكانت مزاحمة علم حزب البعث له ، وهو أيضاً من ثلاثة أشرطة ، أسود في الأعلى ، وأبيض في الوسط ، وأخضر في الأدنى ، لكن مع مثلث أحمر قاعدته من جهة السارية ورأسه في وسط الشريط الأبيض ، كانت هذه المزاحمة في المدارس والقطعات العسكرية والإدارات الرسمية تضعف أكثر من شخصية وحضور العلم الوطني الرسمي .

على أن هذا العلم الأخير شهد موجتين من رد اعتبار انتهازي له في سنوات الابن . موجة أولى في عام ٢٠٠٥ إثر الانسحاب الاضطراري للقوات السورية من لبنان . كان النظام يريد خلق قضية سورية عامة ضد اللبنانيين الثائرين على انتدابه وهيمنته في لبنان ، وأطلقت وقتها حملة لرفع العلم على شرفات المنازل . انزوى بعدها العلم الأحمر لسنوات قبل أن يرفع من جديد في «المسيرات العفوية» التي كان ينظمها النظام للموالين له في العام الأول من الثورة . ومنها مثلاً علم بطول مئات الأمتار جرى مدّه في «مسيرة شعبية» في أوتوستراد المزة في أواخر عام ٢٠١١ . والغرض المرجح لهذا المسلك هو توسيع قاعدة التماهي العام مع النظام . فمن يتماهون بصورة بشار هم شعب «سورية الأسد» ، النواة الصلبة من الموالين ، وليس عموم السوريين ، فلا يعقل أن ترفع صورته وحدها في مسيرات يراد لها أن تكون جامعة . فيما يؤمل من رفع العلم مخاطبة جمهور أوسع .

على أن صور بشار لم تغب قط عن تلك المسيرات ، وكان رهان النظام توحيد الصورة والعلم ، والقول إن سورية العامة هي «سورية الأسد» ، والأسديون هم السوريون . ولقد تمثل المعادل الرمزي لهذا التوحيد في طبع صورة بشار على

العلم المرفوع أو «المسطوح» في «المسيرات» . وفي هذا ما يقول شيئاً عن غرائز النظام الاحتلالية العميقة ، والفصل المتعذر بين القناع الأسدي والوجه السوري ، وكذلك بين «سورية الأسد» و«الجمهورية العربية السورية» ، وبين «النظام» و«الدولة» .

لدينا إذن أربع سوريات بأربعة رموز .

«سورية الأسد» ، ورمزها هو الصورة ، وتتماهى بها على نحو خاص النواة العائلية الطائفية للنظام ، ويرتبط بها طيف من منتفعين متنوعين في مراتب الجيش والحكومة وحزب البعث ودوائر المال .

و«الجمهورية العربية السورية» ، ورمزها هو العلم الأحمر (في أعلاه شريط أحمر) ، ويتماهى بها جمهور سوري أوسع وعابر للطوائف من الطبقة الوسطى المدينية والمتعلمة والحديثة التكوين ، ومن مثقفين وناشطين من هذه الأوساط ، ومنهم من يعتبرون أنفسهم معارضين للنظام . لكن هذا الجمهور فاقد للإرادة السياسية المستقلة ، ومنحدر من شرائح غير مستقلة سياسياً ، بصورة يعكسها رضوخ «الجمهورية العربية السورية» لـ«سورية الأسد» .

ثم سورية الثائرة ، ورمزها هو العلم الأخضر (في أعلاه شريط أخضر) ، ويبدو أنه يتماهى بها تفاضلياً جمهور عريض منحدر من مدن وبلدات متدهورة ، أدنى دخلاً وتعليماً على العموم ، فضلاً عن قطاع حسن التعليم ومستقل من الطبقة الوسطى ، ومثقفين وناشطين سياسيين متنوعين من الأقل خضوعاً للحتميات الاجتماعية . ومن المفهوم أن الأطياف المعارضة التي تتماهى بهذا العلم هي من الأكثر جذرية في موقفها من النظام . ومنها ما تحرص على إبراز عمق إسلامي لجذرية اعتراضها بأن تنقش على الشريط الأبيض من العلم الأخضر عبارة «الله أكبر» ، أو «لا إله إلا الله» .

جماعة «الخضر» هؤلاء هم الطيف السوري الأكثر تنوعاً ، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، ولهم مكون علماني مختلف المرجعيات ، يشمل مثقفين وناشطين من الأبرز في سورية ، ومكون إسلامي يشمل إسلاميين ليبراليين والتيار الإخواني ،

وبينهم طيف فرعي واسع بدوره من المستقلين . وبالخضر أيضا يرتبط متن «الجيش الحر» ، تشكيلاته الأقدم والأدنى حزبية إسلامية . يمكن القول بصفة عامة إن الخضر أرخبيل سوري لا مركز ثقلٍ محدد يشدّه إلى بعض ، وظاهر من حال المؤسسات السياسية والعسكرية التي حاولت تمثيله أنها لا تستقر على حال ، وأنها معرضة لمنازعة شديدة تطال شرعيتها بالذات ، ومن داخل طيف الثورة الأخضر قبل غيره . ويذكر هذا الشرط بوضع سورية قبل الحكم البعثي ، والأسدي ، من حيث اضطرابه وفوضاه وحيويته .

والتماهي المضاد لسورية الثائرة هذه يستهدف «سورية الأسد» بصورها وتماثيلها ، وليس «الجمهورية العربية السورية» أو العلم الأحمر الذي لا تُعرف حادثة اعتداء واحدة مشهورة عليه .

وأخيراً لدينا سورية الإسلامية السنية السلفية ، ورمزها هو الراية ، ويتماهى بها جمهور ريفي عموماً أو «مُريّف» ، ربما يتكون من شريحتين متمايزتين : مشايخ مندرجين في شبكات دينية عابرة للحدود (باتجاه السعودية والخليج بخاصة) من جهة ، وجمهور مفقر ينجذب إلى بساطة العقيدة السلفية وما توفره من انضباط في أوساطها ومجموعاتها المقاتلة بخاصة من جهة ثانية . و«الآخر» المباشر للراية هو علم الثورة ، وهو ما تتمايز عنه الراية السوداء ، وتُعرِّف نفسها بهذا التمايز (بخاصة المكون الحركي المنظم ، السلفي الجهادي) ، وإن يكن مضمراً أن العلم الأحمر والصورة الأسدية منفيان أيضاً . وهناك غير واقعة أسقطت الراية (السوداء) فيها العلم (الأخضر) وانتصبت محله ، منها واقعة دوار الحلوانية في حلب في ٦ حزيران ٢٠١٣ .

على أن التماهي شأن علائقي وديناميكي ، وليس ارتباطاً آلياً بهويات ثابتة . يمكن أن يتماهى بـ«سورية الأسد» قطاع من المتماهين بـ«الجمهورية العربية السورية» ، إن كان البديل المتصور هو «السود» من أهل الراية ، أو ما ترمز له الراية من هيمنة سلفية على مستوى أنماط الحياة والحكم . بالعكس ، يمكن أن يقترب أهل «الجمهورية العربية السورية» من أهل الثورة ، أي الحمر من الخضر ، ويتباعدون

عن أهل الصورة أو الأسديين ، بقدر ما يخف وزن السود في أوساط أهل الثورة . وإذا تصورنا أنه سقط النظام و«سورية الأسد» في أية لحظة الآن ، فإن من المرجح لأكثر الحمر أن يصيروا خضراً . وواقع الحال خلال أكثر من عامين يشير إلى اتساع مساحة الراية السوداء وارتباك العلم الأخضر أمامها تحت التأثير المستمر لعدوانية الصورة واستسلام العلم الأحمر أمامها . ونقدّر أيضاً أن من شأن كسب الصراع ضد «سورية الأسد» أن تتمايز في أوساط أهل الراية المجموعات الحركية المتصلبة ، السلفية الجهادية وما يقاربها ، السود الحقيقيون ، عمن يمكن تسميتهم «الرماديين» ، أطياف اجتماعية نقدر أن الراية ترمز لديها إلى هوية إسلامية وتدين عام مستعاد . ما يحول دون تمايز هذين المكونين اليوم هو حرب النظام ضد البيئات الخارجة عليه . اختيار علم أبيض كتبت عليه الشهادة بالأسود (راية كتائب أحرار الشام العسكرية) مؤشر على إرادة تباعد عن «القاعدة» ، ومثل ذلك يتضمنه تدوين الشهادة بالأخضر على أرضية بيضاء (راية حركة أحرار الشام) .

عموماً ، يبدو التيار السلفي أكثر تعقيداً مما توحي الظواهر ، ولا يزال انتشاره واتساع دوره غامضين بقدر كبير . هذا من الأسئلة الكبيرة للثورة السورية ، ومن أسرارها الكبيرة أيضاً ، ولا يكاد يكون هناك ما هو أولى بالبحث المنقِّب منه .

وعلى نحو عابر نميز هنا بين سلفيين جهاديين ، مثل «جبهة النصرة» وداعش ، وبين سلفيين يجاهدون مثل «لواء الإسلام» (اسمه منذ خريف ٢٠١٣ «جيش الإسلام») ومجموعات مشابهة . العلاقة بين السلفية والجهاد أقل جوهرية عند المجموعات الأخيرة ، التي هي أيضاً سورية محلية ، وإن تكن لها روابط فكرية وسياسة خارجية ، فيما المجموعات السلفية الجهادية أممية إسلامية ، تشكل تكويناً بشرياً ومشروعاً سياسياً .

يلزم القول في ختام هذه الفقرة إن التقابلات الرمزية السوسيولوجية المشار إليها للتو تخطيطية وتقريبية ، متحركة ومرنة أيضاً ، شأن كل ما هو اجتماعي ، وإنه يمكن دوماً إيراد شواهد تنفلت من الميول العامة التي تكلمنا عليها هنا .

***

على نحو ما حولت «سورية الأسد» «الجمهورية العربية السورية» إلى قوقعة جوفاء، ودفعت بالصورة إلى موقعٍ سائد والعلم الوطني إلى موقع متنحٍّ، تحاول الراية أن تشغل اليوم موقعا مماثلاً في الحركة الاجتماعية التاريخية الواسعة الجارية منذ عامين ونيف، وتعمل على إزاحة علم الثورة إلى موقع ثانوي، وإلى أن تشغل هي موقع السيادة.

كان رفع الثائرين علم «الجمهورية العربية السورية» في عام ٢٠١١ نفياً للصورة الأسدية، قبل أن ينفي العلم الأخضر «الجمهورية العربية السورية» و«سورية الأسد» معاً، في مؤشر على تجذر وتصلب في أوساط الثورة. وهو ما ارتبط حينها بظواهر اجتماعية وسياسية مهمة، منها ما يعادل خروجاً تاماً لـ«التيار المدني»، أي لطيف متنوع من مثقفي وناشطي الطبقة الوسطى الأفضل تعليماً من المشاركة المباشرة في الثورة، هجرة أو نزوحا خارج البلد في الغالب، أو ولاء لتشكيلات هي الأقرب إلى النظام من المعارضة (يتماهون بالعلم الأحمر)، فضلاً عن اعتقال واستشهاد العديد من المبادرين والناشطين الميدانيين المدنيين؛ ومنها صعود المقاومة المسلحة الحاد بدءاً من خريف ٢٠١١، وأكثر المقاتلين من شرائح دنيا اجتماعياً وتعليمياً؛ ومنها دخول جهات «داعمة» متنوعة على خط الثورة، خليجية أساساً، تجمع بين التدين السلفي والمال الوفير، وهي جهات غير مستقلة في دول غير مستقلة بدورها؛ وكل ذلك على خلفية توسع «سورية الأسد» في الحرب ضد سورية الثائرة، واشتداد الصراع السوري، والطريق المسدود الذي بلغته الاحتجاجات السلمية بعد احتلال النظام لكل من حماه ودير الزور في آب ٢٠١١.

ليس واضحاً من رفع علم الاستقلال (= علم الثورة = العلم الأخضر) أول مرة، وكيف وأين رفع (ربما في مؤتمر مبكر عقده معارضون سوريون في أنطاليا- تركيا، في مطلع حزيران ٢٠١١). لكن حلوله التدريجي محل العلم الأحمر يستجيب لواقعة تجذر الثورة الاجتماعي والنفسي من جهة، وللعودة إلى

رموز مرحلة تاريخية أقدم مما هو شائع في الثورات من جهة ثانية ، فضلاً عن الإحالة إلى صورة مرغوبة لسورية أكثر تعدداً وحرية وحيوية سياسية دون ريب .

أما الراية الإسلامية المفترضة فتتقابل مع صور الأسديين وحلفائهم ، وهذه الأخيرة طائفية الدلالة في العمق ، وإن كانت تتفادى ، خلافاً للسلفيين ، التصريح بذلك . وللراية البنية الاستبعادية ذاتها التي للصورة ، وهي تستبعد علم الثورة الجامع أول ما تستبعد ، وتنشق عليها أول ما تنشق .

وفي الحالين نحن هنا حيال سورية خاصة ، تفرض نفسها على سورية أكثر عمومية : «سورية الأسد» على «الجمهورية العربية السورية» ، وسورية السلفية على سورية الثائرة ضد الطغيان .

ولا شيء يكشف عن هذه البنية الاستبعادية والتسلطية أكثر من واقعة أنه جرى في العديد من المناطق تحوير الشعارات الأسدية وتحويلها إلى شعارات إسلامية . من ذلك مثلا الهتاف الذي صار يُسمع في مطلع عام ٢٠١٢ : قائدنا للأبد/ سيدنا محمد! وهو تحوير فقير لشعار أسدي انتشر بعد مذبحة حماه ١٩٨٢ ، يقول : قائدنا إلى الأبد/ الأمين حافظ الأسد! ومنها ما تسنى لي رؤيته على الجدران في غير موقع في الغوطة الشرقية من «إصلاح» عبارة : الأسد أو لا أحد! إلى : الأسلام أو لا أحد! حتى أنه لم يجر وضع الهمزة تحت الألف ، وجرى الاكتفاء بمد سِنّة حرف الدال لتصبح لاماً ، وأُلحقت بها ألف ممدودة وميم ؛ أو : الأسد أو نحرق البلد! إلى : الأسلام أو نحرق البلد! أو : جنود الأسد مروا من هنا! إلى : جنود الأسلام مروا من هنا! أو : عاش الأسد! إلى : عاش الأسلام! أو الأسد للأبد! إلى : الأسلام للأبد! وكلها رأيتها بعيني . وتسنى لي أيضاً أن أرى شريطاً مصوراً في هاتف ناشط محلي في دوما لزهران علوش ، قائد تشكيل جيش الإسلام السلفي وقتها ، يقول فيه بين أشياء أخرى : الإسلام أو لا أحد!

هذا لا يدل على مخيلة مُجدبة فقط ، بل على تلهف على السلطة المطلقة ،

واختصار الثورة إلى إحلال «الإسلام» محل الأسد ، أي بعضاً أقلياً من سورية محل بعض أقلي . «الإسلام» الذي يتشوق هذا التيار إلى إحلاله محل الأسد هو في الواقع حكم تيار إسلامي بعينه ، هو جزء من الإسلاميين ، الذين هم جزء من الإسلام السني ، الذي هو جزء (كبير) من السوريين .

التطرف ينبع من هنا ، من تطلع طرف اجتماعي واحد إلى إشغال موقع الأطراف كلها . الأسديون طرف واحد صغير ، يفرض نفسه بالقوة موقع الكل ؛ و«الأسلاميون» طرف واحد صغير بدوره ، يتطلع إلى أن يشغل موقع الكل . «الأسلاميون» هو المصطلح الذي أراه مناسباً لتسمية هذا التيار ، تمييزاً له عن إسلاميين آخرين أقل حصرية من جهة ، وربطاً لهذا التيار بالبنية السياسية والفكرية الأسدية ، المتطرفة والطائفية ، من جهة أخرى .

ومما يقرب بين البنيتين أيضا مضمون ملصق رأيته على بعض الجدران يقول : «أمة واحدة راية واحدة دولة واحدة» ، وفي أعلاه صورة الراية السوداء ، وعليها الشهادة بالأبيض . وهو يذكر بالشعار البعثي : أمة عربية واحدة ، وتأكيد الملصق على وحدانية الراية ينفي علم الثورة أولاً .

معلوم أن قيادات الجهتين المتطرفتين ، الأسدية و«الأسلامية» ، مرتبطتان بجهات أجنبية ، الأسديون هم جزء من المحور الإقليمي الطائفي الذي تقوده إيران ، ويندرج فيه حزب الله اللبناني ومجموعات شيعية عراقية وأفغانية ويمنية وغيرها ؛ و«الأسلاميون» مرتبطون بمحور سعودي خليجي ، أو بحركة الجهاد العالمية .

وفي الحالين نحن حيال قوى طغيان متطرفة من جهة ، وطائفية من جهة ثانية ، وتابعة وغير وطنية في كل حال .

على أن هذا التناظر البنيوي ليس برهاناً على مسؤولية متساوية ، ولا يصلح بحد ذاته دليلاً لسياسة صحيحة ، وإن يكن مؤشراً فكرياً وأخلاقياً بالغ الأهمية . لدينا معتد ومعتدى عليه ، طرف فاعل وطرف في موقع رد الفعل ، طرف أقوى وآخر أضعف ، وإقامة مساواة بينهما هي في الواقع مساندة للقوي

المبادر بالعدوان ، النظام الأسدي وحلفاؤه .

لكن ، في الوقت نفسه ، لدينا طرف معتدى عليه يتصرف على نحو تسلطي واستبعادي وأناني ، ويسهم في إضعاف الطيف الاجتماعي الثائر الذي انبثق منه ، الطيف الذي يقاوم بمشقة معتدياً أقوى منه . وهذا الطرف السلفي ، قياداته تحديداً ، يتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية عن غير قليل من مصاعب داخلية وخارجية تواجه الثورة السورية اليوم .

على أن من النقاط المهمة في هذا الصدد درجة السيولة العالية في أوساط «الأسلاميين» ذاتهم (والثورة ككل) ، وأن مقاتلين كثيرين يتركون تشكيلاً عسكرياً سلفياً باتجاه تشكيل «عادي» أو العكس في حركة لا تتوقف ، وأن من المحتمل أن يبرح كثير من «الأسلاميين» موقعهم الراهن باتجاه مواقع أكثر وسطية واعتدالاً إذا سقط النظام في وقت قريب . هذا على كل حال ما يقوله كثير من الناس في الغوطة الشرقية .

وعدا أن هذه السيولة الاجتماعية تتعارض مع ما يعرضه المعسكر الطائفي ، الأسدي الإقليمي ، من تماسك وصلابة في التصميم والهدف والعمل المشترك ، فإن من شأن سياسات اجتماعية تخاطب حاجات القطاعات الأفقر والأشد تهميشاً والأدنى تعليماً على مستوى فرص العيش والعمل وأنسنة بيئات الحياة ، من شأنها أن تُشرك هذه القطاعات في الحياة الوطنية ، فتقوي ارتباطها الوطني العام . التيار السلفي المستجد ، «الأسلامي» ، يستمد قوته من الهامشية الواسعة التي أصابت بلدات ومدناً وأحياء متدهورة في ربع القرن الأخير في سورية . إنه ضرب من التدين غير النظامي ، إن جاز التعبير ، ينتشر في بيئات تراجع تنظيمها واشتراكها في الحياة الوطنية العامة ، وتشعر بالغربة والحرمان في بلدها . الراية السوداء ، وقد كتب عليها بالأبيض كلام مقدس ، توافق تصور العالم المبسط لجمهور محروم وغاضب اجتماعياً ، ولا يجد معنى إيجابياً ينسبه إلى حياته في بلد ومجتمع سوريين مصادرين أسدياً ، بينما يجد في «الإسلام» وطناً بديلاً يعيش فيه . ويميل هذا الجمهور إلى تصور الأمور بين أبيض أو أسود .

تصور العالم هذا مناسب لتطلعات قادة دينيين وسياسيين ديماغوجيين ومتعطشين إلى السلطة بلا شك ، لكنه وثيق الصلة بأوضاع شرائح اجتماعية مندحرة ومتروكة على هوامش المجتمع .

***

يفيد هذا المقترب الاجتماعي الرمزي في تصور مخرج مناسب من الصراع السوري الذي يتجاوز اليوم ، بعد عامين و٣ أشهر من الثورة ، مخاطر تمزق المجتمع إلى انهيار شامل للمجتمع والدولة والكيان الوطني .

فإذا كان صحيحاً أن التطرف يغذي التطرف ، فإن الحد من نمو التيارات المتطرفة في الثورة يقتضي التخلص من مضخة التطرف العام ، النظام الأسدي و«سورية الأسد» ، وبالطبع من الأسد نفسه . الخيانة الوطنية لبشار الأسد (ولسورية الأسد) ككل ثابتة . لقد رهن وطن السوريين لقوة أجنبية طامحة ، إيران ، لا تعطف عليهم ، ولها دور تمزيقي عربياً من جهة ، ومزق السوريين طائفياً وميز بينهم بقدر فاحش ، وقتل نحو ١٠٠ ألف منهم ، و«عزم» أجانب ومرتزقة طائفيين على مشاركته في قتل محكوميه الثائرين من جهة ثانية . فلا هو صان استقلال البلد ، ولا هو كان أميناً على وحدة السوريين .

مزيد من الأسد يعني بلا ريب مزيداً من «الإسلامية» ، ومزيداً من العدمية المقاتلة من شاكلة «جبهة النصرة» وداعش ، ومزيداً من إضعاف الوجاهة السياسية والأخلاقية للاعتراض عليهما .

ومن شأن التخلص من الأسد و«دولتـ»ـه وصوره أن يثير تفاعلات معتدلة داخل المجتمع السوري ، ويضع القوى الاجتماعية والوطنية التي تتماهى بالعلم الأخضر في وضع أفضل لكسب المواجهة مع متطرفين يتماهون بالراية السوداء ، ومخاطبة قطاعات وطنية من الجمهور الذي يتماهى بعلم «الجمهورية العربية السورية»الأحمر ، على ما سبق القول . أعني بالصفة الوطنية هنا الارتباط بالإطار السوري ، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً ، وتغليب التفاعلات الداخلية السورية على أي تفاعلات أخرى مع أية جهات خارجية ، وأولوية

الالتزامات السورية على أية التزامات أخرى ، تعلو عليها أو تتدنى عنها .

اليوم ، كل شيء يقوي جماعة الراية أو «الأسلاميين» ، ويضع المعتدلين وعموم الوطنيين السوريين في وضع أضعف ، بخاصة فاشية النظام وحلفائه ، وشعور عموم الخضر بأنهم متروكون لمصيرهم ، ليس بعد أن استخدم النظام الطيارات والصواريخ بعيدة المدى ضدهم ، بل وبعدما استخدم السلاح الكيماوي أيضاً ، وبعد تحويل الصراع السوري إلى حرب إقليمية طائفية على التراب السوري . (الإشارة إلى السلاح الكيماوي تحيل إلى استخدامات تكتيكية كثيرة له ، كنت شاهداً على مرتين منها في الغوطة الشرقية ، في نيسان وحزيران ٢٠١٣ ، وذلك قبل المجزرة الكيماوية في آب ٢٠١٣) .

هذا المقترب الاجتماعي الرمزي يزكي أيضاً رؤية سياسية عامة من طرف الثورة تخاطب قطاعات من مجتمع سورية البعثية ، ترتبط بأنماط حياة وأوضاع اجتماعية «حديثة» ، ويتعين الدفاع عنها لأنها مساحة تلاق عامة في المجتمع السوري ، مساحة تكونت تاريخياً مع تكون سورية المعاصرة ورافقت تاريخها الوجيز منذ مطلعه في نهاية الحرب العالمية الأولى ، أعني تحديداً الحريات الاجتماعية الخاصة بالطعام والشراب والزي واختلاط الجنسين في الفضاءات العامة وشبه العامة ، مما لا حياة تعاش في أي بلد اليوم دونها . هذا فوق أنه ليس من المتصور أن تكون الحريات السياسية بخير حين تكون الحريات الاجتماعية مهددة .

ومن شأن هذه الرؤية أن تؤسس لطي صفحة الحكم البعثي والأسدي مع الإبقاء على مضامين اجتماعية ارتبطت بـ«الجمهورية العربية السورية» . نفكر تحديداً بأربعة مستويات : إدخال قطاعات من السوريين المهمشين في الحياة العامة ، وهو ما لم يقتصر على عموم العلويين ، بل شمل سكان الأرياف السورية عموماً ، وما يشكل اليوم سنداً للاحتجاج على النظام السلطاني المحدث ، الأسدي ، وإعادة إدماج الأرياف وأشباه المدن التي همشها في الحياة السورية ؛ ثم وظائف اجتماعية متسعة للدولة في مجالات التعليم والطبابة والمرافق

الكبرى والموارد الوطنية الأساسية ، ما سيكون مُلحاً بصورة مضاعفة في المستقبل القريب والمتوسط ؛ ثم «الحريات الاجتماعية» (حرية الزي والأكل والشرب والاختلاط بين الجنسين في التعليم والفضاء العام . . .) المرشحة لأن تكون حجر الزاوية في مفهوم الحرية في سورية ، وهي حجر الزاوية دوماً في أي مفهوم للحرية في بلدان إسلامية ؛ وأخيراً الرابطة العربية .

نظام بشار قارب القضاء على وظائف الدولة الاجتماعية ، وسرّعت سياسته الاقتصادية في تهميش الأرياف وتدهورها ، وألحق سورية بإيران ومشروعها الامبراطوري . وكان نظام الأب قضى على الجمهورية بتوريث الحكم ، وجعل من سورية العامة مركز سلطة شخصية وعائلية وطائفية . وقبلهما كان الحكم البعثي ، وصعود الفكرة القومية العربية في خمسينات القرن العشرين وستيناته ، قد استبعدا الكرد دون أن يحلا أي مشكلة عربية ، وخلّفا لنا مشكلة وطنية كبرى ، سترافقنا طوال سنوات أو عقود قادمة .

ومثلما أزهقت الصيغة القومية للعروبة (العروبة المطلقة) الروح التحررية للفكرة العربية ، فإن «الحداثية» هي التركيب الاجتماعي الإيديولوجي الذي يزهق الروح التحررية للحريات الاجتماعية ويربطها بالطغيان وتهميش الأكثرية الاجتماعية ، فيجعلها في المحصلة موضع منازعة اجتماعية بدل أن تكون مساحة عامة مشتركة . من هذا الباب فإن الدفاع الذي لا غمغمة فيه عن الحريات الاجتماعية ينبغي أن يقترن بكفاح صلب من أجل إنهاء هامشية وخارجية قطاعات متسعة من المجتمع السوري .

«الجمهورية العربية السورية» صفحة من تاريخ البلد ، وطبقة من طبقات تكوين سورية والسوريين ، وإذا كان يتحتم طيها سياسياً ، بعثياً وأسدياً ، فلا بد من صون ما هو وطني وعام فيها ، المستويات الأربعة المشار إليها للتو ، بعد فكها عن التركيبات الإيديولوجية والسياسية الخاصة التي أدرجت فيها .

وهذا يتعدى مصالح وأنماط الشرائح والجماعات التي تماهت بهذه الجمهورية أكثر من غيرها إلى صون بعد من أبعاد شخصية كل سوري ، أياً يكن منبته

الثقافي وشريحته الاجتماعية . غير ذلك عدمية تاريخية خطيرة .

سورية الجديدة يمكنها ، وينبغي أن تكون نتاج تسوية تاريخية بين العلمين ، الأخضر والأحمر ، بما يتيح لها استبعاد الصورة ، وتحريض تفاعلات أكثر وطنية واعتدالاً وسط أهل الراية باتجاه عزل السلفية العدمية .

وأول التسوية التاريخية ، والمدخل إلى أوضاع مناسبة من أجل سِلْم سورية عامة ، هو التخلص من النظام الأسدي الذي لم يكن أميناً على سورية ، وخانها لمصلحة الأجنبي ولمصلحة السلالة الأسدية .

دوما ، تموز ٢٠١٣

٩

في مسارات الثورة السورية ومصائرها على أعتاب عامين ونصف من انطلاقها

سورية مهددة اليوم بالتفكك ككيان والانهيار كدولة والانحلال كمجتمع إلى أمد يطول . ستتقصى هذه المقالة الأصول الأقرب لهذا الوضع ، لكن ظاهر الآن أن سورية التي يرتكز عليها نظام بشار الأسد ، «سورية الأسد» ، ليست إلا واحدة من ٤ أو ٥ سوريات ، تتجه نحو التباعد والصراع ، أو نحو تعايش عدائي .

هناك سوريات أخرى تنازع المملكة الأسدية تمثيل سورية العامة . أولاها سورية الثائرة التي تبدو اليوم ، بعد نحو عامين ونصف العام من الثورة ، مشتتة الذهن والإرادة ، إن في تعبيراتها السياسية أو أذرعها العسكرية أو وعيها الذاتي ؛ وثانيتها سورية السلفية التي تبدو منذ عام وأكثر متسعة المراتب على نحو مستغرب ؛ ومن هذه الأخيرة سورية القاعدة التي لها جناحان هنا ، «جبهة النصرة لأهل الشام» ، و«الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) ؛ ثم سورية الكردية أو «كردستان الغربية» ، على ما يسميها «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي وقطاع من الناشطين الكرد .

ثم إن كُلاً من هذه السوريات تبدو مقطعة الأوصال ، يتحكم بها أمراء حرب أو سادة إقطاعيون مسلحون ، ولم يستشر سكانها في أمر وقوعهم في مقاطعة هذا أو ذاك أو الطريقة التي يحكمهم بها هؤلاء الأمراء .

ولا تشكل «سورية الأسد» اليوم غير المنبع الديناميكي للتفكك والخراب العام ، أعني خراب فكرة سورية العامة الواحدة ، أشبه بإسرائيل إزاء فلسطين

حتى اليوم . احتكار التفوق الجوي والسلاح المتطور عموماً إسرائيلي جداً ، ومثله الاستئثار بأسلحة الدمار الشامل ، ومثلهما تصوير النظام نفسه متراساً في وجه التطرف والإرهاب .

الثالوث السوري

تنفرد سورية عن دول عربية متوسطة الدخل تشبهها من نواح أخرى بثلاثة أشياء .

أولها نجاح النكوص نحو حكم سلالي في الأسرة الأسدية ، وتحول التوريث ضمن هذه الأسرة إلى القانون الباطن للنظام أو دستوره الحقيقي غير المصرح به . ظل الاسم الرسمي لسورية هو «الجمهورية العربية السورية» ، ولم يُصرّح يوما من قبل أي مسؤول في النظام بأن سورية أضحت قاعدة لمملكة خاصة ، المملكة الأسدية ، ولم يتطور أيضا نسق من الأفكار «العقلانية» يسوِّغ هذا التحول السياسي الأكبر في تاريخ البلد منذ نشوئه ، أو يضفي عليه الشرعية . ظل واقعاً مكتوماً ، غير مضاء ولا يناقش . ولهذا السر المعلن امتثل عموم المثقفين السوريين رهبةً ، وتواطأ معه بعضهم مصلحةً . ما يفوت الجميع ، في العالم وداخل سورية ذاتها ، أن النظام الأسدي ليس نظاماً دكتاتورياً مثل نظام زين العابدين بن علي في تونس قبل الثورة أو مثل نظام مبارك قبل الثورة المصرية ، بل هو نظام عبودية سياسية ، تديره سلالة فتية ، وفي سجلها عمليات قتل واسعة النطاق ، من السوريين أولاً ، وكذلك من اللبنانيين والفلسطينيين ، وبصورة غير مباشرة من العراقيين . السلالة الأسدية تتصرف وتفكر كمالكة لسورية وليس كفريق حاكم . وهي في ذلك مثل الملكيات المطلقة في الخليج ، لكن حتى هذه أكثر شرعية لكونها نشأت مع كيانات الدول في المنطقة ، ولأن صفتها الملكية معلنة ، خلافاً لسورية التي هي جمهورية في الظاهر ومملكة عائلية في الباطن .

الشيء الثاني هو وزن الطائفية كأداة أساسية في الحكم منذ وقت مبكر من حكم حافظ الأسد . أعني هنا استناد النظام إلى علاقات القربى لضمان دوامه

وإعادة إنتاجه، وتوافق مصلحته في الدوام مع إعادة إنتاج موسعة للتمايزات الأهلية الموروثة. يثير هذا الشرط تفاعلات طائفية في المجتمع ككل، وشكل بمحصلة أكثر من أربعة عقود حائلاً فعالاً دون تقارب السوريين أو الاقتراب من تشكل وطنية سورية دامجة، فضلاً عن كونه منبعاً انفعالياً فياضاً للعنف الفاشي اليوم[1].

لكن هذا الشرط الطائفي، أكثر من أي شيء آخر، أفسد السياسة و«العقل» بأن جعل النقاش في الشؤون العامة مستحيلاً أو يكاد، ليس لخطورة الأمر «أمنياً» على من قد يطرحونه ويفكرون فيه (وقد كان خطراً دوماً بالفعل)، ولكن لأن قطاعات من وكلاء العقل المفترضين، المثقفين والناشطين السياسيين، جعلوا من كبت النقاش في هذا الشأن، المتنفس الوحيد لنشاطهم العام وعواطفهم الوطنية. للأمر جذور في تكوين سورية البعثية ونخبها السياسية والثقافية، مما لن نتطرق إليه هنا. لكن هذا الواقع حرم سورية من المفعول التطهيري والـمُعقْلِن للتفكير العلني في المشكلات العامة، وأسهم في تحويل الطائفية إلى شبح لا شكل له ولا ملامح محددة، يقض مضاجع المجتمع والسياسة والثقافة. كان من شأن نقاش علني في الأمر أن يضبط المشكلة ويُموضِعها ويحددها، فيسهل سيطرة المجتمع عليها وتحرره منها.

في المقام الثالث عرفت سورية ضرباً من التحرير الاقتصادي في سنوات حكم بشار، يوافق ما يسمى عادة «رأسمالية الحبايب»، أو أيضاً رأسمالية المحاسيب. لا شيء خاص جداً في هذا التحول، لكن تعرض التحولات الاقتصادية في بلدنا سمة سورية مميزة جداً: حيث يجري الكلام عليها، فإنه يُسدل ستار مطبق من الصمت على جذورها السياسية، كأنها تجري في فراغ سياسي، أو كأن السياسة شيء ثانوي لا تأثير له عليها. في المقابل، تسجل

---

(١) يراجع في هذا الكتاب الفصل المعنون: في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية.

المعارضة التقليدية في سورية انشغالاً ثابتاً بقضية السلطة والنظام السياسي، وانشغالاً ضعيفاً بالتحولات الاقتصادية، فتحرم نفسها من فهم تشكل مركز ثقل جديد للنظام، هو الثروة والامتيازات الضخمة، إلى جانب المركز السياسي الأمني العريق. «النظام» اليوم هو المركب السياسي الأمني المالي.

كان التحول الليبرالي تشريعاً لتحول جرى واقعياً شغل بموجبه «الجيل البعثي الثالث» أو «أبناء المسؤولين»[1] ومحاسيبهم موقع الصدارة في البرجوازية الجديدة التي شغل منحدرون من البرجوازية السورية القديمة مواقع تابعة فيها. محصلة نحو نصف قرن من الحكم البعثي، «الاشتراكي»، هي تشكل هذه الطبقة الجديدة التي لا تستطيع الاستقلال عن الدولة بحكم شروط تكونها ومنشأ ثرواتها، ولا تحمل تالياً أي كمون تحرري أو ديمقراطي. وما يميز سورية من طغيان فاشي، رأينا تجَلّيه أثناء الثورة، ولا يضاهيه بدرجة ما غير طغيان الأسرة القذافية في ليبيا، هو النهج السياسي للدفاع عن الامتيازات الخارقة وغير العقلانية التي نشأت وتصلبت في العقدين الأخيرين من حكم حافظ الأسد.

الثلاثية فوق تكفي للقول إننا بعيدون عن عالم دولة وطنية، قد تتوسع في وسائل الإكراه في مجتمع منقسم، وهي تحاول توحيده ومجانسته من جهة،

---

(١) الجيل الأول هو جيل التأسيس، وهم من مواليد العقد الثاني من القرن العشرين عموما (ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، أكرم الحوراني . . .)؛ والجيل الثاني جيل السلطة، وهم من مواليد ثلاثينات القرن العشرين عموما (حافظ الأسد، عبد الحليم خدام، مصطفى طلاس، رفعت الأسد، علي دوبا، محمد مخلوف . . .)؛ أما الجيل الثالث فهو جيل أبناء الأخيرين، وهم من مواليد ستينات القرن العشرين وسبعيناته (بشار الأسد، رامي مخلوف، وأبناء خدام وطلاس قبل «انشقاقهم» عن النظام . . .). في هذا الشأن، ينظر كتابي: **السير على قدم واحدة، سورية المُقالة**، الفصل المعنون: في أن الليبرالية الاقتصادية نهج الجيل البعثي الثالث؛ دار الآداب، بيروت، ٢٠١٢.

وتطويره تعليمياً واقتصادياً واجتماعياً من جهة ثانية . فمجرد الكلام على حكم سلالي ، نكون حيال نكوص إلى ما قبل وما دون الدولة الوطنية ، وبعيداً عن الشعب والمواطنين . بعيداً أيضاً عن عالم الحداثة السياسية الذي تشكل الدولة والحزب السياسي والمثقف والمواطن فاعليه العامين . لا يزال لدينا دولة وأحزاب ومثقفون وبقايا إيديولوجيات عمل حديثة ، لكن يتحرك الجميع في عوالم منكفئة على نفسها ومجزأة ، تخترقها الروابط العمودية ، بما يلغي الفاعلية التحررية المفترضة لهؤلاء الفاعلين .

محصلة الفعل المتعاضد للثلاثية ، الحكم السلالي الوراثي والطائفية ورأسمالية المحاسيب ، هو بكل بساطة تداعي الدولة الوطنية ، كإطار اجتماعي وسياسي للحياة والتفكير ، وكـ«وعي مطابق» لها في بنيته الأساسية . ما حصلنا عليه هو وضع هجين ، لا يتاح لعامة الناس المهمشين والمضطهدين ما يساعدهم على ضبطه أو التأثير عليه ، فيما يفضل «الخاصة» الاستفادة منه على الاعتراض المكلف عليه .

الكيان ينهار، النظام يستمر، الثورة تتعثر...

ما الذي جرى في الثورة؟ كيف اكتمل انهيار الإطار الوطني وآلت سورية إلى بلد منقسم ، لا شكل له ولا قوام ، ولا يكاد سكانه بالذات يحيطون بشيء من وضعه أو يتحكمون به؟

هناك أربعة تحولات مهمة عرضت في نقطة ما قريبة من منتصف الخط الزمني للثورة السورية ، صيف ٢٠١٢ ، ويحوز الاتساع المطرد لمساحة تلاقيها قيمة تفسيرية خاصة .

أولها المفعول التراكمي للعنف المهول ، حرباً واعتقالاً وتعذيباً وحصاراً وتجويعاً ، المقترن دوماً بكراهية وتحقير خارقين . ملايين السوريين أصابهم هذا العنف مباشرة ، وأصاب الجميع بصورة غير مباشرة ، وسمم النفوس كلها . يكفي ذكر القصف بالطيران لمناطق مأهولة ، ومنه سلسلة هجمات بالطيران على طوابير

الخبز في آب من عام ٢٠١٢[١] ، والقصف بصواريخ سكود البعيدة المدى لمناطق مأهولة ، واستخدام الغازات السامة ، وقد أوقعت في ٢١ آب فوق ١٤٦٦ ضحية في غوطة دمشق الشرقية ، ونحو ١٠ آلاف من المصابين[٢] ، ومعايشة عدد كبير جداً من الناس للدم والأشلاء والقتلى ، حتى لم يعد يشارك في الجنائز غير عدد قليل من أقارب الشهيد (على ما عاينت بنفسي في غوطة دمشق في ربيع ٢٠١٣) ، يكفي ذلك حتى نتبين ملامح من الجحيم الذي يعيش فيه ملايين السوريين منذ ٣٠ شهراً .

ومعلوم أن ما يداني ثلث السوريين ، ٧ ملايين نسمة تقريباً ، هُجِّروا من منازلهم ، إن داخل البلد (٥ ملايين) أو خارجه (فوق مليونين) ، فيما هي أكبر موجة من التحركات البشرية في تاريخ البلد والعالم العربي ، لا تقارن بها نكبة اللاجئين الفلسطينيين في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، ولا اللجوء العراقي في السنوات التالية للاحتلال الأميركي . ومن المحتمل أن هناك ٢٠٠ ألف موقوف في مراكز اعتقال كثيرة ، منها مثلاً مطار المزة الذي لم يسبق أن استخدم كمركز اعتقال[٣] ، ومنها مركز اعتقال يجري فيه تعذيب يومي وحشي عند الفرقة

(١) تقرير هيومن رايتس ووتش : الهجوم على طوابير الخبز ، وقد أحصت المنظمة ١٠ هجمات ، ويبدو أنه سقط أزيد من ١٠٠ ضحية بسببها . التقرير متاح هنا

http://www.hrw.org/ar/news/2012/08/30

(٢) ١٤٦٦ حسب المكتب الطبي الثوري الموحد في الغوطة الشرقية ، أما مجموع المصابين فيقارب ١٠ آلاف ، ٦٧٪ منهم نساء وأطفال . انظر تقريراً مصورا صادرا عن المكتب على الرابط :

http://www.youtube.com/watch?v=faxCgsiPHmc

(٣) من شهادة مباشرة لوائل حمادة الذي قضى شهوراً في عنابر المطار عام ٢٠١٢ . ينظر كذلك هذا التحقيق عن سجن المطار هنا :

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=703673&issueno=12401#.UiCRxdIwprc

الرابعة بقيادة ماهر الأسد شقيق بشار[1] ، ومنها إعادة استخدام سجن تدمر الإرهابي[2] ، وتعميم نظامه الوحشي على المقرات الأمنية وسجون أخرى . يتعرض السجناء في المقرات الأمنية لأشكال متطرفة من التعذيب ، تتوفر عنها روايات مريعة[3] . وقد سقط منهم شهداء ٢٨٢٦ حتى يوم ٢٠١٣/٨/٢٩ ، حسب «مركز توثيق الانتهاكات» السوري ، الجهة الأكثر موثوقية في شأن

---

(١) ينظر تقرير مركز توثيق الانتهاكات : شهادات حول جحيم معتقلات الفرقة الرابعة ، متاح هنا

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/4thdivision

(٢) حسب تقرير هيومن رايتس ووتش المعنون : بأي طريقة ، مسؤولية الأفراد والقادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سورية ، صدر في الشهر الأخير من عام ٢٠١٢ ، متاح على الرابط

http://www.hrw.org/ar/reports/2011/12/15-0

يتحدث التقرير عن وجود ٢٥٠٠ معتقل في السجن .

(٣) تنظر تقارير هيومن رايتس ووتش : أقبية التعذيب ، على الرابط :

http://www.hrw.org/ar/reports/2012/07/03-1

والتقرير : سوريا ، احتجاز ناشطات وتعرضهن لانتهاكات على الرابط

http://www.hrw.org/ar/news/2013/06/24

تنظر أيضا مقالة دارا عبدالله المريعة : أنا حي في السجن ، على الرابط :

http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=576241

وكذلك تقارير مركز توثيق الانتهاكات : شهادة المعتقل أحمد أبو علي ، المعروف باسم أبو تمام ، حول فرع المخابرات الجوية – في محافظة درعا ؛ متاح على الرابط التالي

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/daraaairforce

وتقرير عن فرع الخطيب – أمن الدولة ، وشهادة المعتقل : ياسر عبد الصمد حسين كرمي ؛ متاح هنا

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/khatibbranch

وتقرير حول أهوال فرع المنطقة – الفرع ٢٢٧ ، على الرابط

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/militarybranch227

المعلومات عن ضحايا الثورة(١) . والأرجح أن لهذه الوحشية ضلعاً في اللجوء إلى المقاومة المسلحة ، وتفضيل عدد كبير من الناس الموت وهم يحملون السلاح على أن يعتقلوا .

وتعرض ما لا يمكن إحصاؤه من النساء للاغتصاب في السجون أو في البيوت من قبل قوات النظام والشبيحة(٢) .

وقد يكون عدد المصابين والمعاقين في مرتبة نصف مليون أو أكثر(٣) .

يولّد العنف انفعالات يمتنع التحكم بها ، غضب مستعر ونوازع انتقام وتعطش للثأر وعمى للبصيرة وكراهية وتصلباً للنفس . ومعلوم أن الأمر وصل في حالة واحدة معروفة إلى محاولة أكل أحشاء أحد قتلة النظام المقتولين ، وجعلت

---

(١) رقم الضحايا تحت التعذيب موثق بالاسم . انظر المعلومات المفصلة على الرابط

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/martyrs/1/c29ydGJ5PWEua2lsbGVkX2RhdGV8c29ydGRpcj1ERVNDfGFwcHJvdmVkPXZpc2libGV8ZXh0cmFkaXNwbGF5PTB8Y29kTXVsdGk9Niw3LDksMTB8

لكن سيتبين في وقت لاحق أن هذا التقدير متواضع جداً . ففي مطلع عام ٢٠١٤ تبين أنه قتل تحت التعذيب في دمشق وحدها ١١ ألفا حتى نهاية آب من عام ٢٠١٣ ، أي أقل بقليل من أربعة أضعاف الرقم الذي يتكلم عليه مركز توثيق الانتهاكات . انظر :

http://www.theguardian.com/world/2014/jan/20/evidence-industrial-scale-killing-syria-war-crimes

(٢) انظر نص Lauren Wolfe المعنون : Syria has a massive rape crisis ، متاح هنا :

http://www.womenundersiegeproject.org/blog/entry/syria-has-a-massive-rape-crisis

وكذلك تقرير هيومن رايتس ووتش : اعتداءات جنسية في المعتقلات السورية ، هنا :

http://www.hrw.org/ar/news/2012/06/15-1

(٣) تحدثت تقارير في شهر أيار من هذا العام عن أكثر من ٢٧٠ ألف معاق . ينظر الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/pages/75a1131d-0341-4c6d-b1d7-aff2c9dd424d

صاحبها ، أبو صقّار ، علماً على الثورة ككل ، يذكره على المنابر الدولية زعماء رقيقو المشاعر من شاكلة فلاديمير بوتين .

كان العرب القدماء يقولون إنه يخرج من جسد القتيل طائر اسمه الصدى ، لا يكف عن الصراخ طلباً للثأر ، ولا يهدأ قبل أخذه . لا شك أن عشرات ألوف طيور الصدى تستصرخ الثأر في الأجواء السورية اليوم . وإذا كان الجن والعفاريت والأشباح إسقاطات خارجية للانفعالات البشرية ، فإن العنف المجنون الذي عرفه البلد قد أطلق جيوشاً من الجن والأشباح والغيلان من الجسد السوري الممزق .

أي عقل بارد ممكنٌ ، وأي تفكير واضح ، في عالم الصدى والجن والأشباح؟

لقد حطم العنف المهول الرابطة الوطنية أيضاً ، ورفع مستوى العداوة بين السوريين إلى مستوى تحوز فيه أية عداوات وخصومات أخرى قيمة نسبية بالكاد ، وبات التخلص من العنيف العام ، أياً تكن الوسيلة وعلى يد أي كان ، تطلعاً مشروعاً ، ليس هناك وجه عادل للوم المعنّفين المنكشفين المهانين عليه .

وتدريجياً ، مع تقدم الصراع ، سجلت قوى محسوبة على الثورة تجاوزات متكاثرة وخطيرة ، غير عادلة وغير إنسانية ، وأخذ الأمر يتفلت من قدرة أي كان على الضبط . قد يمكن تفهم دوافع هذه التصرفات أو بعضها ، لكن حين نصل إلى هنا ، إلى محاولة شرح سلوك أبو صقار مثلاً ، نخرج من عالم القيم والتماهي بالثورة والشعور بالانتماء إليها ، وندخل عالم الثأر والانتقام ، الذي يؤول في النهاية إلى أن يقتل الجميع الجميع إن استطاعوا ، ويمسي الجميع مثل الجميع .

هناك اليوم سجون كثيرة عند مجموعات كثيرة مناهضة للنظام أو مستفيدة من انكفائه عن بعض المناطق ، ولا يبدو أن معاملة السجناء ، وليسوا كلهم من أسرى النظام ، كريمة أو قريبة من الكرامة . ومنذ الآن هناك سمعة مقلقة لبعضها ، مثل «سجن التوبة» التابع للواء الإسلام («جيش الإسلام»منذ أيلول ٢٠١٣) في دوما ، ومخيفة لبعض آخر مثل جميع السجون السبعة التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام («داعش») في محافظة الرقة . هذا فضلاً

عن نظام عقوبات جسدية «إسلامي» ، مورس في بعض المناطق على نحو استعراضي ، وبغرض إظهار من يكون صاحب السلطة والكلمة العليا ، وليس من باب العدالة وإحقاق الحق . في سجن التوبة الدوماني يُفرض على السجناء أن يحفظوا أجزاء من القرآن ، والصلاة طبعاً . ومثل ذلك في سجون «داعش» . ولا يبدو أن مصممي هذا النظام العقابي المقيت يتبينون أنهم يقيمون ارتباطاً شرطياً بين العقاب والقرآن ، فيجعلون حضور الله في حياة الناس أداة إكراه وقهر .

لدينا هنا حلقة مفرغة : عنف النظام المديد يثير انفعالات حادة عند المعنّفين ، يتصرف هؤلاء بطريقة عنيفة وغير عادلة حيث أتيحت لهم الفرصة ، أما مجتمع من خرجوا من سيطرة النظام فيبدو مأخوذاً على حين غرة ، ولا يستطيع تنظيم نفسه ضد تجاوزات المعتدين الجدد ، أو التأثير على سلوكهم . يتسع نطاق الاغتراب السياسي الذي قامت الثورة أصلاً ضده ، ومن يتيسر له من مغتربي الثورة يشق دربه إلى مُغترَب ما ، في الغرب أو غيره ، ومن لا يستطع يغترب في داره ، مستبطناً أوامر ونواهي السادة الجدد ، أو منتهكا إياها في السر .

والمشكلة أنه طالما العنف الأسدي مستمر ، فالفرصة محدودة جداً لاعتراض عام منظم على عنف وتعسف أي مناهضين له . وليس غير اعتراض منظم وعام ما يمكن أن يثمر .

في المقام **الثاني** ، بعد مفعول العنف الرهيب ، دخلت مجموعات جهادية وجهاديين من أصول متنوعة دون إطار جامع لهم أو مرجعيات شرعية معترف بها أو عنوان معلوم يمكن الأخذ والعطاء معه . أغلب هؤلاء أجانب ، قادمون من بلدان عربية وإسلامية وغربية ، لكن «الأجنبية» صفة جوهرية للجهاديين حتى حين يكونون سوريين . نعني أجنبية فكرية وقيمية وسياسية عن فكرة الدولة الوطنية وواقعها بحكم المثال الاجتماعي والسياسي الذي يتطلعون إليه ، ولا يتحملون بفعل التزامهم الحصري به غير مستوى متدن من المسؤولية حيال مجتمع السوريين المعاصر ، وحيال حساسياته وذاكرته وتكوينه البشري وتاريخه الحديث .

يسجل دخول الجهاديين الأجانب عنصراً في اتساع نطاق ممارسة يمكن تسميتها سياسة الأعماق أو سياسة اللاشعور، التي يتمازج الدين والسياسة فيها ليكون الدين سياسة مباشرة والسياسة ديناً، ولتعتبر طبقات التفكير والمفاهيم والرموز التي تكونت فوق العمق الديني، وتنضبط بها تفاعلات المعاصرين، ما سنسميه «العقل»، غباراً يتعين نفضه وبِدَعاً يجب قمعها. ومن هذه المفاهيم والرموز الدولة الوطنية ومبدأ المواطنة وتمايز الأمة السياسية عن الأمة الدينية وتمايز القانون عن «الشريعة»، وأولوية الذاكرة الوطنية على التاريخ ما قبل الوطني القديم.

بفعل تشكل الدولة الوطنية الحديثة القائمة مبدئياً على المواطنة وحكم القانون، صارت توصف الممارسات التي تربط السياسة بالدين، بحق، بأنها طائفية، تمارسها مجموعات ثانوية مُتنحّية. لكن تداعي الدولة الوطنية وتنظيماتها، وتهافت سياسة نخبها القائدة (تمارس الطائفية من وراء قناع الوطنية)، تسببا بتقويض الدولة الوطنية والهوية الوطنية، وصعود الثانوي إلى موقع الصدارة والمتنحي إلى موقع سائد، وتعميم الطائفية في المجتمع. الجهاديون، وطائفيتهم مبدئية ومحاربة، هم بمثابة انبعاث حديث لمبدأ سياسي قديم، عاد معاصراً لنا بفعل تهافت الدولة الوطنية وانحطاط نخبها القائدة.

سهل من دخول الجهاديين خروج معابر حدودية من سيطرة النظام في صيف ٢٠١٢، ثم خروج مناطق متسعة من سيطرته في صيف وخريف العام نفسه. لكن كان النظام ذاته قد أفرج عن مئات من الإسلاميين والسلفيين الجهاديين المحبوسين لديه في حزيران ٢٠١١، وذلك في خطوة ماكرة يحتمل أنه كان يُعوِّل عليها في تحول مواجهته إلى «جهاد»، بما يمكنه من بيع مكافحة الإرهاب في السوق السياسية العالمية. يقول «مجاهد» من «جبهة النصرة»، أبو عبدالله الأنصاري، تسنّت لنا رفقة سفر شاقة طوال ٨ أيام في شهر تموز من هذا العام، ٢٠١٣، إن النظام مكر، لكن الله مكر به، «وهو خير الماكرين» (آية من القرآن). مكر الله يتجلى، في اعتقاد أبو عبدالله (٢٨ عاماً، كان ملازماً أول

انشق في خريف ٢٠١١ عن جيش النظام) ، في صعود الجهاديين وصعود قضيتهم .

«جبهة النصرة» هي التشكيل الجهادي الذي أعلن عن نفسه في مطلع ٢٠١٢ ، وهو مرتبط بتنظيم القاعدة ، وقد «بايع» زعيم التنظيم أيمن الظواهري في نيسان ٢٠١٣ . لكن ظهر في الشهور الأخيرة تشكيل جهادي آخر ، مرتبط بالقاعدة بدوره ، هو «الدولة الإسلامية في العراق والشام» ، منازع على الشرعية القاعدية لـ«جبهة النصرة» . ويبدو أن أيمن الظواهري ، زعيم القاعدة ، أقر الجماعتين معاً ، على أن تبقى «الجبهة» في سورية ، و«الدولة» في العراق . وهو ما لم تمتثل له الأخيرة ، «داعش» ، وتوسعت على حساب الجبهة في مناطق من الشمال السوري ، الرقة وتل أبيض ومنبج وجرابلس . . . ، وبعض مناطق إدلب . ويبدو أن بعض التوتر بين التنظيمين يحيل إلى اعتبارات محلية ، فالنصرة مكونة من «مجاهدين» سوريين أساساً ، وهي إن كانت تقبل مجاهدين عرباً ومسلمين ، يسمون «المهاجرين» ، على ما شرح لي أبو عبدالله الأنصاري المشار إليه للتو ، فلأنهم يتمتعون بكفاءات خاصة ، ولا تضعهم الجبهة في مواقع قيادية فيها .

يتعلق الأمر بضرب من مراعاة أكبر للبيئة السورية قياساً إلى «داعش» ، مراعاة لا يكف عن مناقضتها المثال الفكري والسياسي الأممي للجهاديين . وليس واضحاً كيف سيحل هذا التناقض : لمصلحة المثال الأممي ، الذي يؤسس لسلطة مطلقة وأكثر «أجنبية» ، وتالياً الاقتراب من «داعش» ، وربما الانحلال فيها ، أو لمصلحة الإطار السوري و«الأنصار» (أي «المجاهدين» السوريين) ، وما يوجبه ذلك من مراجعة المثال الجهادي الأممي .

«الدولة» ، في المقابل ، مكونة من «مهاجرين» وافدين ، ومن «أنصار» سوريين . ومن السوريين تجتذب «داعش» على نحو لافت أناساً كانوا في أسفل السلم الاجتماعي (مهربون ، أصحاب سوابق جنائية ، بائعو سكائر . . .) ، فتمنحهم سلطة واعتباراً وهيبة ، وربما يتمسكون هم بها لأنهم يدينون لها بكل شيء .

وهناك في الجو العام ما يبدو مناسباً للجهادية ، ليس الكثير من العنف والغضب المستعر طوال عامين فقط ، بل كذلك استهداف تمييزي للبيئات السنية . الجهاديون نتاج التقاء موجة أسلمة ، تتلون في سورية حتماً بسردية مظلومية سنية معادية لغير السنيين (للعلويين بخاصة) ، مع رد عنيف على شرط المجتمع المعنّف . وفرت شروط الثورة مع الزمن مساحات أكبر لتلاقي وامتزاج هذين العنصرين : سنية سياسية واعية بذاتها ومقاومة مسلحة . ما المحصلة؟ ماذا ينتج عن تلاقي الهوية الدينية المسيّسة والمقاومة المسلحة؟ الدين والعنف؟ بالضبط «الجهاد» . الجهاديون جهاد مشخص يمشي على قدمين . مساحات اللقاء المتسعة بين الدين والعنف تفسر الانزياح التدريجي لمقاومة النظام باتجاه إسلامي ، وسلفي أكثر منه إخواني ، وسلفي جهادي بخاصة ، وارتفاع راية الجهاد السوداء على حساب علم الثورة الملون[١] .

هناك أيضاً التعطش لممارسة السلطة ، والسلطة المطلقة ، مما توفر المجموعات الدينية المتطرفة أساساً له وتسويغاً مقدساً . التعطش للسلطة يبدو شائعاً بصورة لافتة بين السوريين ، بقدر ما هو غير مدروس أبداً . أخمن أن للأمر صلة بتفكك الأطر التكافلية التقليدية من جهة ، وتداعي أطر التنظيم الاجتماعي الخاصة بالدولة الوطنية من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات طوعية تحت وطأة الطغيان من جهة ثانية ، وتدهور وظائف الدولة الاجتماعية بفعل تحرير اقتصادي من النموذج الليبرالي الجديد من جهة ثالثة ، وهذا مع ضعف شديد للهوية الوطنية والمشروع الوطني الجامع بفعل التملك الأسدي لسورية .

في المقام **الثالث** ، هناك تنام محسوس ، وإن لم يكن ظاهراً ، لدور الخفي وغير المرئي في الصراع السوري ، أعني الأجهزة السرية لأطراف متنوعة . هذا عنصر مهم دوماً في السياسة الدولية ، لكن تأثيره يتنامى ، وقد يصبح أساسياً

(١) يراجع في هذا الشأن النص المعنون : صورة ، علمان ، وراية : مقاربة اجتماعية رمزية لتفاعل وصراع أربع سوريات .

في أطوار تداعي سلطة الدولة ، وتدهور سيطرتها على حدودها وتفاعلاتها مع العالم الخارجي . سورية تعرض اليوم مثالاً للدولة المثقّبة كجغرافيا ، والمفككة ككيان ، والمنكشفة كمجتمع ، والبهيمية كنظام : مثال اللاوطن ، ما يجعلها ميسرة لاختراقات من كل نوع .

لا نملك معلومات محددة في هذا الشأن ، لكن لا يكاد يكون ثمة شك في تدخل كبير لأجهزة سرية كثيرة ، إسرائيل وأميركا ، وإيران وحزب الله ، وتركيا والسعودية وقطر وبريطانيا وفرنسا وغيرها ، هذا من طبائع الأمور في ظروف كظروفنا . ولا ريب أنها ، ومخابرات النظام الأسدي معها ، تستتبع مجموعات سورية متنوعة بطرق متنوعة أيضاً .

وفي ظهور الجهاديين ذاته نلتقي العامل غير المرئي من حيث أن نشاطهم سري ومحجوب ، ومن حيث ما يحيط ببعض مجموعاتهم على الأقل من شبهات ارتباط ببعض الأجهزة السرية ، أو من اختراقها من قبل بعض تلك الأجهزة .

وقصة ميشال سماحة ، الوزير اللبناني السابق ، الموقوف في لبنان حالياً ، الذي كان يفترض أن يشرف على تفجيرات في لبنان ، يستهدف بعضها شخصيات مسيحية ، على أن تلصق بظهر جهاديين إسلاميين ، مثال ناطق على دور الأجهزة السورية ، وعلى جانب من صناعة الجهاد[1] . ويظهر هذا المثال أن دور المخابرات يتعدى العمليات القذرة إلى خلط الأوراق والتلاعب بالعقول والمواقف . هذا عنصر قد يكون الأهم في عمل المخابرات ، ونرجح أنه يشكل جانباً كبيراً من عمل المخابرات السورية ، وشريكاتها الإيرانية والروسية .

وفي الرقة يُثار تساؤل بصدد عدم تعرض طيران النظام ، المروحي والنفاث ، لمقر «الدولة الإسلامية في العراق والشام» ، وهو يشغل بناءاً معروفاً ، «قصر

---

(١) حول قصة سماحة ومخطط التفجيرات الذي كان يفترض أن يقوم به ، تراجع جريدة «الحياة» :
http://alhayat.com/Details/425424

المحافظة» ، المقر الرسمي الأعلى للسلطة محلياً . هذا بينما تتعرض مواقع أخرى للقصف ، ولا يكف عن السقوط ضحايا مدنيون . هل يمكن تجنب السؤال؟ وما يتضمنه من شبهة بارتباط من نوع ما بين النظام و«داعش»؟

بما هي «أجنبية» كلها ، من زاوية نظر الوطنية السورية ، فإن تلك الأجهزة ، ومنها في هذا السياق مخابرات النظام الأسدي ، لا تختلف عن الجهاديين في تأثيرها المحطم للإطار الوطني .

العنصر **الرابع** مرتبط بالعناصر السابقة ، ويتصل بالدور الكبير ، الكبير جداً فعلاً ، للمال السياسي في التأثير على خيارات أعداد كبيرة من السوريين وتوجهاتهم السياسية والفكرية . في الغوطة الشرقية ، في نيسان الماضي سمعت قولاً يُنسب إلى هوشي منه : إذا أردت أن تقضي على ثورة ، أغرقها بالمال! ويبدو أن هذا المال قام بدور مفسد هائل ، وأتى ، أو كاد ، على روح المبادرة والتطوع والشجاعة التي ظهرت في عام الثورة الأول . وعدا أن هذا المال مرتبط بأجندات جهات «داعمة» أجنبية ، فإنه دخل ريعي مفسد لنظام القيم وللارتباط بين العمل والدخل ، وبين الجهد والدور ، ومفسد للسياسة قبل كل شيء عبر شراء الولاءات والمواقف .

إذا صح مثلاً أن مجموعة ملثمة تصور شريطاً تعلن فيه عن نفسها باسم كتيبة كذا ، وأنها قامت بعملية كذا كي تنال «دعماً» مالياً من جهات راعية ، ثم تصور شريطاً آخر باسم آخر ، وعناصرها ملثمون أيضاً ، وتنسب لنفسها إنجازات أخرى ، مزورة غالباً ، كي تنال الدعم من جهة أخرى ، إذا صح ذلك فإن فيه دلالة كافية على الخراب الفادح الذي تسبب به المال السياسي . هذه رواية سمعتها من مقاتل من دير الزور ، كان جندياً على جبهة الجولان ، قبل أن ينشق ويشارك في مواجهة قوات النظام في الغوطة الشرقية . علماً أنه على المستوى العسكري يشكل هذا المال قناة ربط بين مجموعات مسلحة في الداخل السوري ومجموعات ممولة في دول الخليج بخاصة ، أكثرها سلفية التوجه ومتشددة دينياً ، ولا يبعد أن يكون لبعضها على الأقل روابط بمخابرات بلدانها .

وإلى ذلك هناك مال الدول ، الخليجية والغربية ، وحتى إيران ، الذي يبدو أنه أفسد سياسيين بقدر لا نعلمه ، لكن نقدر أنه كبير . وكذلك مال مؤسسات داعمة غربية يبدو أنه أسهم بدوره في إفساد ناشطين سياسيين سوريين ، خارج البلد وداخله . هناك اليوم دورات من كل نوع تدرب في بيروت أو تركيا أو أوربا ما لا يحصى من «ناشطين» سوريين على ما يفترض أنها أنشطة مدنية أو «لتقييم الحاجات» أو «فض النزاعات» ، أو «السلم الأهلي» أو «المجتمع المدني» أو «الجندر» . . . . وحين لا تثار بشأن هذه الدورات ومنظميها ومموليها أسئلة متشككة ، فإنها تصنع عادات سيئة واعتماداً سلبياً من قبل الناشطين السوريين على «رضاعة» الدعم المالي السخي[1] . ويبدو أن هناك «ناشطين» يتعيشون من المشاركة في هكذا أنشطة ، يميزهم عموماً تواضع كفاءتهم وضعف مشاركتهم الفعلية في الثورة .

والمفعول المشترك للمال في كل الحالات هو تحويل الولاءات ، وتوجيه الموالين في اتجاهات متنافرة ، لا تتوافق مع مصلحة الثورة والمصلحة الوطنية السورية .

تشترك هذه التحولات الأربعة ، العنف المجنون الذي مورس طوال نحو ٩٠٠ يوم دونما توقف ، الجهاديون وسياسة الأعماق ، والقوى السرية أو غير المرئية ، والمفعول الريعي المفسد للمال السياسي ، في تحطيم الإطار الوطني للحدث السوري ، وتجعل الاكتفاء به على مستوى التفكير والتحليل قاصراً وغير منتج . لم يعد لسورية داخل ، وتالياً لم يعد يجدي الاقتصار على التحليل الداخلي .

---

(١) تنظر مقالة نائلة منصور : اسمي كفرنبل ، ولا أحتاج إلى دورات في «تقييم الحاجات»

http://therepublicgs.net/2013/05/22/%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D9%83%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%8C-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85/

تحولنا بسرعة من بلد بداخل ضيق يكاد يكون سجناً إلى بلد منفلش بلا داخل .

وفي التحولات الأربعة المذكورة للنظام الأسدي سجل متفوق . فغير مشاركة مرجحة في صناعة الجهاد والجهاديين ، لم يكف النظام عن خوض جهاده الخاص وسياسة أعماقه الخاصة ، التي لا تنفصل السياسة فيها عن الرابطة العقدية . الطائفية ، وهي ركن أساسي من أركان سياسة النظام ، هي سياسة أعماق ، ولطالما كانت قوة مقوضة لعقلانية السياسة ولصلاحية التفكير السياسي العقلاني . ودور أجهزة النظام السرية في التضليل وصنع وقائع تنسب إلى غيره مرجح ، والأرجح أننا لا نحيط إلا بجوانب محدودة منه . إذا أتيحت المعلومات كلها يوما فقد يتبدى لنا أننا نعيش في عالم مزوّر إلى حد بعيد ، وأن أكثرنا حذراً تعرض إلى التضليل مراراً . ومعلوم أن أجهزة النظام السرية «أجنبية» كثيراً عن أي معنى حي للوطنية السورية ، إن من حيث الوحشية والقسوة اللامتناهية في التعامل مع عموم السكان ، أو من حيث الروابط مع أجهزة مشابهة (إيران ، حزب الله ، روسيا . . .) ، أو من حيث الطائفية التي تعشش فيها أكثر من غيرها ، فضلاً عن التكتم التام على ميزانياتها وتمويلها المحتمل لأفراد وجماعات داخل البلد وخارجه .

ثم دور المال الريعي المخرِّب . شراء الولاء في الداخل أو في المحيط الإقليمي من الفنون التي مهر بها النظام الأسدي كثيراً . قبل الجميع الأحزاب الداجنة في «الجبهة الوطنية التقدمية» ، والكثير من السياسيين والإعلاميين اللبنانيين . لا انفصال بين السلطة العمومية والأموال الخاصة هنا ، ويمكن للمال في سورية أن يفتح جميع الأبواب المغلقة في البلد ، على نحو يستحيل ما يدانيه في أي بلد رأسمالي .

أما العنف الذي لا يعرف حداً فلا أحد يجاري حكم السلالة الأسدية فيه . كان هذا رهانها الذي لم تحد عنه منذ أول يوم من الثورة . ولها الفضل الكبير في تكسير الرابطة الوطنية وإثارة نوازع الثأر ، ونشر العنف في المجتمع

السوري ككل ، ودفع ما كان يمكن أن يكون نزاعاً سياسياً داخلياً إلى حرب محلية وإقليمية . وسبق أن قتلت عشرات الألوف من السوريين واعتقلت وعذبت عشرات الألوف في أزمة وطنية كبيرة في جيل سبق (١٩٧٩-١٩٨٢) .

ثم مفعول الزمن . فقد تفاقم الانكشاف متعدد المستويات بفعل تطاول الأمد بالصراع السوري .

تحطم «العقل»

بمحصلة فعل العوامل الأربعة ، مضروباً بالزمن ، يبدو اليوم كأن طبقة من حياة السوريين ووجودهم قد تحطمت ، بكل مكوناتها الفكرية والسياسية والنفسية والأخلاقية ، والمادية ، وأن الطبقة الأعمق التي أخذوا يستقرون عليها هي طبقة أقدم ، مكونة من عناصر أكثر أولية ، دينية ومذهبية وإثنية وجهوية وقبلية ، تولدت عن تفكك المُركَّب السوري الحديث ، الدولة الوطنية . كانت تلك العناصر الأولية تشكل «الآخر» ، «الأجنبي» ، الذي كانت هذه الدولة تُعرِّف نفسها ، وعيها وضميرها الوطنيين ، بالتمايز عنه في أيام صعودها ، هذا قبل أن تشرع بتقويض نفسها كدولة وطنية والانقلاب إلى حكم سلالي لا وطني أو قبل وطني ، «أجنبي» ، منذ نحو أربعين عاماً .

فإذا اصطلحنا بتسمية «العقل» على الطبقة الأحدث من المدركات التي تتكون لدينا بفعل العيش في أطر اجتماعية وسياسية وفكرية محددة في زمن محدد ، والمزامنة بفعل ذلك للمشكلات التي يطرحها علينا هذا العيش ، فإنه حين تتحطم هذه الطبقة أو يتعطل اشتغالها لسبب ما ، تظهر طبقات تحتها ، أقدم وأقل ملاءمة لمقاربة المشكلات الراهنة ، وأدنى «عقلانية» . ويمكن لهذه الطبقات الأعمق والأقدم من المدركات أن تغدو موضع استثمار سياسي وفكري لقطاعات من المجتمع ، أقل استفادة من الأطر الاجتماعية التي تنهار ، ولا يوفر لها «العقل» القائم ، المُزوّر والملعوب به ، أدوات لوعي نفسها أو لغة للتعبير عن مطالبها .

«العقل» ، في الإطار السوري ، تُكوِّنه مدركات من نوع الدولة ومؤسساتها والأمة والشعب والمواطن والطبقة والحزب السياسي والدستور والقوانين . . . ، وقد انقلبت هذه المدركات في السنوات الأسدية ، والبعثية ، إلى مدونة عقابية للسوريين ، تتيح اتهامهم وتخوينهم ومصادرة أصواتهم ، ولا توفر لهم في المقابل فرصاً للاحتجاج والمطالبة الجماعية وتمثيل أنفسهم . مع تحطم أطر الحياة الوطنية في مسار الثورة ، وقد كانت منخورة قبلها ، فإن ما يتحطم معها هو هذا «العقل» أيضاً ، وتفقد تلك المدركات نفعها في تنظيم وعينا بالواقع المتفجر ونقده .

لكن الإدراك الإنساني ، مثل الطبيعة ، يكره الفراغ ، وهو لا يتحمل الحيرة والتشوش ، وسيملأ نفسه بأقرب المتاح من المدركات ، أقرب المتاح من «اللاعقل» . ليست المدركات والمفاهيم التي نستخدمها لإدراك الواقع «بنى فوقية» أو انعكاسات خفيفة لواقع تحتي ثقيل ، إنها أدوات أساسية للتوجه في الواقع والتحكم به . وحين تتعطل الأدوات الحديثة المزامنة ، «العقل» ، أو تستخدم لنزع قدرة عموم الناس على تعقل أوضاعهم ، نستخدم أدوات غير مزامنة وأقل ملاءمة ، «اللاعقل» .

ويأخذ اللاعقل شكلين محتملين : طبقات أقدم من المدركات ، غير مزامنة للمشكلات الراهنة ، أقرب إلى «اللاوعي السياسي» بمفهوم ريجيس دوبريه[(١)] ، وهو قائم على الرابطة الدينية وتنويعاتها المؤسسة للاجتماعي ، وموافق للتشكيلات الاجتماعية التي أشرنا إليها (الطائفة والعشيرة والإثنية والقبيلة . . .) . وتقترن هذه الطبقات بالعنف بفعل الانهيارات الجيولوجية للعقل وأطره الاجتماعية ، وعدم صلاحية مدركات الطبقة الجديدة لتنظيم الحياة المعاصرة . والشكل الثاني هو الإبداع ، وما هو طليعي في التنظيم والتفكير ، وما لم يتشكل في طبقة أو ما لا يزال سائلاً .

---

(١) كتابه : **نقد العقل السياسي** ، ترجمة عفيف دمشقية ، الطبعة الأولى ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٨٦ .

اليوم نعايش في سورية انبعاث طبقة من الوجود والثقافة أقدم، مزامنة لتشكيلات قديمة كالعشيرة والطائفة والمحلة والإثنية . . .، ولكننا نرى أيضاً غير قليل من الإبداعية والتفكير الجديد، وإن لم تتشكل في تيارات واضحة بعد.

نعايش أيضا الاستثمار في اللاعقل، وبناء هياكل اجتماعية وسياسية موافقة له، وتحديداً الإقطاعيات العسكرية الدينية التي سنتكلم عليها للتو.

إقطاعيات عسكرية دينية...

في وضعنا الراهن، نحن بعيدون عن صورة بلد يحاول التخلص من الطغيان، لكنه مهدد بالوقوع في براثن طغيان جديد. التهديد في سورية اليوم وجودي أكثر، يطال كيان البلد ووحدته و«عقله»، أو وعيه الذاتي كدولة وطنية. وهو منذ الآن يطال أيضاً قابليته للحكم، بل يمتد إلى قابليته للفهم، وحتى إلى قابليته للعيش. لدينا إمارة أسدية عدوانية تشغل حيال باقي سورية (نصفها مساحة، وأقل من نصف سكانها) موقعا إسرائيلياً. لدينا أيضاً تجزؤ متعدد المستويات، لا يشكل التجزؤ الطائفي شكله الوحيد، شيء يشبه الإقطاع العسكري في مناطق متعددة في البلد، يهيمن فيها تشكيل عسكري، يستولي على مقرات عامة (مدارس، إدارات، مقرات أمنية وعسكرية، مقرات حزبية، مصارف . . .)، ويمارس ما يقارب سلطة مطلقة في منطقة نفوذه. ليس الأمر كذلك في كل مكان. لكن في كل مكان يحصل فيه ذلك، هناك تناسب بين تقدم التجزؤ الإقطاعي المستجد وبين تراجع الإقطاعيات الجديدة عن المشاركة في مواجهة الإقطاعية الأسدية والدفاع عن المجتمع الذي خرج من سيطرتها. الأكثر تجنباً للصراع مع النظام، داعش، هي الأكثر تجسيداً لهذا الضرب من إقطاعة عسكرية دينية تطلق على نفسها اسم «دولة»، وتتصرف حيال الأوساط المحلية التي تسيطر فيها بنهج استعماري، لا تشغل طلبات السكان وتفضيلاتهم أدنى اعتبار فيه، ولا يكاد يحد منه حتى الآن غير وجود تشكيلات عسكرية أخرى يتواتر أن تدخل في صراع مفتوح معها (الرقة في

الأسبوعين الأولين من شهر آب ضد «لواء أحفاد الرسول» ، المرتبط بهيئة أركان «الجيش الحر» ؛ وفي بلدة الدانا القريبة من الحدود التركية في محافظة إدلب في الأسبوع الأول من تموز ، ضد «الجيش الحر» أيضاً) .

والواقع أن العدد الكبير من التشكيلات العسكرية التي نشأت أصلاً في مواجهة النظام ، ونالت دعما من أطراف خارجية متنوعة ، دولتية ودون دولتية ، واستولت على ممتلكات عامة ، وأحياناً خاصة ، يحمل في ذاته احتمالات التجزؤ المتقدم في غيبة ميل توحيدي معاكس . دور المعارضة السياسية كان أكثر من محدود في مجال التوحيد ، كان سلبياً في الغالب بفعل رثاثة أدائها وتبعياتها الخارجية هي ذاتها .

الإسلامية السنية ، في صيغ سلفية غالباً ، وإخوانية بدرجة أقل ، هي الإيديولوجية المشرّعة لمجموعات مقاتلة متنوعة ، لكنها مع ذلك لا توفر أساساً توحيدياً حتى للبيئات السنية الخارجة عن سيطرة النظام ، وهي من باب أولى أقل تأهيلاً لتوفير أساس توحيدي للمجتمع السوري ككل .

ولقد تسنى لي ملاحظة بعض هذه البيئات عن كثب في مناطق من دمشق وحمص والرقة ، وهي تبدو مقيمة في بؤس عميق ، منعزلة عن الدولة إلا كقوة قاهرة خارجية ، وعن العالم الواسع المتغير ، وعن الثقافة والفنون ، وتعيش حياة ريفية متدهورة ، على هوامش الدولة والاقتصاد الوطنيين . ولعلها تركن بسهولة إلى تشكيلات إسلامية توفر لسكانها الأدنى دخلاً وتعليماً ضرباً من وطن خيالي بديل ، «الإسلام» . الواقع أنه وطن يترك أكثرية السكان في هذه البيئات بالذات في العراء ، ولا يوفر سكناً دافئاً لغير حفنة من الوجهاء الجدد وتابعيهم . لم ألمس في أي مكان ابتهاجاً خاصاً بإشغال أصناف من الإسلاميين موقع الصدارة في مناطق خارج سلطة النظام ، أو شعوراً بوحدة الحال مع المسيطرين الجدد .

وغير المجموعات المقاتلة الإسلامية ، لا تعرض تشكيلات «الجيش الحر» ، وقد كانت متن المقاومة المسلحة منذ نشوئها ، ما يكفي من تماسك للحد من

انتشار المجموعات العسكرية الإسلامية ، سواء منها المرتبطة بجهات خارجية متنوعة (الإخوان يحظون بدعم قطر ، والسلفيون غير الجهاديين السعودية) ، أو تلك العدمية التي تربط بين «الخارج» السماوي و«الخارج» الاجتماعي ، أعني توفر عمقا سماوياً لأفراد من الأكثر انكشافاً وهامشية وجنوناً . الواقع أن قلة انضباط بعض مجموعات «الجيش الحر» ، وسوء سمعة بعضها ، يوفر بيئة خصبة لمجموعات إسلامية متشددة لا تعتدي على أملاك خاصة ، لكنها لا توفر أية أملاك عامة وتتعامل معها كغنائم مباحة . استولت «حركة أحرار الشام الإسلامية» ، السلفية أيضا ، على ما قد يعادل ١٠ مليارات ليرة سورية كانت مودعة في المصرف المركزي في الرقة بعد انتزاعها من سيطرة النظام في الأسبوع الأول من شهر آذار من ٢٠١٣ ، وليس معلوماً كيف جرى صرف المبلغ الهائل ، والحركة لم تقدم أي كشف حساب بمصير هذا المال العام أمام أي كان .

وفي هذا ما يشير ، وليس هناك ما يشير بعكسه حسب اطلاعي ، إلى ضمور تام في البعد الأخلاقي والإنساني ، والوطني ، في سياسة وسلوك وتفكير المجموعات الإسلامية ، وإلى انشغالها بمصالحها الخاصة ، وبالتعطش إلى السلطة العامة .

ولدى هذه المجموعات مشروعها أو مشاريعها الخاصة ، التي لا يكفل تقاربها الفكري تعاون قياداتها ، والمتمحورة أولاً وأساساً حول السلطة . ليس «الإسلام» الذي تستند إليه هذه التشكيلات الكثيرة المتشابهة غير ركيزة لسلطة مطلقة يُحرّم نقدها ، وتضفي الشرعية على التفضيلات الذاتية لإسلاميين محدثين غالبا ، تفضيلات محركها الجوهري هو المال والسلطة . وهي تستفيد بدهاء مبتذل ، لكن فعال ومحروس بالقوة ، من الصفة الإسلامية لإخفاء طابعها الجوهري كمشاريع سلطة مطلقة ، ليس لها بعد تحرري من أي نوع . كل «الثقافة» هنا ترتد إلى نزعة الاكتفاء الإسلامي ونظرية المؤامرة . صورة العالم عند الإسلاميين على تنوعهم أشد قتامة وشرانية من صورته عند القوميين العرب . إنه مكان شرير وفاسد وخطير وعدواني ، وأميركا ومعها إسرائيل ،

تحركان كل شيء من وراء الستار ، وليست النظم العربية غير دمى وبيادق شطرنج بيدهما . سمعت هذا الكلام التبسيطي من مجاهدين إسلاميين خلال رحلة قادتني في منتصف صيف ٢٠١٣ من دوما في الغوطة الشرقية إلى الرقة . وهم يفترضون أنه البداهة عينها ، الأمر الذي يثير التساؤل عن وجود مشكلة كبيرة في تمثل قطاعات واسعة منا للعالم الذي نعيش فيه ، أي أيضا في فرص التعليم والثقافة والإلمام بهذا العالم المعاصر .

وليس لدينا ، بالتأكيد ، ما نتعلمه من عالم شرير هذه صفاته ، بل ليس هناك غير نصب الحواجز في وجهه ، إن لم يكن مهاجمته و«فتحه» . وبينما كانت التهمة المعيارية لمعارضي النظام الأسدي هي العمالة لأعداء غير متعينين ، أميركا وإسرائيل تفضيلياً ، فإنه عند داعش يبدو كل ناشط سوري مستقل مشتبهاً بعمالته للناتو تحديداً ، فيما يشكل توريداً لخبرة تنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق .

وتشكل نزعة الاكتفاء الإسلامية ونظرية المؤامرة العالم الفكري للإسلاميين بدرجة تتناسب مع تشددهم . وليس الأقل تشدداً بينهم على مسافة تذكر عن هذا العالم المكتفي بذاته ، كما لا تواتي الأنبه والأوسع اطلاعاً بينهم الشجاعة لقول شيء صريح ضد هذا التكوين الهاذي الذي يحمي فقره الفكري والقيمي وغثاثته الخارقة بعقيدة مبتذلة عن شرّانية العالم .

وأميل إلى الاعتقاد بأن التدهور الثقافي غير المنقوص الذي تعاني منه بيئات كثيرة في سورية من العوامل الكامنة وراء التجزؤ الاجتماعي من جهة ، وصعود التشكيلات الجهادية من جهة ثانية . خلال عقود ، نحو أربعة حتى اليوم ، افتقر المجتمع السوري إلى الوجهة التاريخية أو «المشروع» الذي يوحد التطلع إليه أنظار الناس وتوقعاتهم ، وغرق في حاضر بائس مؤبد تهيمن عليه طغمة منحطة . كان حافظ الأسد هو وجهة سورية ومشروعها ، ثم صار المشروع هو سلالته اليوم . وظاهر أنه ليس لهذا المشروع مضمون وطني أو إنساني عام . «الإسلام» هو المشروع البديل عند قطاعات نشطة سياسياً من السنيين

السوريين . يتعلق الأمر اليوم بإسلام أصولي ، مفهوم فهماً حرفياً ، كسلسلة أوامر ونواه ، كـ«شريعة» ، ومنفصل أكثر من أي وقت مضى عن الثقافة كسيرورة تعلّم واكتساب وابتكار ، ويعيش حالة كفاف ثقافي محكم ، وموسوس بالسلطة واشتهاء السلطة وإرادة السلطة على الناس . إنه حافظ أسد بديل ، غير مشخص[١] .

في المجمل ، يشكل ظهور إقطاعات عسكرية دينية نتاجاً لتمزق البلد تحت وطأة العنف المهول الذي مورس بحق البيئات الثائرة ، ولتعدد الجهات «الداعمة» لمقاتلي دولة الأسديين ، ولتدهور ثقافي وسياسي أقدم ، ولتجزؤ محلي أقدم بدوره ، كانت تغطيه المركزية الفوقية للنظام البعثي والأسدي . وأخيراً نشأ الإقطاع الجديد عن مطامح سلطوية غير مكبوحة من قبل أشخاص ومجموعات تربوا في ظل النظام الأسدي ، وترعرعت مطامعهم بفضل حيازة السلاح وانتزاع أراض من النظام المعتدي ، وخدمها تطاول الصراع .

كم يحتمل أن يبلغ عدد هذه الإقطاعيات؟ غير معلوم . لا تزال العملية في طور مبكر . ليس هناك بعد إقطاعية محددة تسيطر منفردة على منطقة بعينها من البلد ، وتستأثر بحكمها . لكن أرى أن الأمور سائرة في هذا الاتجاه[٢] ، ولا يبعد أن تتفجر صراعات في مناطق من البلد كي ينفرد التشكيل الأقوى بحكمها

(١) في مناطق من الغوطة الشرقية ، دوما بخاصة ، جرى تحوير عبارات من نوع : الأسد أو لا أحد ، إلى «الأسلام أو لا أحد» ، وجنود الأسد مروا من هنا ، إلى «جنود الأسلام مروا من هنا» ، والأسد للأبد ، إلى «الأسلام للأبد» . ومن هذا التحوير الكسول الذي يحافظ على بنية التفكير والرمزية الأسدية ، اشتققت مصطلح الأسلامية ، الذي يجمع بين الأسدية والإسلام ، أو يُحِل الإسلاميين محل الأسد في السلطة دون أي تغيير آخر . ينظر الفصل : صورة ، علمان ، وراية . . . المحال إليه في هامش سابق .

(٢) هذا ما تحقق فعلا بعد كتابة النص أعلاه بأربعة شهور ، حيث تحكمت داعش وحدها بالرقة وبعض مناطق الشمال الشرقي الأخرى ، وإن تكن طردت في مطلع العام من مناطق في شمال البلد .

والسيطرة على مواردها . في مناطق من دير الزور تسيطر مجموعات مسلحة على آبار النفط ، وتُصَفِّيه بطرق بدائية ، أو تبيعه خاماً ، أو تشتري مصافي نفط صغيرة متطورة ، وتجني الملايين من العملية(١) . وتستولي «جبهة النصرة» على بعض آبار النفط في دير الزور(٢) . وليس هناك غير «الإسلام» لإضفاء الشرعية على هذا التفكيك المنظم للكيان الوطني والاستيلاء على الموارد العامة . صار يكفي «التكبير» على شيء ما حتى يعتبر غنيمة حلالاً للمستولين عليه . وبقدر ما يتعلق الأمر بمجموعات تعاني من كفاف فكري وسياسي مفرط ، فإن «الإسلام» هو الثقافة الجاهزة والسياسة الجاهزة ، لحجب هذا الإدقاع ، بل تحويله إلى غنى واكتفاء . من يتشكك ويتساءل عدو للإسلام ، «كافر» . التكفير سياج مجرب لحماية سلطة الإسلاميين ، مثلما هو التخوين عند الأسديين .

---

(١) انظر معلومات مفيدة على هذا الرابط :

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2013/04/02/-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-.html

(٢) انظر مادة مترجمة عن الغارديان البريطانية ، على الرابط :

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2013/04/02/-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A7-%20%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-.html

ليس هناك مشكلة لدى النظام الأسدي في التعايش مع إمارات إقطاعية عسكرية دينية ، كان سبق الجميع في الكلام عليها ، ويحتمل أن له ضلعاً في هندسة بعضها . هو في الأصل ، وقبل الثورة ، إقطاعية عسكرية خاصة ، يحكمها أمير أسدي وراثي . وإن كان يفضل استعادة كامل الإمارة السورية إلى حكمه ، فلأنه يعزُّ عليه التفريط في ميراث ، وليس لأية اعتبارات وطنية لم يلحظ أثر لها خلال عامين ونصف تقريباً . لا وطنية في الإقطاعيات العسكرية الطائفية .

ثم إن من شأن وجود إقطاعات عسكرية هنا وهناك ، ومنها إقطاعات سلفية ، وإقطاعة كردية (وضعت يدها على بعض آبار النفط في محافظة الحسكة أيضاً) ، أن يسبغ شرعية نسبية على إقطاعيته الخاصة ، بل أن يقلل من شذوذها ، ويجعلها انعكاساً لمجتمع مجزأ وإقطاعي التكوين والتفكير ، على ما قد يفضل القول المثقفون العضويون للنظام الأسدي . بل من شأنه أن يجعلها تبدو استمرارا للدولة السورية ، وهو ما لا تستطيع زعمه الإقطاعيات الدينية ، ولا تفكر فيه أصلاً المقاطعة الكردية المحتملة . وإنما لذلك بالذات لا يستطيع الإقطاعي الأسدي التضحية بدمشق بخاصة لمكانتها التاريخية والرمزية الكبيرة ، ولأن السيطرة عليها ، وهي العاصمة ، تحجب الوضع الإقطاعي وراء غلالة سورية عامة . من يسيطر على دمشق فرصته أكبر في أن يكون «الدولة» ، حتى لو كان مثل حافظ الأسد وسلالته القاتلة .

ويبدو لي بالفعل أن الأمور تتجه في سورية إلى ضرب من تعايش إقطاعيات ، تشغل الإقطاعية الأسدية موقعاً متفوقاً عسكرياً واقتصادياً بينها ، وتحظى بدعم قوي من روسيا وإيران ، ومحطة التقوية اللبنانية المعروفة لنفوذ الأخيرة ، لكن لا تستطيع هذه استعادة أملاكها كافة بفعل توازنات داخلية وإقليمية ودولية . وهذا وضع مرشح لأن يستمر طويلاً ، ويذكر بغير محطة تاريخية من التجزؤ وتعدد الإمارات عرفتها سورية في تاريخها القديم وتاريخها الإسلامي .

وبدلاً من طاغية واحد نحصل على عدد من الطغاة الصغار، ويسير البلد الذي لم ينجح في التخلص من الطغيان قدما على درب البربرية والانحلال. يقول جلبير أشقر: «كلما كان سقوط النظام السوري أسرع، كان الأمر أفضل. وكلما طال أمد بقائه، زاد خطر غرق البلد في الهمجية»(١).

والواقع أن مظاهر الانحلال الجارية، والإقطاعيات العسكرية الدينية أبرزها، مرتبطة بصورة وثيقة بصعوبة إسقاط النظام الأسدي، وليست مرشحة إلا للتوسع بقدر ما يتمادى الصراع السوري دون مخرج تقدمي وعادل. فدينامية الإقطاع العسكري مرتبطة بالعوامل المحركة المشار إليها فوق، العنف ودخول الجهاديين والأجهزة السرية والمال الريعي، لكن المحرك الانفجاري المنشط لهذه الدينامية هو استمرار النظام الأسدي كقوة عدوانية «إسرائيلية» في عالم «فلسطيني» مكشوف حولها. وليس هناك أي أمل في وقف هذه الدينامية دون تعطيل عمل المحرك. لن يعني سقوط النظام وقفاً فورياً لعملية «الأقطعة»، لكن لا أمل في وقفها دون التخلص منه. ولعل من شأن ذلك أن يحرض ديناميات معاكسة لمصلحة شكل جديد من الوطنية السورية، يوقف زحف «اللاعقل» الذي يحرس فيه الدين التجزؤ والطغيان ونهب الموارد العامة، بما يؤهل الشروط لظهور «عقل» وطني جديد (مدركات مزامنة لأوضاعنا الجديدة، وأنسب لمعالجة المشكلات المستجدة).

لكن بقدر ما يظهر كم أن التخلص من هذا النظام عملية شاقة، فإن ظهور سورية جديدة على أنقاض «سورية الأسد» سيكون عملية أشق بعد.

سورية بين ما فوقها وما تحتها

هذا الوضع السوري المعقد أصعب من أي شيء واجهته سورية حتى في

---

(١) كتابه الشعب يريد، **بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ترجمة: عمر الشافعي، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٣٣.

أيام الانتداب الفرنسي (١٩٢٠- ١٩٤٦) . التدخل الإيراني اللبناني العراقي المنظم في الشؤون السورية إلى جانب النظام ، والتدخل التركي والخليجي الأقل تنظيماً ، والتدخل الإسرائيلي الخفي في حماية النظام وضمان بقائه ، والبعد الطائفي لهذه التدخلات كلها ، بما فيها الغربية (تحت شعار «حماية الأقليات») ، كل ذلك يثير تساؤلات حتى عن معنى الكيان السوري وفرصه في البقاء . يتكلم البعض عن نهاية حدود سايكس بيكو ، لمصلحة شيء غير واضح[1] ، ربما إطار مشرقي أوسع[2] . لكن تمكن الإشارة بقدر أكبر من الصدقية والوضوح إلى انقسام واقعي للبلد إلى كيانات أصغر ، قد يتطاول عمرها وتتصلب ، وليس تشكلاً لكيان أكبر .

وفي واقع الأمر سار الكلام على تجاوز دولنا القائمة دوماً يداً بيد مع واقع التجزؤ الداخلي في كل منها . «الوحدة العربية» كانت الشعار الذي غطى ، في سورية والعراق بخاصة ، السياسات الطائفية في الداخل والتدخلات الفظة في الإقليم في آن . وفي كل الحالات كان إضعاف بلداننا لمصلحة «الأمة العربية» من فوقها يترجم عمليا لمصلحة خرقها من تحتها لمصلحة الطوائف والتحالفات الطائفية والتبعيات الخارجية . ولا يبدو أن صعود الإسلاميين المستندين إلى مفهوم الأمة الإسلامية يتعارض مع التجزؤ الإقطاعي وتنافس الإقطاعيات الناشئة . وهذه المرة لن تكون استثناء عن النسق العام . فالكلام على زوال حدود سايكس بيكو إنما يشرع لمشرق تابع ، بهيمنة شيعية وسيادة إيرانية . أصحاب

---

(١) مثلا نعوم تشومسكي : **سايكس بيكو تنهار** . . . على الرابط :

http://www.al-akhbar.com/node/185107

(٢) مثلا علاء المولى : **مجلس التعاون المشرقي ، ضروري وممكن** ، متاح هنا

https://al-akhbar.com/node/186210

وكذلك ناهض حتر : **مجلس التعاون المشرقي** ،

http://www.rasseen.com/art.php?id=36504b73135ab0b8070bb2e3f50be050a36f0bf1

هذا الرأي لا يجدون بأساً في سياسة إيران وتطلعاتها للسيطرة في العالم العربي .

نصوت من جهتنا للكيان السوري ، ضداً على التجاوز المزعوم لحدود سايكس بيكو ، وضداً للتجزؤ الإقطاعي المتقدم . ولا نرى أصلاً تعارضاً بين الأمرين ، إذ يجري انتهاك الحدود الموروثة لمصلحة هيمنة إيرانية ، بينما تعيش أجزاء واسعة من سورية أوضاعاً إقطاعية متدهورة ولا مخرج منها .

مهما تكن علاته ، ومهما يكن اليوم موضع نزاع وساحة حرب ، فإن الكيان السوري يمكن أن يكون حلا لمشكلات عديدة .

أولها أن إعادة تأهيله أيسر من نشوء كيانات جديدة ، طائفية وإثنية ، تبدأ من الصفر ، ويصعب أن تنال الشرعية الذاتية والدولية التي نالها الكيان السوري . وثانيها أن أية كيانات جديدة ستكون أطراً أضيق حتماً للترقي السياسي والأخلاقي حتى من «سورية الأسد» ، وبالتأكيد من سورية متحررة ، وأنه مهما تكن صعوبات العيش معاً لسوريين مختلفي المنابت يتقاتلون اليوم ، فإنها أقل صعوبة وأيسر تدبراً ، اقتصادياً ونفسياً ، من تعايش كيانات سورية ولدت في الحرب والقتال ، وستعيش حتماً في الحرب والقتال ؛ وثالثها أن الوطنية السورية القائمة على المواطنة هي المبدأ الإيجابي الذي يمكن الاستناد إليه لمقاومة التشكلات السلفية الجهادية ونزعات الإقطاع العسكري ، بما فيها الإقطاعية الأسدية ؛ ورابعها أن سورية موحدة أقل تعارضاً مع أوضاع إقليمية قابلة للإصلاح من سورية مُكسّرة إلى عدة سوريات متنازعة . الإقطاعات السورية الصغيرة مشاريع رجعية في كل حال ، تابعة في كل حال ، وجالبة للسيطرات الخارجية حتماً .

سورية مكسب تاريخي يمكن البناء عليه بحيث يكسب فيه السوريون كلهم . صحيح أنها كيان فتي ، عمره أقل من ١٠٠ سنة ، لكن له تاريخ منذ الآن ، والصراع الهائل الذي شهده في الأشهر الثلاثين المنقضية يفترض أن يكون دافعاً قوياً للتأمل في شخصيته وتاريخه ومعناه ، وتكوينه الجغرافي

والاجتماعي . ما هي شخصية كيانات تابعة تنشأ من تكسير سورية؟ ما هو تاريخها؟ وما هو معناها؟ لا شيء غير الخوف والكراهية .

على أنه لا جدال في ضرورة إعادة بناء معنى سورية وهويتها ونظامها السياسي على أسس جديدة ، مغايرة لما عرفته في الزمن البعثي والأسدي ، ولما كانته قبل ذلك أيضاً . يجري الكلام أحيانا على فدرالية ، أو على لا مركزية سياسية ، وأحيانا على نظام محاصّة طائفية . يمكن التحفظ على بعض هذه الاقتراحات أو كلها ، لكن دلالتها السلبية على عدم صلاحية نموذج دولة مفرطة المركزية أقوى وأوجه من دلالتها الذاتية الإيجابية .

وترتبط بالحاجة إلى مراجعة البناء السياسي لسورية حاجة أخرى إلى تصور مختلف للهوية . سورية كـ«قطر عربي» لا مطمح له غير أن ينحل في أمة عربية واحدة ، ليست مشروعاً مستقبلياً ، لقد خسرت معركة البقاء سياسياً وأخلاقياً . وسورية الإسلامية التي تتطلع إليها أصناف الإسلاميين أقل صلاحاً بعد . إن بروفاتها الراهنة مقترنة بالإقطاع العسكري ، وبضيق فكري وسياسي واجتماعي خانق منذ الآن ، ويمتنع أن تؤسس لأوضاع أكثر مساواة وحرية ، أو أقل طائفية .

تبقى سورية السورية التي لا يمكن لمضمونها أن يبنى على غير حل مشكلة العيش معا لسوريين مختلفين ، وضمان أوسع قدر من الحرية والعدالة للجميع .

لا نعرف شيئاً من ملامح الدرب الذي سيقودنا إلى سورية جديدة قابلة للحكم ، وللفهم ، وللحياة . لكن ليس هناك شيء تقدمي أو وطني أو إنساني في «سورية الأسد» ، أو في سورية السلفية التي هي سوريات متعددة ، أو في جزء كردي من سورية لا يهتم برأي السكان المحليين وتفضيلاتهم ، وهو منذ الآن مصدر توتر ونزاع وعنف في البلد المنكوب .

في أية اتجاهات يحتمل للوضع السوري أن يتطور اليوم؟

في واحد من أربعة اتجاهات أو خمسة في تقديري .

أن ينتصر النظام الأسدي في حربه ، ويستعيد السيطرة على مناطق البلد

كلها . هذا مستبعد في أفق الراهن فيما يبدو ، وسيؤول إن حصل إلى حكم الشبيحة في الداخل ، أي أشكال متطرفة من الوحشية والنهب والقتل والاعتقال والتعذيب ، وإلى سيطرة إيرانية عدوانية على البلد ، وإلى مجتمع محطم اقتصادياً وسياسياً ونفسياً .

أن تنتصر الثورة وتقتلع النظام بالقوة . هذا يؤول بنا إلى وضع «الثورة المطلقة» التي لا تبقي من النظام القديم شيئا وتمسحه عن آخره[١] . لكن مفارقة الثورة المطلقة أنه يرجح لها ، حين تبدأ بالبناء ، أن لا تجد غير خبرات واستعدادات تكونت في ظل النظام السابق ، فتعيد بناءه هو ذاته ، وإن على أسس فكرية مختلفة ، وعلى يد نخب جديدة . نحصل على نظام إسلامي بدل نظام بعثي ، وبعد «الرفاق» نحصل على «الإخوة» . ونرى اليوم في مناطق خارجة على سيطرة النظام حلول عبارات دينية مأثورة من القرآن أو أحاديث نبوية محل العبارات الغثة لبشار الأسد وأبيه وصورهما . والغرض واحد في الحالين : إبلاغ من يهمهم الأمر ، عموم السكان ، من هو صاحب السلطة ومن يكون السيد . ليس هناك مضمون وراء هذه الممارسة يتعدى ذلك .

وليس مضموناً ، بعدُ ، أن يؤدي إسقاط النظام بالقوة ، اليوم ، إلى زوال الإقطاعيات العسكرية المتكاثرة . ترتبط بها أكثر وأكثر مصالح مادية ومعنوية وسياسية لم تعد مواجهة النظام تشغل موقعاً متقدماً في سجل اهتماماتها . لذلك ربما سيسوؤها أن تنتهي الثورة ويسقط النظام ، لأنه سيكون وقت المساءلة عن مبرر وجودها ، وعما جنت وفعلت . والأرجح فيما نرى أن يقتضي الأمر بعد التخلص من الإقطاعية الأسدية صراعاً جديداً ضد الإقطاعيات الجديدة ، وأولها الإقطاعية العدوانية لـ«الدولة الإسلامية في العراق والشام» ، لكن أيضاً كل الإقطاعيات الأخرى ، الأقل تماسكاً وعدوانية .

---

(١) تنظر مقالتي : الثورة السورية ووضع الثورة المطلقة ، على الرابط :

http://alhayat.com/Details/460137

الاحتمال الثالث أن تجري تسوية سياسية يتغير بموجبها النظام تغيراً أساسياً ، وتطوى صفحة «سورية الأسد» سِلماً . قد يكون هذا هو الخيار الأسلم اليوم ،لكن ليس هناك أدنى مؤشرات فعلية عليه . لا يستطيع النظام التنازل عن شيء بسبب تكوينه وبنية مصالحه المتطرفة ، فإما أن يبقى كما هو وإلا ينهار كلياً . هذا هو الأصل في أنه لم يفتح ولو نافذة صغيرة للسياسة طوال ٣٠ شهراً . وهو اليوم مستمر في حربه ، وحلفاؤه لا يشعرون بأدنى قدر من الحرج من المجاهرة بالوقوف إلى جانبه بالمال والسلاح والرجال .

إلى ذلك ، يبدو أنه يصعب كثيراً اليوم أن تحظى أية تسوية سياسية بالإجماع من طرف طيف الثورة الضعيف الكثافة أصلاً . وهذا ليس بفعل التطور السياسي والفكري والانفعالي غير المتكافئ للثورة في بيئاتها المتعددة فقط ، ولا لأن جرائم النظام لم يعد يكفر عنها غير استئصاله الجذري فقط ، وإنما أيضا لأن بعض الإقطاعيات وأمرائها سيزايدون على أي ترتيب سياسي محتمل ، مهما يكن أقرب إلى الإنصاف ، لحماية إقطاعياتهم ولارتباط مصالحهم بتطاول الصراع وتعقده لا بانتهائه .

الاحتمال الرابع تمادي الأوضاع الحالية ، حرب مطلقة بلا ضوابط من طرف النظام ، ودعم إقليمي ودولي محدود لتشكيلات من المقاومة المسلحة بما يكفي لأن لا يستعيد النظام المناطق الخارجة عن سيطرته ،لكن بما لا يكفي لإسقاطه . يوم ٢٥ آب ٢٠١٣ نشرت نيويورك تايمز الأمريكية مقالة لإدوارد لتواك من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، يفيد عنوانها أن أميركا تخسر في سورية أياً يكن الفائز ، النظام وحلفاؤه أو المعارضة التي يغلب الإسلاميون في صفوفها ، بحسبه . والرجل يقول بكلبية تامة إن استعصاءاً متمادياً في سورية هو الحصيلة الوحيدة التي لا تلحق الضرر بالمصالح الأميركية[١] . الاستخلاص

(١) مقالة لتواك على هذا الرابط :

http://www.nytimes.com/2013/08/25/opinion/sunday/in-syria-america-loses-if-either-side-wins.html?smid=fb-share&_r=1&

السياسي من ذلك هو وجوب خسارة الطرفين معاً . وعدا أن الحصيلة الفعلية للسياسة الأميركية حيال سورية طوال ٣٠ شهراً تنضبط بهذا التقدير الإجرامي ، فإن له سوابق أشهرها الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينات القرن العشرين .

يتوافق تمادي الصراع مع انحلال البلد إلى إقطاعيات واستمرار النزيف المادي والبشري ، وأوضاع إنسانية ميؤوس منها يدفع ثمنها الأفقر بين السوريين .

أليس هناك ، أخيراً ، احتمال خامس ، بتدخل عسكري دولي؟ حتى أيام قليلة مضت كان يبدو هذا أمراً مستبعداً . لكنه يلوح اليوم ، في مطلع أيلول ٢٠١٣ احتمالاً قوياً بعد المذبحة الكيماوية الأخيرة في الغوطة ٨/٢١ ، غير أننا نرجح أن يأخذ هذا التدخل المحتمل شكل ضربات من النوع الإسرائيلي لمواقع بعينها ، الغرض منها معاقبة النظام وتأديبه وليس إسقاطه ، وإنقاذ ماء الوجه الذي أهدره استخدام النظام المتكرر للسلاح الكيماوي ، ورفع الحرج عن النفس أمام السوريين والحلفاء العرب والإقليميين . وهذا لن يؤثر على مسار الصراع تأثيراً حاسماً . بل وقد يعطي النظام انتصاراً معنوياً ، لكونه خرج من مواجهة دولية سالماً ، قادراً على الضرب والإيذاء . أما احتمال تدخل واسع بغرض إسقاط النظام فيبدو معدوماً . وهذا لأنه يستتبع من الغرب تدخلاً مضاعفاً ، إن جاز التعبير ، تضاف فيه التشكيلات الجهادية ، القاعدة وأشباهها ، إلى النظام في سجل الاستهدافات . المعضلة التي يواجهها الغرب ، والأميركيون بخاصة ، هي أنه إذا تدخلوا قليلاً ، فلن يكون لتدخلهم تأثير مهم ، وقد يكون بمثابة هزيمة ، أما إذا تدخلوا أكثر (إسقاط النظام) فسيتعين عليهم أن يتدخلوا كثيراً جداً (مواجهة الجهاديين) ، والتورط من ثم في عمليات عسكرية وسياسية واقتصادية مكلفة ومعقدة ، وغير مضمونة النتيجة .

أين الثورة السورية؟

هل إذن انتهت الثورة السورية إلى تمزق البلد وانهيار الدولة وظهور إقطاعيات عسكرية وجماعات جهادية؟ هذا هو الاتجاه العام اليوم ، ومنذ شهور . لو تمكنت

الثورة من إسقاط النظام في وقت أبكر، في حزيران ٢٠١٢، بعد ١٥ شهراً من انطلاقها، وقت بلغت بؤر التظاهر في البلد ذروتها، فوق ٧٠٠ مظاهرة أسبوعياً، لكانت فرص سورية في النجاة من أسوأ ما نراه اليوم أكبر بكثير. في النصف الثاني من زمن الثورة، انفصل هدفها السلبي، إسقاط النظام، عن هدفها الإيجابي، سورية الجديدة الديمقراطية، وذلك تحت ضغط الصراع وعنفه؛ وبات إسقاط النظام مطلباً حيوياً، تنبع شرعيته من وجوب الدفاع عن الحياة ضد القاتل العمومي، وليس من أية تطلعات تتجاوز ذلك، تطلعات صارت تبدو شيئاً فشيئاً كمالية، ولم تعد تتوافق مع الاستعدادات النفسية للمجتمع المعنّف، المستميت في صراعه، أو مع الأشكال الفكرية والعسكرية والسياسية التي اضطرت الثورة للانتظام وفقاً لها كي تدوم.

هناك، بلا ريب، طيف واسع من الناشطين السياسيين والحقوقيين والمقاتلين يمثلون استمراراً للثورة وتطلعاتها الإيجابية، طيف واسع من النساء والرجال، لكنه مشتت وضائع الصوت اليوم. وحده سقوط النظام سيضع هذا الطيف الذي لا مركز له ولا كياناً جامعاً في وضع أفضل لاستعادة زمام المبادرة، ولو جزئياً، لمصلحة رؤية أكثر تحررية واستيعابية لسورية[١].

---

(١) من أهم الشبكات الناشطة المرتبطة بالثورة والمتكونة معها لجان التنسيق المحلية، التي تقوم بأنشطة احتجاجية وإغاثية وتوثيقية، وسياسية أيضاً. وهناك العديد من الناشطات والناشطين المستقلين الذين يعملون في شروط قاسية داخل البلد. ومن العسكريين أحيل إلى سلسلة بورتريهات لمقاتلين، أنجزتها في شهر أيار وحزيران الماضيين في الغوطة الشرقية، بصورة خاصة أبو خالد الغزلاني

http://aljumhuriya.net/5754

وأبو قصي الغزلاني

http://aljumhuriya.net/7017

وأبو نجم القدموسي

http://aljumhuriya.net/8814

في المجمل ، تبدو سورية اليوم مسرحاً لعملية إعادة تشكل عنيفة وواسعة ، تطال الدولة (كياناً ومؤسسة حكم) والمجتمع والسكان والدين . سورية اليوم بلد لا شكل له ، ليس دولة وطنية ولا هو دولة سلطانية تقليدية ، وتقاوم النظام فيها مئات التشكيلات العسكرية ، على نحو لم يسبق رؤيته في ثورة اجتماعية أو في حرب وطنية ، وتظهر فيه كائنات دينية متشددة غريبة ، ويمارس فيه عنف هائل ، ويشكل عملياً ملعبا للغيلان . والغول كائن مهول ولا شكل له . نتكلم على عملية إعادة تشكل كبرى لأنه يبدو أن بلدنا منغمس في عملية تحول عنيفة للأشكال ، قد يكون فقدان الشكل وظهور هذه الكائنات المشوهة الغريبة أحد أوجهها .

لا نعلم شيئا عما يمكن أن تتمخض عنه هذه العملية ، ولن نحاول التنبؤ بما سيأتي .

نلتزم الحدود التي رسمها زهير بن أبي سلمى قبل ١٥٠٠ عام :

وأعلم مـا في اليـوم والأمس قـبله
ولكنني عن علم مـا في غـد عمِ .

الرقة ، أيلول ٢٠١٣

١٠
من الثورة إلى الحرب:
الأرياف السورية تحمل السلاح

آلت الأمور في سورية إلى أن تحمل السلاح وتتواجه في حروب تتوازى وتتقاطع وتتقلب ، ولا تلوح لها نهاية قريبة ، مجموعاتٌ مقاتلة منحدرة من ثلاث جماعات يغلب عليها طابع ريفي ، هي العلويون ، سنيو الأرياف العرب ، والكرد . ستقول هذه المقالة إن هذه الجماعات تشكلت بالحرب وتولدت عنها ، بدءاً من أوضاع أكثر اختلاطاً ضمن كل واحدة منها ، وبينها وبين غيرها من الجماعات ؛ إنها جماعات الحرب أكثر مما الحرب حرب هذه الجماعات .

علويو الحرب

لم تكن هناك مدن يغلب العلويون بين سكانها . كان العلويون عموماً سكان جبال فقراء ومهمشين ، يقيم أكثرهم في قرى وبلدات صغيرة . وبعد أن كانت سُكنى علويين في المدن تتنامى منذ أيام الانتداب الفرنسي ، فقد اتسعت في الجيلين الأخيرين ، التاليين للحكم البعثي ، ظاهرة إقامة علويينَ في أكثر المدن السورية ، وبخاصة مدن الساحل التي ربما يشكلون أكثرية فيها اليوم ، اللاذقية وطرطوس وجبلة ، وكذلك حمص ودمشق ، وفي مدن أخرى بنسب أقل . لكن من تمدنوا ظلوا مشدودين بقوة إلى منابتهم القروية . للأمر صلة بالضعف الاقتصادي للمدن السورية عموماً وتواضع الصناعة فيها من جهة ، وبإجراءات إدارية وبيروقراطية في سورية لا تسهل انتقال قيود الأحوال الشخصية للأفراد (الزواج وتسجيل الأبناء) والعسكرية (ما يتصل بالتجنيد العام والسحب إلى

الخدمة العسكرية الإلزامية وتأجيلها .) إلى مناطق سكناهم ، فتُبقي الناس مشدودين إلى مواطنهم الأصلية . ولعله يعزز من بقاء الارتباط بالريف قوياً في حالة نسبة مهمة من العلويين أن مناطقهم مصايف مناسبة ، جبلية وبحرية ، يفضلها المرء لقضاء الصيف على المدن ، وإن كان من أهل السلطة والمال يبني قصراً في قريته لصيفياته ، ثم لتقاعده . ولعل شيئاً من القلق حيال مدن أكثرية سكانها من السنيين يبطن بقاء الارتباط بالقرية قوياً ، قلق خرج إلى السطح علناً مرتين : وقت مات حافظ الأسد حيث عادت أسر وطلاب جامعيون إلى قراهم في حركة بدت غريزية دون مسبب ظاهر ، ووقت الثورة السورية حيث حصل شيء مشابه على مستوى العوائل (وليس المقاتلين والحاكمين ، عموم «أهل الدولة») .

يتميز التمدن العلوي خلال الجيلين الماضيين (عن التمدن الكردي وعن تمدن سنيي الريف وعموم الريفيين السوريين الآخرين) بأن قوة الجذب الأساسية هنا نحو المدينة هي سلطة الدولة ، أجهزة القوة بخاصة من مخابرات وجيش ، ثم أجهزة أخرى .

وما شهدناه من انشقاقات منذ بداية الثورة حتى انهيار الإطار الوطني للصراع السوري في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ ، أدى إلى صفاء طائفي أكبر في قوات النظام المحاربة للثورة ، مع ما هو معلوم من أرجحية علوية كبيرة سلفاً في الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية ذات الوظائف الأمنية . العلويون المعارضون للنظام أو المستقلون ، وهم أكثر اختلاطاً بغيرهم بطبيعة الحال ، وجدوا أنفسهم منكفئين على أنفسهم أو مضطرين إلى الخروج من البلد ، ومن هم أقل استقلالية ومعارضة تزحزحوا إلى مواقع أقرب إلى النظام . في المحصلة ، كان مسار الصراع خلال ٥٢ شهراً مسار تريُّف وتطيُّف لجبهة النظام المحاربة ، بقدر ما كان مسار تريف وتطيف عام ؛ مسار ارتباط مع رعاة إقليميين ودوليين أيضاً ، كما سأقول لاحقاً .

إعادة الهيكلة هذه لحساب النواة الأهلية الخاصة ، الأقوى ارتباطاً بالقرية

والبلدة والمنبت الريفي الأصلي ، والأشد قطيعة مع البيئات السورية الأخرى ، تتمثل على نحو خاص في ظاهرة الشبيحة . ساهم الشبيحة في قمع الثورة منذ البداية ، وتحولوا إلى قوة منظمة قبل نهاية ٢٠١٢ برعاية وتدريب إيرانيين . ولا يفلح في حجب دلالة هذه الظاهرة أنه يغلب أصلاً الطابع الأهلي على أجهزة النظام الأمنية والعسكرية ذات الوظائف الأمنية . فظاهرة الشبيحة تشير إلى الاتجاه الذي تجري فيه إعادة الهيكلة في شروط الثورة والحرب : بروز «النفس الغضبية» ، الأقرب إلى المنبت والأصل ، والمتمرسة أكثر من غيرها بالسلاح من قبل ، على حساب «النفس العاقلة» التي تتواصل مع غير ، وتتوسل الكلام في تواصلها . وهي من وجه آخر تشير إلى المزيد من بروز الأهلي الصافي على حساب الدولتي المختلط ، الريفي أيضاً على حساب المديني . يتكشف الحكم الأسدي عن هذا الوجه الأهلي والأصلي كلما وُوجِه بتحدٍ اجتماعي كبير ، هذا بينما يعرض وجهاً أقل أهلية وأصلية في أوقات الاسترخاء . لا يكاد الأمر يحتاج إلى شرح : النواة الحربية للنظام أصلية وأهلية وريفية .

سُنّيو الجهاد

من الشائع القول لأغراض متناقضة إن السنيين السوريين ليسوا طائفة . يُراد بهذا أحياناً القول إنهم «الأمة» ، وهذا باطل كل البطلان ، لكنهم ليسوا طائفة بالفعل لاعتبارات متعددة ، منها أن التباعد بين سنيي المدن «الأصلاء» وبين غير المدينيين من السنيين ، سواء كانوا فلاحين أو بدواً أو بين بين ، أوسع في الغالب مما هو بينهم وبين من يشاطرونهم المدن . السنيون في سورية كانوا يصفون أنفسهم حتى وقت قريب بأنهم مسلمون . وهذه ليست واقعة لسانية شكلية ، إنها مؤشر على حضور شاغلِ التمايز عن مسيحيين ويهود ، وضموره حيال الجماعات الإسلامية المحلية الأخرى من علويين ودروز وإسماعيليين وشيعة . قد يمكن القول إن السنية ، أعني صعود تعريف الذات كسنيين ، ظهرت في الزمن البعثي ، والأسدي بخاصة ، أي هي نتاج حقل سياسي ديني حاد

الاستقطاب ، جرى فيه استثمار واسع في التمايزات الاعتقادية ، ومن قبل طاقم السلطة وأجهزة إعادة إنتاجها قبل الجميع . بمعنى آخر ، السنية نتاج تطييف الحقل السياسي السوري في الزمن البعثي والأسدي .

كانت المدن السورية تقليدياً مدناً سنية ومسيحية أرثوذكسية أساساً . لكن لعل أكثر سكان الأرياف أيضاً سنيون ، وإن لم تكن معلومة نسبتهم من السكان ككل أو من عموم السنيين . إلا أن مدرك السنة أو الأكثرية السنية يخفي واقع أن سنة الأرياف هؤلاء هم جماعات (وليس جماعة مفردة متجانسة أو قريبة من التجانس ، أو لها ممثلون معلومون) ، وهذه الجماعات متدهورة ، أكثر تدهوراً من غيرها من الجماعات الريفية . فهي ، أولاً ، تعرضت لرقابة سياسية أشد من غيرها من طرف النظام ، مرة لاشتباه بإسلاميتها ، ومرة ، بخصوص سكان الجزيرة ، اشتباهاً بولائها للبعث العراقي ، وفي الحالين تسويغاً للتشدد في معاملتها ومعاملة السكان ككل . وهي ، ثانياً ، تفتقر إلى شبكة محسوبية فعالة تتوسط بينها وبين مراكز السلطة المحلية والمركزية ، وهو ما لا يقارن بشبكة المحسوبية الشامية (رجال دين وتجار أساساً) ، ولا يقارن بشبكة المحسوبية العلوية (ضباط ورجال سلطة أساساً) ، الأعلى كثافة بين نظيراتها في سورية . وهم عانوا مثل غيرهم من الريفيين من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في عهد بشار ، وهي سياسات حابت المدن على حساب الأرياف ، والمدن الكبرى أكثر من المدن الأصغر ، ومراكز المدن أكثر من أطرافها .

السنيون الريفيون السوريون تمدّنوا مثل غيرهم ، وتسكن نسبة منهم المدن منذ جيل أو جيلين وأكثر . ومثل غيرهم ظلوا مرتبطين بقراهم وبلداتهم بقدر لا بأس به ، وللأسباب ذاتها : ضعف المدينة اقتصادياً وسياسياً ، وانبناء نظام الأحوال الشخصية والتجنيد على شدّ الناس إلى منابتهم . ثم أيضاً الوهن السياسي الأشد للمدينة السورية بفعل ما تعرض له السوريون من إفقار سياسي جائر طوال أكثر من نصف قرن . من يريد السياسة لن يجدها في المدينة التي قد تكون ، بالأحرى ، باباً لسجن عاجل (ولعله لذلك يجدها في الدين ، في

الطائفة والجماعة الخاصة ، وفي الحرب) .

لكن بينما شكل النظام الأسدي محور تماهٍ علوي واسع ، تتقاطع فيه اعتبارات المصلحة العقلانية (الوظيفة ، المحسوبية) ، مع اعتبارات العِزْوة والسند الرمزي ، ومع اعتبارات القلق الوجودي والسياسي الأقلّي ، وبينما سنرى أن القضية الكردية (في إطار سوري أو في إطار كردستان الكبرى) هي محور التماهي العام للكرد السوريين ، لم يكن لسنيي الأرياف محور تماهٍ مشترك . كانوا مجزئين جداً ، فلا قوة مقتدرة تشدهم إليها ، ولا قضية موحدة تربطهم معاً .

بعد الثورة ، وما تعرضت له هذه البيئات التي كانت حواضن أساسية للثورة (ليست الوحيدة) ، سارت الأمور باتجاه أن يصعد نجم الإسلام السلفي في وسط السنيين الريفيين ، على حساب إسلام مديني ، مشايخي ومدجّن ، «انشق» بعض ممثليه عن النظام ، وكذلك على حساب الإخوان المسلمين الأكثر مدينية ، ومعظم منسوبيهم في المنفى منذ عقود . ويستجيب صعود السلفية في الأرياف السنية إلى حاجات البيئة الجديدة إلى قوى تقاتل ، أوثق صلة بالمكان وأكثر تمرساً بالقتال ، وأكثر صفاء في داخلها وانفصالاً عن خارجها . ليس جميع المقاتلين ضد النظام ريفيين ، كان ولا يزال بينهم مدينيون ، بين مقاتلي حلب بخاصة ، لكن معظم المقاتلين ضد النظام من بلدات وقرى مهمشة ، وتدور كثير من تشكيلاتهم في أفق سلفي جهادي ، وإن لم تكن سلفية جهادية . وقد يكون الأساس في ذلك أن لدينا هنا باراديغم واضح : «علم» هو السلفية ، و«عمل» أو «تطبيق» هو الجهاد ، ونظرة مميزة إلى العالم (معاد للإسلام والمسلمين ، تحركه أميركا وإسرائيل من راء الستار) ، ونظرية سياسية محددة هي الحاكمية الإلهية ، ونموذج تمثيلي فعال هو القاعدة ، وأمثلة أداء مبهرة ومشهورة في الغرب بخاصة (١١ أيلول ، وعمليات في لندن ومدريد وبالي) ، وحظوة كبيرة عند وسائل الإعلام ، الغربية قبل غيرها . وهذا النموذج ، حيثما وجد ، فهو نموذج أرياف . ربما تهاجم المجموعات القاعدية المدن وتسيطر عليها ، لكن منطلقها هو الريف .

كرد القتال

الكرد في سورية قوم ريفيون أساساً ، ينحدرون من قرى وبلدات صغيرة عموماً . ومن يسكن منهم في المدن يعيشون فيها منذ جيل أو جيلين ، ويحتفظون بعلاقات قوية بمنابتهم الريفية . هنا أيضاً لعبت العوامل نفسها في إبقاء من تمدنوا منذ جيل أو جيلين مرتبطين بمواطنهم الأصلية ، أعني ضعف الجاذبية الاقتصادية والسياسية للمدينة ، وأنظمة الأحوال الشخصية والتجنيد . ومن بينهم ، «كرد الحسكة الأجانب» ، وهم في مرتبة ربع مليون ، يشدهم وضعهم الأدنى حماية والأكثر هشاشة إلى منطقتهم ، حيث ينالون اعترافاً من أندادهم ، وشعوراً بالحماية والأمان .

هناك كرد مدينيون قدماء في دمشق وفي حماة ، لكنهم أكثر تعرُّباً وأقل انشغالاً بالحركة القومية الكردية المعاصرة التي خرجت من بلدات ومدن منطقة الجزيرة ، بخاصة القامشلي والحسكة ، وبدرجة أقل عفرين وعين العرب وحلب . «عاصمة» النشاط السياسي الكردي هي الجزيرة القصية عن المركز ، ليست دمشق ، ولا حتى حلب ومناطقها الكردية . وجميع هذه المناطق المتكاثرة السكان إما صارت كردية شبه صافية أو ارتفعت نسبة الكرد فيها بسبب تحركات ديمغرافية متنوعة ، منها بخاصة في منطقة الجزيرة هجرة السريان والأرمن إلى مدن سورية أخرى ، أو أكثر إلى خارج البلد .

والخلاصة أن سورية التي لم تكن فيها أية مدينة كردية وقت استقلالها ، تصاعدت نسبة الكرد في مدن الجزيرة فيها وقت كانت المدينة السورية تتدهور ، ودورها في خلط الناس وتغييرهم يتراجع . لا شيء يقارن بديار بكر في تركيا ، ولا حتى بمدن السليمانية وأربيل في كردستان العراق .

لكن رغم إنكار شخصيتهم القومية (خلافاً للأرمن والسريان) ، أتيحت للكرد حياة سياسية أقل سوءاً من غيرهم من السوريين في العقود الثلاثة السابقة للثورة . لم يجر استئصال المنظمات السياسية الكردية في أي وقت ، وإن يكن النظام حرص على تقسيمها وإضعافها . وبينما لم يكف النظام عن اعتقال

ناشطين كرد ، فإنه لم يجرد حملات استئصالية على المنظمات السياسية الكردية في أي وقت ، ولم ينل الناشطون الكرد أحكاما بالعشر سنوات والخمسة عشر عاما في السجن ، ولم يحبس أحد منهم في سجن تدمر . هذه ميزة إيجابية مهمة قياساً إلى البيئات السورية الأخرى . المنظمات المعارضة العاملة على المستوى الوطني ، العلمانية والإسلامية ، سحقت تماماً .

ولهذه التعبيرات السياسية مفعول تمديني مهم ، يتدارك حداثة عهد الكرد بمدن كانت واهنة سياسياً وثقافياً واقتصادياً ، ويسوغ القول إنها ، هذه التعبيرات السياسية ، هي ضرب من مدينة كردية متخيلة . ومن هذه «المدينة» المتخيلة خرجت الانتفاضة الكردية في ٢٠٠٤ .

وليس من هذه «المدينة» خرج حاملو السلاح اليوم . خرجوا من تيار عبد الله أوجلان الذي كان الأقرب إلى النظام حتى خروج القائد الكردي التركي من سورية عام ١٩٩٨ ، والأكثر قومية وانشداداً إلى مركز غير سوري . هو أيضا التيار الذي لا تكاد تكون له روابط بأية منظمات سورية أخرى ، أو يهتم بالتواصل والتعاون مع مجموعات عربية منظمة ، وهذا خلافاً للتنظيمات السياسية الكردية الأخرى . هذه الأخيرة انخرطت في المتاح من النشاط العام في سنوات ما بعد «ربيع دمشق» وتوسعت هوامش النقاش السياسي مع المنظمات السورية الأخرى ، وطابعها الغالب عربي (لكن الدلالة السياسة لهذا الطابع العربي كانت تزداد ضموراً) . كان الأوجلانيون السوريون (يسمون كردياً : الأبوجيون ، نسبة إلى «العم» أوجلان) أكثر انشداداً إلى الساحة التركية التي ساهم كثيرون منهم في القتال فيها منذ ثمانينات القرن العشرين . واليوم يساهم كثير من كرد تركيا في حرب حزب الاتحاد الديمقراطي الأوجلاني في سورية .

بصورة مجملة ، يمكن القول إنه جرت هنا إعادة هيكلة لمصلحة الأوجلانيين المسلحين ضمن الحركة السياسية الكردية ككل ، ونحو أجندة مستقلة ، إن لم تتعاون مع النظام على ما جرى أحياناً ، فإنها لا تتعاون مع المعارضة العاملة على إسقاطه .

ديناميات الحرب

قد يمكن القول إن مواجهة الثورة بالحرب وتحول الثورة إلى حرب وفرا بيئة طبيعية، يحوز فيها الأكثرُ استعداداً للقتال ميزةً إيجابيةً عن غيره، ما يجعله الأقدر على الفوز في «صراع البقاء» في هذه البيئة القاسية. مبدأ «الاصطفاء الطبيعي» هذا يلعب لمصلحة الشبيحة والمخابرات في الوسط العلوي، ولمصلحة السلفيين والجهاديين في الوسط السني، ولمصلحة الأبوجيين في الوسط الكردي. وظاهرٌ أن من يخسر معركة البقاء أكثر حتى ممن لا يقاتلون، هم أولئك الذين طوروا تصوراً للسياسة والمجتمع، ولأنفسهم، يُحيِّد القتال كلياً.

وليس من غير المستغرب فقط أن هذه المجموعات التي تتصدر جماعاتها اليوم كانت هي الأدنى تفاعلاً مع المجموعات السياسية والاجتماعية الأخرى في سورية، والأكثر صفاء وتجانساً داخلياً، بل إن هذا بالذات ميزة لها في مثل هذه الظروف. كان السلفيون جماعة جزئية في السنين السوريين، طورت موقفاً انعزالياً حيال محيطها السني ذاته، مع ميل عدائي وتكفيري قوي؛ وكان الأوجلانيون جماعة جزئية، لا تمتنع عن تخوين غيرها من الكرد، ولا يرتاح لها أكثر الناشطين الكرد؛ واحتكار المخابرات الأسدية للوطنية والتخوين العام، وللكراهية والإكراه، أشهر من أن يحتاج إلى بيان خاص، ولم تكن هذه المنظمة السرية الإرهابية، أعني المخابرات الأسدية نفسها، تدافع عن غير النظام علناً وسراً. ولا يكاد يحتاج إلا بيان خاص أيضاً أن الانعزال والتفاعل الأدنى والتجانس الذاتي من الخواص الملازمة للحياة الريفية.

أقول إن تدني الاختلاط بالغير والصفاء الداخلي ميزة لهذه الجماعات لأنه يبدو أن الصافِين الأدنى اختلاطاً هم أبناء الحرب حتى قبل الحرب، إنهم طرف قبل المعركة، وعلى قطيعة مع غيرهم قبل أن ترفع الحرب الطلب على القطيعة أو تجعل منها واجباً.

وتبدو هذه المجموعات شبيهة ببعضها من حيث جمعها بين السرية والانعزال والعنف، وميلها إلى الاستيلاء على السلطة في مناطقها وبناء دول

تخصها . المجموعات السلفية المجاهدة تبدو أشبه بأجهزة مخابرات ، وقد نمت فعلاً في عالم من السرية يشبه عالم المخابرات ، ولا يكاد يعرف عنها أحد شيئاً غير مخابرات الدول ، والمخابرات الأسدية قبل الجميع . وتبدو ميزة التنظيم الأوجلاني السوري أنه كان مجهولاً من عموم السوريين ، وربما على نطاق واسع في الوسط الكردي السوري ذاته ، والأرجح أن أوسع من يعرف عنه شيئاً هو المخابرات الأسدية .

وما جرى ذكره قبل قليل من ميل إلى الصفاء والتجانس ، يكمل الميل إلى القطيعة مع الجماعات الأخرى ومحاربتها ، بلغ أقصاه بعد انهيار الإطار الوطني للصراع السوري في وقائع استقطاب الجهاد السني جهاديين من شتى أنحاء العالم ، واستقطاب النظام مساندين شيعة من لبنان والعراق وإيران ، واستقطاب القتال الكردي مقاتلين كرداً من تركيا والعراق ، ومن أوروبا ، وغربيين أيضاً . وهذا تغليب للقطيعة مع الخصم ، إلى درجة أن كل غريب وبعيد يغدو قريباً في نطاق مواجهته . وهو لا يتعارض أيضاً مع دينامية الصفاء الحربي : فأنت ، ولو لم تكن منا تماماً ، معنا في مواجهتهم هم . جهادي سني من تونس أو السعودية أو الشيشان أو بريطانيا ، مجاهد شيعي من إيران أو لبنان أو العراق أو اليمن ، قومي كردي من تركيا أو من ألمانيا ، أو غربي يقاتل مع الكرد ضد داعش ، ليس مُهماً ألا تكون منـ«نا» ، المهم أنك معـ«نا» ضد«هم» .

لكن ينبغي القول إنه في حالتي السلفية السنية والدولة الأسدية يبدو الميزان مختلاً لحساب من ليسوا مـ«نا» إلى درجة أنهم صاروا عليـ«نا» . داعش تجسد أقصى لهذا الميل ، والاحتلال الإيراني لدمشق تجسد مقابل . وليس واضحاً إن كان هناك ما يشبه ذلك في الوسط الكردي . معلوم أن لمقاتلين كرد من أصل تركي دوراً قيادياً في الاتحاد الديمقراطي .

ويكمل قطيعة المجموعات الثلاث مع غيرها أنها الأقل احتراماً لغيرها والأشد عدائية حيال الغير وتبنياً للستريوتيبات العدائية . المخابرات والشبيحة تجسيد لقلة الاحترام ونشر الكراهية والطائفية ، ولهم في ذلك تاريخ هو تاريخ

الدولة الأسدية ، السلفيون عدوانيون جداً في قلة احترامهم لغيرهم وكراهيتهم لغيرهم ، مع تعريف الغير تعريفاً طائفياً على الدوام ، والأبوجيون شركاء في هذه الخصلة ، على نحو رأينا أمثلة عنه بعد السيطرة على تل أبيض ومواجهة أية أصوات عربية منكرة لممارسات الأبوجيين بالتسفيه والاتهام بالداعشية .

مقدمات الكراهية واللااحترام سابقة للثورة ، ومتجذرة في تماهيات متباعدة ومتضادة للسوريين ، لكنها تلقت دفعاً إلى النهايات القصوى في شروط الحرب : نحن لا نحاربهم إلا لأنهم أشرار معتدون حقيرون ، وسيكون هدف الحرب ، تالياً ، هو القضاء عليهم!

المجموعات الثلاث تتشارك أيضا بسرديات المظلومية/ سرديات التفوق التي تحيل إلى تكوين بارانوئي مميز لجماعات الهوية الصافية أو النازعة نحو الصفاء . سرديات المظلومية والتفوق نتاجات لنخب الجماعات بهدف صبها في قالب من التماثل ، كأنها شخص واحد . وهي معادل لمركب جنون الاضطهاد وجنون العظمة عند الأفراد الذين يعانون من البارانويا . وفي كل حال ، غير المستحقين للتحقير لأنهم أشرار ظالمون لنا ، وهم مستحقون للتحقير أيضاً لأنهم أدنى منا ومنحطون . نحن ، في المقابل ، مظلومون ومتفوقون ، مستحقون لذلك أن نكون قضاة عليهم وحاكمين لهم .

الحرب تنتج المحاربين...

وما أريد ترتيبه على مجمل هذه التأملات أن عمليات الصراع في سورية سارت باتجاه تولد أطراف على قطيعة أشد فيما بينها وأقرب إلى الصفاء داخلها ، وذلك ابتداءاً من أوضاع أكثر تقارباً واختلاطاً . ليس لأن هناك أطرافاً ناجزة الطرفية ، إن جاز التعبير ، هناك حرب ، الحرب هي التي أنتجت الأطراف ذات الحدود الأوضح ، وذلك من مجموعات متداخلة كانت الحدود بينها أقل وضوحاً بكثير . الحرب أنتجت المحاربين وليس العكس ، لم تنتجهم من عدم طبعاً ، واستصفت منهم من كانوا في الأصل أقل اختلاطاً ، لكن شكلت هذا القوى

في صور أصفى بعدُ وأكثر استعداداً لمزيد من الحرب . يتعلق الأمر بديناميات تريّف وصفاء وقطيعة كما سبق القول ، وليس بأحوال للجماعات متماثلة مع ذاتها ومنقطعة عن غيرها قبل الصراع وبعده . في كل الحالات ، ليست حربنا حرباً بين العلويين والسنيين الريفيين والكرد ، إن الحرب التي اختارتها الدولة الأسدية ، وفرضتها وعممتها ، هذه الحرب أنتجت السلفيين والأبوجيين ، وبصورة ما أنتجت الشبيحة والمخابرات ذاتهم .

لو ظهرت فرص لحلول سياسية في أي وقت ، تقوم بطبيعة الحال على التفاوض والحلول الوسط والتسويات والتنازلات المتبادلة ، لكان من حازوا ميزة طبيعية هم القوى الأكثر استعداداً للتواصل مع غيرها والأقل صفاء : «المدينة» الكردية المتخيلة ، العلويون المستقلون والمعارضون ، والسنيون العلمانيون وربما «الإسلام السياسي» متمثلاً بالإخوان (للإخوان وجهان ، واحد أقرب إلى العلمانية ومرتبط بالإطار الوطني ، وواحد أممي وأقرب إلى السلفية ، يسود أحدهما ويتنحى الآخر أو العكس بحسب الظروف) .

وإنما لذلك ، أي لأن الحرب صنعت المحاربين ، أتكلم على علويي الحرب لا على حرب العلويين ، وعلى سنيي الجهاد لا على جهاد السنيين ، وعلى كرد القتال لا على قتال الكرد . ليس الفاعل في جميع الحالات هو أطراف ناجزة الطرفية ، بل هو دينامية حرب اختارتها طغمة الدولة الأسدية ، ثم انفلتت من يديها ومن يد الجميع .

يلزم التوضيح أن هناك مقاتلين غير سلفيين في مواجهة النظام ، في حوران بخاصة ، لكن دينامية التسلف كانت غالبة حتى اليوم ، ولا نكاد نتبين دينامية مغايرة لها . وليس جميع مقاتلي النظام علويين ، لكن دينامية تطيف قوى النظام المحاربة مهيمنة ، ولا منافس لها في أوساطه منذ بداية الثورة إلى اليوم . يعززها «جهاد» عشرات الألوف من المقاتلين الشيعة من لبنان والعراق وإيران وغيرها . وبالمثل ، قد لا يكون جميع مقاتلي الكرد أوجلانيين ، لكن الحرب اشتغلت لمصلحة الأوجلانيين ذوي الاستعدادات الحربية الأقوى ، وصبغت غيرهم

بصبغتهم أو ألحقتهم بهم .

الهويات الصافية من لوازم الحرب في كل حال ، وسياسة الهوية هي السياسة المرجحة في شروط الحرب . كان الطلب على الهويات مرتفعاً أصلاً في سورية منذ ما قبل الثورة ؛ لأن السوريين عاشوا في شروط حرب اجتماعية وسياسية ، ولم تكن تماهياتهم تتجه نحو هوية مشتركة . طي صفحة الحرب ونظام الحرب هو ما قد يفتح باب السياسة الاجتماعية المتمحورة حول حاجات الناس ومطالبهم وكرامتهم والمساواة بينهم ، ويطوي صفحة سياسة الهوية أو يخفض مرتبتها . وهو ما سيطوي المجموعات المقاتلة أو يقتضيها إعادة هيكلة واسعة ، تبدو متعارضة مع أقوى استعداداتها اليوم .

ومثلما همشت الحرب من تتفوق لديهم استعدادات الاختلاط والتفاعل مع غيرهم لحساب الأكثر صفاء ، فإن المختلطين هم من يحوزون ميزة إيجابية في شروط السياسة والتفاوض . السياسة تصنع السياسيين مثلما الحرب تصنع المحاربين .

وتنتج شروط إعادة إنتاجها...

تنتج الحرب شروط استمرارها وإعادة إنتاجها ، ومنها المحاربون ، لكن تنتج أيضاً أشياء أخرى .

طورت المجموعات الثلاث استعدادين يُخشى أن يكونا مشؤومين من وجهة نظر التكيف مع أوضاع غير حربية . سبقت الإشارة إلى أولهما ، وهو وفود مقاتلين أجانب إلى جانب كل منها : من تركيا والعراق والغرب إلى جانب الأبوجيين السوريين ، مجاهدين شيعة من العراق ولبنان وإيران وأفغانستان إلى جانب الدولة الأسدية ، وجهاديون سنيون من عشرات البلدان إلى جانب السلفيين السوريين (انحاز أكثرهم إلى المشروع الداعشي ، بناء دولة خاصة على أراض منتزعة بالقوة .) . وفي كل الحالات ولاء الوافدين الأجانب للقضية الخاصة مقدم على الارتباط بمجتمع حي لا يعرفونه ، وهو ما يمهد لأشكال متطرفة من العنف بحق الجماعات الأخرى . يتوافق الاستعداد الأقوى عند

هؤلاء المقاتلين مع استمرار الحرب لا مع انتهائها ، وما يقتضيه ذلك من العودة إلى بلدانهم وعيشٍ حياةٍ عادية فيها . الاستعداد الثاني هو ارتباط المجموعات الثلاث باستراتيجيات قوى إقليمية ودولية أقوى بكثير : إيران وروسيا في حالة علويي الحرب ، تركيا والسعودية وقطر في حالة سنيي الحرب ، وأميركا في حالة كرد الحرب . وإذ لم تكن الحرب قراراً حراً لهذه المجموعات ، عدا الدولة الأسدية ، إلا أنها كانت مضطرة لها «موضوعياً» وليست مكرهة عليها ذاتياً . أما وقف الحرب فليس قرارها بمعنى أقرب إلى الإكراه منه إلى الاضطرار .

على هذا النحو يبدو أن الحرب تعثر على آليات لتمديد نفسها من خارج الإطار السوري الذي أخذ في الانهيار على كل حال في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ . كان الخيار المعاكس لانهيار الإطار الوطني هو السياسة وطي صفحة نظام الحرب . لكن الحزب الإيراني الذي انتصر في دمشق في النصف الثاني من ٢٠١٢ اختار رفض السياسة وتصعيد الحرب .

من المغري الخروج بتعميم حول حروب الريف التي تعمل على تمديد نفسها إلى ما لا نهاية ، والأمنع على المعالجات السياسية . لكن بات الأمر يتجاوز أريافنا الممعنة في الريفية ، ومدننا المُريَّفة ، وسورية كلها ، نحو بؤرة قتال عالمية تستمد طاقة استمرارها من تناقضات عالمية غير معالجة وغير محلولة . تبقى أكثر أدوات القتال سورية في نسبة عالية منها ، وإذ لا سبيل إلى الاطلاع على أسرار المحاربين ، أخمن أنه لو تسنت فرصة الاطلاع عليها لظهر على الأقل مستوى بالغ الركاكة ، قروي جداً ، للقادة العسكريين والسياسيين عند المجموعات الثلاث ، في علاقتهم بالقوى الإقليمية والدولية بخاصة .

التفاوت

اهتمت هذه المقالة حتى هنا بأوجه تقارب كبيرة ولافتة بين مجموعات ثلاث ، علوية وسنية ريفية وكردية . أصل التقارب هو ديناميات الحرب وبيئة الحرب خلال أكثر من خمسين شهراً .

هناك أوجه تباعد مهمة يتعين إبرازها من أجل رسم لوحة أغنى بالملامح .

يبدو الأمر مغايراً في الوسط العلوي عما نرصده في الوسطين الكردي والسني الريفي من إعادة هيكلة للجماعتين حول جماعة فرعية منهما ، كانت متنحية من قبل ، لكنها أحسن تأهيلاً لشروط الصراع العنيف . فالطلائع المقاتلة للبيئة العلوية «سائدة» وليست متنحية بحال ، وهي أساساً من أجهزة الدولة العامة قبل الثورة : المخابرات ، الفرقة الرابعة ، الحرس الجمهوري . وهذه تشكيلات أمنية كانت تسيطر على البلد ككل ، وعلى المدن طبعاً ، ولا تزال تسيطر على أكثر المدن ، مراكزها على الأقل ، بما فيها العاصمة دمشق ، المدينة الضرورية كي يعطي النظام لقضيته طابعاً سورياً عاماً . صعود الشبيحة وصولاً إلى مأسسة هذه القوة الطائفية يشير إلى الاتجاه المشترك الذي تحدده حرب الأسديين . لكن لا يغير من حقيقة مركزية «الدولة» في الوسط العلوي .

ثم إن الحرب كانت اختيارية هنا ، أي أن هناك طرفاً سابقاً للحرب اختارها كمنهج هجومي للتعامل مع الثائرين عليه . هذا الطرف هو الدولة الأسدية التي أميزها عن علويي الحرب بأن الأخيرين تولدوا عن الحرب ، وإن كانوا من مقتضيات استمرارها . هذا لا يعني أن علويي الحرب مسوقون إلى حرب لم يريدوها بالضرورة ، لكنها لم تكن اختيارهم أكثر مما هي اختيار السلفيين والأبوجيين . ربما كان علويو الحرب أقل اضطراراً إلى الحرب من غيرهم ، بحكم الوضع الامتيازي السابق في الدولة الأسدية من جهة ، واعتقاداً بسهولة تحقيقها النصر من جهة ثانية ، وهي التي كانت ولا تزال تحوز أرجحية كبيرة في السلاح ، وتحتكر سلاح الجو . لم يمانعوها ، لكن الحرب ، مرة أخرى ، لم تكن قرارهم ، ولم يؤخذ رأيهم فيها .

هل هناك دور لفكرة «الوطنية السورية» في حربهم أيضاً؟ لا تتوفر معلومات كافية عن تفكير عموم مقاتلي النظام ، لكن ما يتوفر من فيديوهات تعذيب يشير إلى صفاء طائفي في الدوافع ، إلى عقيدة «الأسد أو نحرق البلد» ، وإلى تلاشي البعد السوري .

على أن «الدولة الأسدية» تحوز ما يتراوح بين ولاء قوي وبين حياد إيجابي من قبل أكثرية المنحدرين من جماعات أقلية دينية ومذهبية ، وهو ما يعطيها قضية عامة ، لا تحوز مثلها الجماعات الريفية السنية المقاتلة .

هذه الجماعات الأخيرة بلا مركز قيادي ، تشترك بأنها صافية أو أشد صفاء على الصعيد المذهبي ، لكنها إن لم تكن متخاصمة والحرب مفتوحة بينها ، فإنها لا تثق ببعضها والحرب بينها كامنة . وهي ليس فقط لم تنفتح على الجماعات السورية الأخرى ، بل إن من وجدوا فعلاً من مقاتلين دروز ومسيحيين في صفوف الثورة أُلْفوا أنفسهم مهمشين . كان عددهم قليلاً ، لكن لو لاقوا رعاية وتشجيعاً واجبين لربما زاد العدد بدل أن يضمحل تماماً .

وعدا الصفة الانقسامية البارزة في السنية الريفية ، فإنها تسجل التناقض الأكبر بين التطلع التغييري العام الذي تحفزه أوضاع تمييزية وحرمان سياسي ومادي كبير ، وبين التركيبات الإيديولوجية والعسكرية التي انتهت إلى قيادتها ، والمفتقرة كلياً إلى الكمون التحرري . الغنية بالكمون التسلطي ، في المقابل .

ولا أدرج ضمن هذه المجموعات داعش التي لها دينامية أخرى في رأيي ، لا علاقة لها بالديناميات الاجتماعية التي رافقت تحول الثورة السورية إلى حرب (تريُّف وتطيُّف وتسلُّف ، استعداد قتالي ، قطيعة مع الخير وصفاء داخلي) ، وإن يكن تحول الثورة إلى حرب وفر لها شروط توسع أنسب .

وتأثير الحرب على السنين الريفيين مضاعف قياساً إلى تأثيرها على العلويين والكرد . فعدا وضعهم الدفاعي الغالب ، وتعرض بيئات حياة كثير منهم إلى التدمير ، فإنهم ، وعلى عكس ما يقول الانطباع المتعجل ، الجماعة الأكثر صنعية في سورية ، ومن سوابق محدودة قبل الثورة . تسلُّف الريف السوري المقاتل عملية حديثة جداً ، تالية للثورة أساساً ، وإن تكن وجدت مجموعات سلفية من قبل في الريف (وفي المدن أيضاً) . وتقديري أن الأساس في عملية التسلف هو أن السلفية تعطي حربها طابعاً مقدساً ، «الجهاد» . الجهاد هو ما أنتج السلفية أو وجّه الطلب نحوها أساساً (بفعل الوجود المسبق للباراديغم

السلفي الجهادي) . ومن هذا الباب أتكلم على جماعة صنعية أكثر من غيرها . إذ إن تحولها مضاعف : تسلَّفت متحولة عن إسلام شعبي غير قياسي عموماً ، وحربها تحولت إلى جهاد . ولعل تعدد تعبيرات الريف السوري المقاتل وتنازعها يحيل إلى هذا الطابع الصنعي الناشئ حديثاً بقدرٍ لا يقل عن التطور اللامتكافئ للأوضاع في المناطق السورية المختلفة في شروط الحرب ، فضلاً عن افتقار البيئات السنية القديم إلى محور تماه مشترك .

وربما يكون النظام احتاج إلى حقن حربه بجهاد شيعي بالضبط لأن جيشه وتشكيلاته العسكرية فاسدة ومرتشية إلى أقصى حد ، وحربه لا قضية عادلة لها ، فلا تُحوِّل محاربيها وتعيد خلقهم ، كما هو الحال بخصوص تسلُّف المقاتلين السنيين الريفيين .

من جهته ، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، يحمل قضية قومية عادلة ، يمزجها بخطاب تحرري تحديثي مستعار من تجربة البي كي كي في تركيا . لكن الحزب انعزالي عن البيئة السورية العامة ، ولا يحمل في سورية شيئاً من ذاكرة عقود من النقاش الداخلي في تركيا ، نقاش مواكب للصراع ، ومستوعب لتصحيحات وتغييرات كبيرة في المضمون ، تلخصت في شعار حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات الأخيرة : حزب الشعوب لتركيا وتركيا لحزب الشعوب! نقل تجربة من بلد إلى بلد هو بمثابة تنزيل لها من فوق على واقع مغاير ، واقع بلد لم يشهد ولا واحد بالمئة من الصراعات بين سكانه العرب والكرد مما شهدت تركيا . وهو وصفة لحرب أكثر ولسياسة أقل .

قد يكون ذلك أيضاً من مقتضيات إسناد الحرب بقضية لها مرجع معروف . لكن عدا ما ذُكِر للتو من أن هذا النقاش ليس معروفاً في سورية (ويبدو لي غير معروف في الوسط الكردي السوري ذاته) ، فإنه ينال أيضاً من المحتوى التحرري لهذا الصراع ارتباط الأبوجيين باستراتيجية الأميركيين المنحصرة سورياً في مواجهة داعش ، وهذا في معركة تحولت من دفاعية في كوباني/ عين العرب إلى هجومية في تل أبيض وشمال الرقة ، دون تعويضٍ عن ذلك حتى بإشارات

رمزية حيال الأكثرية العربية الواقعة تحت السيطرة. مشاركة مجموعات مقاتلة عربية لم تنعكس في تعامل أكثر انفتاحاً مع العرب المحليين، الذي يبدو سيف الاتهام بالداعشية مسلطاً فوق رقابهم، وذريعةً للاستيلاء على أملاكهم والاعتقال التعسفي للكثيرين منهم، وهو ما ينعكس ضعفاً عسكرياً وتمثيلياً أكبر على المجموعات المقاتلة العربية، المشاركة لقوات تنظيم الاتحاد الديمقراطي (البيدا) الأبوجي.

الجماعات والكرامة

ليس هناك انقطاع بين نداء الكرامة الذي كان محفزاً قوياً للثورة السورية، والمسند إلى «الشعب السوري» («اللي ما بينذل»)، وبين أوضاع راهنة أذل فيها الشعب السوري إذلالاً خارقاً، فانقلب طلب الكرامة الجامع إلى تماثل أشد للجماعات المُذلّة مع ما يفترض أنها نفسها العميقة أو ماهيتها، وإلى طلب الانتقام و«شفاء الغليل». وبمحصلة ما يقترب من ٤ سنوات من الحرب، سارت عملية إعادة هيكلة ثلاث جماعات سورية باتجاه صعود ذوي الاستعداد القتالي ضمنها، والأدنى اختلاطاً بغيرهم. حصلنا بالنتيجة على علويين أكثر علوية من ذي قبل، وعلى سلفيين هم السنيون الأكثر سنية، وعلى قوميين كرد هم الأكثر كردية. يوحّد المجموعات الثلاث أنها الأدنى احتراما لغيرها والأشد قطيعة مع الغير، والأكثر تمركزاً حول الهوية الخاصة. وفي ركاب هذه المجموعات وحولها تخاض حروب تحقير مواكبة يتطوع فيها من لا يحاربون، دون أن تواجه عمليات هذا الميدان الحربي الموازي بعمليات تستهدف التقارب والنقاش والاحترام.

الدعوة للاحترام ليست معالجة جدّية لهذا الوضع. يلزم تفكير مختلف: لا نتقاتل لأننا علويون وسنيون وكرد، ولكن نصير علويين أكثر وسنيين أكثر وكرداً أكثر لأننا ممنوعون من السياسة والدفاع عن حقوقنا الخاصة والمشتركة، ولأن التمسك بالاختلاف و«الهوية» يغدو عنوانا للكرامة. يلزم أيضا مفهوم للمجتمع قائم على الاحترام: مجتمع يوفر مكانة متساوية لاختلافاته الثقافية، وتقوم

سياساته على امتلاك السكان للسياسة ، وطرد الحرب من العالم الاجتماعي .

تبقى سورية إطار الكرامة الأصلح . الأطر ما دون السورية التي تتلامح من تقابل المجموعات الثلاث هي أقرب إلى أسديات أصغر ، تخترقها حروب داخلية ، وعمليات تطهير إثني ، منها إلى أطر لكرامة خاصة . معالجة المسألة السورية ، باتجاه يستعيد نداء الكرامة الأصلي ، ليس أصعب من معالجة مشكلات الكيانات المحتملة ، المحاربة والمحترِبة ، والتابعة حتماً لأقوياء إقليميين أو دوليين .

ملحق

ماذا بشأن المدن السورية؟ كانت المشاركة في الثورة في طورها السلمي أوسع في المدن مما حين دخلت الثورة في طور العسكرة . خرجت أكبر مظاهرة في دمشق في شباط ٢٠١٢ بعد ١١ شهراً من بداية الثورة ، وجمعت ٣٠ ألف متظاهر . واشتهرت مظاهرات حماة ودير الزور الكبرى في صيف ٢٠١١ قبل أن تُحتل المدينتان بالدبابات ، واستمرت مظاهرات مناطق حمص المحررة حتى صيف ٢٠١٢ ، وقت بدأ استخدام الطيران في قصف المدن ، وجرى التحول نحو العسكرة المطلقة .

ظلت مساهمة المدن أدنى مع ذلك من مساهمة الأرياف في الثورة ، وخاصة في أطوارها المتقدمة ، ويعود ذلك في تقديري إلى أربعة أسباب رئيسية . أولها أن سلطة النظام الاحتلالية أقوى في المدن مما هي في الريف . ثاني الأسباب إن موجة المعتقلين والمنفيين الأولى ، أي حتى أواسط ٢٠١٢ ، هي من الشبان المدينيين أو الناشطين في المدن ممن كانوا شكلوا التنسيقيات ونشطوا في المظاهرات والتغطية الإعلامية لها . هؤلاء هم من تلقوا الضربات الأولى ، وأخرجوا من المشاركة المباشرة في الثورة . السبب الثالث أن المدن ، والأكبر منها أكثر من الأصغر ، استفادت من لبرلة الاقتصاد بقدرٍ ما ، وفيها شبكات محسوبية محلية متفاوتة الكثافة ، انتفعت من الأجواء الاقتصادية الجديدة ،

ومن ارتباط مراتبها العليا بالبرجوازية المركزية التي سيطرت في زمن بشار على الاقتصاد السوري . ورابع الأسباب أن الوجه الآخر لما سمي منذ سبعينات القرن العشرين «ترييف المدن» هو انكفاء الطبقة الوسطى المدينية على نفسها وتدهور أي تطلع تحرري في أوساطها . هذا العنصر الأخير ملحوظ في دمشق وحلب بقوة ، وكل المدن السورية ، التي ظهرت في سنوات الحكم الأسدي كمدن اقتصادية لا ثقافية ولا سياسية ولا اجتماعية ، مدن عيشٍ وكفايةٍ وتماثل ، لا مدن حياةٍ وحرية وتغيُّر . عجزت المدينة عن استيعاب وتمدين الدفق الريفي ، الكثيف والخشن ، فانكفأت على نفسها وركنت إلى السلبية . تحجّبت .

وبصورة عامة ليس فقط تأثير المدينة الإيجابي على الريف ، وعلى القادمين من الريف ، هو ما انحسر ، بل لم تعد المدينة تمدّن أهلها أنفسهم . كانت تستسلم للمحلية والتريف عبر هذا الانزواء على النفس والأصل ، والانعزال عن المحيط ، المحيط القريب المتضخم دونما نظام ، والريف القريب نسبياً ، وعموم الأرياف . صار موضع تأكيد للذات إبراز الأصل ، أن المرء من أسرة شامية أصلية ، ومن «داخل السور» (مقابل من «خارج السور» ، أي دمشقي من ٢٠٠ أو ٣٠٠ عام فقط) ، وليس الفعل والتأثير والدور العام . هذا مؤشرٌ كافٍ على تريف قلب المدينة ذاته . وبدلاً من أن تغير المدينة الوافدين إليها ، كانت تتحنط وتمعن في مماثلة ذاتها .

كل ذلك لا يقبل العزل عن بنية نظام سياسي تحكم بالحياة العامة والخاصة طوال نصف قرن ، وفرض حجاباً سياسياً صفيقاً على وجه المجتمع ككل . وهو ما أصاب المدن نسبياً أكثر من غيرها لكونها كانت أنشط سياسياً من قبل ، ولكون النشاط السياسي مُقوِّم لمدينيتها بالذات . الفضاءات العامة في المدن السورية تراجعت خلال سنوات الحكم الأسدي خاصة ، ولم تتسع : الجامعات مراقبة ومحتلة عملياً ، التجمعات العامة المستقلة محظورة ، الأنشطة المدنية مقيدة ، أما المظاهرة فتواجه بعنف ساحق يخمدها في أرضها ، السينما انقرضت ما عدا في دمشق حيث تراجعت كثيراً فقط . وفي سنوات بشار شارك في تضييق الفضاء

العام الرأسمال بعد أن كان الطغيان هو من يحتكر التضييق . دون فضاءات عامة مفتوحة ، ماذا تكون المدن غير أرياف كثيرة السكان؟ لم يكن هناك ما هو Public ، في الـRepublic السورية . البلد تحول إلى ملكية أسرية عام ٢٠٠٠ ، ونشأت فيه سلالة حاكمة متوحشة ، ونكص السكان إلى رعايا للسلطان الحديث .

هذه عناصر ربما تسهم في تفسير دور المدينة المحدود في الثورة السورية ، ومحدودية دورها الأكبر حيال تطور الثورة ثم الحرب في الأرياف .

وحين ينظر المرء عن بعد ، ربما يخطر بباله التساؤل : من يمثل المدينة السورية اليوم سياسياً؟ تخطر في البال أسماء بخصوص دمشق ، لكنها -مرة أخرى- أسماء تحيل إلى أصل وأهل خاصين ، وليس إلى دور وفعل عامين . المدينة كاختلاط وسياسة وتغيير ، كفضاء حرية ، هي مشروع لمستقبل سورية ، وليست عنصراً من حاضرها .

اسطنبول ، تموز ٢٠١٥

١١

الثورة، الصراع السني الشيعي، التحكم الامبريالي: ثلاثة أطوار في خمس سنوات

يمكنُ تحقيبُ السنوات الخمس المنقضية تقريباً على بدء الثورة السورية بطرق متعددة ، وفقاً للمتغيرات التي نعتمدها كمعيار لتمييز المراحل . هذه المقالة تعتمد تمييزاً بين ثلاث مراحل ، وفقاً للفاعل الصاعد الجديد في كل مرحلة .

مرحلةٌ أولى تغطّي العامين الأولين تقريباً ، هي مرحلة الثورة ، والفاعل فيها هو قوىً وطنية شعبية متنوعة ، ضعيفة التنظيم ، من الطبقات الدنيا والطبقة الوسطى ، تواجه الدولة الأسدية سلماً ثم سلماً وحرباً ؛ ومرحلة ثانية هي مرحلة الصراع السني الشيعي ، وتمتد بين ربيع ٢٠١٣ وحتى أيلول ٢٠١٤ ، وقت بدء الحرب الأميركية الدولية على داعش ، والفاعل الصاعد فيها ميليشيات شيعية متنوعة وقوى إسلامية سنية سلفية متنوعة بدورها ، ترتبط الأولى منها بالمركز الإيراني ، والثانية بدول مثل السعودية (جيش الإسلام) وقطر (جبهة النصرة) وتركيا (أحرار الشام) ؛ وأخيراً المرحلة الامبريالية ، والفاعلون فيها الأميركيون والروس ، والأخيرون هم من يقودون الجهد الحربي للنظام اليوم .

هذه المراحل طبقات أيضاً متنضدة فوق بعضها . في العمق طبقة الثورة التي صارت غير مرئية بفعل ما تكدس فوقها من صراع طائفي سني شيعي ، ثم طبقة الوقائع التي صنعها ويصنعها المتحكمون الامبرياليون ، وشريكهما الإسرائيلي ، وقد صار الصراع السني الشيعي مندرجاً في تخطيطهم الاستراتيجي .

مرحلة الثورة

تمتدُ مرحلة الثورة نحو عامين ، بين آذار ٢٠١١ وحتى مطلع ٢٠١٣ . طابعُ الثورة العام في مرحلتها السلمية ، بين ربيع وخريف ٢٠١١ ، وفي مرحلتها المسلحة ، طابعٌ وطنيٌ شعبي ، أخذَ يتراجع في النصف الثاني من ٢١٠٢ مع انهيار الإطار الوطني للصراع السوري (اغتيال «خلية الأزمة» في ١٨ تموز ٢٠١٢ تصلحُ نقطةً اصطلاحية لبدء الانهيار المتسارع للإطار الوطني) ، ولعله انتهى في وقت ما من الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ . كانت الثورة قد حُرِمَت ، بمشاركةٍ لا تزال خفاياها غير معلومة ، من تحقيق ممكن للنصر في دمشق بين أواخر ٢٠١٢ وأوائل ٢٠١٣ . هذا تقديرٌ سبقَ لكاتب هذه السطور أن عبّر عنه غير مرة في أوقات سابقة استناداً إلى ملاحظات وشهادات ميدانية ، قبل أن تتسرب مؤخراً معلومات أميركية تؤكد ذلك(١) .

في هذه المرحلة الأولى كان أرخبيلٌ من قوى شعبية يواجه حكم السلالة الأسدية ، القائم جوهرياً على تمييز مركبٍ ومتعدد المستويات بين السوريين ، طبقي وطائفي وإثني ، وعلى منع النقاش الداخلي والاختلاط بالعالم ، وعلى القسوة والإذلال ، وعلى دوام السلالة الأسدية أو «الأبد» . في هذه المرحلة ظهرَ الغنى المكبوت لسورية ، من وراء نحو أربعين عاماً من الحكم السلطاني المحدث . كانت مُخيّلة الثورة مشدودة نحو سورية جديدة لا أسدية (سورية لينا ، وما هي لبيت الأسد!) ، ولا مخابراتية ، تُعرِّف بالسوريين الذين كانوا طوال شهور يحتجون سلمياً ، واصطبغت احتجاجاتهم غالباً بالطابع المحلي من حيث اللهجة والأغاني والهتافات ، وإن يكن شاركَ فيها أيضاً ناشطون غير محليين ، كانوا

---

(١) انظر :

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/12/26/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF

يأتون من مناطق أخرى ، من جماعات أهلية أخرى ، ومن مدن أخرى أحياناً (من دمشق إلى حمص مثلاً) . الوطنية الشعبية عبّرت عن نفسها بمركزية مطلب الكرامة : الشعب السوري ما بينذل! وبقلب مفهوم الوطنية لينتقل من التمركز حول الدولة إلى التمركز حول الشعب : اللي بيقتل شعبو خاين! وبوحدة السوريين : واحد واحد واحد/ الشعب السوري واحد! وبتحقير شديد لبشار (أغاني القاشوش) ولأبيه (يلعن روحك يا حافظ!) ، في ضربٍ من «كفر» عام بالدين الأسدي الذي فُرِضَ على السوريين طوال ٤٠ عاماً . وهذا كله قبل أن يقترن الاحتجاج السلمي بحمل السلاح ، ويستمر حتى أواخر حزيران ٢٠١٢ وقت بلغت بؤر التظاهر الأسبوعية أكثر من ٧٠٠ .

مرحلة الثورة هي أيضاً مرحلة الانشقاقات التي أصابت هيئات النظام المدنية (الحكومة ، القضاء ، البرلمان ، السلك التعليمي ، وسائل الإعلام) والعسكرية العامة ، ولم تَطَل مكوناته الأمنية والعسكرية ذات الوظائف الأمنية ، إلا على نطاقٍ بالغ الضيق . وخلال هذه الفترة كانت القوى المقاتلة سوريّة ومحلية ، عنوانها العام ، الفضفاض في الواقع ، هو «الجيش السوري الحر» الذي أخذ يتشكل في صيف ٢٠١١ ، وكان وزن عسكريين منشقين أساسياً فيه .

هذه المرحلة هي أيضاً مرحلة التنسيقيات التي ظهرت منذ وقت مبكر من الثورة ، وقامت بأدوار بالغة الأهمية ، بخاصة «لجان التنسيق المحلية» التي جمعت بين تنسيق الأنشطة الاحتجاجية وبين تغطيتها الإعلامية ، وقامت بدورٍ سياسي أيضاً كقوة ثورية شابة ، تستمدّ شرعيتها من المشاركة المباشرة في الثورة ، قبل أن تقوم أيضاً بدور إغاثي واسع ومهم بدءاً من عام ٢٠١٢ . وفي مرحلة الثورة أيضاً ظهرت الأجسام السياسية المعارضة المعروفة : «هيئة التنسيق» و«المجلس الوطني» ، وفي أواخرها ظهر «الائتلاف» . ظهور هذا الجسم الأخير في اجتماع بحضور مندوبين دوليين في قطر كان نقلة في استتباع المعارضة الرسمية السورية لأطراف إقليمية ودولية متنوعة ، وخسارة استقلاليتها .

في مواجهة الثورة كان العدو أساساً هو النظام بركائزه الأمنية العسكرية

المعلومة ، تصرف أساساً كنظام امتيازي وتمييزي قمعي ، يحاول أن يسحق بالقوة ثورة شعبية تهدد دوامه والمصالح الامتيازية المتطرفة التي يحرسها . ومنذ وقت مبكر أدخل الشبيحة في قمع الثورة ، وهم مجموعات إجرامية غير منظمة ، كانت قبل الثورة تخضع لسلطة «معلّمين» منحدرين من الأسرة الأسدية أو أسرٍ أخرى بارزة من البيئة العلوية . لكن مصطلح الشبيحة صار يطلق على أي قوى قمع مدنية ، تشارك في قمع الثورة ، إلى جانب الأجهزة الأمنية التي صارت هي «المعلّم العام» الآن . وفي عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تعمم المصطلح على مجموعات مشابهة في العديد من المدن السورية ، من أشهرها جماعة زينو بري في حلب (قبل الثورة كانت تعمل في التهريب وتجارة المخدرات برعاية الأجهزة الأمنية في حلب) . انتظم الشبيحة في جيش الدفاع الوطني بمبادرة إيرانية في وقت قريب من نهاية هذه المرحلة الأولى ، بالتزامن مع الحرب الشاملة وتقدم التطييف الشامل في النصف الثاني من ٢٠١٢ .

شارك أيضاً في دعم المجهود الحربي للنظام البرجوازية الجديدة التي تشكلت في كنفه ، وتدين لرعايته بكل ثرواتها وعقودَها ومشاريعَها وصفقاتها .

عموماً ، الصراع في هذه المرحلة كان سورياً سورياً ، وما يمكن تسميتها الحرب الأهلية السورية هي الفترة بين صعود المواجهة المسلحة للنظام في خريف ٢٠١١ (البدايات الأولى أبكر من ذلك ، ومرتبطة كلياً بظاهرة الانشقاقات عن الجيش) ، وحتى نهاية ٢٠١٢ أو مطلع ٢٠١٣ . بدأت تنتهي حربنا الأهلية مع بدء انهيار الإطار الوطني للصراع في منتصف ٢٠١٢ ، ودخلنا طور حربٍ سنية شيعية في سورية ، يمتزج فيها البعد الإقليمي مع البعد الطائفي ، مع مكونٍ دوليٍ متنام .

قَد يعرض سؤال هنا : لماذا انتهت الثورة السورية في مطالع ٢٠١٣ ، وليس مع انهيار الإطار الوطني للصراع في النصف الثاني من ٢٠١٢؟ السؤال وجيهٌ جداً . لكن انهيار الإطار الوطني ليس شيئاً حدثَ في لحظةٍ محددة ، وإنما هو عملية تداعٍ تدريجية ، بدأت باستراتيجية الحرب الشاملة الإيرانية (القصف

بالطيران وصواريخ سكود، قصف طوابير المنتظرين دورهم أمام أفران الخبز، بدء استخدام السلاح الكمياوي، التوسع في القتل في المقرات الأمنية)، واكتملت في ربيع ٢٠١٣ مع وقوع شيئين: المشاركة المعلنة لحزب الله في حرب النظام من جهة، وظهور داعش إثرَ انشقاق «جبهة النصرة» في نيسان ٢٠١٣ من جهة ثانية(١). وأهمُّ من ذلك في رأيي ما سبقت الإشارة إليه، من توقف بقرارٍ غامض (أميركي سعودي في تقديري) لعملية التحرير وإسقاط النظام في دمشق، وهو ما اقترنَ بتصرفاتٍ غريبة جداً من وجه النظر العسكرية: تركُ مطار دمشق الدولي يعمل، وبيعُ طريق دمشق- حلب للنظام بالمال، وجرى الانسحابُ من مواقع في قدسيا والهامة. تاه الصراع، ولم يعد له هدف سياسي وطني، واستعاد النظام زمام المبادرة فوراً، وقطع طريق إمداد الغوطة من الشمال باحتلال النظام منطقة العتيبة في آذار ٢٠١٣.

مرحلة الصراع السني الشيعي

المرحلة الثانية هي مرحلة أسلمة الصراع، وإدخال النظام بكفالة ودعم سنده الإيراني حزب الله في نيسان ٢٠١٣، والدخول الواسع لميليشيات شيعية، عراقية وأفغانية (بترتيب إيراني) وصعود قوى سنية سلفية منظمة، تستفيد من روابط إقليمية سياسية ومالية، وترسّخ نفسها في عقيدتها الخاصة، السلفية، أكثر مما في بيئة محلية أو قضية وطنية. ظهور هذه القوى الأخيرة يتصل بديناميكية العسكرة والأسلمة والتشدد التي ترتبت على مواجهة الثورة بالعنف والطائفية والتطرف، ورفض الحل السياسي.

كانت قواعد القوى السلفية المنظمة محليةً أساساً، وتحيل إلى فاعلية الدينامية المشار إليها. لكن مزيج التكسّر الاجتماعي الداخلي بفعل العنف،

---

(١) انظر مقالة عبدالله سيف الغنية بالتفاصيل

http://aljumhuriya.net/13498

وتكسّر الحدود وتراجع سيطرة النظام عليها ، ولّد شروطاً مناسبة لاجتذاب جهاديين جوالين ، من شبكة الجهاد المعولمة أو من وافدين جدد إلى السوق الجهادية الدولية . لهؤلاء «إخوةُ منهج» سوريون ، سبقَ أن تعارفوا في الساحة العراقية أساساً ، وتنامى عدد هؤلاء بعدَ تسارع انهيار الإطار الوطني للصراع في النصف الثاني من ٢٠١٢ كما تقدّمت الإشارة .

فإذا كان ما يميز مرحلة الثورة هو الوزن الأساسي للعسكريين المنشقين ، على ما تشهد تسمية «الجيش الحر» نفسها ، فإن مرحلة الأسلمة تميزت بالأحرى بتهميش العسكريين المنشقين على ما شهدتُ بنفسي في الغوطة الشرقية في مطلع صيف ٢٠١٣ ، وتعميم أسماء إسلامية للكتائب والتشكيلات العسكرية . كان المقاتل المحلي المدني قد ظهر في مرحلة الثورة نفسها ، ولعل عدد هؤلاء المقاتلين الشعبيين أخذ يفوق عدد العسكريين المنشقين مع ولوج الثورة طور العسكرة في خريف ٢٠١١ . غير أن مرحلة الأسلمة تتميز بصورة شبه حصرية بالاقتصار على مقاتلين مدنيين ، لكن يقودهم «مجاهدون» ، يشكلون «جيوشهم العقائدية» الخاصة على غرار الجيش الأسدي ، أو ما يسمى «الجيش العربي السوري» .

هذا لا يلغي أن أكثر «المجاهدين» الجدد ينحدرون من بيئات شعبية ، وأن استصلاح لغة الجهاد لا يدل بالضرورة على عقيدة سلفية جهادية . هناك «مجاهدون» يخوضون معركة سورية ضد السلطنة الأسدية ، وهناك «جهاديون» ، أمميون أساساً ، وإن تكن الحدود بين الاثنين سارت نحو الامحاء تدريجياً .

المنظمات السلفية الأكثر تماسكاً ، «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» ، وأكثر منهما «جبهة النصرة» ، تعادي النظام ، وتواجهه ، لكنها تتطلع إلى فرض نموذج اجتماعي وسياسي بالقوة في مناطق سيطرتها ، يعادي المبادرات الاجتماعية واستقلال المجتمع المحلي والقوى السياسية الأخرى . ضربٌ من الشمولية الدينية النخبوية ، على غرار شيوعية القرن العشرين . وبينما استفادت هذه القوى من شروط الثورة والاضطراب الاجتماعي والسياسي ، فإنها في الواقع نتاج تعثر

الثورة بفعل تحطيم القوى الوطنية الشعبية التي انخرطت في الثورة منذ البداية خلال نحو عامين ، وهي قوى ضعيفة التنظيم أصلاً كما سبق القول ، ومحدودة الموارد . وهذا ما فتح الباب لقوىً عقدية منظمة ، استفادت من تهتك الإطار الوطني للصراع ، ومن تأثير «المال السياسي» لفاعلين إقليميين . العنصر الريعي كبيرٌ في تكوين الجماعات السلفية ، وفي نزع ثورية مجموعاتها .

وفوقَ ضرب القوى الوطنية الشعبية المتطلعة إلى إسقاط النظام ، كان النظام نفسه قد دفع نحو الأسلمة بطرق متنوعة ، منها الإفراج عن معتقلين سلفيين من سجن صيدنايا في حزيران ٢٠١١ ، ومنها الاستفزاز الطائفي المتكرر في مناطق مثل بانياس والبيضا وحمص ، ومنها إكراه سنيين على الشهادة بألوهية بشار أو ماهر ، ومنها مشاركة الشبيحة في قمع المظاهرات السلمية في دمشق وحمص . هذا فوق أنه في «سورية الأسد» وفي دول عربية مشابهة لها (حكم سلطاني محدث[١] ، «أبدي») كان الإسلاميون هم «المعارضة النوعية»[٢] . أعني أن التشكيلة السياسة التي تقوم على الحجر السياسي على السكان وعلى «الأبد» ، تسهّل إشغال الإسلاميين موقع المعارضة .

والأهم من كل ذلك دخول قوى شيعية ، إيرانية ولبنانية وعراقية ، إلى البلد للمشاركة في مواجهة الثورة[٣] . كانت الأسلمة هي أحد وجوه التطييف

(١) تنظر مقالتي المطولة : **السلطان الحديث** /http://aljumhuriya.net/tag السلطان-الحديث

(٢)تنظر مقالتي : **المعارضة الموضوعية ، التشكيلة السياسية والتغير السياسي**

http://aljumhuriya.net/34208

(٣) يراجع في هذا الشأن التقرير المصور المفصل التالي

https://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/shia'a-arabic.pdf

وكذلك ، عبيدة عامر : ملف شامل عن الميليشيات الشيعية المقاتلة في سوريا

https://www.noonpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

الشامل للصراع، وتنامي البعد الإقليمي له .

ويرتبط هذا البعد السني الشيعي بارتباطات الدولة الأسدية السابقة للثورة بإيران، وتابعها اللبناني حزب الله، وهما قوتان شيعيتان مجاهرتان . شكل هذا العمق الشيعي سنداً لتطلع الأسرة الأسدية إلى تأبيد حكمها للبلد، بالاستناد إلى علاقات ثقة وقربى طائفية . الوجه الأخير لتأبيد الحاضر الأسدي هو التمييز السياسي ضد السنيين السوريين، والعمل المثابر على تحطيم أية تعبيرات سياسية تتصل بالقطاعات المتدينة من السنيين أو تعمل على تمثيلها .

يتعين التمييز مجدداً بين النزعة الإسلامية الشعبية، وهي مكونٌ أصلي لثورةٍ يأخذُ عليها اعتذاريو النظام أنها «خرجت من الجوامع»، وبين مجموعات إسلامية منظمة لديها منهجٌ مفرط المنهجة، وهي متمركزة حول عقيدتها الخاصة كما سبقت الإشارة، وليس حول مجتمع السوريين المعاصر وحاجاته، على نحو ما تجسَّدَ في احتجاجات السوريين السلمية والمسلحة في مرحلة الثورة . المجموعات الأخيرة أقربُ إلى قطيعةٍ مع الإسلامية الشعبية منها إلى استمرارٍ لها، يعزّز من ذلك المال الريعي الخليجي، السعودي أساساً، الذي تعتاشُ بعضُ تشكيلاتها منه . وهي على مستوى المخيلة أوثق ارتباطاً بشبكاتٍ جهاديةٍ عالمية تعيش في عالم موازٍ، عالم بطولي وعنيف، منفصلٍ كلياً عن عالم حياة أكثرية السوريين . هذا العالم نخبويٌ أيضاً، ليس غير شعبي فقط، بل هو أقلوي وتمييزي عن سابق إصرار وتصميم، ومعادٍ لتصور الشعب ولمفهوم

%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

الأكثرية . «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» ومجموعات أخرى شركاء في المخيلة الجهادية ، وفي البارادايغم السلفي الجهادي(1) ، وإن كانت «مجاهدوها» محليين . مواجهة السلطنة الأسدية والمجموعات الشيعية المساندة لها محققة ومتواترة ، لكن سورية إطارٌ عارضٌ لهذه المواجهة ، والثورة السورية مجرد ظرفٍ مناسب لها .

عام ٢٠١٣ ، وقد كان فظيعاً على سوريي الثورة ، هو عام تحويل الثورة إلى حرب سنية شيعية ، وهو عام الأسلمة السنية المتوترة والموتورة التي بلغت ذروتها بإعلان خلافة داعش في حزيران ٢٠١٤ . هذا العام هو أيضاً عام إكمال ضرب ما بقي من قوى وطنية شعبية ثورية بالخطف والتغييب والاغتيالات على يد داعش وجيش الإسلام وجبهة النصرة . داعش حطمت ما كان بقي من الثورة في مناطق سيطرتها في الرقة ومنبج وحلب ودير الزور ، وبمثلها اقتدى جيش الإسلام في الغوطة الشرقية . عام ٢٠١٣ هو أيضاً عام المذبحة الكيماوية والتفاهم الروسي الأميركي على سحب سلاح النظام الكمياوي ، مقابل الترخيص له بالبقاء وعدم الحدّ من قدرته على القتل ، وقد كان ذلك طعنةً كبرى للقوى الوطنية الشعبية بقدر ما كان هدية ممتازة لكلٍ من النظام والسلفية الجهادية . هو كذلك عام تحطّم التنسيقيات ، والعام الذي تصاعدت فيه سيطرة داعش على الرقة ، قبل أن تنفرد بالسلطة فيها في مطلع ٢٠١٤ .

مرحلة المتحكمين الإمبرياليين

ابتدأت المرحلة الثالثة في أيلول ٢٠١٤ ، مع تشكّل تحالفٍ دولي ضد داعش . الفاعلُ الصاعدُ في هذه المرحلة هو دولٌ من الإقليم ومن العالم ، والقيادة أميركية . الحرب الأهلية السورية التي انتهت منذ زمن بعيد ، قبل أن

(١) تنظر مقالتي : البارادايغم السلفي الجهادي وهيمنته

http://aljumhuriya.net/33772

تحل محلها الحرب الطائفية الشيعية السنية ، تحولت إلى صراع دولي يبدو ضد داعش ، وضد السلفية الجهادية عموماً ، لكنه في واقع الأمر صراع للإمساك بسورية والسيطرة على التفاعلات الجارية ضمنها ، والتحكم بالتغيرات فيها بحيث توافق مصالح المتدخلين . تتمايز المرحلة الدولية إلى مرحلة أميركية ، وهي مزيجٌ من حرب ضد داعش ، و«حياد إيجابي» حيال النظام الأسدي وحلفائه ؛ ومرحلة روسية بدأت بعد المرحلة الأميركية بعام كامل ، وهي تعمل على سحق كل معارضة للنظام الأسدي ، ولا تكاد تنشغل بمواجهة داعش إلاّ بصورةٍ ثانوية . ولا يبدو أن هناك أي توتر بين القوتين الروسية والأميركية في سورية ، كانت حرب أميركا ضد داعش شبه محصورة في العراق أصلاً ، وحلفاء أميركا الأوربيين لم يبدؤوا بأي عمليات قصف جوي في سورية حتى وقوع مجزرة باريس في نوفمبر من هذا العام الآفل (٢٠١٥) ، أما حرب روسيا فهي محصورة في سورية تعريفاً .

وأخمّن أن هناك مساحة مشتركة بين الأميركيين والروس تفسّر تقاربهما في سورية ، وتتجاوز العداء المشترك لفكرة الثورة من جهة ، وللسلفية الجهادية من جهة ثانية ، وهي المساحة الإسرائيلية . إسرائيل هي المنسق العام بين القوتين الاستعماريتين في سورية .

كانت الأسلمة تطوراً مناسباً للنظام الأسدي ، سعى إليه بكل قواه ، وأعطاه هذا قضية بعد أن كان طوال ما يقترب من عامين بلا قضية . التدويل الشامل ، في المقابل ، عزز من قوة النظام من حيث أنه لم يعد مهدداً بالسقوط على أيدي السوريين أو على أيدي أي إسلاميين ، وبخاصة من حيث أن سقف التغير المحتمل في سورية في المرحلة الدولية هو التخلي عن بشار ، مع بقاء كل شيء آخر على ما هو عليه . لكن التدويل أضعفَ النظام أيضاً من حيث أنه لم يعد اللاعبَ الأبرز في الداخل ، وفقد التحكم بمصيره الذاتي ، وصار عنصراً في استراتيجيات قوى دولية نافذة ، يمكن أن تتخلى عنه حين تجدُ ذلك مناسباً .

ومثلما يمكن الإشارة إلى صعود الفاعل الإسلامي المنظم في وقت أبكر من

مطلع ٢٠١٣ (ظهرت جبهة النصرة في الشهر الأول من ٢٠١٢ ، وتشكلت «سرية الإسلام» في أواخر ٢٠١١ ، وستتطور إلى «لواء الإسلام» في أواخر ٢٠١٢ ، ثم «جيش الإسلام» في أيلول ٢٠١٣) ، يمكن أيضاً الإشارة إلى تدويل أبكر من أيلول ٢٠١٤ ، وقت شكّلت أميركا تحالفها ضد داعش وصارت طرفاً مباشراً في الحرب في سورية . كانت إيران في الداخل السوري منذ عام ٢٠١٢ على الأقل ، وكان لقوى إقليمية مثل السعودية وتركيا وقطر والأردن تأثيرٌ مهم شبه مباشر منذ وقت أبكر . وسجّلت روسيا والصين حضوراً قوياً في حماية النظام من الإدانة الدولية في مجلس الأمن منذ عام ٢٠١١ ، فضلاً عن تزويد روسيا له بالسلاح . وأميركا نفسها كانت قوةً مؤثرة طوال الوقت عبر التحكم بما يصل من سلاح إلى الجيش الحر ، وعبر الحيلولة دون دخول المقاومة المسلحة إلى دمشق في أواخر ٢٠١٢ ، ثم بخاصة عبر الصفقة الأميركية الروسية المشينة ، التالية للمذبحة الكيماوية . أما إسرائيل فكانت تضربُ كلما وجدت ذلك مناسباً ، ولها دورٌ راجحٌ في التأثير على القرار الأميركي والروسي باتجاه ترك الأمور تسير في سورية نحو تعفنٍ لا أفق لانتهائه ، والحيلولة دون تمكّن الثورة من إسقاط النظام .

لكن التدويل الشامل المباشر ارتبط بصعود داعش ، وبتوسعها العراقي بخاصة ، وما كانت تجري هندسته بضغوط على قوى إقليمية للحفاظ على توازن سوري عقيم ، صارت تجري هندسته بتدخل عسكري محسوب ، لا يبدو معنياً فعلاً بالقضاء على داعش ، بل بدوامه الخاص ، وإبقاء داعش حيث هي كيلا يعود جهاديوها إلى بلدانهم ، على ما صرح أوباما شخصياً في نوفمبر من عام ٢٠١٥ .

وغير الهندسة بوسائل مسلّحة لمنع الصراع السوري من الانفتاح على حلٍ شبه عادل ، تجري هندسة بوسائل سياسية أيضاً للحيلولة دون العدالة في أدنى أشكالها ، حتى الأشكال التي كانت ارتضتها قوتا السيطرة المهيمنتان على التفاعلات السورية الجارية اليوم ، أميركا وروسيا ، في وقت سابق في جنيف عام

٢١٠٢ (اشـتـرطت روسـيـا عـدم الإشـارة إلى بيـان جنيف١ في المشـاورات التي تمخضت عن قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ ، والبيان المذكور روسي أميركي أصلاً) . اجتماعا فيينا اللذان غُيّبَ عنهما أي سوريين ، دون أن يعني ذلك بحالٍ إرادة دولية جدية لفرض حلٍّ يمكن أن تتشكل حوله أكثرية سورية ، يَعدَان بإطلاق «عملية سلام» أسوأ من تلك الفلسطينية الإسرائيلية التي لطالما كانت الولايات المتحدة «وسيطاً نزيهاً» فيها . لا يتعلقُ الأمر بحرمان السوريين من أن تكون لهم كلمة في مصير بلدهم بعد أن جرى حرمانهم من إسقاط نظام يقتلهم ، بل يتعداه إلى وضع البلد تحت وصاية قوىً تقول اليوم شيئاً سيئاً وتقول غداً شيئاً أسوأ ، ولا ضمانة في أن الأسوأ الذي ستقوله غداً سيكون هو منتهى السوء .

وبينما تقرّر وثيقة فيينا الأولى ، في أواخر تشرين الأول ٢٠١٥ ، «الطابع العلماني» للدولة السورية ، فإنها لا تقول كلمة واحدة عن العدالة للسوريين ، وعن محاسبة القتلة على جرائمهم بحقهم ، ولا تذكر كلمة ديمقراطية ، ولا تشير من قريب أو بعيد إلى كفاح السوريين من أجل الحرية[1] . وفي هذا الاعتناء بشكل أداة القوة دون اهتمام بحماية الضعفاء ، ما يذكّر بأسوأ أشكال الخطاب

---

(١) ينظر نص الصيغة الروسية لوثيقة فيينا هنا ، وهي تتكلم على «هوية علمانية» للدولة

https://arabic.rt.com/news/798711-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

الصيغة الأميركية تتكلم بالمقابل على «طابع مدني» للدولة .

https://arabic.syria.usembassy.gov/statedept103015ar3.html

الدول المشاركة في اجتماع فيينا هي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والاتحاد الأوربي وإيران وتركيا والسعودية ومصر والعراق والأردن ولبنان وعمان وقطر والإمارات .

الاستعماري . لا تفوقُ الوثيقة وقاحة إلا تصريحات بوتين في ١٧ كانون الأول ٢٠١٥ عن أن عمل قواته في سورية ليس «عبئاً على الميزانية . ويصعب تخيل تمرين أفضل [للقوات الروسية] . وهكذا يمكن أن نتدرب هناك [في سورية] لوقت طويل ودون أي ضرر يلحق بميزانيتنا»(١) .

ليس من باب استعادة لغة قديمة ، ولا انفعالاً بالأوضاع السياسية والإنسانية الفظيعة في سورية ، يمكنُ وصف الطور الحالي من الصراع في سورية بأنه الطور الامبريالي ، طورٌ يجمعُ بين السيطرة المباشرة والعدوان الشامل والهندسة العسكرية والسياسية لأوضاع تناسب القوى المسيطرة ، وتشكل استئنافاً لجهود الدولة الأسدية في تحطيم الثورة ، فضلاً عن شراكة في الغطرسة واحتقار العدالة . ولعله يوجه هذا المجهود كله إرادة إعطاء درس لشعوب الإقليم والعالم أجمع في مخاطر الثورات . فقط تلزم الإضافة بأن الأمر يتعلق بنهج سيطرة إمبريالية عسكري عدواني ، تتشاطرهُ قوىً متعددة ، روسيا مثل أميركا ، تقرب بينهما ، وتقربهما من بشار ، الإيديولوجية الثقافوية ، هذه التي عنها صدر مرسوم فيينا القاضي بأن يكون للدولة في سورية «طابعٌ علماني» ، وكانت في أساس الخطاب الكولونيالي في كل وقت .

حول السلفيين

ربما يثير هذا التحليل تحفظات تتصل باعتبار التشكيلات السلفية معادية للثورة السورية .

---

(١) من أجل تصريحات بوتين ، انظر هنا :

https://arabic.rt.com/news/798711-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

بدايةً ، لا يصدرُ كاتب هذه السطور عن منطق عقدي ، وليس معنياً بخوض صراع عقدي ، عقيدة ضد عقيدة . هذا صراع رجعي بجميع أشكاله ، وهو في سياقنا العياني مدخلٌ إلى الطائفية .

تصدر هذه التقديرات عن منطق اجتماعي سياسي ، ينظر إلى القوة الفاعلة من زاوية دورها الفعلي في صراع الناس من أجل العدالة والتحرر . لقد ساعدت الأسلمة قطاعات من السوريين على امتلاك السياسة ، وهذا هو التطلع الجمهوري المحفّز للثورة ، وذلك عبر امتلاك الكلام (الخطاب الديني) ، والتجمع (التشكيلات المشار إليها) ، والسلاح الذي يكسر احتكار المعتدي الأسدي للقوة . لكن في لحظة امتلاك السياسة نفسها ، يتم إهدار المضمون التحرري لهذا الامتلاك عبر تسخيره في مشروع نخبوي ، أقلوي حتماً ، معادٍ للعامة ، ومقتضٍ للطغيان ، مثل كل مشروع أقلوي . لو حصل أن انتصر هذا المشروع وأمّن على نفسه في أي منطقة ، لكان من أول ما يفعله هو تجريد السكان من السلاح ، ومراقبة كلام السكان وتجمعاتهم . وهو منذ الآن ، وفي شروط الحرب نفسها ، يعمل على احتكار السلاح بيد الموالين ، وينزع سلاح المقاومين المستقلين ، على نحو ما فعل جيش الإسلام في الغوطة الشرقية ، وما تفعل جبهة النصرة في مناطق في إدلب .

هناك جمهورٌ من عموم الشعب في التشكيلات السلفية ، جيش الإسلام وأحرار الشام بخاصة ، لكن يجري التحكم بحاجات هذا الجمهور وشروط حياته ، ويُستَخدم المال الريعي والمعتقد الديني في الإخضاع ، وهذا في شروط حرب القتل والتجويع من قبل السلطنة الأسدية ، الشروط التي تدفع كثيرين إلى التغاضي عن حقوق ومطالب ما كانوا ليتغاضوا عنها في أوضاع مغايرة .

ومما يسوغُ افتراض الخصومة بين التحرر السوري والمشروع السلفي ، أن هذا ثائرٌ على «الأمة السورية» أو «الشعب السوري» ، وليس على النظام السوري وحده ؛ ثائرٌ أيضاً على الكيان السوري ذاته ، وليس على هياكل سياسية قسرية مفروضة عليه . يقوم المشروع على تصورٍ استبعادي ، يُقصي منذ البداية نصف

السوريين على الأقل . خلال نحو ثلاث سنوات من الصعود السلفي لم تظهر ولا مرة واحدة ، ولا حتى على مستوىً محلي ، مبادرة من التشكيلات السلفية تظهر روحاً إيجابية حيال أي مخالفين ، أو تتكلم بروح التعاون والشراكة . السلفية عقيدة أنانية ، أو عصبوية ، توجب حصر الخير داخل الجماعة ، وتوجب الشر بحق من ليسوا منها .

ولا يعود ذلك إلا جزئياً إلى الشروط بالغة القسوة للثورة والصراع السوري ، يعودُ بالأحرى إلى روح استئثارية تجمع بين ثلاث خصائص خطيرة . الأولى سرديةٌ مظلومية ، ونظرةٌ إلى العالم مبنية على تسليم مطلق بمؤامرة عالمية مستمرة ، ليست أفعالَ تآمرٍ دنيوية ، يمكن شرحها بالمصالح ، بل كيدٌ وعداءٌ جوهريٌ دائمٌ لا يتبدل ، ينبعٍ من تكوين المتآمرين الشرير الثابت بدوره . الثانية تكوين فكري مغلق ، بل متحجر ، لقادة هذا التيار ، يجمع بين نزعة اكتفاء إسلامية في صيغة ظلامية فعلاً (ليست صيغة أن كل ما لدينا خير ، بل صيغة أن كل ما هو خير لدينا) ، ويعكس هذا التكوين عداء للحياة الدنيوية في العالم المعاصر ، وتشوشاً حياله وخوفاً منه ، ورغبة متأججة فيه ، وتطلعاً إلى السيطرة عليه وامتلاكه واستهلاكه . والثالثة مخيلة مشدودة إلى الحرب والفتح والسلطة والاستيلاء والمجد الحربي ، ورفض مساءلة النفس ، ورفض الانضباط بقاعدة مشتركة مع الغير ، أياً يكن الغير وأياً تكن القاعدة ، ونزعة مكيافيللية بالمعنى الشائع ، تجعل كل الوسائل مقبولة في خدمة غاية تُرفَضُ مناقشتها بمنطقٍ عقلي وأخلاقي عام .

وهذه خصائص مستخلصة من الممارسة ، وليست شيئاً يجده المرء مسطوراً في أي كتاب ، وهي تسوّغ كفايةً اعتبار المرحلة السلفية قطيعةً عدائيةً مع الثورة السورية ، لا استمراراً لها .

خلاصات

هنا خلاصاتٌ أولية لهذا المسح التخطيطي والتقريبي جداً .

أولاً ، تلّح الحاجة إلى تفكيرٍ ثلاثي الأبعاد إن جاز التعبير ، يقطع مع عادات التفكير ذي البعد الواحد ، المتمركز حصراً حول مواجهة الدولة الأسدية وحلفائها الطائفيين ، أو حول الإسلاميين السلفيين وحلفائهم ، أو حول قوى السيطرة الدولية . الواقع أن عادات التفكير الديمقراطي التقليدي ، ومثله التفكير العلماني التقليدي ، ثم القومي التقليدي كذلك ، تفجرت على نفسها وانهارت من الداخل ، ولم تعد تصلح لا لتنظيم التفكير في وقائع اليوم ، ولا في التأثير العملي عليها . وبالقدر نفسه لا يصلح تفكيرٌ ثنائي البعد ينشغل بطرفي الحرب الشيعية السنية أو بالأسديين والإسلاميين ، وهو شائعُ اليوم ، يتجاهل صيغ السيطرة الامبريالية الجديدة ، إن لم يعتبرها سنداً محتملاً ؛ وليس هناك سندٌ واقعي اليوم لتفكير أي جهات ربما تشغل نفسها بمواجهة الإسلاميين والطور الامبريالي المتجدد ، استناداً إلى نظام لم تنقذه غير القوتين الامبرياليتين ؛ ولا سندَ كذلك لتفكير أي إسلاميين ، ربما ينشغل في أحسن أحواله بالنظام والقوى الدولية ، مُغفلاً أن «الأمة» ، حتى لو اقتصرت على السنيين وحدهم ، تعرضت لإذلال على يد هؤلاء الإسلاميين بقدر يتجه إلى منافسة النظام .

ما يمكن أن يكون أساساً لنهجٍ تحرري جذري جديد هو تفكيرٌ ثلاثي الأبعاد ، يحرر ذاته نفسياً وفكرياً من الركائز الوهمية ، السلطنة الأسدية وتحالفها الشيعي ، والسلفية وحلفائها في الخليج ، والإمبريالية ، من أجل أن يكون قوة فاعلة في التحرر الاجتماعي والسياسي الجذري .

سورية واقعة تحت ثلاثة مشاريع عدوانية لثلاث قوى عدوانية : المشروع الأسدي ، والمشروع السلفي ، والمشروع الإمبريالي . التحرّر السوري هو فعل صراعٍ في مواجهة هذه القوى الثلاث ، وليس أي اثنين منها .

والواقع أن هذا شرطٌ مأساوي ، وليس فيه ما يسرّ بعد تحطيم النظام للقوى الوطنية الشعبية ، واستئناف السلفيين العمل نفسه ، ثم تولي القوى الامبريالية

تحطيم ما بقي من آمال السوريين، لكن من شأن إدراكه أن يجنبنا صدمات مؤلمة. أولُ تحررنا هو التحرر من وهم السند متمثلاً في أي من القوى الثلاث المذكورة.

لكن من يستطيع مواجهة هذه المشاريع الثلاثة كلها؟ أليس في هذا التفكير ما يخرج التحرر السوري من السياسة كلياً؟ بلى، قطعاً. ولذلك، يبدو لي أن الثقافة هي مجال الجذرية والشمول اليوم. ففي مواجهة عدو واحد، السلطنة الأسدية وحلفائها، قد تكون الحرب نهجاً مناسباً. في مواجهة عدوين، السلطنة والنخبوية السلفية، ربما تفيدُ السياسة. لكن في مواجهة ثلاثة، السلطنة والسلفية والإمبريالية، هل يبقى لنا غير الثقافة؟ ليس هذا كلاماً مُرضياً، لكن يبدو أن جهود التنظيم المفيدة، بل الضرورية، اليوم، عليها أن تبدأ من تشكيل ذاتية متحررة، في تفكيرها ومفاهيمها، وفي قيمها وأخلاقياتها، وفي حساسيتها وخيالها، كأساسٍ لظهورها كفاعلٍ سياسي جديد.

ثانياً، إن الفاعلين الثلاثة لا يتقاسمون التأثير على قدم المساواة، بل هناك في كل طورٍ فاعلٌ مسيطر. لم يعد النظام متحكماً بمصيره ليتحكم بمصير سورية، وهذا بعد أن كانت مواجهته هي «الأمر القطعي» في مرحلة الثورة. ولم يعد الإسلاميون القطب الآخر في صنع المصير السوري، صاروا، بسنييهم وشيعييهم، عنصراً في استراتيجيات آخرين، هم من يتحكمون بمساحة عملهم وبفُرَصِ بقائهم، يضربونهم حين يلزم، ويروضونهم على البقاء ضمن المساحات المقررة، كعنصر مساومة وتسديد للحسابات البينية بين القوى الإقليمية والدولة. ولا تشغل كرامة السوريين وحقوقهم موقعاً، ولو ثانوياً، في استراتيجيات الفاعلين الإمبرياليين، الذين يشكّل سلطانهم القانون الأعم للزمن السوري اليوم. السيادة العليا اليوم للفاعل الإمبريالي، بوجهيه الأميركي والروسي. وهذا لن يستغني عن الحزب الأسدي، ويبدو محتاجاً حالياً للإسلاميين كشرط لاستمرار اللعبة، ربما يجري ضربهم بين حين وآخر، لكن الغرض هو الترويض والتأديب، وليس القضاء عليهم، ولا بناء أكثرية سورية

جديدة في مواجهتهم (مستحيلة دون طي صفحة السلطنة الأسدية) ، ويسندُ بقاء الحزب الأسدي إلى حينٍ قد يوجدُ فيه حزبٌ يماثله تماماً ، ولا يغايره إلا بالاسم .

لكن الإمبرياليات تتصارع فيما بينها . تبدو اليوم أقرب إلى بعضها مما كانت في أي وقت منذ الحرب العالمية الأولى ، لكن لا يُستَبعدُ أن تعرض صراعات بين هذه القوى ، تتصل بمساحة التأثير والسيطرة على البلد والتحكم بوجهته ، ودرجة استتباع الفاعليْن الآخرين فيه ، الحزب الأسدي وشركاه ، والتكوينات السلفية المستقلة والتابعة ، والمعارضة التقليدية المستعدة للتحرك في الهوامش التي يتيحها لها الفاعلون الكبار .

وفي هذا ما قد ينقذ فرص السياسة لقوى التحرر والانعتاق العام .

ثالثاً ، لكن مشكلة السياسة تتمثل أساساً في كيفية انبثاق الفاعل المستقل ، المتحكم بنفسه والقادر على الانفلات الحقيقي من إكراهات بنية مغلقة يشكلها التفاعل الصراعي لثلاث قوىً غير تحررية . الظروف تتجه اليوم لأن تكون أنسب مع ظهور البنية بصورة أوضح على السطح بعد أن كانت منذ بداية الثورة ، ومنذ ما قبل الثورة بسنوات طوال ، قوىً غولية تصنع في الظلام مصيرنا وتحدد آفاقنا . عددهم متزايدٌ من يعترضون بجذرية أكبر على القوى الثلاث معاً ، لكنهم اليوم بلا أرض ، وبلا سند أو «حامل اجتماعي» ، وبخاصة بلا «قصة» جاذبة تخصهم ، تثير الخيال وتحفز الهمم . التحدي السياسي الأولي يتمثل في ظهور تيار مستقطِب من شتات القوى الوطنية الشعبية في الداخل والخارج . تيارٌ يتسع لأكبر عدد من الفاعلين المستقلين المتحررين المنتجين ، وليس تنظيماً يسعى وراء التجانس والوحدة .

يقتضي ذلك ، أخيراً ، استعادة جوهر قضيتنا : ثارَ السوريون ضد نظام طغموي كان يعامل غير الموالين منهم معاملة الأعداء ، وجاء الإسلاميون وتعاملوا مع من ليس منهم بالصورة نفسها ، والمعاملة السيئة نفسها هي بالضبط ما تكرره القوتان الدوليتان المتدخلتان في بلدنا . القوى الثلاث أنانية جداً ،

عنيفة وعدوانية ، غير عادلة ، ورافضة للمساواة . أولُ التحرر السوري هو بناء القضية السورية كقضية تحرر من عدوانيين ثلاثة .

اسطنبول ، كانون الأول ٢٠١٥

١٢

في شأن الحل العادل لصراعنا: تصوّر سوري

ما هو الحل في سورية؟

لا يمر وقت دون أن نسأل ، نحن السوريين المشتغلين بالشؤون العامة ، عن تصورنا للحل في سورية . قلما يكون السؤال استفهاماً خالصاً في شأن ما يمكن أن يكون حلاً عادلاً لصراع السوري ، بل هو أقرب إلى تسليم بأن الأمر «معقد» ، وأن المسألة مستحيلة الحل ، أو قد لا يكون لها من حل غير الرجعة إلى ما قبل آذار ٢٠١١ . ويغلب ، فضلاً عن ذلك ، أن يكون السؤال مبنياً على جهل مطبق بتاريخ الاعتراض السياسي في سورية ، وبالكفاح المحبط لجيل سابق من السوريين من أجل التحول الديموقراطي ، وهو منفصل من جانب آخر عن إحاطة ، ولو متواضعة ، بمراحل الطور الحالي من صراعنا وديناميكياته وتحولاته .

هذه المقالة تتعامل ، مع ذلك ، مع هذا السؤال بجدية ، واضعةً في البال قارئاً مجهولاً مُخلِصاً ، يتطلع بالفعل إلى حل عادل أو قريب من العدالة للمحنة السورية المتمادية .

فلندخل في صلب الموضوع مباشرة : الحل العادل في سورية يقوم على بناء أكثرية سياسية جديدة في البلد ، تتعرف فيها أكثرية متسعة من السوريين على تمثيلها السياسي ، فتقطع مع الحكم الأقلي (الأوليغاركي) ، وتؤسس لسورية جديدة بنظام سياسي استيعابي . وهو ما يقتضي التخلص من الحكم الأسدي ، ومن داعش وأي مجموعات سلفية جهادية ، والمساواة السياسية والثقافية للكرد دون سيطرة قومية ، والتأسيس لسورية ديموقراطية قائمة على المواطنة .

من شأن ذلك أن يلبي مطلب العدالة السياسية ، ويوسّع قاعدة الحكم ،

ويفتح آفاقاً أقل قتامة للتطور السياسي في البلد ، ويحدّ على مدى أطول من احتمالات التفجر السياسي العنيف .

كان الطابع الأقلّي لحكم البلد قد تمأسَس في مطلع القرن بفعل توريث السلطة في السلالة الأسدية ، أو التحول السلطاني الذي أجهز على الجمهورية في سورية ، وتغيّر الدستور الباطن للدولة ليصير ضمان استمرار حكم السلالة . وتعززت الصفة الأقلية للحكم بفعل لبرلة الاقتصاد وفق الوصفات الليبرالية الجديدة ، والتلاحم غير المسبوق بين الاستئثار بالسلطة ، والنفاذ الامتيازي إلى الموارد الوطنية من قبل برجوازية جديدة من القرايب والحبايب والمحاسيب . وخلال سنوات الأب والابن اعتمدت الدولةُ الأسديةُ الطائفيةَ أداةً أساسيةً للحكم ، تُفرقُ بها المحكومين وتُخوِّفهم من بعضهم ، وتوفر تماهياً تفاضلياً بالدولة لقطاع أهلي من السكان ، العلويين ، يتشكل منه أساساً درعها الأمني .

وهذا الطابع الأقلي المتعدد الوجوه ، الذي تتراكب فيه القِلّة بالمعنى الاجتماعي مع الأقلية بالمعنى الطائفي ، كان مصدر توتر وحرب أهلية باردة ، نعلم أنها تفجرت ساخنة مرتين خلال ثلاثة عقود . ولا تسمح البنية إذا استمرت إلا بتفجرات عنيفة من هذا النوع ، لأنها قائمة جوهرياً على الحجر السياسي على السكان وتغذية عدم الثقة والخوف بينهم ، والاستئثار المتصاعد بالموارد العامة من قبل المركز السلطاني وقطاع البرجوازية الجديدة الذي سميته في تناول آخر «البرجوازية المركزية» أو أيضاً «البرجوازية الخارجية»[1] .

قطْعُ هذا التاريخ الدوري يقتضي القطع مع الحكم الأقلّي ، وتشكل أكثرية سياسية جديدة .

أي أكثرية سياسية؟

الأكثرية الجديدة في سورية لا تعني الأكثرية العربية السنية ، بل هي

(١) ينظر القسم الثالث من مقالة الكاتب : السلطان الحديث

http://aljumhuriya.net/33153

بالضرورة تعني أكثرية اجتماعية عابرة للجماعات الأهلية . وليس هذا فقط لأن السنيين غير موحدين أو متقاربين سياسياً ، تُفرِّقهم انقسامات جهوية وطبقية تعادل أو قد تفوق الفوارق بينهم وبين غيرهم ، وإنما بخاصة لأن الصفة السُّنّية لا تحول دون الحكم الأقلّي إلا بقدر ما حالت العروبة دونه ، والعرب أكثرية كبيرة جداً بين السوريين . وهو قدر معدوم .

يمكن تصور أن أكثرية الأكثرية الجديدة مكونة من منحدرين من منابت سنية ، هذا مرجحٌ فعلاً ، لكنه بحد ذاته لا يهدد فرص قيام أكثرية مستقرة إلا إذا توحّد السنيون السوريون أو تصرفوا كجماعة متجانسة خاصة . ومن حسن الحظ أن هذا ممتنعٌ على ما يُظهرُ تاريخ خمس سنوات ونصف تقريباً من الثورة السورية . وهو لا يتحقق ، إن تحقق ، دون إكراه واسع يستهدف البيئات السنية قبل غيرها ، فيؤول إلى حكم أقلي مضاعف : أقلي سنياً وأقلي سورياً .

ورغم أنه يمكن تعريف الإسلاميين بإرادة تطييف السنيين وتوحيدهم ، فإنه إذا دانَ الحكم للإسلاميين ، فلن يناسبهم بقاء ثلثي السكان موحدين ناشطين سياسياً . فإما أن يعملوا على تفريقهم وإعادتهم إلى السلبية ، أي فرض حكم أقلي سني وتجديد الاستبداد على أرضية إسلامية ، أو ، إن بقي السنيون ناشطين ، فستجد قطاعات منهم شركاء وحلفاء من الجماعات الأهلية الأخرى . ويُحتمل أن تتشكل من المجموع أكثرية سياسية من الصنف الذي ظهر في مطلع ثلاثينات القرن العشرين ضد الفرنسيين ، أو ضد الشيشكلي إثر مؤتمر حمص عام ١٩٥٤ .

الأكثرية السياسية المأمولة في سورية هي أكثرية اجتماعية عابرة للجماعات الأهلية ، لا تستبعد مبدئياً غير الموالين النشطين للدولة الأسدية (يقضي مبدأ المحاسبة والمسؤولية accountability بأن يُحاكم بعض ، ويُحجر سياسياً على بعض ، مع تعريف هؤلاء وأولئك بأفعالهم وليس بأصولهم) ، وتعملُ على تقريب قطاعات السكان الأوسع من مختلف الجماعات الأهلية التي لم تكن شريكاً للأوليغاركية الأسدية في سورية الجديدة .

وليس في هذه الكلام أي اختراع جديد . فهو مضمون التطلعات الديموقراطية التي جرى التعبير عنها مراراً وتكراراً منذ ما قبل الموجة الأولى من مقاومات الحكم الأسدي إلى اليوم ، وبالتزامن مع تفاقم الطغيان الأسدي وبدايات ظهور البرجوازية الجديدة في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي . لكن يكتسب الكلام على الديموقراطية خصوصية في سورية اليوم بحكم تصاعد حضور التكوينات الأهلية في الحياة العامة ، والخشية على الأقليات وحقوقها ، مما لا بد من قول شيءٍ في شأنه .

معلوم أن في أنساب (جينيالوجيا) فكرة «حماية الأقليات» الصعود الإمبريالي في أوروبا وظهور «المسألة الشرقية» (وهي في الواقع «مسألة غربية» بحسب أرنولد توينبي) . ومن الأنساب أيضاً أن من يُخشى منهم على الأقليات هم تحديداً وحصراً الأكثرية المسلمة . نحن هنا حيال دراما رومنسية ، يتولى فيها الأوربيون ، العادلون العاقلون ، حماية أقليات مسكينة ضعيفة من المعتدين المسلمين الأشرار . لم يكن سياقُ الحماية هذا في أي وقت سياق عدالةٍ وحريات ، ولا حتى «عقلنة» (من جهة فُرِضَت تنظيمات «عقلانية» من فوق ، ومن جهة أخرى واكبتها على الفور استثناءات وحمايات وامتيازات لمحظيي القوى الأوروبية) . كان السياق بالضبط سياق توسع وسطوٍ مسلح ، وتكالبٍ من «الضواري الإمبريالية» على المجال العثماني . هذا مسوّغٌ كافٍ للحذر الشديد في استخدام هذا التصور الخاص بحماية الأقليات الذي عاد إلى الظهور في أجواء دولية مشابهة ، وبينما تعاني بيئات الثورة السورية ذات الأكثرية السنية ، وقد تطلعت إلى الحماية الدولية صراحة منذ صيف ٢٠١١ ، من الانكشاف وانعدام الحماية والحيلولة دون تمكينها من الدفاع عن نفسها .

الجديد في حماية الأقليات المعاصرة عن سابقتها هو توسيع الأقليات المرعيّة لتشمل الكرد ، وبالحركة ذاتها تحديدٌ أكبر للأكثرية المهدِّدة لتكون العرب المسلمين السنيين . لكن ما يقوله المفهوم قبل التوسيع وبعده هو أن «الأقليات» مهدَّدَة حصراً من قبل الأكثرية المسلمة أو العربية المسلمة ، وأننا نحن ، القوى

الغربية وروسيا، عازمون على بذل «الحماية» لها من هؤلاء المهدِّدين، مع إعطاء الانطباع بأن العدالة وحدها هي دافعُ الحُماة. نظام الحماية سبقَ الاستعمار التقليدي في معظم بلداننا، فأسهمَ بقوة في صنع المشكلة الطائفية، قبل أن يقترن بالاستعمار وبسياسات طائفية صريحة في سورية ولبنان، وطبعاً في فلسطين، من قبل المستعمرين والمنتدَبين الغربيين. ووُجِد دوماً وكلاءُ محليون للحُمَاة، الفرنسيين والبريطانيين والروس في وقت سبق، واليوم الأميركان والروس وغيرهم، يُروِّجون في الوقت نفسه لخطر الأكثرية الإثنية والدينية وتوحشها.

لماذا ليس نظام محاصصة؟

ألا يمكن بناء أكثرية سياسية عبر نظام تحاصٍّ طائفي في سورية، يوفر «حمايةً» للأقليات ويضمن حقوقها (سأناقش البعد الكردي من الحل السوري في فقرة مستقلة)؟ الغريب أن أحداً من دعاة حماية الأقليات والقلقين على حقوقها لم يَدعُ إلى ذلك في أي وقت. ولا يصعب تبيّن السبب وراء ذلك. فنظام المحاصصة لا بد أن يراعي النسب السكانية، ومن شأنه تالياً أن يضع في يد ممثلي الأكثرية العربية السنية ثلثي السلطة، وإن وفر لممثلي الأقليات مشاركة مضمونة في السلطة. وليس في هذا ما تريده أمهات حنون للأقليات، من مثل روسيا وأميركا وإيران. يمكن التفكير في نظام يقوم على «مناصفة» بين مجموع الأقليات و«ضمانات» لمصلحتها، وهو ما دعا إليه في كتابه «أزمة في سورية»، الكندي اللبناني الموالي لبشار الأسد كمال ديب، بعد مزايدة لائقة في وجوب العلمانية (ص ١٩٢-١٩٣، الكتاب صادر عن دار النهار، بيروت، ٢٠١٣). ليست «المناصفة» بين ربع السكان وثلاثة أرباعهم، وهذه هي النسب التي يعطيها ديب نفسه عن سكان سورية، غير خطوة إلى الأمام في العنصرية، لا في العلمانية ولا في الديموقراطية. وليس في المثال اللبناني القائم على مناصفة بين ثلث السكان وثلثيهم مما يُقتدى به.

لكن الديموغرافيا السورية التي حالت دون دعوة الغياري على حقوق الأقليات إلى نظام تحاصٍّ طائفي في البلد، تحول بذاتها من وجه آخر دون قيام هذا النظام، حتى لو سعى إليه هؤلاء الغياري. وهذا بسبب ما سبقت الإشارة من امتناع توحد السنيين السوريين. ناقشتُ هذه القضية في مقالة موسعة قبل سنوات قليلة[1]. وهذا الامتناع، إن كان يُدخِلُ الأسى إلى قلوب عتاة الطائفية السنيين، إلا أنه يمكن أن يكون مصدر حركية ومرونة في نظام سياسي سوري ما بعد أسدي، يقوم على أكثرية سياسية جديدة، بفعل ما يتيحه من تعدد في الائتلافات الممكنة العابرة للجماعات الأهلية. قد يمكن القول إن السنيين السوريين أقرب إلى «طوائف» متعددة، بفعل تمايزات جهوية صلبة، أو تمايزات إيديولوجية وحياتية لا تقل صلابة، إلى درجة تلغي الواقعة الإحصائية الخاصة بكونهم، كمجموع، أكثرية. وعليه فإن من شأن نظام أكثري أن يقوم على الأرجح على ائتلافات بين ممثلين لمنحدرين من مجموعات سنية مع منحدرين من جماعات أهلية غير سنية وغير مسلمة، ومن أفراد مستقلين و«لاجماعات» (لا يعرّفون أنفسهم بمنابت أهلية). وهو ما من شأنه أن يكسر ديناميكية التطيُّف، فيحدَّ من تجانس الجماعات الأهلية الداخلي، ومن تعازل الجماعات وانفصالها عن غيرها، ويسمح بنشوء مساحات لا طائفية تتسع. هذه العمليات الثلاث، التجانس الداخلي والتعازل الخارجي وانسحاق المساحات اللاطائفية في المجتمع وفي الفضاء العام، هي أوجه ديناميكية التطيف العام التي خبرناها في سورية في الحقبة الأسدية. انكسار ديناميكية التطيف لن يؤدي، في المقابل، إلى زوال السنيين والعلويين والمسيحيين والدروز والإسماعيليين والشيعة، لكنه يعاكس وجودهم في صيغ طائفية، متجانسة ومتفاصلة.

ومبعثُ الخشية في نظام أكثري من هذا الصنف ليس هيمنةً سنيةً تُقصي

(١) ينظر للكاتب: جماعة «ما تبقى»: السنيون والسياسة

http://aljumhuriya.net/237

الأقليات أو تستتبعها من مواقع أدنى ، ذِمّية ؛ مبعثُ الخشية ، بالأحرى ، هو احتمالُ أسر الحياة السياسية السورية في ائتلافات مركبة ، جهوية-طائفية-طبقية ، بما يُهمش ما يُحتمَل ظهوره أو انبعاثه من تشكيلات سياسية غير طائفية . ليس هناك ضمانات مسبقة بعدم حدوث مثل ذلك للأسف . لكن ما يتيحه النظام الأكثري من مساحات مستقلة لا طائفية ، ينشط فيها يساريون وليبراليون ومنظمات نسوية وشبابية وثقافية ، هو موضع الرهان على نزع طائفية الحقل العام . ولدينا من تاريخ سورية قبل البعثي مثال نستأنس به . فمحور انقسام الحقل العام وقتها كان جهوياً (شامياً حلبياً بصورة خاصة) وليس طائفياً ، وهو لم يَحُل دون ظهور تيارات وتنظيمات لا طائفية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث نفسه . كانت الجماعات الأهلية أقل تجانساً داخلياً وأقل تعازلاً .

والحال أن الثورة السورية أظهرت من جديد انقسامات جهوية ، كان أخفاها الحجْر السياسي العام والحضور الطاغي للانقسام الطائفي في الوعي العام (الجزيرة و«سورية المفيدة») . أظهرت الثورة أيضاً انقسامات طبقية جهوية على محور ريف مدينة (علاقة دمشق بريفها وأحيائها الطرفية ، مما لا يمكن فهم ديناميكيات الصراع حول العاصمة دون وضعه في مركز الاعتبار ، وكذلك انقسام حلب) ، وهذا فضلاً عن الانقسام الإثني على محور عربي كردي بخاصة . والتقابل الطائفي السني العلوي ذاته هو بقدر كبير تقابل اجتماعي سياسي جهوي ، يستوجب لتجاوزه إعادة نظر واسعة في هياكل توزيع السلطة والموارد العامة في البلد لمعالجته .

ومحاور الانقسام هذه تفيض من كل الجوانب على الانقسام الطائفي ، وعلى دوغما «حماية الأقليات» التي لا تصلح لمعالجة الانقسام الطائفي (هي مصدر تغذية له في واقع الأمر) ، ولا من باب أولى لمعالجة الانقسامات الاجتماعية السورية المتنوعة . ومن شأن تعدد محاور الاستقطاب أن يكون مصدر تعقيد للحياة السياسية في سورية ما بعد الأسدية ، لكن له فضيلةَ كسرِ الاستقطاب الطائفي والحدّ من الشحن الخفي المستمر للحياة العامة في البلد

بالنوازع والمخاوف والانقسامات الطائفية .

تُزكّي تلك الانقسامات المتعددة إعادة نظر جذرية بالنظام السياسي السوري فيما وراء الحقبة البعثية والأسدية ، وبالتأكيد فيما وراء الحقبة السابقة أو زمن ما بعد الاستقلال ، باتجاه مزيد من اللامركزية ومن مشاركة السكان المحليين في إدارة مناطقهم وفي الحياة السياسية العامة .

وباتجاه العلنية والنقاش العام المفتوح ، فقد كانت الصفة السرّية المتأصلة في تكوين الدولة الأسدية مصدراً لتسميم الحياة العامة بالشكوك والمخاوف والأساطير ، وحائلاً دون تفكر السوريين في أوضاعهم ونشر المعلومات والتحليلات والتصورات العملية في شأنها .

يبقى أنه كان للحقبة الأسدية المديدة ، وسنوات الحرب الأسدية الثانية الطويلة ، أثرٌ مُحوِّلٌ عميقٌ على المجتمع السوري يُسوِّغ التحفظ على القياس على ما قبلها ، والحنين إلى ما قبلها . لكن لا يبدو أن هذا الأثر المحوِّل يطال امتناع التوحد السني على ما أظهرت سنوات الثورة ، وتالياً عدم وجاهة الخشية على الأقليات من إجماع سني ضدها .

وماذا بشأن التهديد السلفي الجهادي؟

ربما يقال : لكن ها هم السلفيون والسلفيون الجهاديون يتكلمون على النصيريين والجيش النصيري والنظام النصيري ، ويصدرون عن نظام فكري يخفض من شأن الأقليات في أقل تقدير . هذا صحيح جداً ، وهو مثار قلق واسع ، «نصيري» وغير «نصيري» ، ويشمل قطاعات من السنيين .

والحال أن البلاء الأشد لهذه المجموعات وقع ، حتى اليوم ، على سنيين في مناطق الجزيرة والشمال السوري وغوطة دمشق الشرقية ، وهو ما يكفي للقول إننا هنا نخرج من إشكالية «حماية الأقليات» كلياً . يغدو الموضوع هو حماية حياة السوريين والأمن المتساوي للسوريين ، أياً تكن أصولهم وفصولهم ، وأياً يكن مهدِّدوهم ، من أسديين وسلفيين . فإذا كان هذا هو منطلقنا ، أوجبَ الأمن

المتساوي إدراجَ حماية وأمن أي سوريين في سياقٍ يكفل حماية وأمن كل السوريين. وما أصاب منحدرين من أقليات على يد المجموعات الطائفية السلفية، وقد وقع بحق علويين في مناطق شمال اللاذقية وبحق درورز ومسيحيين في مناطق إدلب، وبحق علويين من جديد في عدرا العمالية، ينفتح تالياً على قضية المساواة الحقوقية والسياسية، ومنها المساواة في الأمن. وهو ما يوجبُ إقرارَ مبدأ المساواة التأسيسية بين الجماعات واللاجماعات السورية (المقصود باللاجماعات، مرة أخرى، أي أفراد أو مجموعات لا يعرّفون أنفسهم بأي أصول موروثة)، فيما يتجاوز تعريف سورية ذاتها تعريفا قومياً أو دينياً، ومن باب أولى نسبتها إلى سلالة. الأمان العام يتأسس على ميثاق وطني يقضي بأن سورية للسوريين المتساوين، لا أحد منهم ضيفٌ عند أحد، ولا أحد محميٌ من أحد، ولا أحد في ذِمّة أحد.

هناك نقاش سوري غائب في هذه الشؤون للأسف، وغيابه يُكمّل المصادرة الأسدية للحقل العام، وقد اقترنت على الدوام بتشدد في قمع نقاش هذه القضايا، وبالتزام أكثر المثقفين بممارسة رقابة ذاتية عالية في هذا الشأن، بل وتطوع بعضِهم لحراسة التابو الطائفي ونهشِ من يتجاسر على تحديه.

ونحن ندفع اليوم ثمن النقاش الغائب حين نسأل في كل وقت: ما الحل؟

في شروط اليوم، كيف يمكن أن تتشكل أكثرية سورية جديدة؟

قبل كل شيء، بطيّ صفحة الحكم الأسدي، لا حلَّ في سورية دون ذلك. لا يرتد الأمر إلى أننا حيال حكم أقلي تكوينياً، وإنما يتعداه إلى ما استوجبه هذا التكوين من اعتماد موسع متكرر على إخضاع المحكومين بالقوة المسلحة.

لكن بات واضحاً منذ عام ٢٠١٣، وبخاصة بعد ظهور داعش، أنه يتعذر بناء أكثرية سورية جديدة ضد الدولة الأسدية وحدها. داعش تثير نفور الأقليات كلها، وأكثرية السنيين السوريين أيضاً. وهي فوق ذلك ليست مجرد

قوة طائفية متطرفة، إنها قوة احتلال خارجي أيضاً، أو هي تشكيل خاص يمتزج فيه استعمار استيطاني إحلالي مع سلطة فاشية طاحنة للبشر مع منظمة إرهابية تمارس عنفاً عشوائياً لا يبالي بحياة المدنيين. وهي ليست خطراً سياسياً واجتماعياً على سورية، وإنما هي خطر كياني لا مناص من القضاء عليه.

الأكثرية السورية الجديدة لا يمكن أن تتكون دون مواجهة داعش أيضاً.

لكن ليس داعش وحدها بحال، مثلما تتوجه السياسة الأميركية منذ التدخل الأميركي في سورية والعراق في أيلول ٢٠١٤، بل داعش والنظام. الدولة الإسلامية والدولة الأسدية. وهذا أيضاً ليست مجرد خطر سياسي واجتماعي، لقد تطورت منذ ما قبل الثورة إلى حكم سلطاني لا وطني، مالك للبلد والسكان، وتطورت أثناء الثورة إلى خطر كياني مباشر، واحتمت بمحتلين أجانب لا يُكنّون وداً لأكثرية السكان في سورية ولتاريخ البلد.

لا أحد تقريباً من جمهور الثورة السورية مستعد لمحاربة داعش إن لم يكن جرى التخلص من الدولة الأسدية، أو في سياق مُفضٍ قطعاً إلى التخلص منها. هذه نقطة مركزية، ولا ينبغي أن تكون مجهولة من أحد، وهي تفسر فشل الأميركيين المتكرر في محاولة بناء قوة سورية عربية وازنة تحارب داعش وحدها. من له أجندة سورية عامة، لن يحارب داعش إلا كوجه من وجوه عملية سياسية وعسكرية تتضمن طيَّ صفحة الدولة الأسدية نهائياً. لن يضع من هم أمثالنا، من يساريين وعلمانيين وليبراليين، أيديهم في أي أيدٍ تحارب داعش حصراً، مستندة إلى الأميركيين و/أو الروس، لنحصل في النهاية على أسدية جديدة، بفجور طائفي أشد، وبتشبيح إجرامي أكبر. هذا لن يكون خيانة لقضية الثورة، ولا لأرواح ما لا يحصى من الضحايا، بل اندراجاً في مخططات قوى لا تشغل العدالة للسوريين موقعاً ولو ثانوياً في أجنداتها.

وليس تقديرُ أن الأسدية المتجددة ستكون أكثر توحشاً من أسدية ما قبل الثورة تقديراً ذاتياً، إنه «قانون موضوعي» إذا انتصر الأسديون. المنتصرون سيكونون في وضع يحررهم من أي عوائق أمام التشبيح والتوحش، وأكثر تحرقاً

للانتقام ممن تجاسروا على تحديهم وكسروا احتكارهم للقوة طوال سنوات ، وتسببوا للمعسكر الأسدي بخسائر بشرية كبيرة . والفاشية تعقب ، على ما يقول وولتر بنيامين ، ثورة فاشلة . وعلى كل حال لدينا من تاريخنا السوري القريب سابقة تمثيلية . بعد عام ١٩٨٢ أي بعد قتل عشرات الألوف في حماة وتدمير ثلث المدينة ، وكان عشرات الألوف في السجون وقتها ، ومنهم يساريون ونقابيون و«حالات فردية» لا تُعد ، تحققت «ثورة» في الاعتقال والتعذيب وكتابة التقارير والنهب والسرقة ، وفي الكذب وعبادة حافظ الأسد . سيكون الحال أسوأ بمائة مرة إذا انتصر أسديو بشار ، وهم سلفاً تحت حماية غزاة أجانب أكثر توحشاً : شيعة لبنانيون وعراقيون وإيرانيون ، فضلاً عن الغزاة الروس .

وخلاصة الكلام أنه لا يمكن بناء أكثرية سورية جديدة ضد الدولة الأسدية وحدها منذ صعود داعش ، ولكن لا يمكن بناؤها ضد داعش وحدها . ما يمكن أن يبنى ضد داعش وحدها هو حكم أقلي متجدد تحت حماية أجنبية ، وبكفالة دولية .

وغير داعش، ماذا بشأن الآخرين؟

يثارُ حتماً في شأن التساؤل عن مستقبل سورية وضع مجموعات مقاتلة إسلامية ، ومنها سلفية جهادية مثل «جبهة النصرة» ، «فتح الشام» حالياً (وهي تضم عناصر غير سورية بنسبة ١٠٪ على الأقل) ، ومجموعات أخرى صغيرة ، أو مجموعات كبيرة تنضبط بمقادير متفاوتة بالبارادیغم السلفي الجهادي مثل «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» . في السياقات السورية الراهنة تجمع هذه المجموعات بين مواجهة الدولة الأسدية وبين السيطرة على مجتمعات محلية . وهي سيطرة أثارت مقاومات متنوعة ، وارتكبت المجموعات المعنية جرائم متنوعة في سياق مواجهتها . وقت معركة حصار حلب في أواخر تموز ٢٠١٦ انحازت أكثرية جمهور الثورة إلى مقاومة هذه المجموعات للأسديين وحلفائهم ، بما فيها مجموعة نور الدين زنكي التي كانت أثارت اشمئزازاً واسعاً باحتفائها بذبح

أسير يافع في وقت أبكر من الشهر نفسه . كان هذا لأن مصير ٣٠٠ ألف في حلب كان على المحك ، وبصورةٍ ما مصيرُ الثورة ككل .

والقصد أن هذه المجموعات تضطلع بوظيفة مقاومة عامة ، مع كون تشكيلات أساسية بينها ذات تكوين إيديولوجي طائفي وبالغ الضيق . هنا التناقض المكوِّن لهذه المجموعات : مقاومة عامة ضد تحالف عدواني طائفي ، تتعارض عموميتها في كل حين مع بنيتها الطائفية الضيقة . وهذا تناقضٌ لا يُحلُّ خارج إطار تغير أوسع في البيئة السياسية السورية يطال الدولة الأسدية .

ومن المفهوم أن قاعدة هذه المجموعات تتسع حين تقوم بوظيفة دفاعية ، أو حين ينحصر صراعها بمواجهة الدولة الأسدية المعتدية ، بينما يضيق حين تفرض مثالها الاجتماعي على السكان المحليين أو تواجه غير الأسديين ، لتظهر كمجموعات نخبوية مترسخة في عقيدتها الخاصة ومشروع سلطتها ، وليس في بيئة اجتماعية حية ، على ما أظهرت مقاومات محلية ضد «جبهة النصرة» في معرة النعمان وغيرها ، وضد «جيش الإسلام» في الغوطة الشرقية ودوما نفسها . هذا التشكيل الأخير يفرض سلطته بالاغتيالات والخطف والحرب ، مثلما فعلت النصرة في مناطق إدلب . لكن لا سبيل لبناء اعتراض اجتماعي قوي في وجه هذه التشكيلات طالما هي تواجه تحالفاً أسدياً إيرانياً روسياً عدوانياً .

من شأن التخلص من الأسديين ومن الدواعش ، في إطار التوجه العازم نحو سورية جديدة ، أن يكشف التكوين النخبوي الأقلي لهذه المجموعات ، وأن يساعد في عزلها . مقاومات أهالي معرة النعمان ، وهم مسلمون سنيون محافظون ، ضد «جبهة النصرة» بمجرد وقف إطلاق النار في شباط ٢٠١٦ ترجح فكرة أن قطاعات أوسع من السوريين ستكون في وضع أفضل لمقاومة هذا التشكيل في شروط التخلص من الأسديين والدواعش . ومثل ذلك بخصوص مقاومة سلطة «جيش الإسلام» . وأُرجح أن تجنح مجموعات أخرى ، أقرب إلى التكوين الأصلي لـ«الجيش الحر» إلى الاندراج في الحياة السياسية لسورية

الجديدة ما بعد الأسدية ، أو إلى أن تكون مشكلة أمنية مزعجة ، لكن ستكون الشروطُ أنسبَ لمواجهتها أكثر من أي وقت مضى .

وماذا بشأن الكرد السوريين؟

في فقرات سابقة جرت مناقشة الأكثرية السورية الجديدة المرغوبة من مدخل الطوائف . لكن في سورية مشكلة كردية ، ولا حل عادلاً في سورية دون معالجة هذه المشكلة . فكيف يمكن أن تكون هذه المعالجة؟

المبدأ يبقى نفسه : الكرد جزء من الأكثرية السياسية السورية الجديدة ، مع الحقوق اللغوية والثقافية لجماعة قومية مساوية تأسيسياً لغيرها ، ومع أوضاع خاصة في مناطق الكثافة الكردية في عفرين وكوباني/عين العرب ، وأجزاء من محافظة الحسكة .

ويتعارض هذا التصور الأولي مع ثلاثة أوضاع . أولها بطبيعة الحال الوضع السابق للثورة الذي ينكر الوجود العام للكرد (جميع السوريين «عرب سوريون») ، لكنه يتعامل معهم سياسياً ببراغماتية ، ويحرص على تقسيم وإضعاف تعبيراتهم السياسية . الثاني هو الوضع الذي نراه اليوم بعد الثورة ، بما يتضمنه من تعاون قوات بي واي دي مع النظام وإيران ، ومع الروس والأميركان ، ومن فرض نظام حزب واحد في مناطق سيطرته ، ومن نزعة توسع قومي في مناطق ذات أكثرية عربية . ثم إن هذا التصور يتعارض ، ثالثاً ، مع مشروع قومي خاص يطلق عليه كردياً «كردستان الغربية» .

لا وجه عادلاً للكلام على كيان كردي مستقل يشمل جزءاً من سورية ، إلا في إطار قيام دولة كردية تتشكل من كردستان العراق الحالية وأجزاء من تركيا وإيران . ربما يكون هناك استمرار أرضي وسكاني في هذه الحالة للمناطق الكردية مع مناطق من سورية ، وإن كان محتملاً أن يشمل الكيان الكردي الكبير حينها أقليات عربية وغير عربية . لكن في النطاق السوري الحالي ، هذا الاستمرار غير قائم . وهذه واقعة جغرافية وديمغرافية صلبة ، هي ما يطمسها متخيل «كردستان

الغربية» أو «روجافا» ، وهي ما لا يمكن لمعالجة سياسية وحقوقية عادلة للمشكلة الكردية أن تقفز فوقها .

هنا أيضاً لدينا تناقض بين وظيفة المقاومة العامة في وجه الدواعش أو أي اعتداءات على البيئات الكردية ، وبين أفعال عدوانية متواترة معلومة بحق عرب وغيرهم ، تصدر عن أجندة فئوية خاصة مستقوية بداعمين أقوياء . وهنا أيضاً سنكون في وضع أفضل لحل هذا التناقض إن تخلصنا من الأسديين والدواعش .

لدينا في سورية ، والإقليم ، قضية كردية عادلة وتحررية ، استولى على مضمونها التحرري من قبل التنظيم الكردي الأكثر حصرية واستبعاداً لغيره ، والأضيق أفقاً ، لكن الأفضل تأهيلاً للعسكرة بحكم روابطه المُكوِّنة بحزب العمال الكردستاني في تركيا ، على نحو يذكر بتأهيل السلفيين في السياق السوري العربي . وهو مثل الأخيرين يشمل لا سوريين ، ويبدو أن مركز القيادة والتخطيط كردي تركي ، غير سوري كلياً . التنظيم المذكور وضع نفسه في إطار استراتيجيات الأميركان والروس غير العادلة وقصيرة النظر ، مستعدياً البيئات المحلية العربية وغير العربية في سورية . وله علاقات مريبة بالدولة الأسدية ، وبإيران ، وضعته منذ وقت مبكر في موقع غير متفهم للثورة السورية وللمجموعات الكردية الأقرب لها ، وهو موقف متسق ومستمر ، بلغ ذروةً رمزيةً مشينةً حين روّج صالح مسلم ، الوجه السوري للتنظيم ، لإنكار مسؤولية الدولة الأسدية عن المذبحة الكيماوية في آب ٢٠١٣ .

وتطورت في السنوات الثلاث الأخيرة ، على نحو مفاجئ جداً ومن العدم تقريباً ، سردية تفوق قومية كردية تخلق تماهيات مع الطبقات الوسطى الغربية بقدر ما هي تنزع التماهيات الاجتماعية والسياسية بالسكان المجاورين في البيئة السورية ، وتحل محلها تعبيرات عدائية صادمة في حدتها وعنفها .

تُورِّد هذه السردية إلى السياق السوري خبرة تنظيم بي كي كي الكردي التركي المنتشر في أوروبا في مخاطبة الرأي العام في الغرب والتشكل وفق

توقعاته . في سورية قامت هذه السردية بدور مزايدة رخيصة ، جمعية وهوياتية ، تفتقر إلى البعد التحرري والعمق الاجتماعي ، وبلا أساس فكري أو نقاش على الإطلاق ، ودون إدماج القضية الكردية في قضية سورية عامة من أي نوع . حلت الدعاية الحزبية في أسوأ أشكالها محل النقاش ، وسردية التفوق المفتقرة إلى سند اجتماعي محل الأفعال التحررية والعادلة .

ولقي الدعم الاجتماعي والإعلامي الغربي ترجمة عملية فيما تلقاه التنظيم القومي الكردي المسيطر في مناطق من شمال وشرق سورية من دعم أميركي ضد داعش ، ودعم روسي ضد مجمل معارضي الدولة الأسدية . وظاهرٌ أن العدالة ليست بين دوافع القوتين الداعمتين . لو كان الأمر كذلك لساعدوا الثائرين على الأسديين ، لعاقبوا المتصرف الأسدي على المذبحة الكيماوية ، إن لم يكن على سجل جرائمه كلها ، وهي موثقة جداً . الدافع هو إيجاد سند وركيزة موثوقة في إقليم يتبادلون مع أكثرية سكانه عدم الثقة .

لكن أليس هذا منهجاً استعمارياً تقليدياً؟

وليس لمواجهة داعش أن تسوغ تطلعات خاصة ، تعبر عن نفسها بصيغ متعجلة وقصيرة النظر ، وتعمل على تطوير نظريات ماهوية عن الحق التاريخي ، اقترنت في كل مكان بالتوسع القومي .

فإذا حاولنا النظر من وراء سحب الترويج والتضليل ، والتسفيه ، كان مسوغاً لنا الخشية من أن يكون هذا المشروع نذيراً بصراعات دموية في منطقة لم يسبق أن عرفت صراعات عنيفة بين سكانها .

لماذا هذا الطرح الخاص بأكثرية سياسية جديدة متفوق على غيره؟

لأنه ديموقراطي ، يشكل من جهة استمراراً لجولات سابقة من كفاح السوريين ضد الطغيان ، ويتجاوب من جهة ثانية مع ما يُفترض أنه إجماع عالمي على الديموقراطية .

ولأنه ، من جهة ثانية ، عادل ، يأخذ باعتباره الجماعات السورية كلها ،

وليس تعبيراً عن غلبة أهلية ، لا يمكنها إلا أن تكون باباً لحروب متجددة ولتبعيات إقليمية ودولية على ما يُظهر المثال العراقي .

ولأنه ، من جهة ثالثة ، قابل للاستدامة . الوضع الحالي متفجر . بقاء الأسديين يقتضي عملياً وقوع البلد تحت الاحتلال الخارجي . والروس والإيرانيون وأتباعهم الذين حموا الأسديين لن ينصرفوا إلى شؤونهم إذا تحقق لهم وللأسديين ما أرادوا . سيكون الأسديون واجهة لنفوذ الحُماة ، المتنازعين أو المتوافقين . هذا بينما من شأن العمل على بناء أكثرية سورية جديدة أن يكون أساساً صلباً لحل مستدام ، يعزز نفسه بعد حين بالانتخابات الحرة وبدستور يُجرِّم التمييز الطائفي والقومي .

وتتضح ميزات هذا التصور الاستيعابي الإيجابية إن قابلناه بثلاثة تصورات استبعادية قائمة اليوم لسورية . أولها بطبيعة الحال «سورية الأسد» ، أي سورية قاعدة لحكم سلالي أقلي . سورية القائمة على أكثرية سياسية ديمقراطية عابرة للجماعات الأهلية ، تطوي الصفحة الأسدية دون أن تلحق الضيم بالعلويين ، هي الأضمن لأمانهم وحقوقهم وكرامتهم على المدى الأطول . وثانيها التصور القومي العربي لسورية كقطر عربي ، سكانه «عرب سوريون» . وليس في تصور سورية كجمهورية ديمقراطية ، دولة لسكانها العيانيين ، ما يُلحق الضيم بالعرب ، أو ما يحول بينهم وبين الاهتمام بقضايا محيطهم ، مع كونه يوفر المساواة التأسيسية والسياسية للكرد ، دون أن يفصلهم بدورهم عن الاهتمام ببيئات كردية حولهم . وثالث التصورات هو الدولة الإسلامية في سورية ، مما يتطلع إليه السلفيون الجهاديون وأشباههم .

التسوية التاريخية في سورية يمكن أن تقوم على استبعادٍ متبادلٍ للأسدية والإسلامية . وليس في استبعاد الدولة الإسلامية ما يُلحق الضيم بالمسلمين السنيين بوصفهم كذلك . المشروع الإسلامي في بلد معقد التكوين وصفةٌ لتحطيم المجتمع السوري على يد نخبة حكم لا يمكن إلا أن تكون أقلية ، ولا يمكن لحكمها إلا أن يكون طغيانياً متوحشاً . وكرامة المسلمين المؤمنين تصان في

مجتمع حر عادل أكثر مما تصان في مجتمع يسوده الإسلاميون ، بشهادة ما نرى في بلدنا بالذات .

إجرائياً، كيف يمكن التأسيس لقيام نظام أكثري؟

الأكثرية السورية الجديدة ، العابرة للطوائف ، تتكون في إطار تسوية تاريخية كبرى ، يمكن أن يبلورها مؤتمر وطني سوري بمساعدة دولية ، تطوي صفحة الدولة الأسدية وأجهزة القتل التابعة لها ، فتكسبُ بيسرٍ أكثريةً ساحقة من السوريين ضد داعش وأشباهها ، وتكسب كل العالم .

يمكن التفكير في أن يتمخض المؤتمر عن مؤسسة حكم عليا ، تجسد المساواة التأسيسية للجماعات الأهلية السورية ، ومنهم الكرد طبعاً ، في الوقت الذي تطوي فيه صفحة حكم الفرد أو السلالة . السوريون محتاجون إلى إبداع مؤسسي ، والصراعات الكبرى مناسبة لهذا الإبداع . لسنا ملزمين بفكرة الدولة المركزية القائمة على المجانسة ، ولا بنظام المحاصصة التوافقي . ما نحن ملزمون به فقط هو توفير أقصى حد من العدالة لأكبر أكثرية من السوريين . إن لم يتحقق شيء من هذا ، الباب ينفتح لحروب وصراعات وانتقامات لا تهدأ حيناً إلا كي تتفجر مجدداً بعنف أكبر .

سؤال : لماذا ينبغي للدول الكبرى والأمم المتحدة أن تدعم تحولاً سورياً في هذا الاتجاه؟ جواب : بالضبط لأنه الأكثر ديموقراطية وعدالة والأكثر قابلية للاستدامة .

سؤال : لكن هل الدول معنية بحلول عادلة ، تضع نصب عينيها مصلحة السكان المحليين؟ جواب : حسناً ، كل ما تقدم هو محاولة سورية لقول شيء عن كيف يمكن أن يكون الحل عادلاً في سورية . إذا كان المطلوب حلاً آخر ، فليس السوريون العاملون من أجل العدل في بلدهم هم من يُسألون عنه .

لكن «العالم» جزء من مشكلة سورية، أليس كذلك؟

ولمصلحة القارئ المجهول، ينبغي القول بوضوح تام إن مشكلة سورية اليوم لا تقتصر على النظام وداعش وجبهة النصرة وتنظيم البي واي دي القومي الكردي. هناك طرفٌ ثالثٌ كبير، بل الأكبر، هو القوى الدولية، بخاصة الأميركان والروس، وقد عرض موقفهما منذ عام ٢٠١٣ على الأقل تقارباً لافتاً، وصل إلى مستوى التنسيق العسكري والسياسي المباشر بعد التدخل الروسي في نهاية أيلول ٢٠١٥. وهؤلاء، مساندو الأسدية الصرحاء كالروس، أو الرافضين لسقوط الأسدية كالأميركيين، ليسوا فقط قوى لا يمكن تجاهلها في تصور الحل السوري، وإنما هم القوى التي تُسأل اليوم عن تصورها للحل وعن موقع العدالة في هذا التصور. ولم يعرض الطرفان خلال سنوات الصراع السوري اهتماماً يذكر بقضايا العدالة والديموقراطية والاستدامة.

هذه القوى تتحكم بمجلس الأمن والأمم المتحدة ووسائل الإعلام الأقوى، وتحدد أجندات النقاش العالمي في الملتقيات الدولية التي تشارك فيها، على ما تفاخرَ باراك أوباما قبل شهور.

فإذا أخذنا هذا البعد الثالث للصراع السوري، البعد الدولي، كبعد أساسي من المشكلة، وجب طرح سؤال الحل على تلك القوى الدولية المتدخلة، وهي أقوى بكثيرٍ من الدولة الأسدية وحلفائها، وأقوى بكثيرٍ من أي مقاومين سوريين، ومن داعش، ومن «البيدا».

ومن موقع سوري يبدو أن الحل الذي تدفع باتجاهه هذه القوى يتراوح بين التسليم باستمرار الأوضاع الحالية من حرب وانقسام واقعي للبلد، أي التضحية بسورية من أجل بقاء النظام الأسدي، ودون حتى أفق واضح للقضاء على داعش، وهذا ما يبدو أنه التفضيل الأميركي اليوم، وبين استعادة المناطق الخارجة على سيطرة الدولة الأسدية لمصلحتها، أي استعادة «سورية الأسد».

هنا نحن، على كل حال، وراء الأقليات والأكثريات، في عالم القوة المحض التي قد تفرض منطقها إلى حين، مع بقاء الباب مفتوحاً للسؤال: متى موعد الانفجار القادم؟

إن كان العالم جزءاً من المشكلة، فمن أين يأتي الحل؟

ليس هناك حل في سورية ، أيها القارئ المجهول العزيز ، لأن القوى التي تقود العالم جزء من المشكلة ، إن لم تكن المشكلة كلها . هذه القوى غير عادلة ، وحال العالم كله ، وليس سورية وحدها ، يمعن في التدهور بسبب سياساتها . لا يسمح هذا الواقع باقتراح مخارج عادلة وعقلانية ، بل هو عامل تفجير في سورية وتوتير في محيطها ، ويبدو الحال العالمي ككل مستسلماً لميول التوتر والتفجر .

نحن اليوم أمام طريق مسدود : من تعنيهم العدالة يفتقرون إلى القوة ، ومن يملكون القوة لا تعنيهم العدالة .

نشعر مع ذلك أن الوضوح واجب . نشهد على أنفسنا وعلى زمننا ، وعلى العالم . ونخاطب عبرك ، أيها القارئ المجهول ، قراءً آخرين متجردين ، قد لا يوافقون على عناصر من هذا الطرح ، قد يرون وجوب التركيز بقدر أكبر على بعض عناصره ، أو إدخال عناصر واعتبارات إضافية ، لكن يحركهم مثلنا مطلب العدالة ، أكبر عدالة لأكبر عدد من الناس .

ورأي كاتب هذه السطور في النهاية أن المشكلات واضحة ، والمسؤوليات واضحة ، وأوجه اللاعدالة واضحة ، وأفق العدالة واضح . نحتاج إلى كثيرٍ من الانتباه والشغل على التفاصيل ، وإلى كثيرٍ من الأفكار العملية المبدعة ، وقبل ذلك إلى مشاركة أكبر عدد من الناس في التفكير والنقاش والعمل . ما نتكلم عليه ليس مجرد حل لأزمة سياسية في سورية ، بل إعادة تأسيس وطني ، يطال بنيان الدولة وعلاقات المجتمع ووعي الهوية ، مما يتعين أن يُقَارَب بروحٍ من الاعتدال والبراغماتية والإنصاف .

ما لا نحتاج إليه هو انقضاء جيل من اليوم ، وكوارث جديدة أكبر ، كي يقول أيٌّ كان إنه لم يكن يعرف . الجميع يعرفون ، وإن لم يكونوا قلة من يمشون بعيون مفتوحة نحو الهاوية .

اسطنبول ، آب ٢٠١٦

١٣
في شأن حق تقرير المصير للكرد السوريين

ليس هناك وجه عادل لاعتراض أي كان على حق الكرد السوريين في تقرير مصيرهم. يتعلق الأمر بشعب له ثقافته ولغته، وتطلعاته السياسية وأحلامه القومية، وبخاصة منها حلم الدولة التي حُرِمَ منها بفعل ترتيبات القوى الأوربية التي هندست «الشرق الأوسط» قبل ما يقترب من قرن. ولم تُظهِر دول المنطقة الأربع التي يعيش فيه هذا الشريك التاريخي، في تكون مجتمعات سورية والعراق وتركيا وإيران وتاريخها الحديث، والأقدم، من العدالة والإرادة ما يوفر المساواة للكرد كقومية. فلا كانت لهم دولة مثل غيرهم، ولا تشكل في الدول الأربع أو في أي منها اتحاد جامع، يتشارك الكرد مع غيرهم ملكيته وسياسته.

وما إن نُقرّ بحق تقرير المصير حتى لا يبقى هناك وجه عادل لأن يُستبعد الانفصال من هذا الحق، وإقامة دولة أو كيان مستقل. هذا غير مشروط بغير إرادة الشعب المعني، على نحو ما يمكن أن يُستدل عليها من تعبيراته السياسية، أو، إن أتيحت الفرصة، من تصويت على الانفصال يدعى الكرد دون غيرهم إليه.

بيد أنه سرعان ما تواجهنا، ونحن نتكلم على السياق السوري المخصوص، مشكلات كبيرة حين ننتقل من المبدأ العام إلى التفاصيل، هذه التي يكمن فيها الشيطان حسب القول الشائع. إشاحة النظر عن التفاصيل ليست متاحة للأسف حيال واقع اليوم الحارق، والوقوف عند المبدأ العام المُجْمل، في أوضاع كهذه قد يكون علامة جبن فكري وسياسي، أو أسوأ، علامة انتهازية وشطارة.

وتتصل التفاصيل المعنية بالخصائص التاريخية والجغرافية والاجتماعية والسياسية للكرد وانتشارهم في سورية ، وهي غير معلومة على نطاق واسع ، خارج سورية ، ولا تكاد تكون معلومة بقدر وافٍ في سورية ذاتها . وراءَ هذا الواقع قلةُ اطلاع على شؤون بلدٍ ليس هناك إنتاج كتابي مهم في شأنه ، ولم يجر فيه نقاش عامٌ طوال أكثر من نصف قرن ، ولم يشارك مثقفوه طوال عقود في نقاش حر في ملتقيات سياسية إقليمية أو دولية ، وليس هناك تراكم معرفي في شأن تكوينه الجغرافي والبشري والاجتماعي ، ولم يكد يعيش أحد ممن يحصل أن يتناولوا شأناً سورياً على الأرض وبين المعنيين مباشرة بهذا الشأن . بفعل هذا الواقع المديد نجد ، نحن السوريين المهتمون بشؤون بلدنا بالذات ، أننا لا نعرف الكثير عن البلد ، أن سورية عالم مجهول لنا بالذات . ولا يملك الواحد منا إلا الشعور بالحنق والحسد معاً حيال صحفيين عرب وغربيين يتناولون شؤوننا باطمئنان قلّما يميزُ من يعرفون حقاً .

هذه المقالة محاولة اجتهادية ، إن جاز التعبير ، في قضية كان يُفترض أن يكون جرى الكلام في شأنها مراراً وتكراراً وبأوسع قدر من التفاصيل . أما وأن الحال ليس كذلك رغم كثرة الجلبة ، فعسى أن يجرَّ الكلام كلاماً ، وأن ننخرط في نقاش مثمر .

خصائص الوجود الكردي في سورية

من الناحية التاريخية ، لا يسجل وجود الكرد في سورية نسقاً مغايراً لوجود العرب ، بعضه قديم وبعضه أحدث . وهو وجود مديني في دمشق وحماة ، مُتعرِّب لغوياً ، وذائب بقدر كبير في البيئات المحلية بفعل وحدة الدين وأنماط الحياة . وهناك وجود فلاحي قديم في مناطق شمال حلب ، ووجود أحدث في شرق حلب ، وفي أقصى الشمال الشرقي السوري (محافظة الحسكة) . في سورية المعاصرة ، يتركز الكرد في مناطق من شمال سورية ، مختلطين بعرب وتركمان وسريان وأرمن .

قبل الزمن الأسدي عرفت سورية حياة سياسية عاصفة ، وكانت القومية العربية في صعود طوال خمسينات القرن العشرين وستيناته . كانت النخب السياسية في سورية المستقلة مدينية في عمومها ، منحدرة من دمشق وحلب وحمص وحماة أساساً . ورغم قوة النزعة العربية في سورية منذ تكونها في نهاية الحرب العالمية الأولى ، إلا أن النخب السياسة والعسكرية في البلد كانت تنحدر في معظمها من بيئات أعيان متعربين ، من أصول تركية أو تركمانية أو كردية (حسني الزعيم) . العروبة السورية كانت مفتوحة وشديدة التنوع قبل الزمن البعثي ، الذي استهل حقبة من تعريب العرب ، فجعل العربي الحقيقي هو القومي العربي ، وبالصيغة البعثية ، صيغة «العروبة المطلقة» . كانت العروبة المطلقة هي الإيديولوجية المشرعة لصعود نخبة جديدة ، يغلب فيها الطبع الريفي ، وقد تكون عربية عرقياً أكثر من سابقاتها .

على أن العروبة البعثية السورية ، وهي نزعة قومية علمانية ، وفرت مساحة تلاق بين سوريين منحدرين من منابت دينية ومذهبية مختلفة ، فضيّقت الفجوة بين السنيين والعلويين والإسماعيليين والدروز ، وكذلك بين المسلمين والمسيحيين ، لكنها استبعدت الكرد المتمسكين بهويتهم . أخذ الاستبعاد شكل فرض العنوان «العربي السوري» على الجميع ، على نحو يجعل الكرد غير مرئيين وغير ممثلين سياسياً بصفتهم القومية . إلا أن الحزب الشيوعي أتاح لمنحدرين من جماعات إثنية مختلفة ، فضلاً عن الجماعات الدينية والمذهبية ، فرصاً لنشاط سياسي ، ومن هذه المجموعات الكرد بخاصة . وفي هذا الشأن ، كان الأصل الكردي لخالد بكداش (كردي دمشقي متعرب) ، الزعيم التاريخي للحزب طوال أزيد من نصف قرن ، عنصراً مشجعاً ، يضاف إلى الصفة العابرة للقوميات للمعتقد الشيوعي . كان كرد الشمال والشرق السوري ريفيين في أكثريتهم وقتها ، ولا يكاد يكون لغير عدد قليل جداً منهم نشاط سياسي . كان بطلهم في ستينات القرن العشرين وسبعيناتها هو القائد الكردي العراقي ، الملاّ مصطفى البرزاني .

بصورة مجملة يمكن القول بخصوص سورية قبل الحقبة الأسدية إن الكرد، الموجودين كسكان، لم يكونوا موجودين كإرادة قومية إلا على نطاق ضيق. وفي خلفية ذلك الصفة الريفية الغالبة على القوم الكردي وقتها أكثر من أي استبعاد منظم، بخاصة قبل الزمن البعثي. لم تكن هناك مدينة كردية في سورية. أكثر الكرد المدينيين في حلب، والرقة والحسكة، هم مثل أكثر عرب الرقة والحسكة مقيمون في المدن منذ جيلين بالكاد. كان أول حزب قومي كردي في سورية قد تشكل عام ١٩٥٧ بارتباط مع الحركة الكردية في شمال العراق في حينه، لكنه كان محدود الانتشار، وظل الحزب الشيوعي إطاراً أبرز للنشاط السياسي لمناضلين كرد حتى وقتٍ ما من ثمانينات القرن العشرين.

اجتماعياً، لا يسجل الكرد فارقاً يُذكر عن بيئات السوريين الآخرين حولهم، لا من جهة الدخول، ولا المهن، ولا التقسيم الجنسي للعمل، ولا أنماط الحياة. المدينيون مثل المدينيين، والريفيون مثل الريفيين، والنساء مثل النساء، والرجال مثل الرجال.

بيد أن الديناميات الاجتماعية الثقافية أخذت تتجه خلال الجيل الأخير نحو تباعد نفسي واجتماعي أكبر عن العرب السنيين (لا يجاور الكردُ عرباً آخرين في سورية)، الذين أخذ يتطور في كثير من بيئاتهم نزوع إسلامي محافظ في بضعة العقود الماضية (مرتبط كما سأوضح أدناه بالافتقار للحياة السياسية). الميلُ الكرديُ العام نزعَ في العقود ذاتها باتجاه قومي، وعلماني، وتحديثي. أخذت التماهيات الغالبة للمجموعتين الاجتماعيتين الثقافيتين تعرض مناحي متفارقة. ليست هذه التماهيات متولدة عن تباين هويات سابق عليها، وإنما هي بالذات ما تصنع الهويات وتكشف الطابع الديناميكي لتشكلها.

ومن العناصر المهمة في هذا التشكل المتفارق عنصر سياسي قلما حظي بانتباه في سورية، ومن باب أوْلى خارجها؛ إذ بينما استمر إنكار وجود الكرد القومي في الحقبة الأسدية، فإن المنظمات السياسية الكردية لم تُستأصل قط، ولم يُسجن أي مناضلين كرد في معسكر التعذيب في تدمر. تواتر اعتقال

مناضلين كرد في ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته، لكنه لم يكن اعتقالاً استئصالياً ولم يقضوا في السجن مدداً ماراثونية كتلك التي قضاها يساريون سوريون (منهم كرد)، دع عنك الإسلاميين.

في ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته، وقتَ كانت الدولة الأسدية تُمعِن تحطيماً للمنظمات السياسة السورية المستقلة والمعارضة، وتروِّع المجتمع السوري ككل، تسنت فرص حياة سياسية مستقلة معقولة للكرد السوريين. ارتبط هذا الوضع الخاص بمقتضيات السياسة الكردية للدولة الأسدية في كل من العراق وتركيا، وهذا في سياق العداوة الأسدية الصدامية، وامتلاك ورقة لعب إقليمية عبر علاقة خاصة بحزب العمال الكردستاني في تركيا. وفي الخلفية أن الساحة الكردية في سورية كانت محدودة النشاط دوماً، وغير سيادية (لم تشهد عنفاً في أي وقت قبل عام الانتقاضة الكردية في آذار ٢٠٠٤)، قياساً إلى نظيراتها العراقية والتركية والإيرانية. ولعل الأصل في ذلك ذاته تدني نسبة الكرد بين السوريين قياسا إلى البلدان الأخرى (٨-١٠٪ حسب مراجع غير مُغرِضة: جوناثان راندل، غسان سلامة، فيليب خوري)، ولحداثة بعض الوجود الكردي في سورية (تالٍ لنشوء الكيان السوري، ومرتبط بقمع الجمهورية التركية الناشئة للثورة الكردية عام ١٩٢٥ في جنوب شرق تركيا)، ثم لخصائصه الجغرافية التي سيجري الكلام عليها تحت.

أياً يكن الأمر، كانت التنظيمات السياسية الكردية مكسباً مهماً في مجتمع شهد استئصال الحياة السياسية تماماً في الحقبة الأسدية من تاريخه. فرغم أن كل شيء في سورية كان منذ عام ١٩٦٣ «عربياً سورياً»، إلا أن هذه الواقعة الشاملة لم تجد ترجمة سياسية مستقلة خارج الحكم الأسدي الذي كان يتطور باتجاه الحجر السياسي الشامل على السكان، ويخفض حتى من وزن حزب البعث ذاته لمصلحة الأجهزة الأمنية. وهو ما لقي تعزيزاً من أولوية النظام العليا، البقاء في الحكم «إلى الأبد».

كان الكرد السوريون غير موجودين كهوية وقوم، في المقابل، إلا أنهم تمتعوا

بحياة سياسية لم يحُزْ مثلها أحد في «سورية الأسد» . كان النظام يتلاعب بالأحزاب الكردية ويضعفها ويتسبب في انقسامات متواترة لها ، إلا أنه لم تجر إبادة الكرد سياسياً خلافاً للعرب ، وبخاصة البيئات الاجتماعية الأدنى تماهياً بالدولة بفعل التكوين الطائفي التمييزي لهذه الدولة ، وهو ما ينطبق على العرب السنيين أكثر من غيرهم . وصحيح أن عشرات ألوف الكرد كانوا محرومين من الجنسية خلال نصف قرن ، إلا أن المتمتعين بالجنسية من عموم السوريين كانوا محرومين سياسياً ، أجانب في بلدهم من وجهة نظر حقوق المواطنة .

والخلاصة أن وقائع السياسة تتعارض مع وقائع الهوية في الشأن الكردي في سورية (والشأن العربي) ، ولا يستدل من الأخيرة على الأولى . وإلى وقائع السياسة تلك ، يعود الفضل الأول في تقديري لظهور الكرد كشعب ، وتشكل وعي الكرد السوريين في صورة قومية (مقابل وطنية سورية) . كان من شأن حياة سياسية نشطة في البلد أن تنشط الكرد السوريين بالقدر نفسه وربما أكثر ، ولكن أن تنشط الجميع ، فتتخلق في الوقت نفسه روابط جامعة ، وربما منظمات سياسية مشتركة أو ائتلافات . وكان من شأن ذلك أن ينمي النزعة القومية الكردية والرابطة الوطنية السورية في الآن نفسه ، ليس واحدة دون الأخرى أو واحدة ضد الأخرى . بيد أن سورية كانت تتطور إلى مملكة أسدية تقوم جوهرياً على التمييز بين السكان وضرب بعضهم ببعض ، وكان من لا يتماهون بها مُساقين إلى تطوير تماهياتهم الخاصة ، الدينية أو القومية .

لا يعني ما سبق أن الكرد كانوا أحراراً ، لم يكن هناك أحدٌ حرٌ في «سورية الأسد» ، لكنه يعني أنه توفرت للشباب الكردي أقنية تنظيم وتعبير وتثقيف لا بأس بها ، أي مساحات استقلال سياسي نسبية ، مراقبة دون شك ، لكنها وفرت خلال ثلاثين عاماً أو أكثر فرصاً فوق المستوى السوري العام بكثير للتداول في الشأن القومي الكردي ، العراقي والتركي بخاصة ، دون فرص مقابلة تشدُّ نحو أي شأن سوري مستقل عن الدولة الأسدية . ولعل تلك المساحات كانت أقل اختراقاً بالمخبرين من طرف النظام بفضل الحاجز اللغوي . فالمخبر الكردي لا

يُحتمل أن يتحمس في وشايته ببني قومه لأجهزة المخابرات الأسدية التي تتكلم العربية ، وتنكر عليه وعليهم تعلم لغتهم والتكلم بها علانية . ولا ننسى أنه طوال نحو ١٥ عاماً ، بين بدء مقاومة حزب العمال الكردستاني المسلحة للحكم التركي وإخراج عبد الله أوجلان من سورية عام ١٩٩٨ ، كانت هناك مشاركة واسعة للشباب الكردي السوري في هذه الحرب ، ووقع منهم شهداء للقضية بالمئات . وهذا جرى بعلم النظام وتسهيله ، وليس من وراء ظهره بطبيعة الحال .

جغرافياً ، هناك ثلاث مناطق كثافة كردية في شمال البلاد ، هي عفرين وأرياف حولها شمال غرب حلب ، ثم عين العرب وقرى حولها شرق حلب (يبدو أن عين العرب تعريب لاسم تركي ، أراب بينر ، وفيما بعد صار يطلق عليها سكانها الكرد كوباني ، وهي تحريف لكلمة كومباني الفرنسية ، على اسم شركة كان مقرها هناك ، وبهذا الاسم عُرفت عالمياً أثناء وبعد معركة فك الحصار عندها في مواجهة داعش في ٢٠١٤ ومطلع ٢٠١٥) ، ثم مناطق في محافظة الحسكة أقصى الشمال الشرقي للبلد ، منها مركز المحافظة ، الحسكة ، ومدينة القامشلي (وهما مختلطتان بقدر كبير) وبلدات وقرى أخرى . وبين هذه المناطق مناطق ذات أكثرية عربية كبيرة ، اشتهرت منها عام ٢٠١٥ منطقة تل أبيض وأريافها ، وقد انتزعها من داعش تنظيم PYD القومي الكردي ، المدعوم من الأميركيين ، في حزيران ٢٠١٥ ، ومنبج التي انتزعت بالطريقة نفسها من داعش في تموز ٢٠١٦ ، ومنها جرابلس أيضاً التي انتزعتها من داعش قوات تركية ومقاتلون سوريون في آب من هذا العام .

أكثرية كبيرة من سكان هذه المناطق ، التي قد تشكل أكثر من نصف طول الحدود السورية التركية ، عرب . هناك شريط من الأرض في شمال محافظة الحسكة أطلق عليه «الحزام العربي» ، وأُسكِنَ فيه بعيداً عن مناطقهم قرويون عرب غمرت قراهم بحيرة سد الفرات في مطلع سبعينات القرن العشرين . وحركت المشروع وقتها اعتبارات قومية تمييزية ، وليس اعتبارات تنموية . في هذا

الشأن هناك مذنب سياسي معلوم ، الحكم البعثي والأسدي .

بيد أن ذلك لا ينطبق على معظم منطقة الشمال السوري ، التي وقع قسمان منها ، منبج وتل أبيض ، تحت سيطرة التنظيم الكردي المشار إليه للتو ، وفي سياق الاستراتيجية الأميركية لمواجهة داعش حصراً (وإبقاء بشار الأسد عملياً) . وهو لا ينطبق أيضاً على جرابلس . وبالمناسبة ، تجري مقاربة موضوع جرابلس من زاوية صراع تركي كردي ، دون أن يقول الصحفيون والكتاب شيئاً عن سكان المنطقة وتفضيلاتهم . من كانوا غُيبوا أسدياً ، يجري تغييبهم من جديد . وبينما تعمل السلطات التركية على إعطاء انطباع بأنها تهتم بالسكان (زيارة فاطمة شاهين ، رئيسة بلدية عنتاب لجرابلس ، وإمداد المدينة بالكهرباء) ، إلا أنه كان ظاهراً دوماً أن التدخل التركي معنيٌ أولاً بإحباط مطامح حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، المرتبط برابطة بنيوّية مع حزب العمال الكردستاني ، الكردي التركي . يستأنف الحكم التركي في سورية حرباً يخوضها في تركيا ضد الحزب الأم ، تماماً مثلما يخوض الحزب الابن في سورية حرب الحزب الأم في تركيا .

هذه الوقائع الجغرافية والديموغرافية لتوزع الكرد في الشمال السوري لم تتولد عن تهجيرٍ للكرد في أي وقت ، أو عن استملاك لأراض كانوا يعيشون فيها ، أو على حسابٍ إقليم سياسي أو إداري كردي سابق . وليس هناك مذنبٌ سوري في شأن هذه الوقائع ، لا النظام الأسدي ولا أي عرب أو غيرهم .

مشروع «روجافا»

تقف هذه الوقائع الجغرافية والديموغرافية الصلدة في تعارض مع تصور «روجافا» أو«كردستان الغربية» الذي يشيعه قوميون كرد (ليسوا حتماً من تنظيم PYD) ، يطابقون بين هذا الإقليم المتخيل وكامل شمال سورية ، بعمق متفاوت ، يحصل أن يشمل حلب والرقة أحياناً . أنحدرُ شخصياً من قرية في ريف تل أبيض ، لكني لم أسمع بكلمة روجافا التي يبدو أني تابع لها اليوم إلا في تركيا

في أواخر عام ٢٠١٣[١] .

وليس الاعتراض على تصور روجافا على كل حال مسألة ملكية أراضٍ أو تقرير هوية قومية لمناطق ، بقدر ما هو متصل بوجود السكان وإنتاج حياتهم وتملكهم لعالمهم واستقرارهم فيه . تعامل تنظيم PYD مع سكان المنطقة العرب هو التعامل القومي ، وهو الذي يشكل استمراراً لتعامل الدولة الأسدية معهم من أكثر من وجه . فقد كانوا في عمومهم مزدرين ، مجردين من أي حياة سياسية ، يُعاملون باحتقار في الجيش وأجهزة الحكم ، وتنهب موارد منطقتهم كمستعمرة داخلية . هذا يتكرر اليوم : يُمنع السكان من العودة إلى بلداتهم وقراهم على نحو متواتر في منطقة تل أبيض (يقدر أن ٥٥ ألفاً منعوا من العودة إلى بلداتهم في نواحي سلوك وعين عيسى ومنطقة تل أبيض) . ويُصحَب هذا النهج باستيلاء على ملكيات وإهانات شخصية وجمعية ، وتوسع في أفعال التفتيش والاعتقال والتعذيب ، والجميع موصوفون بأنهم دواعش بغرض خلق قضية مشتركة مع الأميركيين ، وتجريد السكان المحليين من أي ذاتية . وقبل أشهر تكلمت منظمة العفو الدولية على جرائم حرب ارتكبت بحق سكان في المنطقة[٢] . نحن هنا أمام نسق سيطرة قومية استبعادي ، لا يخفي تطلعاته التوسعية ، وليس حيال مشروع تحرر ديموقراطي استيعابي . لا شيء يجتذب عربياً أو تركمانياً كان معارضاً للدولة الأسدية إلى الحاكمين الجدد الذين يعاملون المحليين بتعالٍ لا يجد المرء له سنداً (إن كان من سندٍ لأي تعالٍ) . هذا

(١) جرى التخلي عن اسم «فيدرالية روجافا» في اجتماع عقد في رميلان ، شمال شرق سورية ، قبيل نهاية عام ٢٠١٦ ، وحل محله «النظام الاتحادي الديمقراطي لشمال سوريا» . يصعب القول إن في التحول من اسمٍ لآخر ما يشير إلى تغير في بنية التفكير والتقرير التسلطية المفروضة من فوق ودون نقاش عام أو استشارة السكان .

(٢) تقرير أمنستي إنترناشنال متاح هنا :

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/2503/2015/ar

علماً أن هؤلاء الحاكمين لم يكونوا معروفين للسكان خارج البيئات الكردية (جماعة الـ PYD كانوا الأقل اختلاطاً بالحياة السياسة والاجتماعية والثقافية السورية بين التنظيمات الكردية) ، وأنهم محكومون هم ذاتهم بصورة «تتجاوز كل خيال» ، على ما يُتداول في أوساط كردية سورية ، لحاكمين أعلى منهم في جبال قنديل (كرد من تركيا ، ضرب من «القيادة القومية» لحزب العمال الكردستاني) . وفعلياً لم ينجذب أحد من معارضي الأسدية ، بمن فيهم الكرد ، إلى مشروع PYD ، والجماعة من جهتهم لم يتصلوا بأحد أو يُرحِّبوا بأحد أو يعبروا عن احترام لأحد ، أو يعطوا لمعارضي الدولة الأسدية أدنى انطباع بقضية مشتركة . ولا يبدو عملهم من زاوية النظر هذه استمراراً للنشاط السياسي والثقافي الكردي في سورية ، بل هو على قطيعة معه ، وعلى استمرار في المقابل لنهج وخطاب وأفعال حزب العمال الكردستاني في كردستان تركيا .

يستفيد هذا المشروع الذي انخرط فيه بشرياً كرد من تركيا (ومعهم كرد من إيران ومن أذربيجان حسب ناشطين كرد سوريين) من تقاطع عمليتين : مواجهة داعش التي يبدو العالم كله موحداً ضدها ، والدعم الأميركي والروسي ، وهذا بعد مرحلة عام ٢٠١٢ و٢٠١٣ التي جرى فيها تلقي دعم وتسهيلات لا ريب فيها من الدولة الأسدية نفسها .

هذا الاندفاع غير المحسوب لحزب أوثقُ ارتباطاً بتجربة تنظيم كردي في تركيا منه بالبيئة السورية ، يولد تباعداً اجتماعياً ونفسياً شديداً بين عرب المنطقة وكردها ، لا يبدو مرشحاً لغير التفاقم . النفوس مشحونة . وليس هناك آليات نقاش وتداول مستقلة في شأن أوضاع السكان في المنطقة . بعد طرد داعش من تل أبيض التي كان يقول قوميون كرد إن نسبة الكرد فيها نحو ٣٥٪ (هذا رقم سياسي منفوخ في تقديري) تم اقتراح تشكيل مجلس محلي لإدارة المدينة يتكون من ٦٥٪ من العرب ، لكن سلطة الأمر الواقع رفضت الاقتراح ، وألحقت المدينة بكانتون كوباني/ عين العرب دون استشارة أحد من السكان . فإذا كان الاستقلال القومي للكرد السوريين هو ما يسوّغ الكلام على حق تقرير

المصيـر ، فـإن مسلك الحـزب الأوجـلاني يسـوّغ ، منذ الآن ، مطلب حق تقـرير المصير للعرب والتركمان وغيرهم في مناطق سيطرة هذه التنظيم .

إلا أنه يُتداول في الأوساط الكردية السورية تشكك في نسبة مشروع قومي كردي جدي إلى تنظيم PYD ، وأن الأمر يتعلق بالأحرى بمشروع سلطة حزبية ضيقة على أي مناطق تستطيع أن تسيطر عليها ، لا يهمها إن كان سكانها من الكرد أو غير الكرد . هذه السلطة الحزبية على استعداد لتطعيم الأطر السلطوية التي تقيمـها بأشخـاص من غيـر الكرد ، بشـرط الموالاة لقيـادة الحزب ، وتصور «الأمة الديموقراطية» الخاص بتنظيم الاتحاد الديمقراطي PYD لا يكاد يتجاوز هذه الدلالة . وفي التـداول الكردي أيضـاً أن المشـروع ككل «وظيـفي» في خـدمـة الحزب الأم في تركـيا ، بكل تقلبـات أوضـاعـه ، حـرباً أو سلمـاً ، مع السلطات التركـية . وتبـدو هذه تقديرات أقرب إلى الواقع مما تعرضه نظرة خارجية ينساق وراءها عموم الناشطين العرب ، ممن يسهلون عمل التنظيم الأوجلاني في انتحال تمثيل الكرد السوريين ككل لنفسه ، حين هم ينكرون حقوق الكرد ، أو ينخرطون في هجمـات كـلامـيـة أو طبـعـاً عـسكرية عليـهم ، بدل الدفـاع عن المسـاواة في الحقوق والكرامة والعيش المشترك .

السكان ومصيرهم

تشكـل سـيـاسـة الـ PYD في التـعـامل مع سكان منطقـة الشـمـال السـورية اسـتـمـراراً لـنهج الدولة الأسـدية من أكـثـر من وجـه . فـهي أولاً تُغـفل تطلعـات السكان ، بمن فيهم الكرد ، على مذبح رؤية خارجية مفروضة في انفصال تام عن الوقائع الجغرافية والتاريخية والاجتماعية ، وعن تفضيلات المحكومين . ومن جهة ثانية فإن الكرد الذين كانوا غير مرئيين كوجود قومي في الشمال السوري ، هم من يفرض حزبيوهم القوميون اليوم نظاماً سياسياً في الشمال يجعل غير الكرد من عربٍ وغيـرهم هم غيـر المرئيين (يوصـفـون جـمـعـيّاً بأنـهم دواعش أو بعثيون أو الاثنين معاً) ، ويثير منذ الآن مشاعر استلاب متزايدة ، قد تأخذ

شكلاً قومياً في أي وقت . وأخيراً فإن المنطق القومي القائم على السيطرة وفرض هوية عليا على السكان يقود في الحالة الكردية منذ الآن إلى ما قاد إليه المنطق القومي العربي في سورية ككل : إنكار الحياة السياسية على السكان ، ليس على العرب الواقعين تحت سيطرته ، بل وعلى الكرد المستقلين أو المنتظمين في أحزاب أخرى ، ومنهم منذ الآن معتقلون في سجون التنظيم ، ولاجئون إلى خارج سورية هربا منه . وهذا نسخٌ للتجربة البعثية يسوغ لكثيرين ، كرداً وعرباً ، القول إن جماعة الـ PYD هم في الواقع البعثيون الكرد . وهم بالفعل «فرع قُطر روجافا» أو «كردستان الغربية» لحزب العمال الكردستاني .

ويفاقم من فوقية هذه المنطق وخارجيته أننا حيال حزب تشكل تبعيته للتنظيم الأم في تركيا العنصرَ الجوهري في تكوين هويته ، بما فيها تقديس الزعيم المعتقل في تركيا عبد الله أوجلان . ويفاقمها أكثر بعد اندراج الفرع السوري راهناً في الاستراتيجية الأميركية التي تخص داعش وحدها بالمواجهة ، ليس دون اهتمامٍ بتحولٍ سوريٍ عامٍ فقط ، وإنما بتثبيت حكم بشار الأسد عملياً .

وما أريد الخلوص إليه هو : (١) أن المعنيين منا بحق تقرير المصير للكرد في سورية لا يحتاجون إلى شيء غير مبدأ حق تقرير المصير ذاته للدفاع عن السكان العرب والتركمان في مناطق الشمال السوري في وجه قوة توسع قومية ، تحتل مناطقهم وتتطلع إلى احتلال المزيد ، ولا يبدو أنها استطاعت كسب ثقة طوعية لأحد من السكان المحليين ؛ (٢) ولا نحتاج إلى غير المبدأ ذاته بخصوص الكرد السوريين الذين يُسلب حقهم في تقرير المصير لمصلحة تنظيم «قومي» ، لا يشغلون فيه مواقع مقررة ، ولا تتاح لهم فرص في الاعتراض السياسي ، هذا بينما يزج مجتمعهم بكامله في مغامرة سياسية لا يتحكم المغامرون بحظوظهم فيها .

ليس الغرض افتعال مشكلة بين الكرد السوريين وإخوانهم من الكرد في تركيا ، أو تحريض نزعة سورية عند الأولين ضد الأخيرين . لكن هناك منذ

الآن ، وقبله ، فوارق في الأصول والمسارات والتاريخ الحديث ، فضلاً عن الجغرافيا والديموغرافيا ، وفضلاً عن ثمار مرة للتجربة حتى الآن ، ترجح التشكك في صلاحية النهج المعتمد من قبل التنظيم الأوجلاني في سورية ، وتزكي مقاربة مغايرة كلياً ، غير قومية . في تجربة القومية العربية في المشرق دروس يمكن أن ينتفع منها المناضل الكردي ، هذا إن لم يضلل نفسه بالاعتقاد أن «القومجية» صفة حصرية لقوميي الآخرين .

أولوية السكان

هل من صيغة عملية لحق تقرير المصير ، بما فيه الانفصال ، للكرد في سورية؟ لا يستقيم الأمر للأسباب الجغرافية الديموغرافية المشار إليها . يمكن أن يستقيم في حال تشكل كيان كردي يضم مناطق الكرد في تركيا و/أو العراق . هذه مناطق أوسع بكثير ، ومتواصلة أرضياً خلافاً لما هو الحال في سورية .

وهذا ما يحتاج إلى معرفته سوريون وغير سوريين ممن يفكرون في المسألة الكردية بمنطق يحيل ضمناً إلى العراق أو تركيا . هذا المنطق خاطئ جداً . الواقع أن جانباً من تعقيد المشكلة الكردية السورية متولد عن تصدير إلى سورية للخبرة التركية ، سواء من طرف الحكومة التركية ، أو من طرف حزب العمل الكردستاني التركي ، الذي يتولى توجيه سياسة فرعه السوري عن قرب ، على الأرض مباشرة . وكما في كل تصدير إلى الخارج تقع مشكلات كبيرة وكوارث ، تتولد عن ارتطام التوجهات المجردة لغرباء عن الواقع بهذا الواقع ، أو أسوأ ، عن التعامل مع السكان كأوراق في حسابات حزبية وسياسية ضيقة .

وما يغيب في كل هذه المقاربات التي خلقت أو أسهمت في خلق مشكلة عربية كردية هو دور الدولة الأسدية في تفجر هذه المشكلة في نطاق التفجر العام في البلد . كان الأسديون سهلوا عمل حزب العمال الكردي التركي ، الذي كان زعيمه أوجلان ينفي في كتاباته وجود كردستان في سورية (كان يقول إن كرد سورية جاؤوا من كردستان الشمالية ، أي من الدولة التركية

الحالية) ، مثلما سيسلهون في زمن لاحق عمل السلفيين الجهاديين في العراق . وبعد الثورة ارتدت التجربة السلفية الجهادية إلى سورية من العراق ، مثلما ارتدت تجربة حزب العمال الكردستاني إلى سورية من تركيا . وبسبب خارجية التجربة في الحالتين وغربتها عن الوقائع الاجتماعية المحلية ، اقترنت بالفوقية والعنف والعدوان على السكان ، وبتغييب المشكلة الأساسية : تلاعب دولة السلالة الأسدية المديد بالنسيج الاجتماعي السوري ، وتحريض تماهيات متباعدة ومتنافرة . هذا الدور المديد يتجاوز تأليب قطاعات من السكان على بعض خلال سنوات الثورة . يتعلق الأمر بالأحرى بسياسة «فرِّق تسُد» عمرها يقترب من نصف قرن ، ولم يعرف غير أطرها الاجتماعية النازعة إلى التباعد والتنافر نحو ٩٠٪ من مجتمع السوريين ذي التركيب العمري الفتي . ولا تظهر فاعلية هذه السياسة أكثر مما في واقعة أن الشرير النمطي في سردية القوميين الكرد في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة هو العرب السنيون ، وليس بحال الدولة الأسدية . وهذا في واقع الأمر لومٌ للضحايا الذين لم يكن لهم يوماً قرارٌ في شأن وضع الكرد ، أو وضعهم هم بالذات . ويخطئ أي ناشطين سوريين ، عرب بخاصة ، الخطأ المقابل ، حين يرون أن الشرير في قصة روجافا هو الكرد السوريون ، وليس تنظيماً كردياً بعينه .

يغيب من النقاش السوري بالذات أن ما لحظناه فوق من عدم تطابق منطق الهوية والسياسة بخصوص الكرد ينطبق بالقدر نفسه على العرب . كان الكرد غير موجودين كهوية ، لكنهم موجودون كسياسة . العرب موجودون جداً كهوية ، لكن غير موجودين كسياسة . بيد أن الهوية دون سياسة تموت ، وهو ما حدث للعروبة فعلاً لمصلحة الطوائف والروابط الجهوية . وهذا لأن الهوية لا تتشكل إلا عبر عمليات تماه طوعية ، أي عبر أفعال تقارب واشتراك حرة ، سياسية واجتماعية وثقافية . في المقابل ، يمكن أن تبث حياة سياسية ، ولو متواضعة ، الحياة ، أي التماهيات الطوعية ، في هوية مقموعة وضعيفة التماسك ، وتجعلَ منها مشروعا سياسياً .

والقصد في كل حال هو أن تكون الأولوية في التحليل للسياسة العملية وللبشر العيانيين : ليس المهم أن ترفع رايات العروبة في سورية ، المهم أن يكون للسكان حقوق سياسية ووجود سياسي . ووجود أو عدم وجود كردستان في سورية أقل أهمية من وجود كرد ، لهم حقوق سياسية ، ويلزم أن يعترف بهم ليس كمواطنين فقط ، بل كشعب وهوية وثقافة . وهو ما يبقى صحيحاً حتى لو قدِم كل الكرد السوريين من «كردستان الشمالية» على قول أوجلان ، وهو غير صحيح . والمهم ليس الكلام الكثير على «فدرالية شعوب» أو على «الأمة الديموقراطية» ، مما يشكل غطاء لهيمنة حزبية ، بل الاعتناء بأوضاع السكان الفعلية ، وهي أوضاع لا حقوق فيها لغير المتحكمين الجدد .

بنظرة عامة ، ختاماً ، لدينا جماعة قومية مستلبة في سورية تُشكِّل نحو عُشر السكان ، وقد قضت المقادير أن تتوزع هذه الجماعة على بقع جغرافية غير متواصلة ، وهو ما يجعل الانفصال كشكل لتقرير المصير خياراً غير عملي . يمكن أن نفكر بحل «قومي» لهذه المعضلة ، وهو الحل الذي يطبقه تنظيم PYD ، والمُضمَّن في تصور روجافا أو كردستان الغربية بالذات . هذا الحل القومي يقوم على فرض تواصل أرضي بالقوة ، وإطلاق تسميات كردية على المناطق المحتلة . والمشكلة أنه إن لم يقترن هذا المشروع بتهجير السكان غير الكرد ، أي بجريمة تطهير عرقي كبيرة ، فإنه لن يتأخر عن إثارة مطلب حق تقرير المصير لغير الكرد ، الواقعين تحت سيطرة حكم قومي كردي .

الحل الثاني ، والأنسب فيما نرى ، ينطلق من أخذ الوقائع الجغرافية والديموغرافية القائمة بعين الاعتبار ، والعمل على ابتكار صيغة سياسية ومؤسسية تلبي حق تقرير المصير للكرد ، دون انفصال . وهذا الحل أنسب لاعتبارات عملية حاولت المقالة توضيحها ، وليس رُهاباً من كلمة «انفصال» ، ولا تمسكاً بـ «وحدة» سورية تُعطى ، قبْلياً ، أولوية عليا ثابتة .

بالطبع يمكن التفكير في حل يقوم على إعادة هيكلة شاملة للمنطقة ، بما يلبي في آن حق تقرير المصير للكرد والتوحيد القومي . هذا حلم كبير ، لكنه

منفصل عن الديناميكيات السياسية والاقتصادية والدولية لواقع اليوم ومتوقعه ، وهو ما يُقرّبه من حلم «الوطن العربي الكبير» . هناك مشكلة كبيرة حين يحلم المقهورون أحلاماً امبراطورية ، ونقترب من حلول حين تصير أحلامنا ديموقراطية . وبين المشكلات والحلول ، هذه مجرد محاولة لصوغ المسألة .

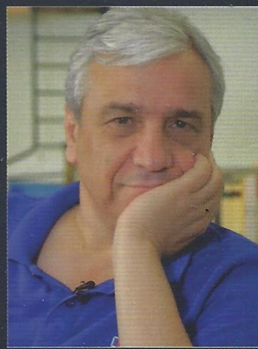
اسطنبول ، أيلول ٢٠١٦

THE IMPOSSIBLE REVOLUTION: THE REVOLUTION, THE CIVIL WAR & THE GENERAL WAR IN SYRIA

POLITICS ◆ THOUGHT

الثورة المستحيلة

الثورة، الحرب الأهليّة، والحرب العامّة في سوريّة



ويبدو أنّ التشابك المعقّد بين الصراع المحلّيّ ضدّ الطغيان مع صراعات دينيّة وطائفيّة وإثنيّة، ومع تداخلاتٍ دوليّة متشابكةٍ بدورها ومعقّدة، يشكل بمجمرعه ما يمكن تسميتها «المسألة السوريّة». التاريخ مليء بالمسائل، ومن أشهرها «المسألة اليهوديّة»، و«المسألة الشرقيّة»، و«المسألة الفلسطينيّة». والمسائل معقّدة، متعدّدة الأطراف، طويلة الأمد، مقترنة بالحروب والكراهية والدم والتعفّن واليأس، يتكثّف في كلّ منها حال العالم في زمنها. وبصورة ما، نتصوّر أنّ «المسائل» تعكس فاعليّة الأقوياء في التاريخ، ونمط عملهم الّذي يجعل التاريخ البشريّ روايةً معقّدة بشعةً لا مخرج منها، أبطالها مجرمون ولصوص وقتلة وكذّابون كبار. للتاريخ وجه آخر هو الثورات، تمرّدات الضعفاء. يقطعون العقد الغورديّة، ويفتحون آفاقًا أوضح، أكثر شبابًا وأغنى بالأمل لأنفسهم وللعالم.

ISBN 978-614-419-776-9

